

جامعة سعد دحلب بالبليدة

كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير

قسم العلوم التجارية

مذكرة ماجستير

التخصص: محاسبة وتدقيق

جودة المعلومات المالية ودورها في اتخاذ القرارات الاستثمارية

- دراسة ميدانية في مجمع صيدال -

من طرف

محمد الهادي ضيف الله

أمام اللجنة المشكلة من :

رئيسا	جامعة البليدة	أستاذ محاضر " أ "	غزالي عمر
مشرفا و مقررا	جامعة البليدة	أستاذ محاضر " أ "	دراوسي مسعود
عضوا مناقشا	جامعة المدية	أستاذ محاضر " أ "	رميدي عبد الوهاب
عضوا مناقشا	جامعة البليدة	أستاذ محاضر " ب "	مسعداوي يوسف

البليدة، جويلية 2010

الملخص

تمثل المعلومات المالية الأداة المحركة لإدارة أي مشروع اقتصادي، كما تعد عنصر ربط وتنسيق بين المؤسسات وفروعها وكوسيلة اتصال بين الفعاليات والأحداث الإقتصادية التي تمارسها المؤسسة ومستخدمي المعلومات عند عملية إتخاذ القرارات، إذ أن فعالية أي قرار يتم اتخاذه يعتمد على جودة المعلومات المالية المقدمة من خلال التقارير المالية الناتجة عن معالجة الأحداث المالية داخل المؤسسة وتدفعها كمنتجات لنظام المعلومات المحاسبي بهدف الإفصاح عنها وتقديمها للجهات المستفيدة منها سواء كان ذلك داخليا أو خارجيا.

ونتيجة لتزايد الطلب على المعلومات في السنوات الأخيرة بسبب تزايد إهتمام العديد من الجهات سواء كان ذلك من قبل الإدارة في المؤسسات أو الجهات المهنية الرسمية بهدف الحصول على المعلومات المفيدة، أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) عام 1980 قائمة تحت عنوان "معايير جودة المعلومات المالية" والتي تعد واحدة من العديد من القوائم التي قام المجلس بإصدارها، بهدف تحقيق التآصيل المفاهيمي للمحاسبة وتطوراتها لمجموعة من القواعد والمعايير التي يمكن الإعتماد عليها دوليا بهدف زيادة نفعية وفعالية التقارير المالية المنشورة لكافة الفئات المستفيدة منها.

إن المعلومات المالية الجيدة هي تلك المعلومات الأكثر فائدة وصلاحيّة في مجال ترشيد القرارات، لكن مستوى جودة هذه المعلومات والاستفادة منها لا يعتمد فقط على الخصائص النوعية المتوفرة، بل يعتمد أيضا على خصائص تتعلق بالمستفيدين منها أو متخذي القرارات أنفسهم، أي مقدرتهم على تحليل المعلومات ومستوى الفهم والإدراك المتوفرة لديهم.

ومن خلال دراستنا استخلصنا أن المعلومات المالية أحد المستلزمات الجوهرية للإدارة لممارسة أهم وظائفها فيما يتعلق بالتخطيط والرقابة واتخاذ القرارات الإدارية وخاصة القرارات الاستثمارية، ولكي تكون هذه القرارات رشيدة لا بد من الإعتماد على المعلومات المالية والتكاليفية مع استخدام الأساليب الإحصائية وأساليب بحوث العمليات، أي تكامل مجموع أنظمة المعلومات في المؤسسة.

شكر وتقدير

أولاً أحمد الله سبحانه وتعالى الذي وفقني إلى انجاز هذا العمل المتواضع.
ثم أتوجه بالشكر الجزيل وخالص العرفان إلى الأستاذ الفاضل "دراوسي مسعود" على تتبعه لهذا العمل بإرشاداته ونصائحه القيمة، كما أتوجه بالشكر إلى السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على تقبلهم لمناقشة هذه المذكرة، كما أتقدم بالشكر الجزيل لجميع عمال مجمع صيدال وعلى رأسهم السيد المدير المالي.

دون أن أنسى كل من زودني ولو بكلمة لإثراء هذا البحث.

ضيف الله محمد الهادي

إهداء

إلى الوالدين الكريمين.

إلى إخوتي وأخواتي.

إلى جميع أهلي خاصة أعمامي وزوجاتهم وأولادهم.

إلى علية وعبد الرحمان.

إلى كل الأصدقاء

إلى زملاء الدراسة من الطور الابتدائي إلى الطور الجامعي خاصة طلبة الماجستير دفعة

2010.

إليهم جميعا أهدي هذا العمل المتواضع.

ضيف الله محمد الهادي

فهرس الأشكال والجداول

1. فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم
05	الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية	01
08	ارتباط المبادئ والممارسات المحاسبية بالفروض المحاسبية	02
10	الخصائص النوعية للمعلومات المالية	03
25	الفرق بين البيانات والمعلومات والمعرفة	04
27	العلاقة بين العناصر الأربعة للنظام	05
39	الترتيب الهرمي لأهداف القوائم المالية وفق تقرير "تروبلود"	06
65	نموذج القرار الاستثماري	07
72	الرسمة والتحيين	08
76	موقع معدل المردودية الداخلي في منحى القيمة الحالية الصافية	09
106	نطاق نظام المعلومات المحاسبية	10
107	المقاييس والعوامل المؤثرة على فاعلية نظام معلومات المحاسبة الإدارية	11
110	علاقة محاسبة التكاليف بكل من المحاسبة المالية والمحاسبة الإدارية	12
115	نموذج مبسط لعملية الاتصال	13
140	مراحل تطور مجمع صيدال	14
145	الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال	15
153	تطور مبيعات مجمع صيدال	16
154	تطور إنتاج مجمع صيدال	17
155	عدد العمال في المجمع خلال سنة 2008	18
156	توزيع الاستثمارات في الفروع لسنة 2008	19
158	تمثيل الأصول للميزانية المالية المختصرة لسنة 2008	20
159	تمثيل الخصوم للميزانية المالية المختصرة لسنة 2008	21
160	تمثيل بياني لرؤوس الأموال العاملة	22
168	تصور عام لنظام المعلومات المحاسبية لمجمع صيدال	23
169	مدخلات نظام المعلومات المحاسبية لمجمع صيدال	24
170	بنية نظام المعلومات المحاسبية لمجمع صيدال	25
171	تدفق البيانات عبر نظام المحاسبة المالية	26

2. فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	الرقم
09	الخصائص النوعية للمعلومات المالية حسب المنظمات الدولية	01
24	الفرق بين البيانات والمعلومات	02
91	يبين كيفية حساب التكلفة الوسطية المرجحة للأموال.	03
108	المقارنة بين المحاسبة الإدارية والمحاسبة المالية	04
110	الخصائص الرئيسية للمحاسبة الإدارية مقارنة بكل من المحاسبة المالية و محاسبة التكاليف	05
141	صحيفة البيانات لمجمع صيدال	06
151	الفئات المساهمة في مجمع صيدال	07
152	مبيعات سنة 2007 مقارنة بسنة 2008	08
153	مقارنة المبيعات الفعلية بالمبيعات المقدرة لسنة 2008	09
153	يمثل تطور المبيعات	10
154	إنتاج سنة 2007 مقارنة بسنة 2008.	11
154	يمثل تطور الإنتاج	12
155	يمثل تطور عدد العمال في المجمع خلال الفترة 2008/2007	13
158	الميزانية المالية المختصرة لسنة 2008	14
160	يمثل أهم رؤوس الأموال العاملة لمجمع صيدال لسنة 2008	15
161	يوضح قيمة احتياجات رأس المال العامل	16
163	يوضح تركيبة الهيكل المالي لمجمع صيدال	17
164	يوضح تطور قدرة التمويل الذاتي لمجمع صيدال	18
164	يبين تطور رأس مال لمجمع صيدال	19
165	يمثل تطور الديون طويلة الأجل لمجمع صيدال (2008/2006)	20
166	تطور الديون قصيرة الأجل لمجمع صيدال (2008/2006)	21
180	عمليات التصدير لمجمع صيدال لسنة 2007	22
181	مستويات القرار على مستوى مجمع صيدال وطبيعة المعلومات المطلوبة لكل مستوى	23
181	استثمارات مجمع صيدال	24
182	تطور استثمارات مجمع صيدال	25

الفهرس

كلمة شكر

الإهداء

قائمة المختصرات

الملخص

فهرس الجداول و الأشكال

الفهرس

10	مقدمة عامة
16	1. المعلومات المالية
16	1.1. الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية
17	1.1.1. المحاسبة المالية و أهدافها
23	2.1.1. جودة المعلومات المالية
30	3.1.1. محددات التقارير المالية ومستخدمو المعلومات المالية
36	2.1. نظم المعلومات المحاسبية للمؤسسة
37	1.2.1. مدخل لنظم المعلومات
41	2.2.1. ماهية نظام المعلومات المحاسبي وعناصره
44	3.2.1. القوائم والتقارير المالية في نظام المعلومات المحاسبي
51	4.2.1. أهمية وأهداف القوائم والتقارير المالية
56	3.1. أهمية المراجعة الخارجية للقوائم المالية
56	1.3.1. الفرق بين المحاسبة والمراجعة الخارجية
59	2.3.1. عوامل زيادة الحاجة لمراجعة القوائم المالية

623.3.1. الفائدة من مراجعة القوائم المالية.
672. الإطار العام للقرار الاستثماري.
671.2. قرار الاستثمار.
681.1.2. ماهية الاستثمار.
722.1.2. تصنيف الاستثمار.
743.1.2. التخطيط الاستثماري.
774.1.2. اتخاذ القرار الاستثماري.
812.2. تقييم المشاريع الاستثمارية.
821.2.2. أساليب تقييم المشاريع الاستثمارية في البيئة الأكيدة.
882.2.2. أساليب تقييم المشاريع الاستثمارية في البيئة غير الأكيدة.
913.2.2. أساليب بحوث العمليات في تقييم المشروعات الاستثمارية.
943.2. تكلفة الأموال واتخاذ قرارات الاستثمار.
941.3.2. ماهية تكلفة الأموال.
962.3.2. تقدير تكلفة مختلف موارد التمويل.
1013.3.2. تحديد التكلفة الوسطية المرجحة و التكلفة الحدية للأموال.
1043. دور المعلومات المالية في إتخاذ القرارات الاستثمارية
1041.3. المؤسسة والإفصاح المحاسبي.
1051.1.3. أهداف واستخدامات التحليل المالي.
1072.1.3. الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية.
1113.1.3. عرض معلومات القوائم المالية.
1142.3. المحاسبة الإدارية واحتياجات الإدارة من المعلومات.
1141.2.3. تعريف المحاسبة الإدارية ومجالات نشاطها.
1172.2.3. المحاسبة الإدارية وفروع المعرفة المحاسبية.
1203.2.3. المقومات الأساسية لإنتاج المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات.

125 3.3 دور المعلومة المالية في تخطيط المشروعات الاستثمارية
125 1.3.3 مراحل تخطيط المشروعات الاستثمارية
126 2.3.3 نوعية المعلومات المالية اللازمة لتخطيط المشروعات الاستثمارية
128 3.3.3 دور المعلومات التكاليفية في مجال المقارنة بين البدائل الاستثمارية
133 4.3 دور المعلومة المالية في تقييم الاقتراحات الاستثمارية
133 1.4.3 البيانات اللازمة لتقييم المشروعات الاستثمارية
137 2.4.3 التدفقات النقدية الخاصة بالمشروع الاستثماري
141 3.4.3 المعلومة المالية أساس لترشيد قرار الاستثمار
143 4. دراسة حالة مجمع صيدال
143 1.4 تقديم عام لمجمع صيدال
144 1.1.4 نظرة عامة حول مجمع صيدال
149 2.1.4 الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال
155 3.1.4 دخول مجمع صيدال بورصة الجزائر
157 2.4 دراسة الإمكانيات الاستثمارية لمجمع صيدال
157 1.2.4 إنجازات مجمع صيدال خلال سنة 2008
163 2.2.4 دراسة الوضعية المالية لمجمع صيدال
169 3.2.4 دراسة الهيكل المالي لمجمع صيدال
172 3.4 دور المعلومات المالية في ترشيد القرار الاستثماري على مستوى المجمع
172 1.3.4 نظام المعلومات المحاسبية لمجمع صيدال
180 2.3.4 قرار الاستثمار على مستوى المجمع
189 3.3.4 علاقة المعلومات المالية بقرار الاستثمار
194 خاتمة عامة
198 قائمة المراجع

مقدمة

يعيش العالم تطورات سريعة في مختلف المجالات، ولقد ساهرت المحاسبة تلك التطورات وخرجت عن الاتجاهات التقليدية المعروفة بمسك الدفاتر وأصبحت نشاطا خدميا يهتم بتوفير المعلومات، ومن هنا جاء التركيز على النفعية كمعيار للمعلومات المالية المقدمة لمختلف المستخدمين لمساعدتهم في اتخاذ القرارات، وبما أن توفير تلك المعلومات يمثل وظيفة أساسية من وظائف نظام المعلومات المحاسبي فإنه للوصول إلى هذه الغاية لا بد من توفر بعض الخصائص النوعية في مخرجات النظام المحاسبي والتي تقدم في شكل تقارير مالية متعددة: تقرير المركز المالي، الدخل، التدفقات النقدية، التغيير في حقوق المساهمين، تقرير مجلس الإدارة، تقرير مدقق الحسابات... الخ.

ونتيجة لتزايد استخدام المعلومات في مختلف مجالات الحياة الإقتصادية على المستويين الجزئي والكلي فقد حظيت الخصائص النوعية بالكثير من الإهتمام عبر العديد من الدراسات: منها على سبيل المثال دراسة مجلس معايير المحاسبة الأمريكية عام 1980 الذي أصدر فيها القائمة رقم (2) تحت عنوان "معايير جودة المعلومات المالية" والتي تعد واحدة من العديد من القوائم التي قام المجلس بإصدارها بهدف تحقيق التآصيل المفاهيمي للمحاسبة وتطوراتها لمجموعة من القواعد والمعايير التي يمكن الإعتماد عليها دوليا بهدف زيادة نفعية وفعالية التقارير المالية المنشورة لكافة الفئات المستفيدة منها، لذا فقد حددت هذه الدراسة المواصفات والمعايير الواجب توافرها في التقارير المالية في شكل هرمي متسلسل حسب أولويتها ومن أهمها خاصيتي الملاءمة والموثوقية، والخصائص المتفرعة منها بالإضافة إلى الخصائص الثانوية التي لا تقل أهمية عن الخصائص الرئيسية ومنها القابلية للمقارنة والوثبات، كما أوضحت الدراسة أن جودة المعلومات المالية لا تعتمد فقط على الخصائص النوعية للمعلومات وإنما لا بد كذلك من توافر بعض الخصائص في متخذي القرار والمستخدمين للمعلومات حيث يجب أن يكونوا على مستوى مناسب من الفهم والإدراك.

ومن هنا نجد أن مستوى جودة المعلومات المالية لا يعتمد فقط على الخصائص النوعية لهذه المعلومات (الملاءمة والثقة) وإنما يعتمد أيضا على خصائص تتعلق بمتخذي القرارات (مستخدمي المعلومات)، ففائدة المعلومات لمتخذي القرار تعتمد على عوامل كثيرة تتعلق بمجال الإستخدام مثل طبيعة القرارات التي تحتاجها طبيعة النموذج القراري المستخدم، طبيعة ومصادر المعلومات التي

يحتاجها مقدار ونوعية المعلومات السابقة التي تتوفر له، مقدرة متخذي القرار على تحليل المعلومات، مستوى الفهم والإدراك المتوفرة لدى متخذي القرار.....الخ.

وإذا إنتقلنا إلى توضيح أهمية الجوانب الهيكلية للقوائم المالية في تقديم تفسيرات وتوضيح لمكوناتها فإنه يمكن القول لا فائدة من تقارير مالية مليئة بالأرقام يمكن الإعتماد عليها من قبل فئة من المستخدمين ومتخذي القرار، بينما تراها فئات أخرى من المستخدمين بأنها عديمة الفائدة في اتخاذ القرارات.

ومن هذا المنطلق فإن هذه الدراسة تكتسب أهميتها كونها تهدف إلى مناقشة الإطار الفكري والمفاهيمي للخصائص النوعية للمعلومات المالية التي تتضمنها التقارير المالية، وتوضيح أثرها في عملية اتخاذ القرارات.

1. الإشكالية الأساسية:

لقد أصبحت المعلومات المالية تستخدم في اتخاذ مختلف القرارات الاقتصادية سواء كانت قرارات تشغيلية موجهة للمدى القصير أو قرارات إستراتيجية موجهة للمدى الطويل، التي أصبحت تمثل تحديا كبيرا للمدراء في كل المؤسسات، خاصة إذا تعلق الأمر بقرار الاستثمار لما يكتنفه من مخاطر قد تؤدي إلى إفلاس المؤسسة وعوائد ينجم عنها زيادة ثروة المؤسسة.

إن نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية هو مفتاح أساسي من مفاتيح نجاح أو فشل الأنشطة التي تمارسها هذه المؤسسات، وذلك من خلال ما يساهم فيه من تدعيم عمليات التنسيق والدعم للعمليات الإدارية في جميع المستويات التنظيمية، هذا بالإضافة إلى دوره كأداة اتصال بين أجزاء المؤسسة المختلفة من جهة ومن جهة أخرى دوره في تزويد البيئة المحيطة بالمؤسسة من معلومات مالية مفيدة.

انطلاقا من هذا الأثر، فإن دراستنا هذه ستركز على دور مفاهيم جودة المعلومات المالية في دعم وتنسيق عملية ترشيد اتخاذ القرارات الاستثمارية للمستخدمين الداخليين لهذه المعلومات، ونخص بالذكر تلك الآثار المشتقة أو الناجمة عن قبول معيار الصلاحية أو المنفعة (Utility)، في تعريف وتحديد صفات وأهداف المعلومات المالية.

بناء على الطرح السابق يمكن صياغة إشكالية الموضوع على النحو التالي:

ما هو دور جودة المعلومات المالية في دعم وترشيد اتخاذ القرار الاستثماري؟

ولتوضيح هذه الإشكالية يمكن الاستعانة بالأسئلة الفرعية التالية :

- ما هي المعلومات المالية وأهم خصائصها اللازمة لاتخاذ القرار؟ ومن هم أهم مستخدمي هذه المعلومات؟

- كيف يمكن تصميم نظام للمعلومات المحاسبية بالمؤسسة يلبي احتياجات الإدارة من المعلومات ؟

- ما هي المراحل المتبعة في اتخاذ القرار الاستثماري ؟
- ما هو دور المعلومات المالية في التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات الاستثمارية؟
- ما مدى مساهمة المعلومات المالية في اتخاذ القرار الاستثماري على مستوى مجمع صيدال ؟

2. الفرضيات:

- للإجابة على الإشكالية السابقة وغيرها من الأسئلة نتطرق إلى الفرضيات التالية:
- يعتبر نظام المعلومات المحاسبي المصدر الأساسي في توفير المعلومات المالية اللازمة لاتخاذ القرار الاستثماري.
- لجودة المعلومات المالية يجب توفر المصدقية والموثوقية والملاءمة.
- يعتبر إتباع الطرق العلمية أساس في اتخاذ القرار الاستثماري على مستوى المؤسسة.
- يتخذ القرار الاستثماري انطلاقاً من معلومات المحاسبة المالية، والمتمثلة أساساً في القوائم المالية للمؤسسة، بالإضافة إلى معلومات المحاسبة الإدارية ومحاسبة التكاليف.

3. أهداف الموضوع :

- تهدف الدراسة إلى تحقيق جملة الأهداف من الناحيتين، النظرية والتطبيقية .
- **من الناحية النظرية:**
 - تحديد الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية وأهدافها.
 - تحديد ماهية نظام المعلومات المحاسبي ومراحل إنتاج المعلومات.
 - تحديد مفهوم وخصائص المعلومات المالية اللازمة لاتخاذ القرار .
 - تحديد العلاقة القائمة بين المعلومات المالية والوظائف الأساسية للإدارة، من تخطيط ورقابة واتخاذ القرار.
 - ماهية القرار الاستثماري وأهم مراحل اتخاذه والظروف المحيطة بعملية اتخاذ القرار.
 - التطرق إلى المحاسبة الإدارية ومحاسبة التكاليف ودورهما في توفير مختلف الاحتياجات الإدارية من المعلومات.
- **من الناحية التطبيقية:**
 - تهدف الدراسة من الناحية التطبيقية إلى تشخيص المعلومات المالية لمؤسسة صيدال وتحديد جودتها، وأهم الخصائص المتوفرة فيها.
 - تحديد أهمية قرار الاستثمار على مستوى مؤسسة صيدال، وذلك من خلال عرض مختلف مراحل اتخاذه وأهم المعلومات المالية الضرورية من أجل ذلك، وكذلك العوامل والظروف المتحكمة في عملية اتخاذ القرار الاستثماري.

4. مبررات اختيار الموضوع:

- إن اختيارنا لهذا الموضوع راجع لعدة اعتبارات أهمها :
- تزايد أهمية وقيمة المعلومات وخاصة المالية منها في حل مختلف المشاكل الإدارية ومساعدة الإدارة على القيام بوظائفها.
 - التطورات الحاصلة على مستوى أنظمة المعلومات المحاسبية، والتي أدت إلى ظهور ما يسمى بالمحاسبة الإدارية والتي تفتقر إليها جل المؤسسات الاقتصادية الجزائرية .
 - التأكيد على انتهاز الأسلوب العلمي في اتخاذ القرارات الإدارية خاصة إذا تعلق الأمر بقرار الاستثمار.
 - تغطية العجز الموجود في مجال دراسة جودة المعلومات المالية ودورها في اتخاذ القرار الاستثماري .
 - الإهتمام بالموضوع نظرا لارتباطه بالتخصص (محاسبة وتدقيق).

5. حدود الدراسة:

تقتصر هذه الدراسة على دور المعلومات المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية المادية والرأسمالية، وخاصة قرارات الإحلال والتوسع، لذا لم يتم التطرق للاستثمارات المالية وهذا لا يعني عدم أهمية هذه الاستثمارات لكن فقط للمنحى الذي تنتهجه الدراسة وهو التركيز على الاستثمارات المادية.

أما فيما يخص الإطار المكاني للدراسة فقد تم اختيار إحدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية وهي "مجمع صيدال"، وبالنسبة للإطار الزمني فقد امتد من سنة 2006 إلى 2008.

6. الدراسات السابقة:

لقد كان موضوع المعلومات المالية التي توفرها التقارير المالية ودورها في اتخاذ القرارات محل اهتمام الكثير من الدراسات والبحوث، والتي تناولت الموضوع من عدة زوايا، ويتم الإشارة هنا إلى الدراسات التي ركزت على جانب الخصائص النوعية للمعلومات المالية ودورها في اتخاذ القرارات، ومن بينها:

- دراسة سليمة نشنش: بعنوان (دور المعلومة المحاسبية في اتخاذ قرار الاستثمار المالي مع دراسة حالة الجزائر)، مذكرة ماجستير في علوم التسيير فرع المالية، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2004.

لقد ركزت الطالبة على دور المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرار الاستثمار المالي على المستثمر الفرد، ولكن هناك قصور كبير في معرفة إجراءات التعامل في السوق المالية بالجزائر، وعدم مقدرة الفرد الجزائري على تحليل وتفسير المعلومة لنقص الوعي وثقافة الاستثمار المالي، وأهملت المستثمر المؤسسة وكذا تحليل وتقييم المحافظ المالية.

- دراسة ناصر محمد علي المجهلي: بعنوان (خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات مع دراسة حالة مؤسسة اقتصادية)، مذكرة ماجستير في علوم التسيير تخصص محاسبة، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2009.

لقد ركز الطالب على المعلومات المحاسبية وخصائصها ونظام المعلومات المحاسبية والتقارير المالية من جانب الإطار النظري، ولم يتطرق للمعلومات المحاسبية الأخرى التي تنتجها المحاسبة الإدارية ومحاسبة التكاليف ودورها الأساسي في اتخاذ القرارات، كما أهمل الجانب النظري لاتخاذ القرارات.

7. المنهج المتبع:

من أجل الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وأبعاده، واختبار صحة الفرضيات من عدمها، وللإجابة على الإشكالية المطروحة تم استخدام المنهج الوصفي من أجل التعرف على ماهية المعلومات المالية وتحديد الإطار العام لقرار الاستثمار على مستوى المؤسسة الاقتصادية، واستخدم المنهج التحليلي لإبراز العلاقة القائمة بين المعلومات المالية وقرار الاستثمار.

وقد تم استخدام منهج دراسة الحالة من خلال محاولة إسقاط مختلف جوانب الدراسة النظرية على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية " مجمع صيدال " .

8. خطة الدراسة:

انطلاقاً من طبيعة الموضوع وأهدافه تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول نظرية وفصل تطبيقي. تطرقنا في الفصل الأول إلى المعلومات المالية، حيث قسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، خصص المبحث الأول للإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية من خلال التطرق للمحاسبة المالية وأهدافها، وجودة المعلومات المالية وأهم مستخدمي هذه المعلومات، أما المبحث الثاني فقد خصص لماهية نظام المعلومات المحاسبية للمؤسسة وعناصره والقوائم والتقارير المالية وأهدافها، وتطرقنا في المبحث الثالث إلى أهمية المراجعة الخارجية للقوائم المالية، من خلال الفرق بين المحاسبة والمراجعة الخارجية وعوامل زيادة الحاجة لمراجعة القوائم المالية والفائدة منها.

أما الفصل الثاني من الدراسة والذي جاء تحت عنوان الإطار العام لقرار الاستثمار، تطرقنا في مبحثه الأول إلى قرار الاستثمار من خلال تعريف الاستثمار، ثم التطرق إلى التخطيط واتخاذ القرار الاستثماري، أما المبحث الثاني من هذا الفصل فقد خصص إلى المنهج العلمي لتقييم المشاريع الاستثمارية من خلال تناول مختلف أساليب تقييم المشاريع الاستثمارية في البيئة الأكيدة ثم في البيئة غير الأكيدة، بالإضافة إلى أساليب بحوث العمليات في تقييم المشاريع الاستثمارية، أما فيما يخص المبحث الثالث فكان يتمحور حول تكلفة الأموال واتخاذ قرار الاستثمار وتم من خلاله إبراز ماهية تكلفة الأموال وتقدير تكلفة مختلف موارد التمويل وتحديد التكلفة الوسطية المرجحة والتكلفة الحدية للأموال.

أما في الفصل الثالث من هذه الدراسة فقد تم إبراز دور المعلومات المالية في اتخاذ القرار الاستثماري، حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى المؤسسة والإفصاح المحاسبي، من خلال أهداف واستخدامات التحليل المالي والإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وعرض معلومات القوائم المالية، أما المبحث الثاني فتم التعرض إلى المحاسبة الإدارية واحتياجات الإدارة من المعلومات، باعتبار أن المحاسبة الإدارية هي الأداة الأساسية التي يمكن من خلالها توفير معلومات مالية موجهة أساساً لخدمة أغراض الإدارة الداخلية للمؤسسة، والتي يمثل قرار الاستثمار أهم المشاكل التي تواجهها، أما في المبحث الثالث فقد تم التعرض إلى دور المعلومات المالية في تخطيط المشروعات الاستثمارية، حيث بيّنا دور المعلومات المالية في كل مرحلة من مراحل التخطيط، أما المبحث الرابع من هذا الفصل فخصصناه لدور المعلومات المالية في تقييم الإقتراحات الاستثمارية، وتم تحديد أهم المعلومات المالية اللازمة لترشيد القرار الاستثماري والتي تساعد على اختيار أفضل البدائل المتاحة.

أما الفصل الرابع فقد قمنا من خلاله بدراسة حالة مجمع صيدال بهدف إسقاط الجوانب النظرية من الدراسة على الواقع الفعلي للمؤسسة الجزائرية، وتم تقسيم الجانب التطبيقي إلى ثلاثة مباحث، من خلال المبحث الأول قمنا بتقديم عام للمجمع والوقوف على أهم نقاط قوة وضعف نظام المعلومات الكلي للمجمع من خلال تحليل الهيكل التنظيمي، أما في المبحث الثاني فتم دراسة إمكانيات مجمع صيدال الاستثمارية من خلال التطرق إلى أهم إنجازات المجمع لسنة 2007 و 2008 ، وتحليل الوضعية المالية للمجمع في الفترة الممتدة من 2006 إلى 2008، أما في المبحث الثالث فقد تم تشخيص المعلومات المالية لمجمع صيدال، وتحديد أهم مراحل اتخاذ القرار الاستثماري ودور المعلومات المالية في ترشيد القرار الاستثماري على مستوى مجمع صيدال.

وقد تم اختتام الدراسة بخاتمة عامة تم التطرق من خلالها إلى نتائج اختبار الفرضيات والإجابة عن الإشكالية المطروحة في المقدمة، والخروج ببعض النتائج والتوصيات المقترحة، وبعض المواضيع التي يمكن أن تكون محاور للدراسة والبحث مستقبلاً.

الفصل 1

المعلومات المالية

تحتل المحاسبة في الوقت الحالي أهمية كبيرة في حياة المؤسسات الاقتصادية وتزداد أهميتها خاصة في ظل المتطلبات الجديدة لاقتصاد السوق، وتعد المحاسبة من أقدم نظم المعلومات في المؤسسة وأهمها، لما توفره من معلومات عن الواقع الاقتصادي والمالي لهذه الأخيرة، ويتمثل الناتج الأساسي لنظام المعلومات المحاسبي في القوائم والتقارير المالية التي تعد ذات أهمية كبيرة بالنسبة للعديد من الأطراف الداخلية والخارجية التي لها مصالح خاصة داخل المؤسسة.

ولما كانت هذه المعلومات المالية مهمة لابد أن تتوفر فيها الخصائص النوعية للمعلومات المالية لتحقيق جودتها، وأن هذه الصفات (النوعية أو الجودة) سوف لن تتحقق إلا إذا قام بمراجعتها أو فحصها شخص حيادي ومستقل عن المؤسسة، والمتمثل في المراجع الخارجي، الذي يبدي رأيه حول هذه المعلومات، فتكون بذلك المعلومات موثوقة وملائمة لمتخذي القرار سواء الداخليين أو الخارجييين، وبالتالي تكون ذات جودة.

ولتوضيح كل هذه العناصر فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى المباحث الثلاثة الموالية:

- الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية؛
- نظم المعلومات المحاسبية للمؤسسة؛
- أهمية المراجعة الخارجية للقوائم المالية.

1.1. الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية

يرى الكثير من الباحثين أن المحاسبة، مثلها مثل بقية فروع المعرفة الأخرى، يجب أن يكون لها إطار مفاهيمي، يكون مصدرا لمجموعة المفاهيم والفروض والمبادئ والمعايير التي تحكم الممارسات المهنية للمحاسبين في جميع المجالات، وخاصة فيما يتعلق بمجالات القياس، العرض، والإفصاح، وذلك تعريزا للدور الذي تلعبه في الوقت الحالي باعتبارها لغة الأعمال.

وتتفرع المحاسبة إلى فروع مختلفة، من بينها المحاسبة المالية، المحاسبة الإدارية والتكاليف، لكن سوف يقتصر هذا المبحث على المحاسبة المالية (العامة) أو الخارجية كما يطلق عليها البعض، وبهذا تم تقسيم المبحث إلى ثلاثة مطالب:

- مفهوم المحاسبة المالية وأهدافها؛
- جودة المعلومات المالية ؛
- مستخدمو المعلومات المالية.

1.1.1.1. المحاسبة المالية و أهدافها

يتناول هذا المطلب تقديم بعض مفاهيم المحاسبة المالية وأهدافها والفروض والمبادئ المحاسبية باعتبارها أولى مراحل تحديد الإطار المفاهيمي لها.

1.1.1.1. مفهوم المحاسبة المالية:

تعتبر المحاسبة نشاطا خدميا، فهي تقدم المعلومات المالية للأطراف المهتمة بالقوائم المالية لمساعدتهم في اتخاذ القرارات الرشيدة، والمحاسبة كنظام معلومات تجمع المعلومات الاقتصادية عن المؤسسة وتوصلها للعديد من الأشخاص الذين ترتبط قراراتهم وأعمالهم بالمؤسسة، إذن النظام المحاسبي يقوم بأداء وظيفتين أساسيتين هما [1] (ص ص: 09-10):

- القياس: يقوم نظام المحاسبة المالية بقياس نتيجة الأعمال والمركز المالي والتدفقات النقدية بالمؤسسة الاقتصادية في فترة محددة؛

- التوصيل: وهي وظيفة إيصال نتائج القياس إلى المستفيدين أو مستخدمي مخرجات النظام المحاسبي. وينطلق تعريف المحاسبة من تحديد نطاق عمل المحاسبة وطبيعة الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، فتعرفها جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) أنها "عملية تحديد وقياس وتوصيل معلومات اقتصادية يمكن استخدامها في عملية التقييم واتخاذ القرارات من قبل مستخدمي المعلومات" [2] (ص ص: 25-26). وتعرف كذلك بأنها "نظام معلومات يتم من خلاله تحويل البيانات والأحداث الاقتصادية (المدخلات) إلى قوائم وتقارير مالية (المخرجات) وذلك من خلال العديد من أنشطة التشغيل مثل التسجيل والتبويب والتلخيص" [3] (ص: 07).

من هذين التعريفين يتضح أن أهمية المحاسبة تتجلى في قياس العمليات المالية، لإمكانية الاعتماد على المعلومات المالية في الحكم على فعالية المؤسسة والنتائج المترتبة عن ذلك. وقد شهدت المحاسبة تطورا كبيرا بسبب زيادة التقدم التكنولوجي، فبعدما كانت تتصف بالبساطة والسهولة عند ظهورها وفي بداية تطورها، أصبحت الآن تعتمد على استعمال وسائل حديثة في عملية التسجيل والتبويب والتحليل، ومثال ذلك استخدام الحاسبات الإلكترونية، فتحوّلت الدفاتر اليدوية للمحاسبة

إلى قاعدة بيانات إلكترونية متكاملة تحوي كافة المعلومات المالية وغير المالية وتخدم كافة المستخدمين لهذه المعلومات [4] (ص: 05).

2.1.1.1. أهداف المحاسبة المالية:

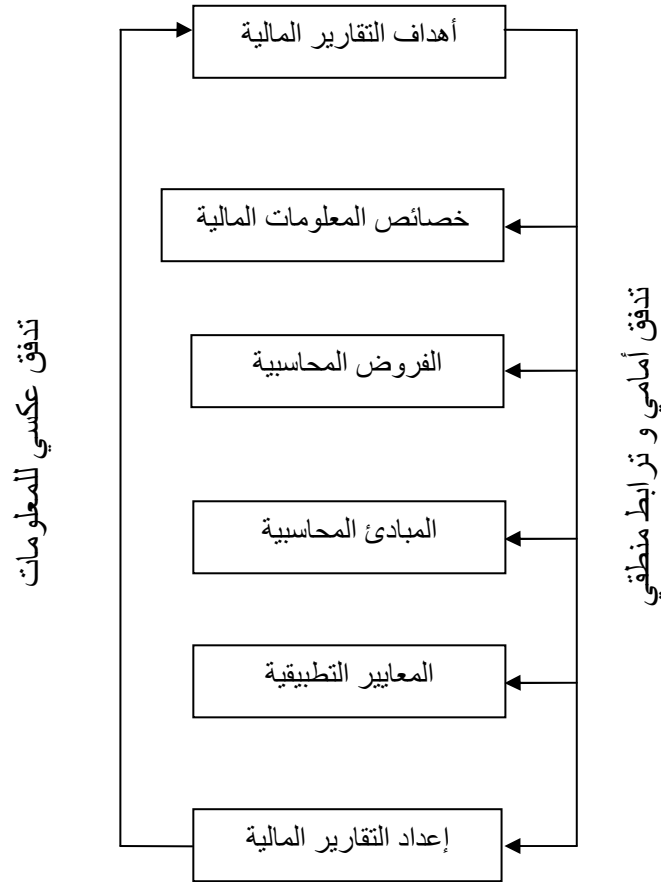
يتمثل الهدف من المحاسبة في توفير المعلومات المالية عن المؤسسات المختلفة التي تعمل في المجتمع، بحيث تساعد هذه المعلومات في اتخاذ القرارات المختلفة داخل المؤسسة وخارجها، إضافة إلى عدد من الاستعمالات المختلفة الأخرى، مثل المتابعة ومراقبة نشاط المؤسسة ونتائجها.

إن توفير هذه المعلومات يكون من خلال القوائم المالية التي تقدمها المؤسسة، بحيث تكون [5] (ص:

16):

- مفيدة للمستثمرين والدائنين والمستخدمين الآخرين الحاليين والمحتملين في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية والائتمانية وما شابه ذلك، مع مراعاة وضوح المعلومة بالنسبة لمستخدميها؛
- مساعدة المستثمرين والدائنين والمستخدمين الحاليين والمحتملين في تقييم مقادير وتوقيت ودرجة التأكد المحيطة بالمتحصلات النقدية من التوزيعات أو الفوائد والحصيلة من بيع بضاعة وتصفية أصول وبيع أوراق مالية؛
- عن الموارد الاقتصادية للمؤسسة (الأصول) والحقوق على هذه الموارد (الالتزامات وحقوق الملكية) وتأثير العمليات والأحداث والظروف التي تغير من هذه الموارد والحقوق عليها [1] (ص: 10).

ويمكن عرض الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية من خلال الشكل الموالي:



الشكل رقم (01): الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية [6] (ص: 26).

من خلال الشكل رقم (01) نلاحظ أنه يبدأ بتحديد أهداف التقارير المالية، وخصائص المعلومات المالية الواجب أن تتضمنها هذه التقارير أو القوائم المالية، لإمكانية الاعتماد عليها في عملية اتخاذ القرارات (التشغيلية، التمويلية، الاستثمارية، الرقابية)، وتأتي بعد ذلك مجموعة الفروض والمبادئ المحاسبية التي تساهم في إصدار المعايير المحاسبية والتي بدورها تمارس من قبل المحاسبين وتحكم وظيفة إعداد وتقديم التقارير المالية للمستخدمين وتخدم بذلك أهداف هذه التقارير، إضافة إلى أن الشكل يوضح اتجاهين من الخطوط، الأول يعبر عن تدفق أممي للمعلومات من أهداف التقارير المالية وصولاً إلى إعداد هذه التقارير، أما الاتجاه الثاني يعبر عن تدفق عكسي للمعلومات أي أن إعداد هذه التقارير يخدم أهدافها.

3.1.1.1. الفروض المحاسبية:

تعرف الفروض عموماً بأنها مقدمات لا يمكن التحقق من صحتها ولكنها تكون أساساً للإطار الفكري يصلح للاستدلال والتوصل إلى نتائج، ومحاسبياً تمثل الفروض أساساً يستخدم في اشتقاق المبادئ المحاسبية وإعداد القوائم المالية، أي أن المبادئ تجد تبريرها الفكري في الفروض المحاسبية، ولكن

الفروض نفسها لا تحتاج إلى برهان ولا داعي لإثبات صحتها، فهي إما ملائمة أو غير ملائمة لاشتقاق مبادئ محاسبية تراعي الأهداف العامة، وتمثل في الفروض التالية [6] (ص ص: 33-37):

1.3.1.1.1. فرض استقلالية الوحدة الاقتصادية:

يتطلب فرض الوحدة الاقتصادية تحديد الأنشطة الاقتصادية وربطها بوحدة معينة يتم المحاسبة عنها، أي فصل أنشطة الوحدة عن أنشطة ملاكها وعن أنشطة الوحدات الاقتصادية الأخرى، فشرط فصل نشاط الوحدة عن نشاط ملاكها وعن أنشطة الوحدات الاقتصادية الأخرى هو شرط ضروري لتتم المساءلة وإعداد التقارير المالية بدقة وموضوعية.

2.3.1.1.1. فرض وحدة القياس النقدي:

تستخدم المحاسبة الوحدات النقدية كقاسم مشترك لقياس الأثر الناتج عن الأنشطة الاقتصادية للمؤسسة، أي أن المحاسبة المالية تعترف فقط بالعمليات التي يمكن التعبير عنها بوحدة النقد، وهكذا فإن وحدة القياس النقدي تضع قيدين أساسيين لقياس أنشطة الوحدة الاقتصادية والتقارير عنها:

- أنها تحد من نطاق القياس المحاسبي، فتستبعد الأنشطة التي لا يمكن التعبير عنها بوحدة النقد الوطني؛
- أنها تفترض ثبات واستقرار وحدة القياس النقدي، وبذلك تتجاهل أثر تغيرات القوة الشرائية، أي أثر ارتفاع أو انخفاض الأسعار.

يمثل فرض وحدة القياس النقدي أساساً جوهرياً لاشتقاق مبدأ التكلفة التاريخية الذي يعد من أهم المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً.

3.3.1.1.1. فرض الاستمرارية:

يفترض المحاسب عند القياس وإعداد التقارير المالية أن المؤسسة مستمرة بمزاولة أنشطتها العادية إلى وقت غير محدد ما لم توجد أدلة عكسية، ويمكن تبرير هذا الفرض بالظاهرة العملية عن استمرارية معظم المؤسسات في أعمالها، ليس بالضرورة بصورة دائمة ولكن على الأقل - لعدة فترات، حتى تتمكن من تنفيذ خططها وتحقيق أهدافها.

يساعد فرض الاستمرارية في تبرير العديد من المبادئ والتطبيقات المحاسبية الهامة مثل:

- تبرير تطبيق مبدأ التكلفة التاريخية لقياس الأصول؛
- توزيع تكلفة الأصول الثابتة بالاعتراف بمصاريف إهلاكها على عدة سنوات أو فترات محاسبية؛
- تبويب بنود قائمة المركز المالي إلى بنود متداولة وبنود غير متداولة.

4.3.1.1.1. فرض الدورية:

يقوم هذا الفرض على أنه بالإمكان تقسيم عمر المؤسسة إلى فترات ليتم التقرير عن نتائج نشاطها في فترات دورية تقل عن الفترة الكاملة لعمر المؤسسة، وتمثل تلك الفترات الدورية عادة فترات سنوية أو

نصف سنوية أو ربع سنوية أو شهرية، وإن إعداد التقارير المالية بصورة دورية يجعلها قابلة للمقارنة والتنبؤ ويلبي خاصية الملائمة في تقييم المعلومات بالسرعة الكافية، بحيث تكون تلك المعلومات مفيدة في اتخاذ القرارات.

4.1.1.1. المبادئ المحاسبية:

تمثل المبادئ المحاسبية قواعد عمومية تتبع لتوجيه التطبيق العملي، فهي تحكم الطرائق والإجراءات المتبعة في إثبات العمليات المالية وفي إعداد القوائم والتقارير المالية [6] (ص: 37)، وهناك أربعة مبادئ أساسية في المحاسبة تقود وتوجه الممارسات المحاسبية وهي:

1.4.1.1.1. مبدأ تحقق الإيراد:

ويقصد به الاعتراف بقيد الإيراد في الدفاتر المحاسبية، باعتبار أنه إيراد قد تحقق، وهذا المبدأ يضع الشروط الأساسية التي يجب أن تتحقق للاعتراف بالإيرادات، والتي تشمل بصورة عامة على شرطين رئيسيين [2] (ص: 34):

- أن تكتمل عملية التحقق للإيراد أو أن يصبح قابلاً للتحقق بسبب اكتمال كافة الجوانب المتعلقة به؛
- أن يتم اكتساب الإيراد بسبب إكمال المؤسسة لالتزاماتها المتعلقة باستكمال التبادل السلعي أو الخدمي لكي يصبح الإيراد من حق المؤسسة.

فالإيرادات تتحقق عندما تكتمل عملية البيع بالاتفاق على نوع البضاعة أو الخدمة، وعلى السعر وتحديد الزبون، وكذلك تسليم البضاعة أو أداء الخدمة. والاكتمال يتضمن أداء المؤسسة لالتزاماتها بالكامل، للحصول على حق استخدام المنافع المتمثلة بالإيرادات.

2.4.1.1.1. مبدأ المقابلة:

ويقصد به الأساس في الاعتراف بالمصروفات، حيث يستخدم مفهوم مقابلة المصروفات مع الإيرادات التي أدت إلى تحقيقها، لغرض التوصل إلى مقدار الدخل المتحقق، ولذلك فإن المصروفات ترتبط بالعرض من إنفاقها الذي يتمثل بالحصول على الإيرادات، كما أن لكل إيراد مصروف أدى إلى تحقيقه، مما يتطلب تحديد المصروفات لغرض إجراء عملية مقابلتها مع الإيرادات التي تخصها خلال الفترة المالية للتوصل إلى صافي الدخل المتحقق [2] (ص: 34).

3.4.1.1.1. مبدأ التكلفة التاريخية:

تعرف التكلفة التاريخية على أنها الثمن الذي تدفعه المؤسسة للحصول على ملكية واستخدام أصل معين، وبالتالي "مبدأ التكلفة التاريخية يعتمد على الأسلوب التقليدي للقياس المحاسبي المبني على أساس التكلفة الفعلية التي تحققت في تاريخ حصولها على الأصول الثابتة وحيازته بمعزل عن قيمته الحالية في السوق، ومن مميزات هذا المبدأ هو اعتماده على قياس الموارد والتدفقات الداخلية والخارجية على أساس

التكلفة الأصلية للحدث بمعزل عن التقلبات عن المستوى العام والخاص للأسعار وذلك دون الأخذ بالحسبان التغييرات التي تؤثر على القوة الشرائية للنقد" [7] (ص: 53).

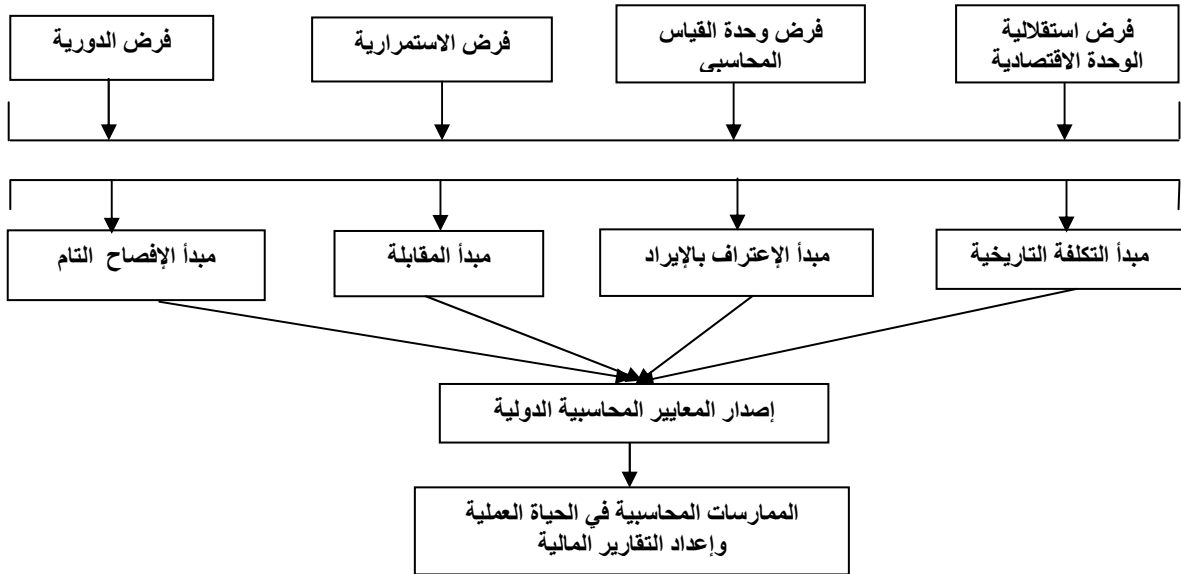
ويعود استخدام مبدأ التكلفة التاريخية كأساس للقياس المحاسبي للعوامل الآتية [8] (ص: 164):

- تمثل التكلفة التاريخية القيمة الحقيقية الفعلية المدفوعة أو الملتزم بدفعها وقت اقتناء الأصل؛
- يستند الإثبات والقياس المحاسبي للحدث المالي بالتكلفة التاريخية إلى عمليات حدث وقوعها فعلا وليست عمليات افتراضية أو تقديرية؛
- يستند الاعتراف المحاسبي باستخدام هذا المبدأ إلى وجود مستندات ثبوتية تؤيد وقوع الأحداث المالية، مما يجعل البيانات المالية أكثر موثوقية؛
- يتلاءم مبدأ التكلفة التاريخية مع غالبية الفروض والمبادئ المحاسبية الأساسية، مثل فرض الاستمرارية ومبدأ الموضوعية والثبات في إتباع النسق والاعتراف أو تحقق الإيراد.

4.4.1.1.1. مبدأ الإفصاح التام:

هو أحد الأركان الرئيسية للإعلام المحاسبي، ويعني تزويد المستخدمين الخارجين بالمعلومات المالية لغرض اتخاذ القرارات الاقتصادية، وهذا يتطلب الإفصاح السليم عن البيانات المالية وغيرها من المعلومات الملائمة، ويقضي مبدأ الإفصاح التام بضرورة أن تتضمن القوائم المالية والملاحظات عليها أية معلومات اقتصادية متعلقة بالمؤسسة وتمثل معلومات جوهرية تؤثر على القرارات التي يتخذها القارئ الواعي لتلك التقارير، وهذا يتطلب إظهار جميع المعلومات التي يتوقع أن تفيد المستخدم في اتخاذ قراراته، سواء في صلب القوائم المالية أو في الملاحظات عليها أو في جداول أو قوائم إضافية للقوائم المالية [6] (ص: 40).

5.1.1.1. ارتباط المبادئ بالفروض: والشكل الموالي يوضح ارتباط المبادئ بالفروض.



الشكل رقم (02): ارتباط المبادئ والممارسات المحاسبية بالفروض المحاسبية [6] (ص: 41).

2.1.1. جودة المعلومات المالية

بعد تحديد مفهوم المحاسبة المالية وأهدافها والفروض والمبادئ المحاسبية، ومعرفة أنها نظام يقوم بتوفير المعلومات المالية لكافة المستخدمين، يتم التطرق في هذا المطلب إلى جودة المعلومات المالية، وبالتالي الخصائص النوعية التي يجب أن تتوفر في هذه المعلومات لإمكانية الاعتماد عليها.

1.2.1.1. جودة المعلومات المالية وقيودها:

1.1.2.1.1. الخصائص النوعية للمعلومات المالية:

عند الحديث عن جودة المعلومات المالية فإنه من الضروري تحديد المواصفات التي يجب توافرها في هذه المعلومات من أجل تحقيق الهدف المطلوب منها.

ومن خلال الجدول رقم (01) نعرض أهم الخصائص النوعية للمعلومات المالية كما وردت في منشورات المنظمات المهنية الرئيسية في العالم.

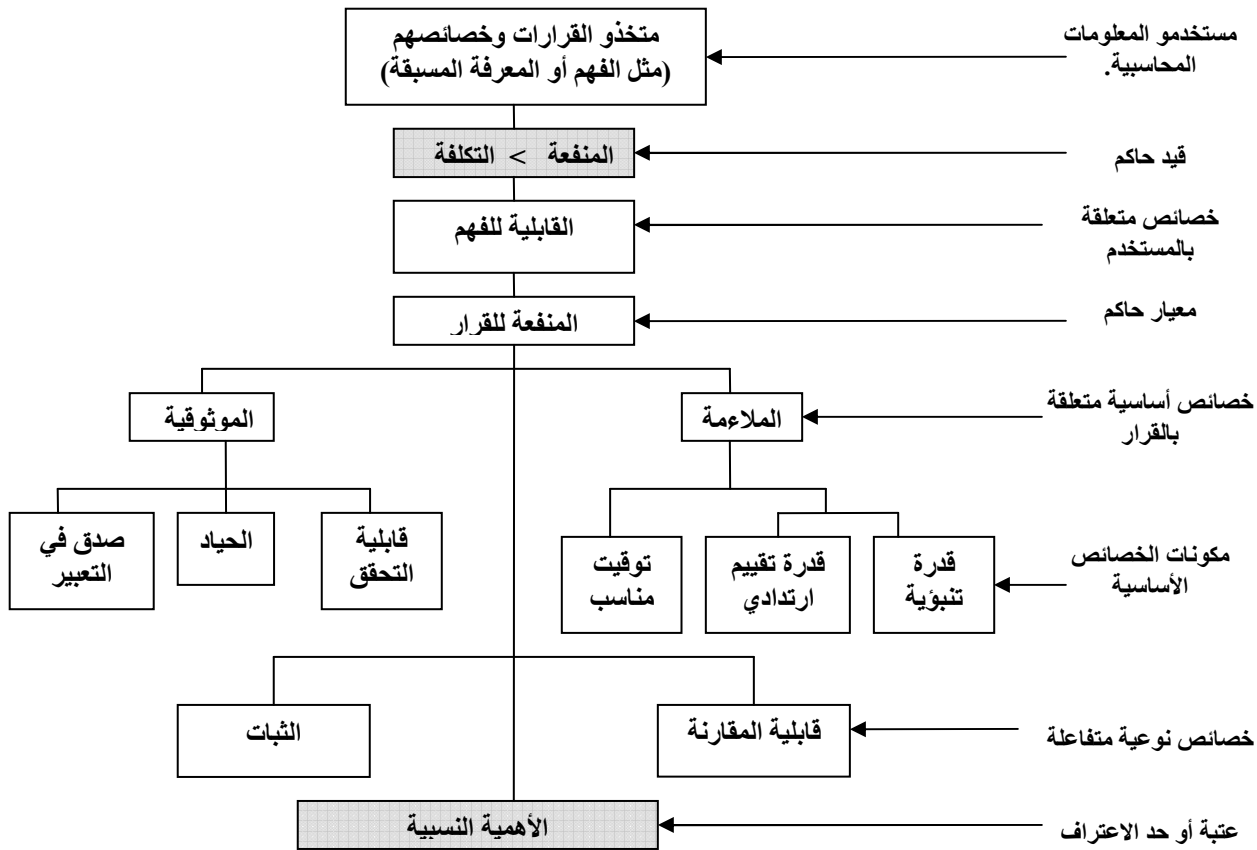
جدول رقم (01): الخصائص النوعية للمعلومات المالية حسب المنظمات الدولية [9] (ص: 69).

IASC 1989	FASB SFAC 'No2 1980	ICAWA Corporate Report	AICPA		A.A.A 1966	الصفة
			Trueblood 1973	APB No4 1970		
x	x	x	x	x	x	الملاءمة
x	x			x	x	القابلية للتحقق
		x	x	x		الوضوح
x	x		x	x	x	عدم التحيز
x	x	x				الموضوعية
x	x	x		x		التوقيت المناسب
x	x		x			الثبات
x		x		x		الاكتمال
			x			المعقولية
x	x	x	x	x		القابلية للمقارنة
x			x			الأهمية النسبية
x		x	x			الجوهر فوق الشكل
	x					القيمة التنبؤية
	x					القيمة المرتجعة
x	x	x			x	أمانة العرض (الموثوقية)

تحدد مفاهيم جودة المعلومات الخصائص التي تتسم بها المعلومات المالية المفيدة أو القواعد الأساسية الواجب استخدامها لتقييم نوعية المعلومات المالية، ويؤدي تحديد هذه الخصائص إلى مساعدة المسؤولين عند وضع المعايير المحاسبية، وعند إعداد القوائم المالية في تقييم المعلومات المالية التي تنتج

من تطبيق طرق محاسبية بديلة، وفي التمييز بين ما يعتبر إيضاحاً ضرورياً وما لا يعتبر كذلك، ويجب تقييم فائدة المعلومات المالية على أساس أهداف القوائم المالية التي يركز فيها الاهتمام على مساعدة المستفيدين الخارجيين الرئيسيين في اتخاذ القرارات، ويجب أن يوجه المحاسبون اهتمامهم إلى هؤلاء المستفيدين وإعداد القوائم المالية التي تساعد في اتخاذ قراراتهم، ويمكن القول أن الهدف الرئيسي في تحديد مجموعة الخصائص النوعية هو استخدامها كأساس لتقييم جودة المعلومات المالية [10] (ص: 195-194).

لقد بذلت محاولات كثيرة لتحديد الخصائص التي يلزم توافرها في المعلومات المالية إلا أنه يمكن القول أن هذه الدراسات هي الدراسة التي قام بها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي، والتي وردت في البيان رقم 2 لسنة 1980 بعنوان الخصائص النوعية للمعلومات المالية، وهي الدراسة الأكثر شمولية وأهمية على مجموعة الدراسات السابقة، ونوضح في الشكل أدناه الخصائص النوعية للمعلومات المالية، كما قدمها (FASB) [11] (ص: 15).



الشكل رقم (03): الخصائص النوعية للمعلومات المالية [12] (ص: 69)

من خلال الشكل يمكن إظهار أربعة نقاط أساسية تتمثل فيما يلي [13] (ص: 186):
- خصائص تتعلق بمتخذي القرارات، أي مستخدمي المعلومات المالية.

- خصائص ذاتية للمعلومات المالية، وتضم خاصيتين أساسيتين، وهما خاصية ملاءمة المعلومات، وخاصية موثوقية المعلومات ومصداقيتها.

خاصية الملاءمة تقسم إلى ثلاث خصائص ثانوية: القيمة التنبؤية للمعلومات، القدرة على التقييم الارتدادي، التوقيت المناسب للمعلومات.

أما خاصية الموثوقية فتقسم كذلك إلى ثلاثة خصائص ثانوية: قابلية التحقق، الحياد (عدم التحيز في القياس و الإفصاح)، الصدق في التعبير.

- من تداخل الخاصيتين الأساسيتين الملاءمة الموثوقية، ينتج أن المعلومات المالية يجب أن تتصف بقابليتها للمقارنة وما يتطلبها ذلك من الثبات في تطبيق الطرائق والأساليب المحاسبية من دورة مالية إلى أخرى.

- هناك قيودان رئيسيان على استخدام الخصائص السابقة هما:

- قيد حاكم وهو أن تكون المنفعة المتوقعة من المعلومات أكبر من تكلفتها.
- الأهمية النسبية تمثل نقطة الفصل في الاعتراف.

إن معيار المنفعة يأتي في قمة هرم الخصائص النوعية للمعلومات المالية باعتباره معيار حاكم (قاعدة عامة)، وان تحقيق المنفعة للقرار يتطلب توافر خاصيتين أساسيتين، خاصية الملاءمة وخاصية المصدقية أو الثقة في المعلومات، فإذا فقدت المعلومات المالية هاتين الخاصيتين فلن تكون مفيدة بالنسبة للمستفيدين منها، وفيما يلي بيان هذه الخصائص:

2.1.2.1.1. الخصائص الأساسية

1.2.1.2.1.1. الملاءمة ومكوناتها:

يقصد بالملائمة وجود علاقة وثيقة بين المعلومات المستمدة من المحاسبة المالية والأغراض التي تعد من أجلها، ولكي تكون هذه المعلومات مفيدة يجب أن تكون ملائمة لحاجات متخذي القرارات، بمعنى يلزم أن تكون مؤثرة في القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو تأكيد أو تصحيح تقييماتهم الماضية.

ومن ثم يمكن تعريف محدد لمفهوم المعلومات الملائمة على الوجه الآتي :

" الملاءمة هي قدرة المعلومات على إحداث تغيير في اتجاه قرار مستخدم معين" [13] (ص ص: 191-192).

وبالتطبيق على القوائم المالية والتقارير المالية فإن ملاءمة المعلومات تساعد المستخدمين على تكوين توقعات عن النتائج التي سوف تترتب من الأحداث الماضية أو الحاضرة أو المستقبلية.

أما إذا كان لدى مستخدمي التقارير المالية توقعات قائمة بالفعل وقت حصولهم على المعلومات، فإن ملاءمة هذه المعلومات في هذه الحالة تتحدد بمدى قدرتها على تعزيز التوقعات الحالية أو إحداث تغيير في هذه التوقعات، فإذا ما عززت المعلومات المالية التوقعات الحالية، فإن ذلك معناه زيادة احتمال أن تكون النتائج المتوقعة كما سبق التنبؤ بها (زيادة درجة التأكد)، أما إذا أحدثت المعلومات المالية تغيير في هذه التوقعات فإن ذلك معناه أنها غيرت التوزيع الاحتمالي للإحداث، وفي كلتا الحالتين تعتبر المعلومات المالية معلومات ملائمة، لأنها أدت إلى تغيير درجة التأكد بالنسبة للقرار محل الدراسة، وعليه فإنه ليس من الضروري أن يترتب على المعلومات الملائمة تغيير ذات القرار، وإنما يكفي أن تؤدي إلى تغيير اتجاه هذا القرار [10] (ص: 200).

وحتى تكون المعلومات ملائمة يلزم توافر خصائص فرعية تمثل مكونات الملاءمة وهي:

1.1.2.1.2.1.1. التوقيت المناسب:

يقصد بالتوقيت الملائم، تقديم المعلومات في حينها بمعنى أنه يجب إتاحة معلومات المحاسبة المالية لمن يستخدمونها عندما يحتاجون إليها، وذلك لأن هذه المعلومات تفقد منفعتها أو قدرتها على التأثير في عملية اتخاذ القرارات إذا لم تكن متاحة عندما تدعو الحاجة إلى استخدامها، أو إذا تراخى تقديمها فترة طويلة بعد وقوع الأحداث التي تتعلق بها، فمن المعلوم أن عملية اتخاذ القرار محددة دائما بفترة زمنية معينة، ويختلف التوقيت المناسب مع اختلاف طبيعة القرار [11] (ص: 17).

وجدير بالملاحظة أن المعلومات لا تستمد منفعتها من مجرد إتاحتها في الوقت الملائم، فهناك عوامل أخرى إلى جانب ذلك، إلا أن التباطؤ في إتاحة هذه المعلومات يؤدي إلى تقليل منفعتها أو ضياع تلك المنفعة، وللتوقيت الملائم جانبان [13] (ص: 193):

- دورية القوائم المالية، بمعنى طول أو قصر الفترة الزمنية التي يلزم إعداد التقارير عنها، فقد تكون هذه الفترة طويلة نسبيا، وبالتالي يمكن إتاحة المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية في مواعيد دورية متباعدة، أو تكون هذه الفترة قصيرة نسبيا، وبالتالي يمكن إتاحة هذه المعلومات في مواعيد دورية متقاربة.
- المدة التي تنقضي بين نهاية الفترة الزمنية التي تعد عنها القوائم المالية وبين تاريخ إصدار تلك التقارير وإتاحتها للتداول، إذ أنه كلما كان ذلك الفارق الزمني طويلا كلما قلت منفعة المعلومات المالية التي تشملها تلك القوائم.

2.1.1.2.1.1. القدرة التنبؤية للمعلومات:

إن مفهوم القيمة التنبؤية للمعلومات قد تم اشتقاقه من نماذج الاستثمارات، وقد عرفه (FASB) في بيانه رقم 2 كما يلي: "هي خاصية المعلومات في مساعدة المستخدمين على زيادة احتمال تصحيح تنبؤات نتائج أحداث ماضية أو أحداث حاضرة".

لابد للمعلومات المالية أن تتميز بقدرتها على التنبؤ بالمستقبل وزيادة الثقة فيها، وذلك لتجنب حدوث خسائر محتملة ولزيادة الدقة في المخصصات الواجب تكوينها للمستقبل لمواجهة احتمالات نقصان الأصول أو زيادة الخصوم أو كليهما معا، وكذلك الاهتمام بقدرة المعلومات التنبؤية، طبقا لاختلاف أساليب وأدوات القياس المحاسبي، وإتباع سياسات محاسبية مختلفة تساهم في خلق القدرة التنبؤية لتلك المعلومات المالية بشكل أفضل، ومثال ذلك استعمال طريقة الأسعار الجارية لقياس الأصول الثابتة بدلا من طريقة التكلفة التاريخية [14] (ص: 135).

عموما إن الأخذ بمفهوم قابلية التنبؤ أو ما يسمى بالمدخل التنبؤي في تكوين نظرية المحاسبة، يمثل طاقة هامة تدفع إلى تطوير تقارير مالية ملائمة.

3.1.2.1.2.1.1. القدرة على التقييم الارتدادي للتنبؤات السابقة:

للمعلومات المالية دور في تثبيت وتصحيح توقعات سابقة، أي أنها تساعد المستخدمين للمعلومات في تقييم مدى صحة توقعاتهم السابقة، وعليه تقييم نتائج القرارات التي بنيت على هذه التوقعات. في غالب الأحيان تتخذ القرارات الجديدة بناء عن نتائج قرارات سابقة والتي تكون مدخلات أساسية للقرارات الجديدة، فالمحاسبة بصورتها المثالية تقدم خدمات معلوماتية للمستثمرين الذين يحسنون بصورة مستمرة استراتيجياتهم الاستثمارية [11] (ص: 18).

4.1.2.1.2.1.1. الترابط بين التنبؤ والتقييم الارتدادي:

الخاصيتان الثانويتان السابقتان، قدرة المعلومات التنبؤية وقيمة التغذية العكسية في نفس الوقت يمنحان المعلومات دور مزدوج، فبدون معرفة نتائج القرارات السابقة يصعب التكهن بالمستقبل، ومن أمثلة المعلومات التي تلعب دورا مزدوجا في نفس الوقت التقارير المرحلية المؤقتة والتقارير القطاعية، فلقد أثبتت الدراسات الميدانية أن مثل تلك التقارير تتمتع بفاعلية في مجال تخفيض درجة عدم التأكد لدى متخذي القرارات [11] (ص: 19).

2.2.1.2.1.1. الموثوقية ومكوناتها:

الموثوقية حسب البيان رقم 2 الصادر عن (FASB) هي "خاصية المعلومات في التأكيد بأن المعلومات خالية من الأخطاء والتحيز بدرجة معقولة وأنها تمثل بصدق ما تزعم تمثيله". ولتحقيق خاصية الوثوق بالمعلومات لابد من توافر الخصائص الفرعية التالية [13] (ص: 196):

1.2.2.1.2.1.1. الصدق في التعبير:

يقصد بخاصية الصدق في التعبير تمثيل المعلومات المالية للواقع العملي الذي يعكس الأحداث الاقتصادية والمعاملات المالية التي تمارسها الوحدة المحاسبية، ويجب على مراجع الحسابات الخارجي الالتزام بهذه الخاصية عند تقديمه لتقريره النهائي.

والعبرة من هذه الخاصية تمثيل التقارير المالية بصدق مضمونها أي جوهرها وليس مجرد تمثيل شكلها فقط (تغلب الجوهر على الشكل)، بمعنى هل تمثل الأرقام الواردة في التقارير المالية بصدق ما حدث فعلاً، وبما أن المحاسبة من العلوم الاجتماعية فلا يمكن أن يقصد بالصدق في التعبير أن تكون المعلومات المالية مؤكدة أو حتى دقيقة بصورة مطلقة، فهناك عناصر كثيرة يتوجب تقديرها عند إعداد القوائم المالية [11] (ص: 19).

و تتطلب خاصية الصدق في التعبير التحرر من نوعين من أنواع التحيز، وهما [13] (ص: 198):
 - تحيز في عملية القياس كما هو الحال عند تطبيق منهج التكلفة التاريخية كأساس لقياس الأحداث الاقتصادية، فهذا القياس التاريخي يظهر تحيزاً لصالح الإدارة تجاه المساهمين والمستثمرين.
 - تحيز من قبل القائم بعملية القياس: قد يكون تحيز القائم بالقياس إما مقصوداً كما هو في حالة عدم الأمانة، أو غير مقصود كما هو في حالة نقص المعرفة والخبرة.
 إن التحرر من التحيز بنوعيه السابقين يتطلب أن تكون المعلومات على أكبر قدر من الاكتمال، أي يلزم التأكد من أنه لم يسقط من الاعتبار أي من الظواهر الهامة عند إعداد التقارير المالية، مع ملاحظة أن الاكتمال المطلق - خصوصاً في العلوم الاجتماعية - هو أمر غير ممكن.

1.2.1.1.2.2.2. القابلية للتحقق:

القابلية للتحقق تعني وجود درجة عالية من الاتفاق بين القائمين بالقياس المحاسبي الذين يستخدمون نفس أساليب القياس بأنهم يتوصلون إلى نفس النتائج، فإذا توصلت أطراف خارجية (مدقق خارجي) إلى نفس النتائج فهذا يعني أن المعلومات الواردة في التقارير المالية قابلة للتحقق، و بالتالي يمكن الاعتماد عليها وتثبيتها وإقامة الدليل على صحتها.

إن خاصية قابلية التحقق هي الخاصية البديلة لخاصية الموضوعية، التي يجب أن تتوافر في أي قياس علمي، أي أن هذا الأخير يجب أن يكون خالياً من التحيز الشخصي، ولكن تجنباً لتحيز المحاسب في القياس لا يضمن أن طريقة القياس هي طريقة سليمة وصادقة عن الأحداث المالية والاقتصادية التي مارسها المؤسسة.

و خلاصة القول، أن خاصية الثقة بالمعلومات وإمكانية الاعتماد عليها تعني أن أساليب القياس والإفصاح التي تم اختيارها لاستخراج النتائج وعرضها تعتبر أساليب مناسبة للظروف التي تحيط بها، وأن تطبيق هذه الأساليب قد تم بكيفية تسمح لأشخاص آخرين - مستقلين عن قاموا بتطبيقها في المرة الأولى - بإعادة استخدامها للتثبت من تلك النتائج، كما تعني هذه الخاصية أن المعلومات التي تم تقديمها تعتبر تصويراً دقيقاً لجوهر الأحداث التي تنطوي عليها، دون أن يعترها تحريف أو تشوبها أخطاء ذات أهمية، ويضاف إلى ذلك أن هناك جانباً آخر لهذه الخاصية يتمثل في حيده المعلومات أو خلوها من التحيز [15] (ص: 30).

3.2.2.1.2.1.1. الحياد:

حيادية المعلومات - أو حيادتها - اصطلاح موجب يصف عدم التحيز، وتتداخل هذه الصفة تداخلا واضحا مع أمانة المعلومات لأن المعلومات المتحيزة - بحكم طبيعتها - معلومات لا يمكن الثقة بها أو الاعتماد عليها، وتوجه معلومات المحاسبة المالية التي تتصف بالحيادة للوفاء بالاحتياجات المشتركة لمن يستخدمون هذه المعلومات خارج المؤسسة، وتتسم معلومات المحاسبة المالية بأنها معلومات نزيهة خالية من التحيز صوب أية نتائج محددة مسبقا، وتضع خاصية حيادة المعلومات واجبا على عاتق المسؤولين عن وضع معايير المحاسبة المالية، كما تضع واجبا على عاتق المسؤولين عن إعداد القوائم المالية، وذلك فيما يتعلق باتخاذ قرارات منصفة بشأن الاختيار من بين الأساليب البديلة للقياس والإفصاح بحيث يكفل ذلك الاختيار تحقيق هدفين أساسيين هما [14] (ص: 140):

- تقديم المعلومات ذات العلاقة الوثيقة بالأهداف التي تعد من أجلها؛
- تحقيق أمانة تلك المعلومات.

إن مصطلح الحياد قريب جدا من مصطلح الخلو من التحيز، ولكنه ليس متطابقا معه، فالحياد يعني أن القائم بالقياس ليس متحيزا لنتيجة يحددها مسبقا، والمعلومات المالية الخالية من التحيز تحقق خاصية الحياد في المعلومات، وتعتبر معلومات موثوق بها ويمكن الاعتماد عليها لاتخاذ القرارات.

3.2.1.2.1.1. ملاحظات حول ترابط مفهومي الملاءمة و الموثوقية:

لابد من الإشارة إلى قضية مهمة بالنسبة للتناقض الذي يمكن أن يصاحب المعلومات المالية التي تدعو للالتزام بكل من خاصيتي الملاءمة و الموثوقية، إذ أن الاهتمام بدرجة عالية من الملاءمة سوف يكون على حساب قابلية للتحقق و الحياد أي على موثوقية المعلومات، والعكس صحيح، لذلك يجب على المحاسب أن يحقق موازنة و تجانس بين الخاصيتين بدرجة معقولة من التأكد، للوصول إلى أعلى درجات الكفاءة والجودة في المعلومات بصيغتها النهائية وتتسم بالمنفعة في اتخاذ القرارات.

3.1.2.1.1. الخصائص الفرعية للمعلومات المالية:

لقد تناولنا الخاصيتين النوعيتين الأساسيتين ومكوناتهما، فنتبقى بعض الخصائص النوعية الفرعية المتنوعة الأخرى وهي:

1.3.1.2.1.1. القابلية للمقارنة:

ويقصد بها تقديم معلومات المالية تسمح بإجراء المقارنات بين المؤسسات المتماثلة في نفس الصناعة، فذلك يزيد من فائدة المعلومات لأنه يسمح بتقديم مركز ووضع المؤسسة المعنية فيما بين المؤسسات المماثلة، مثلا: هل مستويات الأرباح والتكاليف التي تحققها المؤسسة فوق أو تحت مستوى الأداء في الصناعة ككل؟ إن هذا التقييم يسمح بدراسة أسباب التفوق أو التذني ويساعد المستخدمين في

التنبؤ وتقييم أداء المؤسسة وإدارتها، وتتطلب قابلية المقارنة السليمة استخدام طرائق محاسبية متماثلة من جانب المؤسسات في معالجة نفس العمليات أو الأحداث، كما ترتفع قابلية المقارنة، وبالتالي فائدة المعلومات عند عقد المقارنات لعدة فترات محاسبية [6] (ص: 33).

ومنه خاصية القابلية للمقارنة تعتبر مؤشرا مهما في التحليل المالي والرقابة قصد تقييم أداء الوحدات الاقتصادية وذلك بمقارنة نتائج دورة مالية معينة لمؤسستين أو أكثر مع بعضهم البعض وهذا ما يدعى بالمقارنة في حالة السكون، أو مقارنة نتائج نفس المؤسسة لعدد من الدورات المالية وهو ما يدعى بالمقارنة الحركية.

2.3.1.2.1.1. الثبات:

يقصد بالثبات إتباع نفس الطرق المحاسبية في تسجيل وتثبيت الأحداث الاقتصادية والتقارير عنها بطريقة موحدة من دورة مالية إلى أخرى، فالثبات في إتباع النسق الواحد يتضمن [11] (ص: 23):

- تطبيق نفس الإجراءات المحاسبية على الأحداث والمعاملات المالية في مؤسسة واحدة عبر الزمن من دورة إلى أخرى؛

- تطبيق نفس المفاهيم وطرائق القياس والإجراءات بالنسبة لكل عنصر أو بند من عناصر وبنود القوائم المالية.

إن تطبيق خاصية الثبات تجعل القوائم المالية أكثر قابلية للمقارنة، وأكثر فائدة ومنفعة للمستخدمين ومساعدتهم على ترشيد قراراتهم الاقتصادية، فالتزام المحاسب بخاصية الثبات في تطبيق الطرق المحاسبية ليس مطلقا إذا يجوز أحيانا أن يغير طريقة تسعير المواد الصادرة من المخازن أو طريقة حساب إهلاك الأصول الثابتة، وغيرها من الطرق ولكن بشرط توفر ما يلي [16] (ص: 296):

- وجود ضرورة مقنعة للتغيير؛

- أن يتم الإفصاح التام عن آثار التغيير في القوائم المالية؛

- أن يستمر في تطبيق الطرق الجديدة.

3.1.1. محددات التقارير المالية ومستخدمو المعلومات المالية

عند توفير المعلومات المالية ذات الخصائص النوعية التي تجعلها مفيدة فإن هناك محددات أساسية يلزم أخذها بعين الاعتبار هي:

1.3.1.1. علاقة التكلفة/المنفعة:

قيد المنفعة أكبر من التكلفة هو قاعدة عامة يجب أن لا تنتج وتوزع المعلومات المالية ما لم تكن منفعتها تزيد عن تكلفتها، لأن المعلومات المالية هي خدمة اقتصادية لها سعر أي تخضع دراستها للجدوى الاقتصادية بمعنى أنها تخضع لتحليل التكاليف والمنافع، فالمعلومات المالية ليست سلعة مجانية

بلا تكلفة، ويمكن تقديمها بلا حدود، فالوحدات المحاسبية تتحمل بصورة مباشرة تكاليف إنتاج وتوزيع التقارير المالية غير أن منافع استخدام هذه التقارير المالية تعود معظمها إلى المستخدمين الخارجيين، ومن ناحية أخرى تعمل الوحدات المحاسبية على نقل جزء من الأعباء التي تتحملها إلى عاتق مستخدمي التقارير المالية وذلك بنسب تتأرجح حسب ظروف الحال، و بالنسبة للوحدات المحاسبية منتجة وموزعة المعلومات المالية، تشمل التكاليف عناصر متعددة منها: تكاليف تجميع وتشغيل واستخراج المعلومات، تكاليف التدقيق لاكتساب المعلومات المقدمة ثقة ومصداقية، تكاليف غير مباشرة بالإفصاح عن الوضع التنافسي للمؤسسة تجاه منافسين آخرين، و بالنسبة لمستخدمي المعلومات فإن أهم عناصر التكاليف هي العبء الذي يمكن أن يزيحه معدو القوائم المالية ويحملونه على المستخدمين كتكلفة استشارات خبراء التحليل المالي والاستشارات... الخ [11] (ص: 24).

أما بالنسبة للمنافع فإنها تتحقق بالنسبة لمعدي المعلومات في صورة مزيد من الرقابة الإدارية والقدرة على التمويل والاقتراض وإخلاء مسؤولية الإدارة باعتبارها وكيلا تجاه موكلها المساهمين، كذلك بالنسبة للمستخدمين الخارجيين تكون المنافع في صورة تخصيص أكثر كفاءة للموارد والاستشارات وتحقيق التنمية الاقتصادية كجزء من السياسة الاقتصادية الحكومية وفرض ضرائب تتناسب والسياسة المالية والاقتصادية للدولة، ولقد اعتادت الوحدات المحاسبية والمحاسبون الممارسون بصورة تقليدية على الموازنة بين تلك التكاليف والمنافع وذلك بتطبيق هذا القيد تحت دعوى "المنفعة" والعملية، ولكن في الآونة الأخيرة بدأت منظمات وضع المعايير المحاسبية والجهات الحكومية اللجوء لتحليل (التكلفة/المنفعة) قبل إصدار متطلباتهم من المعلومات بصفة نهائية، ولتبرير المطالبة بأسلوب قياس أو إفصاح معين يجب أن تزيد المنافع التي ينتظر الحصول عليها منه عن التكاليف المرتبطة به. ويظهر هذا التوجه لدى (FASB) في تقرير إصدار معاييره مثلا عند إصدار المعيار 106 لعام 1990 باسم " محاسبة أرباب الأعمال عن منافع ما بعد التقاعد بخلاف معاشات التقاعد " حيث خصص (FASB) جزءا يبرر متطلباته وقواعده الجديدة في هذا المعيار على أساس العلاقة بين التكلفة والمنفعة، ولقد قدم هذا الجزء استجابة للانتقادات التي تلقاها (FASB) من أرباب الأعمال [13] (ص: 213).

2.3.1.1. الأهمية النسبية:

يصف مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) الأهمية النسبية بأنها صفة حاكمة لجميع الخصائص النوعية بمعنى وضع عتبة للاعتراف بقياس وتقسيم المعلومات المالية إلى هامة نسبيا وغير هامة نسبيا.

ويشير هذا المصطلح إلى الأهمية النسبية لعنصر أو حدث معين، ويتوقف حجم أي عنصر ومدى أهميته النسبية في تأثيره على متخذي القرارات، حيث إن إدراجه أو حذفه من القوائم المالية سوف يكون له أثر في الإفصاح المحاسبي، وبصفة عامة يتوقف الحجم النسبي لأي بند وأهميته على مقدار الأثر

الذي يتركه في القوائم المالية، فإذا كان مقدار هذا البند معنويا مقارنة بالإيرادات والمصاريف والأصول والخصوم الأخرى أو صافي دخل المؤسسة، فإنه يجب إتباع المعايير المحاسبية والتقارير عنه، أما إذا كان مقداره ضئيلا بدرجة تجعله غير هام مقارنة بالبند الأخرى، فليس هناك من ضرورة إدراجه، فالمحاسب يهتم أساسا بالمعلومات ذات المغزى ولا يهتم كثيرا بتلك العناصر التي يكون تأثيرها أقل على القوائم المالية، وثمة حقيقة ترتبط بهذا المبدأ وهي " أن الظروف المحيطة بالحدث والرأي الشخصي يلعبان دورا هاما في تحديد إطار الأهمية النسبية وتتجلى في تطبيق الأهمية النسبية المعرفة العلمية والخبرة العلمية في نفس الوقت" [17] (ص: 292).

هذا ويجب أن نعلم بأن أهمية عنصر معين مسألة نسبية كذلك، فما هو مهم بالنسبة لمؤسسة ما قد لا يكون مهما بالنسبة لمؤسسة أخرى، فأهمية عنصر معين لا تعتمد فقط على مقداره ولكن تعتمد أيضا على طبيعته، ومن النواحي التي يتضح فيها ضرورة استخدام مبدأ الأهمية النسبية [18] (ص: 125):

- المعلومات الكمية والمتعلقة ببند صافي الربح وتقييم الأصول؛
- درجة تجميع أو تفصيل المعلومة الكمية الواردة في القوائم المالية؛
- المعلومات الكمية التي لا يمكن تقديرها بدقة بحيث تدخل في التقارير المالية؛
- العلاقات الخاصة بين المؤسسة والأفراد الذين يؤثرون بالتبعية على كافة المؤسسات الأخرى وكذا أفراد آخرون؛
- الخصائص الكمية التي يجب الإفصاح عنها بعبارات أو بجمل وصفية؛
- الخطط الملائمة وتوقعات الإدارة لنجاحها.

لكن يصعب واقعا تحديد الأهمية النسبية لأي بند في مجال المحاسبة بدقة و قطعية، لأنه يلزم قرارات صعبة في كل فترة ولا يمكن للمحاسب الوصول إلى إجابات منطقية وقطعية إلا بممارسة الحكم الشخصي الجيد وكذلك الخبرة المهنية، لذا فإن أهمية بند محاسبي تتوقف على التقدير الشخصي للمحاسب بعد دراسته لكل حالة على حدة، وعن مظاهر تطبيق هذا المبدأ في الممارسات المحاسبية نجد [19] (ص: 148):

- اعتبار بعض النفقات الرأسمالية بطبيعتها من قبيل النفقات الإيرادية عند تحميلها على حسابات النتيجة دون حساب الأصل المختار نظرا لصغر حجم النفقة الرأسمالية؛
- الأخذ بهذا المبدأ عند تبويب عناصر القوائم المالية، واختلاف مجموعاتها من مؤسسة لأخرى حسب طبيعة النشاط؛

- تطبيق هذا المبدأ عند تبويب عناصر المصاريف حسب الوظائف الأساسية للوحدة الاقتصادية. وفي ضوء ما جاء في السابق، يعتبر البند ذا أهمية نسبية إذا أدى حذفه أو عدم الإفصاح عنه أو عرضه بصورة غير صحيحة إلى تشويه المعلومات التي تشملها القوائم المالية مما يؤدي إلى التأثير على

تقييم المستفيدين الخارجيين الرئيسيين للنتائج التي تترتب على الاحتفاظ بعلاقاتهم الحالية مع المؤسسة أو تكوين علاقات جديدة مع تلك الوحدة. وعليه يزودنا مفهوم الأهمية النسبية بنقطة قطع أو عتبة وليس خاصية أساسية للمعلومات لكي تكون مفيدة.

لذا يرى البعض أن هناك ارتباطا وثيقا بين الملاءمة والأهمية النسبية، ذلك أن المعلومات التي لا ترتبط ارتباطا وثيقا بأهداف التقارير المالية لا تعتبر مهمة، وبالتالي ليس هناك ما يدعو للإفصاح عنها [10] (ص: 207).

ولكي يتسنى تحديد الأهمية النسبية لبند معين يجب أن تؤخذ طبيعة ذلك البند وقيمه في الاعتبار، ومن المعتاد أن يتم تقييم هذين العاملين معا، غير أن أحدهما قد يكون هو العامل الحاسم في ظروف معينة، وتتمثل الخصائص النوعية التي تتسم بها طبيعة البند فيما يلي [9] (ص: 85):

- الأهمية الأساسية للعملية، أو الحدث، أو الظروف التي تعكس البند - سواء كانت غير عادية أو غير متوقعة، أو غير ملائمة، أو مخالفة للنظام الأساسي للمؤسسة؛
- الأهمية الأساسية للبند كمؤشر للمسار الذي يحتمل أن تسلكه الأحداث المقبلة سواء كان ذلك في صورة أنشطة جديدة، أو إدخال تغييرات جوهرية على الأنشطة القائمة، أو تعديل أساليب تأدية الأعمال التي تزاولها المؤسسة.

3.3.1.1. التحفظ (الحذرة والحذر):

يواجه معدي المعلومات المالية حالات عدم التأكد التي تحيط بالعديد من المواقف، منها إمكانية تحصيل الديون المشكوك فيها والعمر الإنتاجي المتوقع للتجهيزات والمعدات وعدد حالات المطالبات المتوقع حدوثها عن الكفالات والضمانات، ويتم الأخذ بالحسبان حالات عدم التأكد هذه عن طريق الإفصاح عن طبيعتها ومداهما، وبتطبيق أساس التحفظ عند إعداد المعلومات المالية، والتحفظ هو مراعاة لمحرجة معقولة من الحذر عن ممارسة السلطات التقديرية اللازمة للتوصل إلى التقديرات في ظل ظروف عدم التأكد بحيث لا يكون هناك مبالغة في تقدير قيم الموجودات و الدخل والمصروفات بأقل مما يجب، ومع ذلك يجب مراعاة أن لا يؤدي تطبيق أساس التحفظ على سبيل المثال إلى خلق احتياطات سرية أو مخصصات بأكثر مما يجب أو التخفيض المتعمد للموجودات و الدخل أو التضخيم المتعمد للمطلوبات والمصروفات حيث سيؤدي ذلك إلى عدم حيادية المعلومات المالية ومن ثم فقدانها لخاصية الوثوق بها وإمكانية الاعتماد عليها [12] (ص: 90).

4.3.1.1. ممارسات الصناعة:

أما بخصوص محدد ممارسات الصناعة فيجب الاعتراف بأن الاعتبارات العملية والطبيعية تتطلب الخروج أحيانا عن الإطار الفكري للمحاسبة لبعض الصناعات ومنشآت الأعمال. فإن البنوك عادة ما تقرر عن استثماراتها في أوراق مالية معينة على أساس قيمتها السوقية، وذلك لأن هذه الأوراق يتم

تداولها بسرعة، كما يعتقد الكثيرون بان سعر المكافئ النقدي يوفر معلومات أكثر إفادة، كما يستعمل سعر السوق أحيانا في التقرير عن المحاصيل الزراعية لأن من الصعب تحديد أرقام دقيقة لتكلفة كل محصول على حده.

ولكن مع ضرورة مراعاة تلك الظروف الخاصة بالصناعة فإن ممارساتها يجب أن تخضع لتقييم الإطار الفكري بهدف استبعاد التناقضات الواقعة في السياسات والإجراءات واختيار البديل الأفضل والأكثر منفعة، لذلك فليس من المقبول أساسا الاعتراف بممارسات الصناعة كمحدد للإطار الفكري، بل إن الإطار قد وضع لتقييم وتحسين تلك الممارسات السائدة [11] (ص: 26).

5.3.1.1. مستخدمو المعلومات المالية:

إن المعلومات المالية الجيدة هي تلك المعلومات الأكثر فائدة وصلاحية في مجالات ترشيد القرارات، لكن مستوى جودة المعلومات والاستفادة منها لا يعتمد فقط على الخصائص النوعية للمعلومات المتوفرة، بل يعتمد أيضا على خصائص تتعلق بالمستفيد منها أو متخذ القرار نفسه، أي قدرته على تحليل المعلومات ومستوى الفهم والإدراك المتوفرة لديه.

1.5.3.1.1. مفهوم مستخدم المعلومات المالية:

إن نظرية الصلاحية (مدخل المنفعة) ركزت اهتمامها الأساسي على مفهوم مستخدم المعلومات المالية، الأمر الذي ساهم بتوسيع عدد المجموعات التي تدخل ضمن هذا الإطار لتشمل كل المهتمين بهذه المعلومات، فمنذ صدور تعريف جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) للمحاسبة في عام 1966، أصبحت المنظمات المصدرة للمعايير والمبادئ المحاسبية، وخاصة المهنية منها، تولي اهتمام واسع لمفهوم مستخدمي المعلومات المالية على اختلاف أهدافهم وحاجاتهم من المعلومات، لذلك أصبح من الضروري تبني مستخدم كنموذج يكون هو الأساس في إعداد وعرض المعلومات المالية اللازمة لاتخاذ القرارات، يطلق عليه المستخدم الافتراضي [13] (ص: 187-188).

فعند تحديد هذا المستخدم الافتراضي جرت العادة على الأخذ بعين الاعتبار خصائص أحد أو بعض مستخدمي المعلومات والذين ينظر إليهم على أنهم المستخدمين الرئيسيين للمعلومات في مثل هذا النوع من النشاط الاقتصادي، إلا أن هذا الأمر يؤدي إلى أن تكون المعلومات المالية كافية لسد حاجات جميع مجموعات المستخدمين، خاصة الخارجية منها.

أما مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) فيعتبر المستثمرين الحاليين والمحتملين، والمقرضين والموردين والدائنين التجاريين، والموظفين والعملاء والحكومات ووكالاتها والإدارة والجمهور، كمستخدمين للمعلومات المالية [13] (ص: 189).

2.5.3.1.1. تحديد الفئات المستخدمة للمعلومات المالية:

ويمكن تحديد الفئات الرئيسية من المستخدمين وماهية المعلومات التي تصب في حاجاتهم كما يلي [20] (ص ص: 42-44):

1.2.5.3.1.1. المستثمرون الحاليون والمحتملون:

وتعتبر القرارات الاستثمارية من أهم القرارات التي يتم اتخاذها، حيث تتعلق القرارات الاستثمارية بالاستثمار في مؤسسة ما، وما يحيط بذلك من مخاطر، كذلك المساهمون معنيون بربحية المؤسسة وقدرتها على توزيع الأرباح والنمو فيها ودخول الأسواق المالية الدولية، وتعتبر المعلومة عن عائد السهم كمعلومة رئيسية في قائمة الدخل يستند إليها المستثمرون في توجيه قراراتهم.

2.2.5.3.1.1. الموظفون:

ويعتبر الموظفون مورد المؤسسة الهام حيث تنبني عليهم إستمرارية المؤسسة وأداءها لأعمالها، بما يشعرون بالأمن والرضا الوظيفيين لذلك فهم معنيون بكفاءة المؤسسة وتحقيقها لأهدافها ونموها وزيادة مبيعاتها وأرباحها، ووجود نظام أجور ورواتب وحوافز فعال، ويتعدى ذلك إلى تقييم نظام التقاعد ومنافع ما بعد التقاعد التي يمكن للمؤسسة أن تقدمها.

3.2.5.3.1.1. المقرضون:

ويمثل المقرضون مصدر التمويل الخارجي للمؤسسة والذي يكون في الغالب طويل الأجل، وما يهم المقرضين سواء كانوا حاليين أو محتملين هو الهيكل التمويلي للمؤسسة، ونسب المديونية، ومدى الاعتماد على المتاجرة بأموال الغير، كذلك قدرة المؤسسة على دفع أقساط القروض في مواعيد استحقاقها وخدمة القروض أيضا.

4.2.5.3.1.1. الموردون والدائنون التجاريون:

وتعتبر هذه الفئة مصدر لتمويل والائتمان قصير الأجل، حيث تتعلق اهتماماتهم بقدرة المؤسسة على السداد من خلال نسب السيولة والتداول، كذلك نشاط المؤسسة والنسب المتعلقة بذلك كمعدلات دوران المخزون لتأكد من استمرارية المؤسسة وكفاءتها وربحياتها.

5.2.5.3.1.1. العملاء:

ويعتبر العملاء شريان الإيرادات ومصدرها حيث أنهم الجهة المقصودة بمخرجات المؤسسة من سلع وخدمات، لذلك فهم معنيون باستمرارية المؤسسة وقدرتها على تزويدهم بالسلع والخدمات.

6.2.5.3.1.1. الحكومة بأجهزتها المختلفة:

وتعتبر المؤسسات بالنسبة للحكومة من الدعائم الرئيسية التي تستند إليها في تمويل خططها من خلال الضرائب، وتحقيق الأهداف الاجتماعية كالتشغيل والتقليل من نسب البطالة والفقر، لذلك فالحكومة مهتمة بربحية المؤسسة وتوزيع أعمالها حتى أنها تقدم في كثير من الأحيان دعماً لها بمنح إعفاءات ضريبية.

7.2.5.3.1.1. الجمهور:

وله متعلقات واهتمامات مختلفة بالمؤسسات منها ما يتعلق باستيعاب الأيدي العاملة وتشغيلها، ومنها ما يتعلق بدور المؤسسات الاجتماعي والتنموي، ومنها ما يتعلق بسلوك الجمهور الاستهلاكي استناداً إلى جودة مخرجاتها من السلع والخدمات وغير ذلك، حيث أن المؤسسة كائن حي وعضو فعال في المجتمع يؤثر ويتأثر به.

ويتعدد مستخدمو المعلومات المالية حيث يعتبر كل من يتخذ القوائم المالية لدراسة أو تحليل أو اتخاذ قرارات هو مستخدم للمعلومات المالية، ولا يمكن حصر هذه الفئات وما تم التطرق إليه آنفاً يقتصر على الفئات الرئيسية للمستخدمين.

بناءً على ما سبق، يمكن القول أن المحاسبة لقيت اهتماماً متزايداً وعمقاً من أجل وضع إطار مفاهيمي لها، ولعل من أفضل الثمار التي جنتها المحاسبة من هذا الاهتمام، هي المعايير التي أصدرتها ولا تزال تصدرها مختلف الهيئات المهنية مثل IASB، IASC، IFAC، وغيرها من الهيئات في جميع أنحاء العالم، بهدف ضبط الممارسات المهنية سواء في مجال المحاسبة أو في مجال مراجعة الحسابات، وبذلك يعد هذا الإطار بمثابة الضمان لمستخدمي المعلومات وزيادة الثقة فيها، من خلال التحقق من تطبيق المبادئ المحاسبية من قبل المحاسبين، واستيفاء المعايير في المراجعين، وتوفير الخصائص النوعية للمعلومات وتأكيداتها من قبل هؤلاء، وهو ما يبرز ويؤكد دور المراجعة الخارجية في تحسين نوعية المعلومة، ولكي تتحقق صفة الجودة في المعلومات المالية يجب توفر نظام معلومات محاسبي فعال وهذا ما سنتناوله في المبحث الموالي.

2.1. نظم المعلومات المحاسبية للمؤسسة

بعدما تم التطرق في المبحث السابق للإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية، يأتي هذا المبحث ليعالج نظام المعلومات المحاسبي، بحيث ينظر للمحاسبة كنظام للمعلومات، أنها مجموعة من النظم الفرعية والطرق والإجراءات التي تحكمها مبادئ وقواعد سليمة تتبع لأجل تشغيل البيانات عن العمليات المالية التي تحدث في المؤسسة، بغرض إنتاج معلومات مالية، لذلك سوف يتناول هذا المبحث النقاط التالية:

- مدخل لنظم المعلومات بقصد التعرف على ماهيته ومكوناته الأساسية؛
- ماهية نظام المعلومات المحاسبي؛

- القوائم المالية والتقارير المالية في نظام المعلومات المحاسبي؛
- أهمية وأهداف القوائم والتقارير المالية.

1.2.1. مدخل لنظم المعلومات

حتى يمكن فهم نظام المعلومات نبدأ أولاً بتعريف كل من المعلومات والبيانات والنظام.

1.1.2.1. مفهوم النظام:

تعددت التعاريف الخاصة بالنظام من حيث الألفاظ ولكنها تتفق من حيث المعنى، ونتطرق فيما يلي إلى أهم هذه التعاريف:

" النظام عبارة عن مجموعة من المكونات أو العناصر التي تتعلق ببعضها البعض وتتجه نحو تحقيق هدف أو أهداف مشتركة" [21] (ص: 72).

ويعرف مصطلح النظام بصفة عامة على أنه مجموعة مترابطة ومتجانسة من الموارد والعناصر (الأفراد، التجهيزات الآلات، الأموال السجلات،...) التي تتفاعل مع بعضها البعض داخل إطار معين (حدود النظام) وتعمل كوحدة واحدة نحو تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف العامة في ظل الظروف أو القيود البيئية المحيطة.

ويرى آخر أن " النظام هو مجموعة من العناصر أو الأفراد التي تتكامل مع بعضها البعض وتحكمها علاقات وآليات عمل معينة وفي نطاق محدد بقصد تحقيق هدف معين" [22] (ص: 15).

ومن خلال هذه التعاريف يمكن أن نخرج بالنتائج التالية:

- أن النظام يتكون من مجموعة من الأجزاء أو العناصر والعلاقات القائمة فيما بينها؛
- وجود مجموعة من العلاقات بين مختلف هذه العناصر؛
- أنها تعمل معا لتحقيق هدف مشترك.

1.1.1.2.1. التفرقة بين البيانات والمعلومات والمعرفة:

1.1.1.1.2.1. البيانات:

" تمثل البيانات مجموعة من الحقائق والأفكار والمشاهدات أو الملاحظات أو القياسات، وتكون في صورة أعداد أو رموز خاصة، وهي تصف فكرة أو موضوعاً أو حدثاً أو هدفاً أو أي حقائق أخرى" [23] (ص: 55) كأسماء الأشخاص وعناوينهم، أو أسعار سلع... الخ.

كما تعرف البيانات كذلك على أنها " تمثل الحقائق والأرقام والكلمات والإشارات التي تعبر عن فكرة، والتي يمكن ترجمتها ومعالجتها من قبل الإنسان أو الأجهزة الإلكترونية لتتحول إلى نتائج يمكن الاستفادة منها، ومن بينها نجد أرقام المبيعات السنوية أو الشهرية... الخ [24] (ص: 53).

2.1.1.1.2.1. المعلومات:

"هي بيانات تمت معالجتها بوسائل ماهرة (محنكة) لتصبح في شكل أكثر نفعا لمستخدمها حاليا ومستقبلا وذلك بعد أن تم إزالة الغموض عنها" [25] (ص: 70).

المعلومات هي البيانات التي معالجتها بطريقة محددة كما في الفرز والتحليل والتبويب والتلخيص وإجراء العمليات المختلفة لتعطي معنى كاملا يمكن من استخدامها [24] (ص: 53).

ومن خلال التعاريف المذكورة يتضح أن البيانات عبارة عن المادة الخام التي يتم ترتيبها وتصنيفها وتنظيمها للحصول على شكل أكثر استخداما وفائدة وتسمى في هذه الحالة بالمعلومات، والجدول الموالي يوضح الفرق بينهما.

الجدول رقم (02): الفرق بين البيانات والمعلومات [26] (ص: 44)

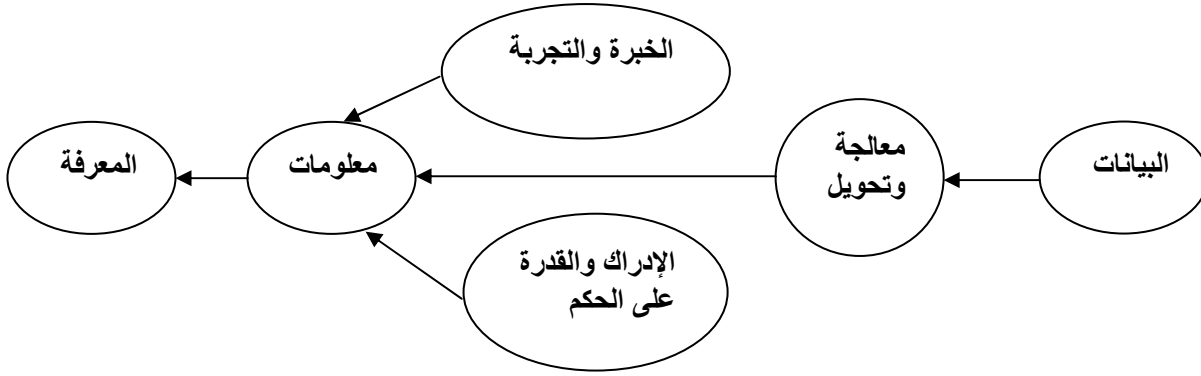
البيانات	المعلومات
1- تمثل أرقاما أو أعدادا غير مفسرة	1- تمثل أرقاما أو أعدادا مفسرة
2- تمثل مدخلات النظام	2- تمثل مخرجات النظام
3- لا يمكن اتخاذ قرار بناء عليها	3- يمكن أن يتخذ قرار بناء عليها
4- أرقام غير تامة المعالجة	4- أرقام تامة المعالجة بواسطة النظام

3.1.1.1.2.1. المعرفة:

"هي المستوى الأعلى من مفهوم المعلومات من حيث التعقيد فهي حصيلة الامتزاج الخفي بين المعلومات والخبرة والمدرجات الحسية والقدرة على الحكم فنحن نتلقى المعلومات ونمزجها بما تدرکه حواسنا ونقارنها بما تخزنه عقولنا من واقع الخبرة السابقة ثم نطبق على هذا المزيج ما بحوزتنا من أساليب الحكم على الأشياء وصولا إلى النتائج والقرارات أو استخلاصنا لمفاهيم جديدة" [27] (ص: 16).

وتعرف المعرفة كذلك على أنها "حصيلة أو رصيد خبرة ومعلومات وتجارب ودراسات فرد أو مجموعة من الأفراد أو مجتمع معين في وقت محدد" [21] (ص: 29).

ومن خلال هذه التعاريف يتضح الفرق بين البيانات والمعلومات والمعرفة، فإذا كانت المعلومات هي ناتج تصنيع البيانات فإن المعرفة هي ناتج تصنيع المعلومات فالمعرفة هي حصيلة ما يمتلكه الفرد أو المؤسسة أو مجتمع من المعلومات وعلم وثقافة في مجال معين وفي وقت معين، وبتعبير آخر فإن المعرفة هي حصيلة لامتزاج ثلاث عناصر هي المعلومات والخبرة والحكمة البشرية.



الشكل رقم (04): الفرق بين البيانات والمعلومات والمعرفة، من إعداد الطالب بالإعتماد على المفاهيم السابقة.

2.1.1.2.1. مفهوم نظام المعلومات:

بعد التطرق إلى مفهوم كل من النظام والبيانات والمعلومات والمعرفة، يمكن الآن تعريف نظام المعلومات حيث يعرف بأنه " ذلك النظام الذي يتضمن مجموعة متجانسة ومترابطة من الأعمال والعناصر تقوم بتشغيل وإدارة ورقابة البيانات بغرض إنتاج وتوصيل معلومات مفيدة لمستخدمي القرارات من خلال قنوات وخطوط الاتصال" [28] (ص: 21).

أما (Dourneau) " يعتبر نظام المعلومات على أنه تلك الذاكرة الضخمة التي تسعى إلى خدمة صانعي القرار، ومختلف مستعملي المعلومات، بحيث تكون قادرة على إحاطتهم بالوضع الحالية للمؤسسة، وكذلك الأحداث التاريخية التي تهمهم، والتي قامت بتسجيلها" [29] (ص: 63). ويعرف نظام المعلومات بأنه " ذلك النظام المكون من معدات وبرامج وأفراد ومعطيات وعمليات والتي توظف في جمع ومعالجة وتخزين المعلومات" [30] (ص: 110).

من خلال هذه التعاريف يمكن تقديم تعريف شامل لنظام المعلومات وهو أن نظام المعلومات عبارة عن مجموعة متكاملة من المكونات والإجراءات، تهدف إلى إنتاج معلومات قيمة تقدم إلى المستخدمين الذين هم بحاجة إليها، لتساعدهم في اتخاذ القرارات السليمة، وعمليات أخرى للتسيير.

ويمكن تلخيص الأهداف الأساسية لنظام المعلومات داخل المؤسسة في النقاط الثلاثة التالية [31]

(ص: 07):

- تقديم معلومات لأغراض اتخاذ القرارات؛

- تقديم المعلومات التي تساعد في إجراء العمليات اليومية؛

- تقديم المعلومات اللازمة عن مدى تحقيق الإدارة لمسؤولياتها.

وما يمكن ملاحظته هنا، أن المعلومات الناتجة عن نظام المعلومات في المؤسسة تستخدم في أغراض

مختلفة، وموجهة إلى أطراف داخلية وخارجية للمؤسسة.

2.1.2.1. مكونات ووظائف نظام المعلومات:

1.2.1.2.1. مكونات نظم المعلومات:

يتكون نظام المعلومات من أربعة عناصر أساسية تتمثل فيما يلي [32] (ص: 19-20):

1.1.2.1.2.1. المدخلات:

يعتمد كل نظام على نظام مدخلات معينة، وينصب عليها نشاط النظام وعملياته. وتتنحصر هذه المدخلات في نوعين رئيسيين في جميع الأنظمة هما المادة فقط، أو البيانات فقط أو الاثنين معا، ومصادر هذه المدخلات مختلفة ومتنوعة من البيئة المحيطة بالنظام. وقد تكون مخرجات لنفس النظام، عند استخدامها كمدخلات جديدة من خلال عملية التغذية العكسية.

2.1.2.1.2.1. عمليات المعالجة:

ويقصد بها النشاط الذي يمارس من قبل النظام على المدخلات، باعتماد المستلزمات الضرورية من قوى بشرية ومادية وإجراءات معينة من أجل تحويل هذه إلى المخرجات المطلوبة، وهي كذلك عملية تحويل البيانات لحل مشكلة أو مقابلة احتياج خاص لأجل توفير المعلومات، وقد يتضمن مفهومها كل الحسابات أو أحدها المقارنة، التلخيص، التصفية أو التحويل [26] (ص: 34).

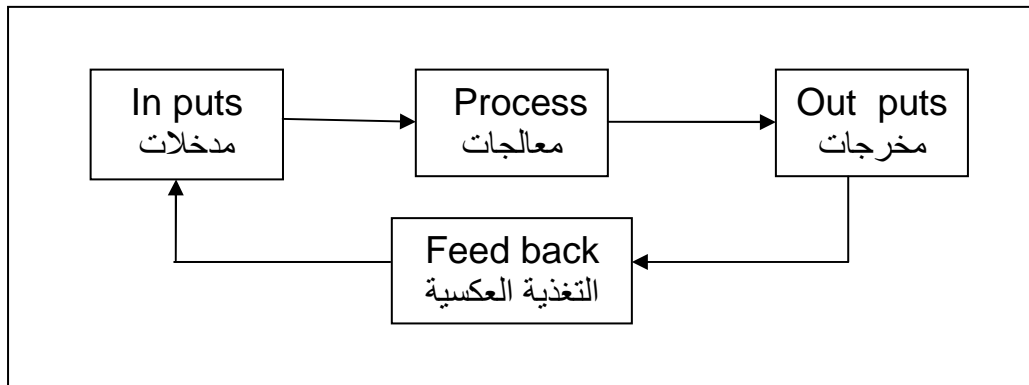
3.1.2.1.2.1. المخرجات:

البيئة المحيطة أو تستخدم كمدخلات جديدة للنظام نفسه، وبصفة عامة المخرجات تمثل النتائج التي يعمل النظام للوصول إليها.

4.1.2.1.2.1. التغذية العكسية:

وهو عنصر لا بد من توفره، لتحقيق الانتظام في فعاليات النظام والرقابة عليها، ويتولى هذا العنصر مهمة المقارنة بين مخرجات النظام الفعلية وبين المخرجات المخططة والمحددة مسبقا. وبهذا تهدف التغذية العكسية إلى توفير أداة إرشادية لأنشطة النظام وتعمل على تقويم نتائج عمله وتصحيح الأهداف إذا تضمنت بعض الانحرافات [27] (ص: 19).

ومن خلال توضيح العناصر التي تكون النظام والعلاقة بينها، يمكن تقديم الشكل الموالي:



الشكل رقم (05): العلاقة بين العناصر الأربعة للنظام [26] (ص: 33)

من خلال الشكل أعلاه، تكون العلاقة بين العناصر الأربعة للنظام عن طريق إدخال بيانات للنظام والتي تمثل المدخلات، ثم تتم عملية المعالجة لهذه المدخلات من أجل الوصول إلى نتائج تتمثل في مخرجات النظام وقد تستخدم هذه المخرجات كمدخلات جديدة للنظام وذلك عن طريق عملية التغذية العكسية.

2.2.1.2.1. وظائف نظام المعلومات:

هناك خمسة وظائف أساسية يؤديها أي نظام للمعلومات وهي [4] (ص: 15):

1.2.2.1.2.1. تجميع البيانات:

وذلك عن طريق استخلاص البيانات من مختلف المصادر وتبويبها في مجموعات.

2.2.2.1.2.1. تشغيل البيانات:

وذلك عن طريق معالجتها حسابيا ومحاسبيا ورياضيا وإحصائيا.

3.2.2.1.2.1. إدارة البيانات: ويتم ذلك من خلال ثلاثة مهام:

- تخزين البيانات في ملفات أو قواعد بيانات؛
- تحديث البيانات المخزنة؛
- استرجاع البيانات عن طريق الدخول إلى البيانات المخزنة والأخذ منها.

4.2.2.1.2.1. رقابة البيانات وسريتها:

التأكد من صحة ودقة البيانات المخزنة و التصريح بوجود أفعال معدنية على أماكن المستندات وتسوية الأرصدة والتحقق والفحص.

5.2.2.1.2.1. إنتاج المعلومات: وضع المعلومات بين أيدي مستخدميها.

2.2.1. ماهية نظام المعلومات المحاسبي وعناصره

يكتسي نظام المعلومات المحاسبي أهميته من دور المعلومات المالية التي ينتجها النظام، والتي تسمح بالكشف عن الواقع المالي والاقتصادي للمؤسسة، ويستفيد منها العديد من الأطراف. وفي هذا المطلب تقديم لبعض تعاريف نظام المعلومات المحاسبي ومكوناته (عناصره).

1.2.2.1. مفهوم نظام المعلومات المحاسبي:

تقوم المحاسبة بأداء وظائفها عن طريق جملة عمليات تتضمن حصر، تجميع، وتشغيل البيانات ذات الطابع الاقتصادي والمعير عنها بشكل كمي ونقدي وتحليل هذه البيانات. تهدف هذه العمليات إلى تحديد وتعيين الكم المقابل من الأحداث الاقتصادية والعمليات التي ترتبط بالنشاط الاقتصادي للمؤسسة، من خلال عمليات القياس والتبويب والتلخيص، يتم التخفيض من الكم الضخم للبيانات، إلى عدد صغير نسبيا

من القيم ذات أهمية مرتفعة، وإيصال المعلومات التي تخص المؤسسة إلى مجموعة كبيرة من المستخدمين الداخليين والخارجيين.

من العمليات التي يقوم بها نظام المعلومات المحاسبي، يمكن تصنيفه ضمن النظم التشغيلية، فهو يلعب دورا رئيسا في إدارة وتنظيم تدفق المعلومات داخل المؤسسة أو بين المؤسسة وبيئتها المحيطة. يعتبر نظام المعلومات المحاسبي أحد الأنظمة الفرعية للمعلومات في المؤسسة، ويهتم فقط بالأحداث الاقتصادية التي يكمن التعبير عنها بشكل كمي ونقدي.

ويعرف نظام المعلومات المحاسبي بأنه " ذلك الجزء الأساسي والهام من نظام المعلومات الإداري في الوحدة الاقتصادية ثم يقوم بتشغيل هذه البيانات وتحويلها إلى معلومات مالية مفيدة لمستخدمي هذه المعلومات خارج وداخل المؤسسة الاقتصادية" [28] (ص: 47).

ويعرف كذلك أنه " ذلك الجزء الأساسي من نظام المعلومات الإداري في المؤسسة، في مجال الأعمال الذي يقوم بحصر وتجميع البيانات المالية من مصادر داخل وخارج المؤسسة، ثم يقوم بتشغيل هذه البيانات وتحويلها إلى معلومات مالية مفيدة لمستخدمي هذه المعلومات خارج وداخل المؤسسة" [33] (ص: 15).

وهناك تعريف شامل وهو أن " نظام المعلومات المحاسبي هو النظام الذي يتعلق بالبيانات الاقتصادية الناتجة من الأحداث الخارجية من الأحداث الخارجية أو العمليات الداخلية، ومعظم هذه البيانات يعبر عنها في صورة مالية (مثل قيمة المبيعات للمستهلكين)، رغم أن البيانات قد تكون غير مالية (مثل عدد ساعات العمل)، وتترجم بعد ذلك إلى بيانات مالية. وفي جانب المخرجات، فإن نظام المعلومات المحاسبي ينتج عنه مستندات وتقارير وقوائم وبعض المعلومات الأخرى المعبر عنها في صورة مالية. وهذه المعلومات المالية تمثل عملية تسجيل (كم من الأرباح تحققت؟) ومعلومات رقابية (ما هو مقدار المدفوعات مقارنة بالميزانية؟)، ومعلومات لاتخاذ القرارات (التكاليف والمنافع الخاصة بمنتج جديدة)" [31] (ص: 55).

ونستخلص من التعاريف السابقة أن نظام المعلومات المحاسبي هو عبارة عن الإجراءات التي تجمع، تسجل، تبويب البيانات المالية وتعالجها من أجل الحصول على معلومات مالية تساعد في اتخاذ القرارات الرشيدة، وكذا استعمالها في عمليات أخرى (كما أشير إليه سابقا).

2.2.2.1. عناصر نظام المعلومات المحاسبي:

مقارنة بعناصر نظم المعلومات في المؤسسة، يتكون نظام المعلومات المحاسبي من ثلاثة أجزاء رئيسية [34] (ص: 15):

1.2.2.2.1. المدخلات:

تتمثل مدخلات نظام المعلومات المحاسبي في البيانات (وهي الأرقام الخام) التي تعبر عن عمليات المبادلة المالية التي تحدث في المؤسسة، وتدخّل هذه البيانات إلى النظام محمولة على وسائط تسمى المستندات.

2.2.2.2.1. وسائل المعالجة:

تتم معالجة مدخلات (بيانات) هذا النظام بواسطة إجراءات محكومة بقواعد ومبادئ علمية معينة، وتضم هذه الإجراءات، التسجيل والتبويب أو التصنيف، التلخيص وتحليل النتائج، ثم التقرير عنها (الدورة المحاسبية)، ويتم القيام بهذه الإجراءات في دفاتر وسجلات محاسبية.

3.2.2.2.1. مخرجات النظام:

وتتمثل مخرجاته في المعلومات الناتجة عن البيانات التي تم تشغيلها بالإجراءات السابقة. وتخرج المعلومات من النظام محمولة على وسائط تسمى التقارير، وتشمل هذه المعلومات ما يلي:

- معلومات عن نتيجة نشاط المؤسسة (من ربح أو خسارة) خلال فترة مالية معينة، ويحمل هذه المعلومات وثيقة ممثلة في قائمة الدخل أو حساب الأرباح والخسائر؛
- معلومات عن المركز المالي للمؤسسة في نهاية تلك الفترة، ويحمل هذه المعلومات وثيقة تعرف بقائمة المركز المالي أو الميزانية؛
- معلومات عن التغيرات التي تحدث في حقوق المساهمين خلال الفترة المالية، ويحمل هذه المعلومات وثيقة تسمى قائمة التغيرات في حقوق المساهمين،
- معلومات عن التغيرات التي تحدث في المركز المالي النقدي خلال فترة مالية معينة، ويحمل هذه المعلومات وثيقة تعرف بقائمة التدفقات النقدية.

وجود نظام معلومات محاسبي في كل مؤسسة، ضروري، سواء كان نظاما محاسبيا يدويا بسيطا أو نظاما محاسبيا شاملا ومعقدا يعتمد على استخدام القدرات الهائلة للحاسبات الإلكترونية، وتجدر الإشارة إلى أن هناك نوعين من المعلومات المالية، النوع الأول إجباري وتتمثل المعلومات المالية الإجبارية في المعلومات المطلوبة بقوة القانون، إذ تلزم المؤسسات بمسك الدفاتر والسجلات والمستندات وإنتاج القوائم المالية، وكذلك المعلومات المالية عن الأجور والمرتبات والعملاء والموردون. أما النوع الثاني من المعلومات المالية فهي اختيارية، ومثال ذلك أنظمة الموازنات ومحاسبة المسؤولية، والتقارير الخاصة للإدارة الداخلية [28] (ص: 48).

3.2.1. القوائم والتقارير المالية في نظام المعلومات المحاسبي

تعتبر القوائم المالية بمثابة المحصلة النهائية للنظام المحاسبي، فهي مخرجات النظام التي يفترض فيها توفير المعلومات الملائمة التي تفي باحتياجات متخذي القرارات، ويعتبر معيار المنفعة من أهم المعايير التي تحكم العلاقة بين شكل ومضمون القوائم المالية واحتياجات متخذي القرارات، ولأن هذه الاحتياجات في تطور دائم ومستمر مستجيبة في ذلك للتطور والتغير في بيئة الأعمال، فالمعرفة المحاسبية لا تألو جهداً في ملاحظة التطور في هذه الاحتياجات ويتبلور ذلك في التطور الدائم سواء لشكل أو مضمون تلك القوائم تحقيقاً للمنفعة المستهدفة منها.

وسيمت التطرق في هذا المطلب لمفهومها ومكوناتها.

1.3.2.1. تعريف القوائم المالية:

إن إعداد القوائم المالية وتقديمها للمستخدمين من قبل العديد من المؤسسات الموجودة حول العالم قد أسهم بقدر كبير في نشر الثقافة المحاسبية لدى هؤلاء، لكن رغم أن القوائم المالية قد تبدو متشابهة من بلد لآخر إلا أن هناك فروقا بينهما تسببت فيها ظروف اجتماعية واقتصادية وقانونية تحكمها البيئة المحيطة بالنظام المحاسبي، إن هذه الظروف المختلفة قد أدت إلى استخدام تعاريف مختلفة للقوائم المالية مما نتج عن هذا الاختلاف استخدام معايير مختلفة في الاعتراف بعناصر القوائم المالية وفي إعطاء أسس مختلفة للقياس.

فالقوائم المالية هي "الوسائل التي بموجبها تنتقل إلى الإدارة والأطراف المعنية صورة مختصرة عن الأرباح والمركز المالي للوحدة الاقتصادية" [35] (ص: 43)، وتشمل القوائم المالية عادة "قائمة المركز المالي (الميزانية)، قائمة الدخل (جدول النتائج)، قائمة التدفقات النقدية (جدول تدفقات الخزينة)، قائمة الأرباح المحتجزة (قائمة التغير في الأموال الخاصة)" [36] (ص: 13).

كما عرفت القوائم المالية أيضاً بأنها تعتبر وسيلة اتصال مرتبة وموضوعة بصورة رسمية تعكس الوضع المالي للمؤسسة، ولكي يوضع أي عنصر ضمن القوائم المالية ويمكن قياسه بصورة كافية مثل الأصول والخصوم والمصاريف والإيرادات، يجب أن تكون قيدت في الدفاتر من خلال مبدأ القيد المزدوج، كما يجب أن تتمتع بالخصائص الأساسية التي تجعل المعلومات المحاسبية مفيدة [37] (ص: 153).

وانطلاقاً مما سبق، نجد أن القوائم المالية هي عبارة عن مجموعة من البيانات المسجلة وفق مبادئ متعارف عليها محاسبياً، حيث يتم استعمال وسائل وأدوات لتجميع وتبويب المعلومات والبيانات المحاسبية وفق أشكال معينة تتضمن جميع المعلومات المتعلقة بنشاط المؤسسة ونتائج أعمالها ومركزها المالي خلال فترة زمنية معينة.

ويمكن القول أن القوائم المالية هي المنتج النهائي للنظام المحاسبي، حيث هي الوسيلة الرئيسية التي من خلالها توصل المعلومات إلى الأطراف المعنية وتزودهم بمعلومات ضرورية ملائمة لأغراض التقرير المالي وتساعدهم في اتخاذ وترشيد القرارات الاقتصادية.

وتعتبر القوائم المالية من أفضل مصادر المعلومات من حيث قدرتها على الوفاء باحتياجات الفئات المختلفة وذلك للأسباب التالية:

- تعتبر من أكبر مصادر المعلومات مصداقية، نظرا لخضوع تلك القوائم للمراجعة والتدقيق من قبل مراجع خارجي مستقل؛
- تعرض معلومات تتوافق مع احتياجات طالبي المعلومات وترتبط بشكل مباشر مع التغيرات المعنية بالدراسة؛
- تعد من أكثر مصادر المعلومات ملاءمة لاتخاذ القرارات من حيث إصدارها، لأنه يتم إصدارها كل ربع سنة أو نصف سنة أو كل سنة.

2.3.2.1. تعريف التقارير المالية:

في بداية ظهور المحاسبة كان ينظر إلى القوائم المالية بأنها تعبر تعبيراً كافياً عن الأحداث والعمليات المالية التي حدثت خلال الفترة المحاسبية، حيث تعبر بوضوح عن واقع المؤسسة دونما حاجة إلى أية معلومات إضافية، ولكن مع مرور الزمن والتطور الاقتصادي وتعدد العمليات الاقتصادية، اتضح أن المعلومات الرقمية التي تعرضها القوائم المالية والمبنية على البيانات المدونة في السجلات المحاسبية يشوبها الكثير من القصور، كما أن هناك العديد من البدائل التي يمكن إتباعها في قياس نفس الأحداث والعمليات المالية، الأمر الذي لا يمكن قارئ القوائم المالية من فهمها دون فهم الافتراضات التي بنيت عليها والطرق التي اتبعت في قياس الأحداث والعمليات المالية. لذلك بدأ الاهتمام بالإفصاح عن بعض المعلومات الوصفية غير الرقمية المرتبطة بالمعلومات المالية التي تعرضها القوائم المالية وذلك في شكل هوامش وإيضاحات وملاحظات للقوائم المالية [9] (ص: 132).

لذا نجد أن "القوائم المالية تمثل الجزء المحوري للتقارير المالية، حيث تعتبر الوسائل الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية، وعلى الرغم من أن القوائم المالية قد تحتوي على معلومات من مصادر خارج السجلات المحاسبية إلا أن النظم المحاسبية مصممة بشكل عام على أساس عناصر القوائم المالية، ويتم الإمداد بالمعلومات من خلال القوائم المالية الأساسية، كما تشمل التقارير المالية الوسائل الأخرى لتوصيل المعلومات ذات العلاقة المباشرة أو غير المباشرة والتي يتم استخراجها من النظام المحاسبي، وقد تشمل التقارير المالية معلومات مالية ومعلومات غير مالية، ونشرات أو تقارير مجلس الإدارة والتنبيؤات المالية والأخبار ذات الصلة بالمؤسسة ووصف للخطط والتوقعات وكذلك التأثير البيئي أو الاجتماعي لأعمال المؤسسة" [38] (ص: 35-36).

مما سبق، نستنتج أن مفهوم التقارير المالية أشمل وأوسع من مفهوم القوائم المالية، بحيث يشمل أية معلومة ذات علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالمعلومات التي يخرجها النظام المحاسبي.

1.3.3.2.1. الاعتبارات العامة لعرض القوائم المالية:

يورد المعيار المحاسبي الدولي (IAS1) "عرض القوائم المالية" سبعة اعتبارات لعرض القوائم المالية وتشمل ما يلي [39] (ص ص: 23-27):

1.3.3.2.1. العرض العادل والامتثال لمعايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية:

يتطلب العرض العادل للقوائم المالية عرض أثر الأحداث والعمليات التي مرت بها المؤسسة بشكل صادق، وبما يتماشى مع ما تم تحديده وتعريفه للأصول والخصوم والإيرادات والمصاريف بموجب الإطار العام لإعداد القوائم المالية من قبل معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية.

1.3.3.2.1. فرضية استمرارية المؤسسة:

إن إعداد القوائم المالية يتم بموجب فرض استمرارية المؤسسة، وعند وجود تأكيدات أو مخاوف كبيرة لدى إدارة المؤسسة تفيد بعدم قدرة المؤسسة على الاستمرار، يتوجب الإفصاح عن ذلك وعن الأسباب التي أدت إلى هذه الحالة، والإفصاح عن الأساس الذي يتم بموجبه إعداد القوائم المالية.

1.3.3.2.1. أساس الاستحقاق المحاسبي:

يتطلب إعداد القوائم المالية على أساس الاستحقاق باستثناء قائمة التدفقات النقدية التي يتم إعدادها على الأساس النقدي، ويتطلب أساس الاستحقاق الاعتراف بالمصروفات التي تخص الفترة المالية سواء تم دفعها أم لم يتم، وكذلك الاعتراف بالإيرادات المكتسبة والمكاسب الأخرى سواء تم قبضها أم لم يتم، أي بغض النظر عن واقعة الدفع أو القبض النقدي.

1.3.3.2.1. الاتساق في العرض:

يتوجب على المؤسسة الاتساق في عرض وتصنيف بنود القوائم المالية خلال الفترات المالية المتتالية، ولا يمكن الخروج عن هذا الاتساق إلا في حالة حدوث تغيير احد معايير المحاسبة الدولية أو عند حدوث تغيير الظروف الخاصة بالمؤسسة.

1.3.3.2.1. الأهمية النسبية والتجميع:

يتوجب عرض البنود غير المتشابهة والتي تمثل بنود لها أهمية مادية في بنود منفصلة، أما في حالة كون قيمة البند لا تمثل أهمية نسبية عالية فيجوز دمج البنود ذات الطبيعة أو الوظيفة المتشابهة في بند واحد، ويمكن تفصيل عرض البنود المختلفة إما في صلب القوائم المالية أو في الملاحظات المرفقة للقوائم المالية.

6.3.3.2.1. عدم المقاصة:

تعني المقاصة إظهار أو عرض بند معين بالرصيد الصافي بعد طرح الجانب الدائن من الجانب المدين أو العكس، والمقاصة قد تؤدي إلى غموض المعلومات المقدمة لمستخدميها، لذلك فقد منع المعيار المحاسبي الدولي (IAS1) إجراء المقاصة بين أي من الأصول والالتزامات والمصاريف والإيرادات، ما لم يسمح أو يطلب ذلك احد معايير المحاسبة الدولية.

7.3.3.2.1. المعلومات المقارنة:

يتطلب المعيار المحاسبي الدولي (IAS1) عرض البيانات المالية في القوائم المالية للفترة المالية الحالية والفترة السابقة ما لم يتطلب معيار محاسبي معين خلاف ذلك، كما يوجب المعيار إدراج المعلومات المقارنة في الإيضاحات والملاحظات الوصفية عندما تكون ملائمة لفهم محتويات القوائم المالية للفترة الحالية.

4.3.2.1. مكونات القوائم المالية:

تتمثل القوائم المالية في خمسة قوائم أساسية هي: قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغيرات في حقوق الملكية والإيضاحات المرافقة للقوائم المالية (الملاحق).

1.4.3.2.1. قائمة المركز المالي (الميزانية):

مفهوم قائمة المركز المالي: ينطلق التعريف المعياري لقائمة المركز المالي من الهدف الذي يجب أن تحققه هذه القائمة، "وهنا يمكن أن يكون الهدف تصوير المركز الاقتصادي أو تصوير المركز المالي للمؤسسة، ومن الواضح أن المركز الاقتصادي هو أعم وأشمل من المركز المالي" [40] (ص: 303)، وتختلف تعريفات الميزانية في الأدبيات المحاسبية باختلاف الزاوية التي ينظر إلى الميزانية من خلالها. ويمكن تعريف الميزانية بأنها "كشف بالأرصدة التي لا تزال مفتوحة في تاريخ معين بعد إغلاق الحسابات الوهمية في حساب ملخص الدخل" [20] (ص: 113)، كما تعتبر هذه القائمة "بمثابة تقرير يوضح المعلومات الخاصة بقيمة استثمارات المؤسسة في الأصول ومصادر هذه الاستثمارات المتمثلة في الدائنين وحقوق المؤسسة أو الملكية، وهذه المعلومات التي يقدمها المركز المالي تستخدم بواسطة أطراف في أغراض متباينة منها تقييم العائد على الاستثمارات وتحليل العلاقة بين البنود المختلفة، وكذلك تحديد السيولة وقدرة المؤسسة على سداد الالتزامات قصيرة الأجل وما إلى ذلك" [41] (ص: 102)، ووفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم (IAS1): "تعد الميزانية المكون الرئيسي في القوائم المالية وهي عبارة عن بيان بالمركز المالي الذي يوضح الأصول والخصوم وحقوق الملكية في نقطة زمنية محددة" [42] (ص: 111).

ومن التعاريف السابقة نستخلص النقاط التالية:

- قائمة المركز المالي عبارة عن بيان أو جدول يحتوي على أصول وخصوم المؤسسة، يتم إعداده في نهاية فترة معينة لتبين المركز المالي للمؤسسة؛
- تظهر قائمة المركز المالي الأرصدة المدينة والدائنة الناتجة عن عمليات الجرد بتاريخ إقفال الحسابات؛
- تظهر قائمة المركز المالي في جانب الخصوم مصادر أموال المؤسسة (أموال خاصة، ديون طويلة الأجل وقروض قصيرة الأجل)، في حين نجد في جانب الأصول أوجه استخدام هذه الأموال من (مباني، أدوات، مخزونات، نقدية وغيرها).

واستناداً إلى ما سبق فإن الميزانية هي كشف أو قائمة تظهر أصول وخصوم المؤسسة ومكوناتها ومقدارها في تاريخ معين، ويطلق عليها "الميزانية" لأنها تتخذ إحدى أشكالها صورة كشف أو جدول له جانبين متساويين ومن ثم متوازنين من ناحية، ويطلق عليها أيضاً "قائمة المركز المالي" لأن الهدف الرئيسي من إعدادها هو إظهار حقيقة المركز المالي للمؤسسة وقدرتها على الاستثمار في نشاطها والوفاء بالتزاماتها، وتعتبر الميزانية أو قائمة المركز المالي من أهم التقارير أو القوائم المالية التي تنتجها المؤسسة [43] (ص: 41).

2.4.3.2.1. قائمة الدخل:

لقد عرفت هذه القائمة بعدة تسميات قد تختلف من شخص إلى آخر حسب وجهة النظر أو الزاوية التي يرى منها هذه القائمة، فهي "قائمة تعرض نتائج أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة عن فترة مالية محددة" [39] (ص: 45)، ويشار إلى قائمة الدخل أحياناً "بقائمة الربح، حيث تهدف إلى قياس مدى نجاح المؤسسة خلال فترة زمنية معينة في استغلال الموارد المتاحة في تحقيق الأرباح، وعادة ما يهتم المستخدمون بهذه القائمة للحكم على ربحية المؤسسة المشروع وتحديد قيمة الاستثمارات والديون" [36] (ص: 57)، وتعرف قائمة الدخل بجدول النتائج والذي هو "بيان ملخص للأعباء والمنتجات (الإيرادات) المنجزة من الكيان (المؤسسة) خلال السنة المالية، ولا يأخذ في الحسبان تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب، ويبرز بالتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية الربح (الكسب) أو الخسارة" [44] (ص: 24).

وبصفة عامة قائمة الدخل هي قائمة أو جدول يجمع مختلف عناصر التكاليف والإيرادات التي تساهم في تحقيق نتيجة نشاط المؤسسة (التجاري والإنتاجي) في دورة معينة دون تحديد تواريخ تسجيلها، وهي بمثابة أداة مفيدة في مراقبة التسيير الداخلي للمؤسسة.

ومنه تعرض قائمة الدخل نتائج أعمال المؤسسة من ربح أو خسارة عن فترة مالية محددة، حيث نتيجة المؤسسة تسمح بتحديد مردودية النشاط، وبالتالي تقييم أداء إدارة المؤسسة من الأطراف المهمة،

ومتابعة الإدارة نفسها للنتائج المحققة للتأكد من مدى ملاءمة القرارات المتخذة مع الأهداف المسطرة من طرف الملاك [45] (ص: 02).

3.4.3.2.1. قائمة التدفقات النقدية:

لقد خصصت لجنة معايير المحاسبة الدولية المعيار (IAS(7) "قائمة التدفقات النقدية" وهي قائمة تتضمن التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية والاستثمارية والتمويلية التي تمت خلال فترة مالية معينة في المؤسسة، ويمكن وصفها بأنها قائمة تبين المركز النقدي للمؤسسة في تاريخ معين وتكتسب أهميتها استنادا إلى الأساس الذي يتم إعدادها بناء على الأساس النقدي كون قائمة المركز المالي يتم إعدادها بناء عليه وهو الأساس النقدي كون قائمة المركز المالي يتم إعدادها استنادا إلى أساس الاستحقاق [20] (ص: 97).

4.4.3.2.1. قائمة التغيرات في حقوق الملكية:

أوجب المعيار (IAS(1) "عرض القوائم المالية" المؤسسات بإعداد قائمة التغيرات في حقوق الملكية كقائمة مستقلة ومنفصلة عن القوائم الأخرى، وهي قائمة تتضمن [20] (ص: 97):

- كل التغيرات في حقوق الملكية؛
- التغيرات في حقوق الملكية التي لا تظهر بسبب عمليات مع أصحاب حقوق الملكية كمارسات تتم من قبلهم باعتبارهم مالكين.

5.4.3.2.1. الإيضاحات المرفقة للقوائم المالية (الملاحق):

وتتضمن معلومات إضافية لما تم عرضه في القوائم المالية، وتشمل ملخصا للسياسات المحاسبية وملاحظات تفسيرية أخرى تتعلق بينود القوائم المالية، إضافة للإفصاحات عن الالتزامات والأصول الطارئة وأي بنود أخرى تتعلق بحقيقة المركز المالي ونتيجة الأعمال، وهناك تقارير أخرى تتعلق بمصادر أموال المؤسسة، وكذلك موارد المؤسسة التي لا يتم الاعتراف بها في الميزانية استنادا إلى معايير التقارير المالية الدولية IFRS، وبالنسبة للتقارير التي تعرض خارج نطاق القوائم المالية- وتشمل التقارير المالية التي تعد لأغراض لاستخدامات الداخلية للإدارة، التقارير البيئية، وقوائم القيمة المضافة- فتعتبر خارج نطاق معايير التقارير الدولية IFRS [20] (ص: 98).

5.3.2.1. العناصر الأساسية للقوائم المالية:

توضح القوائم المالية الآثار المالية للمعاملات والأحداث الأخرى عن طريق تجميعها في تصنيفات عامة وفقا لخصائصها الاقتصادية وقد اصطلح على تسمية هذه التصنيفات بعناصر القوائم المالية، وهي كما يلي: [36] (ص ص: 42-44)

1.5.3.2.1. الأصول:

هي موارد تسيطر عليها المؤسسة كنتيجة لأحداث ماضية ومن المتوقع أن تتدفق منها منافع اقتصادية مستقبلية للمؤسسة أي هي المنافع المستقبلية التي يحصل عليها أو يتم السيطرة عليها بواسطة مؤسسة ما كنتيجة للأحداث أو العمليات الماضية.

2.5.3.2.1. الالتزامات:

هي تعهدات حالية للمؤسسة نشأت عن أحداث ماضية ومن المتوقع أن تؤدي تسويتها إلى تدفق خارج من الوحدة لموارد تنطوي على منافع مستقبلية لكي تفي بحقوق الطرف الآخر.

3.5.3.2.1. حقوق الملكية:

هي القيمة المتبقية من أصول المؤسسة بعد خصم كل التزاماتها.

4.5.3.2.1. الاستثمارات بواسطة الملاك:

الزيادة في صافي الأصول والنتيجة من تحويل أشياء ذات قيمة من أطراف أخرى للحصول على زيادة حقوق الملكية والأصول هي الأكثر شيوعاً والتي تقدم من الملاك كاستثمارات ومع ذلك يمكن تحويل التزامات على المؤسسة إلى حقوق ملكية.

5.5.3.2.1. التوزيعات على الملاك:

النقص في صافي الأصول لمؤسسة والنتائج من تحويل الأصول، تقديم خدمات أو إنشاء التزام على الشركة للملاك، والتوزيعات للملاك تؤدي إلى تخفيض حقوق الملكية في المؤسسة.

6.5.3.2.1. الدخل الشامل:

التغير في الملكية (صافي الأصول) للمؤسسة خلال فترة معينة من العمليات أو الأحداث الأخرى، وتتضمن كافة التغيرات في الملكية خلال الفترة ما عدا تلك الناتجة من الاستثمارات بواسطة الملاك والتوزيعات على الملاك.

7.5.3.2.1. الإيرادات:

تتمثل في تدفقات داخلية أو زيادة في الأصول للمؤسسة أو سداد للالتزامات على المؤسسة أو خليط منهما خلال فترة زمنية وذلك نتيجة بيع أو إنتاج السلع. تقديم الخدمة أو أي أنشطة أخرى تمثل العمليات الرئيسية للمؤسسة.

8.5.3.2.1. المصروفات:

تدفقات خارجة أو استخدام للأصول أو حدوث التزام خلال فترة زمنية معينة نتيجة بيع أو إنتاج السلع أو تقديم الخدمة أو القيام بأنشطة أخرى تمثل العمليات الرئيسية للمؤسسة.

9.5.3.2.1. المكاسب:

الزيادة في حقوق الملكية (صافي الأصول) من عمليات استثنائية للمؤسسة ومن كافة العمليات والأحداث الأخرى التي تؤثر على المؤسسة خلال فترة زمنية معينة ما عدا الزيادة الناتجة من الإيرادات أو الاستثمارات بواسطة الملاك.

10.5.3.2.1. الخسائر:

النقص في حقوق الملكية (صافي الأصول) من العمليات الاستثنائية للمؤسسة ومن كافة العمليات والأحداث والظروف التي تؤثر على المؤسسة خلال فترة زمنية معينة ما عدا النقص الناتج من المصروفات أو التوزيعات للملاك.

4.2.1. أهمية وأهداف القوائم والتقارير المالية

إن الهدف من القوائم المالية ذات الغرض العام هو توفير بيانات مالية عن المركز المالي للمؤسسة وعن نتيجة أعمالها والتدفق النقدي لديها، وبحيث تكون البيانات التي تحتويها القوائم المالية مفيدة في اتخاذ القرارات الاقتصادية لشريحة عريضة من مستخدمي القوائم المالية.

فمن الناحية التاريخية لقد مرَّ الاهتمام بتحديد أهداف التقارير المالية بثلاث مراحل هي [11] (ص: 09-08):

المرحلة الأولى (1900-1933): اهتمت هذه المرحلة بأهداف الإدارة، حيث كانت وجهة نظر الإدارة هي المسيطرة على تحديد أهداف المحاسبة وتقاريرها المالية، وكان الإفصاح السائد يتمثل في تنفيذ المتطلبات القانونية للوفاء بالتزاماتها تجاه الملاك.

المرحلة الثانية (1933-1973): وركزت هذه المرحلة اهتماماتها بوجهة نظر الاتحادات المحاسبية والمهنية، كالمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) والمجمعات العلمية كالجمعية الأمريكية للمحاسبة (AAA)، وتحت سلطة ضغط لجنة تبادل الأوراق المالية (SEC)، وهذا لغرض حماية المحاسب تجاه ضغوط الإدارة وحماية مدقق الحسابات الخارجي من المساءلة التي يتعرض لها، وبالتالي تأثر أهداف التقارير المالية بوجهة نظر المحاسب والمدقق.

المرحلة الثالثة (بعد 1973): وفيها تطور الأمر إلى الأخذ بوجهة نظر مستخدمي التقارير المالية، حيث نصت التوجيهات إلى مراعاة مصلحة المستخدمين الخارجيين، وهو ما يطلق عليه بالمدخل النفعي أو مدخل فائدة المعلومات في اتخاذ القرارات.

وفي هذا المجال قامت الجهات المهنية والمحاسبية بالعديد من الدراسات المتعلقة بتحديد أهداف التقارير المالية، ولعل أهمها قيام لجنة (Trueblood) المكلفة من طرف (AICPA) بإصدار تقرير شامل مكون من اثني عشر هدفاً تكون في مجموعها هيكلًا متسقًا له عدة مستويات متدرجة من العموميات إلى

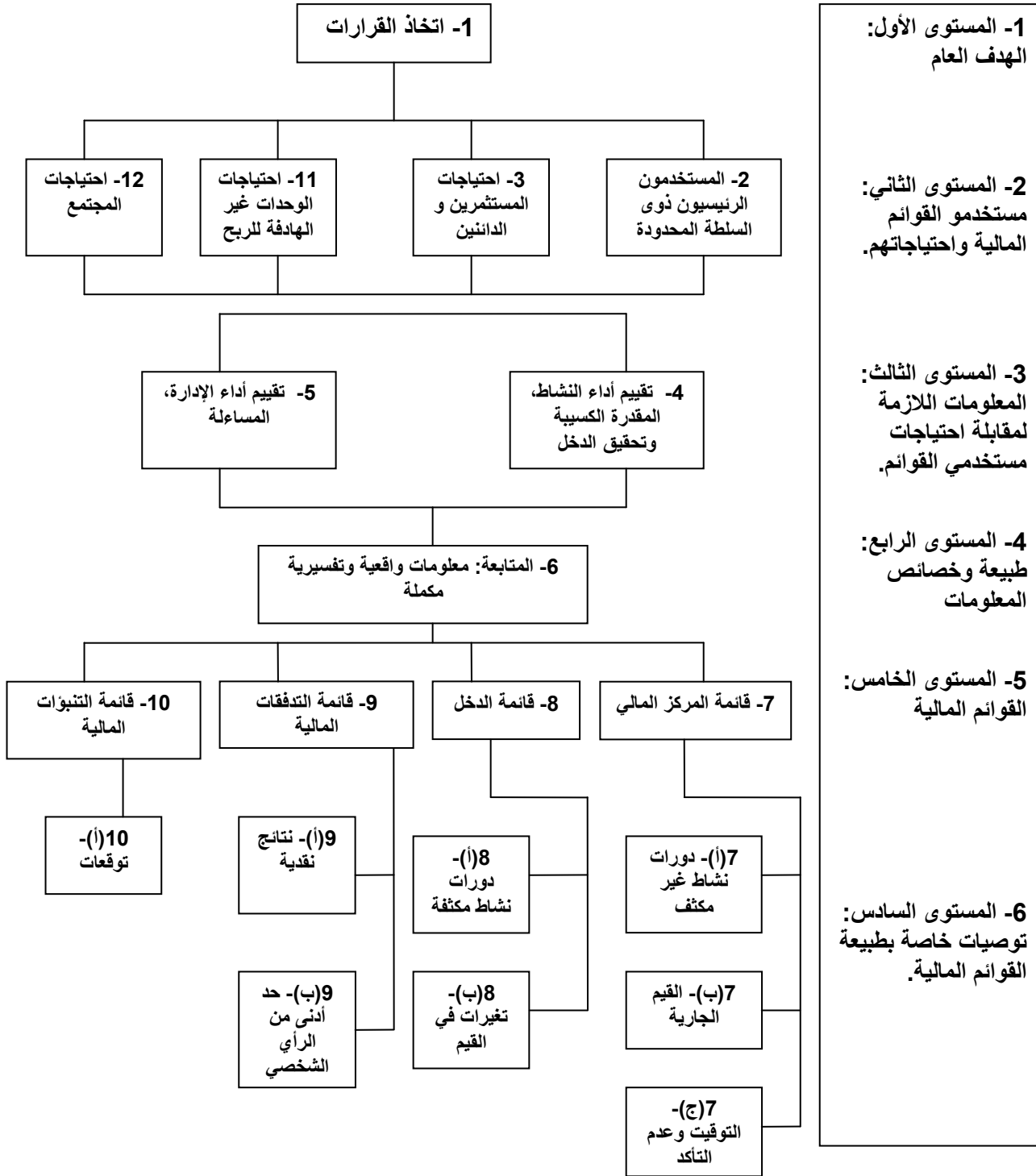
الخصوصيات، كما قامت هيئة (FASB) بإصدار مذكرة من ثلاثة أجزاء بعنوان "الإطار النظري للمحاسبة المالية والتقارير المالي عن عناصر القوائم المالية وقياسها".
وفيما يلي سنتطرق إلى أهم الأهداف التي تم ذكرها ضمن هذه الدراسات

1.4.2.1. الأهداف المحاسبية كما جاءت في تقرير لجنة Trueblood:

كوّن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) سنة 1971 لجنة عرفت باسم (Trueblood) نسبة إلى رئيسها "روبرت تروبلاد" (The Trueblood Raport)، كان هدفها دراسة القوائم المالية وقد كلفت هذه اللجنة بما يلي:

- تحديد الفئات التي تحتاج إلى القوائم المالية؛
 - تحديد المعلومات التي يحتاجونها والتي يمكن أن تزودهم بها المحاسبة؛
 - تحديد إطار العمل المطلوب لتزويدهم بالمعلومات التي يحتاجونها.
- وقد أصدرت هذه اللجنة دراسة نهائية تحت عنوان (أهداف القوائم المالية) سنة 1973 وقد سمي تقرير هذه اللجنة بتقرير Trueblood، وجاءت هذه الدراسة شاملة لموضوع الأهداف وما يتعلق بها حيث تضمن اثني عشر هدفا للقوائم المالية وهي [13] (ص ص: 135-137):
- تزويد مستخدمو القوائم المالية بالمعلومات المفيدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية؛
 - خدمة المستخدمين الذين تتوافر لديهم سلطة محدودة أو إمكانية محدودة أو مصدر محدود للحصول على المعلومات والذين يعتمدون على القوائم المالية كمصدر معلوماتي رئيسي لتقييم النشاط الاقتصادي للمؤسسة؛
 - تقديم معلومات مفيدة للمستثمرين والدائنين من أجل التنبؤ والمقارنة وتقييم التدفقات النقدية من حيث المبلغ والتوقيت ونسبة عدم التأكد؛
 - تزويد المستخدمين بالمعلومات للتنبؤ والمقارنة وتقييم المقدرة الكسبية للمؤسسة؛
 - تقديم معلومات مفيدة للحكم على قدرة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة لتحقيق هدفها الأساسي؛
 - تقديم معلومات واقعية وتفسيرية عن العمليات والأحداث الأخرى المفيدة في التنبؤ والمقارنة وتقييم المقدرة الكسبية للمؤسسة، ويجب الإفصاح عن الفروض الأساسية المعتمدة في ذلك؛
 - تقديم قائمة عن المركز المالي (الميزانية) تفيد في التنبؤ والمقارنة وتقييم المقدرة الكسبية للمؤسسة، حيث تقدم معلومات تخص العمليات والأحداث التي قامت بها المؤسسة، وعرض أصول وخصوم هذه المؤسسة؛
 - تقديم قائمة عن الدخل تفيد في التنبؤ والمقارنة وتقييم المقدرة الكسبية للمؤسسة، ويجب التقرير عن صافي النتيجة لدورات الكسب التامة وأنشطة المؤسسة عن العمليات القابلة للتحقق غير التامة والتي هي قيد الإتمام؛

- تقديم قائمة عن الأنشطة المالية (قائمة التدفقات النقدية) تفيد في التنبؤ والمقارنة وتقييم المقدرة الكسبية للمؤسسة، ويجب أن تقرر هذه القائمة بشكل رئيسي عن العمليات الفعلية والمتوقعة ذات الآثار النقدية الهامة، ويجب أن تقرر عن المعطيات التي تتطلب حداً أدنى من الرأي والتفسير من قبل معد هذه القائمة؛
- التزويد بالمعلومات المفيدة في عملية التنبؤ، خاصة المعلومات التي تزيد من قابلية الاعتماد والوثوق بالتنبؤات المالية للمستخدمين؛
- إلزام المنظمات الحكومية والمنظمات غير الهادفة لتحقيق الربح بتقديم المعلومات المفيدة في تقييم فعالية إدارة الموارد لتحقيق أهداف المنظمة، ويجب أن تعمم مقاييس الإنجاز على الأهداف المحددة؛
- التقرير عن أنشطة المؤسسة التي تؤثر على المجتمع والتي يمكن أن تحدد أو توصف أو تقاس أو التي تلعب دوراً مهماً في وسطها الاجتماعي.



الشكل رقم (06): الترتيب الهرمي لأهداف القوائم المالية وفق تقرير "تروبلود" [13] (ص: 139)

2.4.2.1. الأهداف المحاسبية كما جاءت في تقرير مجلس FASB:

لقد أصدر مجلس معايير المحاسبة الأمريكي (FASB) تقرير أو بيان رقم (1) عام 1978 حول أهداف التقارير المالية في الوحدات الهادفة للربح، والذي اعتمد بصورة كبيرة على تقرير Trueblood، وقد صنفت هذه الأهداف إلى أهداف رئيسية وأخرى فرعية [11] (ص: 12):

1.2.4.2.1. الأهداف الرئيسية: وتتمثل فيما يلي:

- توفير المعلومات التي تفيد في ترشيد القرارات الاستثمارية والائتمانية للمستثمرين الحاليين و المرتقبين وكذلك الدائنين؛
- توفير المعلومات التي تفيد في تقدير التدفقات النقدية المستقبلية للمؤسسة، بحيث تسمح بالمفاضلة بين التدفقات النقدية الحالية و التدفقات النقدية المستقبلية، مع تحديد توقيت تلك التدفقات المتوقعة ودرجة عدم التأكد المحيطة بها؛
- توفير المعلومات المتعلقة بالموارد الاقتصادية للمؤسسة والتزاماتها والتغيرات التي طرأت عليها، مما تفيد مستخدمي هذه المعلومات في تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف في المؤسسة وكذلك تقدير إمكانياتها المالية واحتمالات مواجهة الفشل المالي.
- على ضوء ما سبق، فإن الأهداف الرئيسية حاولت الإجابة عن التساؤلات المتعلقة بمستخدمي القوائم المالية وطبيعة القرارات التي يتخذونها، وأهم المعلومات التي تخدم الاحتياجات المشتركة لمجموعة من الفئات وليست لخدمة احتياجات فئة دون الأخرى.

2.2.4.2.1. الأهداف الفرعية: وتتمثل فيما يلي:

- توفير المعلومات التي تفيد في تقييم أداء المؤسسة وتحديد أرباحها، ويتم ذلك وفق أساس الاستحقاق الذي يربط بين المجهودات والإنجازات ويسمح بنتبؤات سليمة؛
 - توفير المعلومات التي تفيد في تحديد درجة السيولة وتدفق الأموال، أي تحديد مصادر الحصول على الأموال وأوجه إنفاقها؛
 - توفير المعلومات التي تفيد في التقرير عن مسؤولية الإدارة وتقييم كفاءة أدائها باستخدام معلومات الربحية ومكوناتها؛
 - توفير معلومات تتعلق بملاحظات وتفسيرات الإدارة، من أجل زيادة منفعة هذه المعلومات.
- نستنتج أن الأهداف الفرعية يمكنها توفير بيانات صالحة للاستخدام في القرارات المتعلقة بالمجالات التالية: التغير في المركز المالي، الموارد الاقتصادية، التدفقات النقدية، النتيجة وعناصرها، الحكم على أداء الإدارة، اتخاذ القرارات ذات المنفعة للمساهمين و مساعدة المستخدمين في فهم المعلومات المالية.

- مما سبق، يمكن إبراز أهمية القوائم المالية والغرض من إعدادها في ثلاثة عناصر أساسية:
- أداة اتصال: حيث تعمل القوائم المالية على توصيل رسالة مفهومة وواضحة لمستعملي المعلومات المحاسبية عن نشاط المؤسسة والنتائج المترتبة عنه، أي وسيلة اتصال بين المؤسسة والمستثمرين فيها من جهة، ووسيلة لربط العلاقات بين المؤسسة والموردين والزبائن والبنوك من جهة أخرى؛
 - وسيلة لتقييم الأداء: حيث تساعد القوائم المالية في تقييم أداء الإدارة والحكم على كفاءتها، والحكم على المركز المالي للمؤسسة، ومدى التقدم في تحقيق أهدافها، وكيفية استخدام مواردها؛
 - وسيلة في اتخاذ القرارات: حيث تساعد الإدارة في اتخاذ القرارات المتعلقة بكيفية صرف الموارد في المستقبل، كما تساعد الأطراف ذات العلاقة المباشرة أو غير المباشرة في اتخاذ العلاقات المختلفة.
- في البيئة المحيطة، فإن العوامل التي أثرت على هذا التطور هي [46] (ص ص: 03-11):
- عوامل داخلية و هي عوامل ثقافية و تغيرات اجتماعية في كل دولة من الدول أدت إلى حدوث تزايد في الطلب على المعلومات.
 - عوامل خارجية و هي مرتبطة بالتبادل التجاري مع الدول الأخرى، مثل انتشار ظاهرة الشركات المتعددة الجنسيات.

3.1. أهمية المراجعة الخارجية للقوائم المالية

تم عرض في بداية الفصل كل من الإطار المفاهيمي للمحاسبة المالية، ونظام المعلومات المحاسبي الذي تعتبر القوائم المالية من مخرجاته الأساسية، والتي تحظى باهتمام العديد من المستخدمين، الداخليين والخارجيين، ولما كانت القوائم المالية ذات أهمية خاصة في حياة الأعمال، وجب أن تكون ذات مصداقية وتمثل المركز المالي بعدالة لإمكانية الاعتماد عليها والوثوق بها، ولا تكتسب هذه القوائم الثقة إلا إذا تمت مراجعتها من قبل شخص مؤهل وحيادي، مستقل عن المؤسسة التي تقوم بإعدادها، ويتمثل هذا الشخص في مراجع الحسابات، الذي يضيف الصيغة الشرعية على هذه القوائم، من خلال إبداء رأيه حول هذه القوائم، ويكون الاعتماد عليها بدرجة كبيرة من قبل كل المستخدمين. وفي هذا المبحث يتم في مرحلة أولى توضيح الفرق بين المحاسبة والمراجعة الخارجية، ثم العوامل التي أدت إلى ظهور الحاجة لمراجعة القوائم المالية، وفي نقطة أخيرة إلى الفائدة من مراجعة القوائم المالية بالنسبة للأطراف المختلفة.

1.3.1. الفرق بين المحاسبة والمراجعة الخارجية

تعتبر المراجعة من الوظائف وثيقة الصلة بالمحاسبة، حيث تقوم المراجعة بقياس درجة الثقة في البيانات والمعلومات المحاسبية وتوصيل نتائجها للمستخدمين من هذه المعلومات، وترتبط المراجعة ارتباطا وثيقا بالمحاسبة، إذ تعتبر هذه الأخيرة نقطة بداية عمل الأولى، والتي مجال عملها المستندات

والبيانات والمعلومات المحاسبية والقوائم المالية، ولعل التفرقة بين المحاسبة والمراجعة الخارجية تعد أمر ضروري من أجل فهم مهمة ومجال كل منهما، ويمكن حصر أهم الفروق بينهما في النقاط التالية [47] (ص: 16-19):

1.1.3.1. مجال العمل:

تهتم المحاسبة بتسجيل العمليات المالية التي حدثت خلال فترة معينة، وتلخيص وتفسير نتائج العمليات وإعداد القوائم المالية، بينما المراجعة تقوم بفحص بيانات ومعلومات القوائم المالية وإبداء رأي فني محايد عن مدى دلالة هذه المعلومات للمركز المالي للمؤسسة.

2.1.3.1. طبيعة العمل:

تعتبر المحاسبة بمثابة عمل إنشائي، يبدأ بتسجيل العمليات العديدة من واقع المستندات المؤيدة لها بدفتر اليومية وانتهاء بإعداد القوائم المالية، بينما المراجعة تعد بمثابة عمل تحليلي انتقادي، يبدأ بفحص القوائم المالية وما تحتويه من بيانات ومعلومات وينتهي بإعداد تقرير يبين الرأي الفني المحايد للمراجع.

3.1.3.1. نوع المدخلات والمخرجات:

تتمثل مدخلات المحاسبة في المستندات والبيانات الأولية المؤيدة للعمليات، بينما مدخلات المراجعة، هي القوائم المالية التي أعددتها المحاسبة. أما مخرجات المحاسبة فهي القوائم المالية، ومخرجات المراجعة هي الرأي الفني المحايد للمراجع يقدمه في شكل تقرير.

4.1.3.1. الاستقلال والحياد:

المحاسبة هي أحد وظائف المؤسسة وتابعة لإدارتها، تنفذ تعليماتها وسياساتها، فهي لا تتمتع بالاستقلالية أي إنها خاضعة تماما للإدارة، بعكس المراجعة التي تمثل وحدة مستقلة عن المؤسسة لا ترتبط برابط التبعية للإدارة ولا تخضع لسلطاتها، وتتم المراجعة دون أدنى تدخل منها.

5.1.3.1. تبعية العمل:

تبدأ المراجعة بعد انتهاء عمل المحاسبة، فعملها مرتبط ارتباطا وثيقا بإنجاز عمل المحاسبة، فيبدأ عمل المراجع من حيث ينتهي عمل المحاسب. وبخصوص هذا الشأن، هناك العديد من يعتبر أن المراجعة رفاهية ووسيلة ترف، بينما المحاسبة ضرورية، وذلك للأسباب التالية:

- يرى بعض أصحاب المؤسسات أن أتعاب المراجعة عبء على أرباح المؤسسة، وبالتالي هذه الأتعاب ما هي إلا تبديد لهذا الربح؛
- هناك الكثير من أصحاب المؤسسات لا يعرفون المراسيم الضرورية لعملية المراجعة؛
- هناك العديد من يعتبر عمل المراجع يعيق النظام اليومي المعمول به في المؤسسة وعلى أساس ذلك فالمراجعة هي مضيعة للوقت.

لكن الاعتقاد السائد بأن المراجعة رفاهية بينما المحاسبة ضرورية هو اعتقاد خاطئ، لأن المراجعة هي الأكثر أهمية لمختلف شرائح المجتمع المتعاملة مع المؤسسات الهادفة لتعظيم ربحها وتحقيق أكبر منفعة ممكنة من الأرباح ، إضافة لرغبة المستثمرين بمعرفة حقيقية ربح المؤسسة، وكذلك مؤسسات الإقراض، البنوك، والعملاء لتمكينهم من اتخاذ القرارات المناسبة لتوجيه استثماراتهم الاتجاه الصحيح، وبهذا تكون المراجعة بمفهومها الحديث ضرورة لا غنى عنها للمجتمع بمختلف فئاته [48] (ص: 08).

6.1.3.1. الوظائف:

وظيفة كل منها القياس والاتصال، وإن اختلفت طبيعتهما في كل من المحاسبة والمراجعة، فوظيفة القياس المحاسبي تهدف إلى قياس نتيجة المؤسسة خلال فترة معينة، وتنتهي بإعداد القوائم المالية، بينما القياس في المراجعة يهدف على التأكد والتحقق من نتيجة القياس المحاسبي (فحص القوائم المالية وما تحتويه من بيانات ومعلومات والتأكد من صحتها ودرجة الاعتماد عليها ومدى دلالتها لنتيجة المؤسسة مركزها المالي) أما الاتصال المحاسبي، يهتم بعرض القوائم المالية للمهتمين بها، بينما اتصال المراجعة يهتم بإعداد تقرير يتضمن رأيه الفني المحايد حول عدالة القوائم المالية.

7.1.3.1. المبادئ والقواعد:

تتم عملية المحاسبة خلال السنة، وفي جميع المراحل إلى غاية إعداد القوائم المالية، وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها (المذكورة في بداية الفصل)، بينما المراجعة تتم وفقا لقواعد ومعايير المراجعة المتعارف عليها مع ضرورة مراعاة المراجع الخارجي للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

8.1.3.1. فجوة الثقة:

تعد مخرجات المحاسبة والمتمثلة في القوائم المالية غير مقبولة من مستخدميها ما لم يتم فحصها من قبل مراجع حسابات حيادي ومستقل، لأن إعدادها يتم بواسطة الإدارة مما يؤكد أن المراجعة تضيف درجة من الثقة في القوائم المالية.

9.1.3.1. المستندات والدفاتر:

المحاسبة لها مستنداتها المدعمة بالمستندات والدفاتر والسجلات كدفاتر اليومية والأستاذ والجرد والتقارير المحاسبية، بينما المراجعة لها أوراق عمل خاصة بها.

10.1.3.1. المسؤولية:

فيما يخص المحاسبة، تعتبر من صميم عمل الإدارة ومسئوليتها، أما بالنسبة للمراجعة فالمسؤولية فيها مهنية وقانونية يتم تحديدها من خلال قواعد وآداب السلوك المهني، ويخلى المراجع مسؤوليته ببذل العناية المهنية اللازمة في أداء عمله وعدم التقصير فيه، ولا يعتبر المراجع مسؤولا عن اكتشاف الأخطاء والغش إلا ما يظهره فحصه العادي منها.

من خلال توضيح الفرق بين المحاسبة والمراجعة، يلاحظ أن المراجعة لا تهدف إلى خلق المعلومات المالية، بعكس المحاسبة، بل هي مرحلة تبدأ عندما تنتهي المحاسبة، مع الإشارة أنه ليس من الضروري أن ينتظر المراجع حتى نهاية السنة المالية وإنهاء إعداد القوائم المالية ليبدأ بالفحص، فقد يتم الفحص خلال السنة المالية ويستمر حتى بعد نهايتها، لكن خلال فترات منقطعة حتى الانتهاء من عملية المراجعة، فالمراجعة إذن، هي الأداة التي يمكن من خلالها إضفاء الثقة على المعلومات المالية، وبالتالي هي ضرورية للحكم على نوعية هذه المعلومات، وهذا ما تسعى الدراسة لتحقيقه.

2.3.1. عوامل زيادة الحاجة لمراجعة القوائم المالية

في هذا المطلب يتم التطرق إلى أهم العوامل التي أدت إلى زيادة حاجة مستخدمي القوائم المالية إلى مراجعتها والتأكد من صحتها.

1.2.3.1. الحاجة لإيصال المعلومة المالية:

منذ أكثر من قرن، شهدت المؤسسات نموا كبيرا، من الوحدات الإنتاجية الفردية إلى مؤسسات كبيرة، وقد أمكن هذا النمو، من تجميع رؤوس الأموال الضخمة من صغار المستثمرين وتوجيهها عن طريق الأسواق المالية والمؤسسات المانحة للقروض، إلى هذه المؤسسات الكبيرة. وأدت زيادة حجم المؤسسات، إلى انتقال تسييرها من المالكين- المساهمين، إلى مجموعة من الأشخاص لهم خبرة ودراسة في التسيير. وقد صاحب هذا النمو للمؤسسات، انفصال الملكية عن الإدارة، السبب الذي أدى إلى ظهور الحاجة إلى رأي شخص مستقل يتمتع بالتأهيل العلمي والخبرة الكافية من أجل فحص ومراجعة حسابات المؤسسة والحكم على مدى صحتها وصدق تعبيرها عن المركز المالي للمؤسسة، بمعنى الحصول على معلومة مالية موثوقة، ولا يتحقق ذلك إلا إذا تم فحصها ومراجعتها [49] (ص ص: 01-06).

2.2.3.1. ضرورة مراجعة هذه المعلومة:

من أجل معرفة أهمية وضرورة مراجعة المعلومة المالية التي تتضمنها القوائم المالية، هناك ثلاثة أسئلة يجب طرحها فيما يتعلق بتقارير الإدارة وهي [49] (ص ص: 09-10):

- لماذا يمكن أن تكون المعلومة المتضمنة في هذه التقارير غير موثوقة؟
- لماذا تعد موثوقية المعلومة مهمة جدا بالنسبة لمستقبلي هذه التقارير؟
- لماذا لا يقوم مستقبلي هذه التقارير بمراجعة هذه المعلومات بأنفسهم؟

تجد هذه الأسئلة، الإجابة عليها ربما في أربعة عوامل أساسية، تتمثل في تعارض المصالح، الأثر المتوقع، البعد، والتعقيد. وفيما يلي شرح لكل عامل من هذه العوامل [50] (ص ص: 02-12):

1.2.2.3.1. تعارض المصالح:

يحدث تعارض بين مصالح مستخدمي المعلومات المحاسبية ومعدّي هذه المعلومات، مما يملّي الحاجة إلى المراجعة ويحدد مجالها، الخصائص، والإجراءات المتعلقة بها. فعندها يحسّ مستخدم المعلومة تعارضاً واقعياً أو متوقفاً بين مصلحته ومصالحه الجهة المنتجة للمعلومات، سوف يهتم أكثر بإمكانية تحييز المعلومات التي تصله ويؤدي الشك في نوعية المعلومة إلى الاستعانة بمراجع حسابات خارجي ليقرر مدى عدالة تلك المعلومات.

يؤدي التعارض في المصالح بين مستخدمي المعلومات المحاسبية ومنتجها، إلى تعرض مصالح الكثير من الأطراف التي تتعامل مع المؤسسة إلى الخطر الناجم عن قبولهم لقوائم مالية مضللة، مما اضطر أغلبهم للجوء إلى القضاء لمحاولة التعويض عما لحقهم من ضرر نتيجة عدم نزاهة الإدارة ونشرها قوائم مالية مضللة، وأصبح تقرير مراجع الحسابات بمثابة عنصر لا غنى عنه، لإقناع مختلف الأطراف (مساهمون، مستثمرون، مقرضون...) بمدى تمثيل القوائم المالية المنشورة لنتائج عمليات المؤسسة الاقتصادية وتدقيقاتها النقدية ومركزها المالي، وبالتالي تلعب المراجعة دوراً حيوياً في مساعدة الإدارة على تأكيد أن المعلومات، التي يعدها المديرون ويثق فيها المستخدمون عند وصولها لهم، تعبر بعدالة عن المركز المالي للمؤسسة.

1.2.2.3.2. الأثر المتوقع:

تهدف الوظيفة الإعلامية للمحاسبة، والتي تتمثل في القوائم المالية المنشورة، إلى إحداث الأثر في عملية اتخاذ القرارات من قبل مختلف المستخدمين، وكلما ازدادت أهمية تلك القرارات، ازداد تخوف المستخدمين من اعتمادهم على معلومات مضللة، وتزداد الحاجة لمراجع الحسابات ليقرر مدى الثقة في المعلومات التي تحتويها القوائم المالية. وبذلك تستمد المراجعة أهميتها من حاجة متخذي القرارات، وتحدد قيمتها الاقتصادية من خلال الثقة التي تضيفها في نفوس المستخدمين. ويركز متخذي القرارات على عدالة القوائم المالية ومستوى الثقة بالأرقام التي تتضمنها، إذ تشكل هذه الأرقام الخلفية الاقتصادية لقراراتهم، وبذلك يركز مراجعي الحسابات على جمع أدلة إثبات، توفر اقتناعهم بعدالة القوائم المالية، ويقصد بهذه الأخيرة ما يلي:

- المبادئ المحاسبية التي أعدت على أساسها القوائم المالية مقبولة عموماً؛
- هذه المبادئ تتناسب مع ظروف المؤسسة الاقتصادية؛
- القوائم المالية والملاحظات المرفقة بها، تتضمن إفصاحاً معلوماً لمستخدمي القوائم المالية؛
- القوائم المالية دقيقة ضمن حدود الأهمية النسبية.

لقد أدت شدة المنافسة والأزمات الاقتصادية الناجمة عن الفائض في الإنتاج، إلى التركيز على مستوى مردودية، كفاءة، وفعالية المؤسسة الاقتصادية، والذي أدى بدوره إلى مطالبة المجتمع المالي

بالإفصاح عن مزيد من المعلومات غير المتوفرة، بالقوائم المالية، وهو ما وضع المهنة أمام تحد كبير لتحمل المسؤولية التي يطالب بها المجتمع المالي [51] (ص ص: 05-07).

3.2.2.3.1. التعقيد:

لعل التعقيد الذي تنطوي عليه مسألة إثبات عدالة الإفصاح في القوائم المالية، يجعل من الصعب، بل من المستحيل على المستخدم العادي أن يقوم بهذه المهمة لوحده، وتزداد إمكانية وجود الأخطاء والغش، كلما كانت المعلومات التي تقدمها إدارة المؤسسة الاقتصادية من خلال القوائم المالية أكثر تعقيداً، ويصبح فهم الأسس التي اعتمدت عليها أكثر تعقيداً، مما يتطلب من مستخدم المعلومة المالية، الاستعانة بخدمة مراجع الحسابات المستقل. وكلما زاد التعقيد الذي يكتنف المعلومات، زادت أهمية المراجع بتقديم الحكم على تلك المعلومات المعقدة التي تعدها الإدارة وذلك حسب المستوى التكنولوجي التي تصل إليه معالجة المعلومات، وقد بلغ هذا التعقيد مرحلة متقدمة، نظراً للاستخدام الواسع للحاسوب في دنيا الأعمال، وهو ما يؤدي بالمراجعين إلى تهيئة أنفسهم من أجل استيعاب هذا النظام، لإكساب عملية حكمهم على المعلومات الأساس المنطقي.

4.2.2.3.1. البعد:

حتى لو توفرت رغبة التحقق المباشر من درجة صحة المعلومات المالية، لدى المستخدمين وكانت لديهم قابلية استيعاب العملية المعقدة التي تمر بها، فإن هناك أبعاداً تفصل بينهم وبين إدارة المؤسسة التي تعد تلك المعلومات، وتتخذ هذه الأبعاد عدة أشكال هي:

1.4.2.2.3.1. البعد المكاني:

ويقصد به الاختلاف بين أماكن تواجد كل من المؤسسة ومستخدمي المعلومات التي تعدها إدارتها، ويتنوع المستخدمين من مستثمرين حاليين ومستقبليين وبنوك ومقرضون، فأعباء السفر والانتقال قد تمنع هؤلاء المستخدمين من التأكد من درجة الثقة في تلك المعلومات من طرفهم مباشرة.

2.4.2.2.3.1. البعد الزماني:

ويقصد به أنه من غير الممكن على أي مستخدم عادي التحقق من المعلومات بنفسه خلال فترة قصيرة من الزمن، ذلك أن إعداد القوائم المالية يتطلب تضافر جهود كثيرة في المؤسسة، وتكون هذه المعلومات والقوائم عن سنة واحدة.

3.4.2.2.3.1. التكلفة:

إذا قام كل مستخدم بالتأكد بنفسه من درجة الثقة في المعلومات، فسوف يكون بذلك مكلفاً للمؤسسة أكثر من قيام المراجع بهذا العبء. وكثرة المستخدمين وتنوع فئاتهم تجعل القيام بعملية المراجعة من قبل كل منهم لوحده، عملية مكلفة وغير اقتصادية.

4.4.2.2.3.1. البعد القانوني:

غالباً ما تقوم بعض القوانين من منع فئات متعددة من المستخدمين من الإطلاع على خفايا المعلومات عن المؤسسة، حفاظاً على عدم خروج تلك المعلومات للتداول من قبل المنافسين، وبالتالي حصرها على عدد أقل من المتعاملين في المؤسسة، ويعتبر إطلاع المراجع عليها، لا يشكل خطراً من هذا القبيل، نظراً لالتزامه مهنيًا بالمحافظة على أسرار العملاء.

لقد تم الوقوف من خلال هذا المطلب على أهم العوامل التي أدت إلى تزايد الحاجة إلى مراجعة القوائم المالية من قبل شخص حيادي ومستقل عن المؤسسة، على قدر من الخبرة والكفاءة التي تسمح له باكتشاف الغش والأخطاء التي يمكن أن تتضمنها هذه القوائم وتقديم معلومات مالية تتسم بالمصداقية والشفافية والإفصاح لمنع أي تضارب للمصالح قد يحدث بين مختلف الأطراف سواء الداخلية أو الخارجية.

3.3.1. الفائدة من مراجعة القوائم المالية

فيما سبق لاحظنا أن القوائم المالية المدققة ضرورية، وذلك بسبب انفصال الملكية عن التسيير في المؤسسات، وعوامل أخرى مثل تعارض المصالح المحتمل بين معدي هذه القوائم ومستخدميها، وعدم قدرة هؤلاء على التأكد من صحة المعلومات بأنفسهم، وفي هذا المطلب يتم التطرق إلى الفائدة المرجوة من مراجعة القوائم المالية، من قبل مستخدمي هذه القوائم، المؤسسة محل المراجعة، والمجتمع ككل.

1.3.3.1. مستخدمي القوائم المالية:

تتمثل قيمة المراجعة الخارجية بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية في المصداقية التي تضيفها هذه الأخيرة على المعلومة المالية التي تقدمها إدارة المؤسسة. وتنشأ هذه المصداقية من خلال ثلاثة أشكال للرقابة، والتي يمكن للمراجعة أن تقدمها وهي [52] (ص: 91):

1.1.3.3.1. رقابة وقائية:

يعلم الأفراد المسؤولين عن تسجيل ومعالجة البيانات المحاسبية، وإعداد القوائم المالية في المؤسسة، بأن العمليات التي يقومون بها سوف تكون موضوع فحص من قبل مراجع حسابات، لذلك يحرصون على العمل بحذر شديد أثناء قيامهم بالمعالجة المحاسبية للعمليات المالية التي تحدث في المؤسسة، أكثر مما لو لم تكن هناك مراجعة، ومن المؤكد أن هذا الحذر قد يمنع حدوث بعض الأخطاء، وهو ما يمثل الدور الوقائي للمراجعة.

2.1.3.3.1. رقابة علاجية:

ويقصد بها أنه حتى وإن قام الأفراد المسؤولون عن معالجة البيانات المحاسبية وإعداد القوائم المالية داخل المؤسسة موضوع المراجعة، بأداء مهامهم بحذر، فقد يسجل حدوث بعض الأخطاء. وقد يكتشف المراجع الخارجي هذه الأخطاء أثناء قيامه بمراجعة حسابات هذه المؤسسة، وفي هذه الحالة يتوجب عليه لفت انتباه الإدارة لهذه الأخطاء، والتي يمكن تصحيحها قبل نشر القوائم المالية للمؤسسة.

1.3.3.3.1. رقابة إنشائية:

إذا اكتشف المراجع وجود أخطاء مهمة في القوائم المالية عليه أن يدلي بها لإدارة المؤسسة، لكن في حالة رفض هذه الأخيرة تصحيح هذه الأخطاء، على المراجع أن يشير إلى هذا في التقرير الذي يقوم بإعداده (بمعنى أن يذكر في التقرير أن القوائم المالية لا تعبر بصدق عن الوضعية الحقيقية للمؤسسة، مشيراً في ذلك للأسباب التي أدت للوصول إلى هذه النتائج). وبهذا يكون مستخدم القوائم المالية على دراية، من خلال التقرير الذي يحمل رأي المراجع، أن المعلومات المقدمة من قبل المؤسسة غير موثوقة.

2.3.3.1. المؤسسة موضوع المراجعة:

خلال فترة مراجعة القوائم المالية للمؤسسة من قبل المراجع الخارجي، تجمع علاقات حسنة بالمؤسسة، أعمالها، نظامها المحاسبي، وكل الجوانب المالية لنشاطها، زيادة على هذا فإن المراجع هو شخص كفء وذو خبرة، يأتي للمؤسسة كطرف خارجي مستقل وموضوعي منفصل عن أنشطتها وإدارتها لإبداء الرأي حول عدالة القوائم المالية. إن هذه العوامل تضع المراجع في وضعية مثلى تمكنه من ملاحظة ومعرفة أين يمكن إدخال تحسينات تهم المؤسسة، إذ يمكنه أن يقدم النصائح لهذه الأخيرة في أمور كثيرة، من بينها تحديد مواطن القوة التي من شأنها تدعيم نظام الرقابة الداخلية للمؤسسة، تطوير وتحسين نظام المعلومات المحاسبي أو أي نظام فرعي لنظام المعلومات الإدارية، الاستثمار، والمخطط المالي للمؤسسة [48] (ص: 10).

كما يمكن للمراجع تقديم النصيحة (خاصة للمساهمين والمديرين) في بعض الأمور المتعلقة بالمؤسسة، مثل الإجراءات التي يمكن اتخاذها في حالة توزيع الحصص، حل المؤسسة، والتصفية. وتعد هذه الخدمات الإضافية للمراجع الخارجي جد مهمة وذات قيمة بالنسبة للمؤسسة محل الفحص، وقد أكد بعض الباحثين على ذلك، إذ أنه في كثير من الحالات، وجود هذه الخدمات الإضافية هو الذي يجعل من المراجعة ذات قيمة اقتصادية من وجهة نظر إدارة المؤسسة. فالمراجع المحترف يجب أن يكون دوماً يقضا للفرص التي تخدم عميله، وفي نفس الوقت يجب أن يتحمل مسؤولياته الكاملة اتجاه مستخدم القوائم المالية المدققة.

بعد معرفة قيمة هذه الخدمات بالنسبة للمؤسسة، تجدر الإشارة إلى أن هناك خطراً محتملاً، من الضروري أخذه بعين الاعتبار، وهو أنه في السنوات الأخيرة، خاصة لدى البلدان المتطورة مثل المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، الأتعاب التي تدفع من قبل العملاء للمراجعين مقابل خدمات غير خدمات المراجعة ارتفعت بدرجة تفوق الأتعاب المقدمة لهم مقابل خدمات المراجعة، وهذا ما يثير القلق حول قدرة المراجع الخارجي على الحفاظ على استقلاله وإبداء الرأي الفني المحايد حول حسابات المؤسسة، أي التخوف من تقصيره في أداء واجبه بسبب تخوفه من مخالفة إدارة المؤسسة، وبالتالي فقدان الأرباح المنتظرة من العقود الأخرى (غير خدمات المراجعة) [52] (ص: 91).

3.3.3.1. المجتمع ككل:

إن الفائدة التي يمكن أن تنتج من عملية المراجعة بالنسبة للمجتمع ككل، يقع نفعها على مجموعتين كبيرتين من المجتمع [53] (ص: 29-31):

- هؤلاء الذين لهم علاقة بالتوظيف المستقر للأسواق المالية؛
- هؤلاء الذين لهم علاقة بضمان مسؤولية الإدارة.

1.3.3.3.1. التوظيف المستقر للأسواق المالية:

يمثل سوق رأس المال الوسيلة الهامة لتجميع المدخرات من الأفراد وتقديمها إلى المؤسسات الاقتصادية (المستثمرين) الذين يرغبون في تمويل المشاريع الجديدة أو التوسع في المشاريع القائمة. وتتمثل الفائدة من المراجعة الخارجية بالنسبة للأسواق المالية، في الدور الحيوي والهام الذي تلعبه هذه الأخيرة في تأمين التوظيف المستقر لهذه الأسواق من خلال استقطاب المستثمرين بواسطة التقرير الذي يعده المراجع الخارجي.

يعتبر استمرار الاستثمار في سوق رأس المال، ضروري من أجل تنمية الاقتصاد، والوضعية المالية للذين يستثمرون أموالهم في الأسواق المالية، سواء بصفة مباشرة أو غير مباشرة. ويتوقف قرار الاستثمار في الأسواق المالية، على مدى ثقة المستثمرين في المعلومة المالية التي سوف تكون الأساس الذي تبنى عليه قراراتهم الاستثمارية. هذه الثقة، بدورها مستمدة من عملية المراجعة الخارجية.

يضم الاستثمار غير المباشر، استثمار السلطات المحلية، وبعض الهيئات التابعة للقطاع العام، والأموال المقدمة من قبل عدد كبير من الجمهور، إذن هناك فئة كبيرة من المجتمع تستفيد، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، من القوائم المالية المراجعة.

2.3.3.3.1. ضمان مسؤولية إدارة المؤسسة:

أدى اتساع حجم المؤسسات إلى اكتسابها قدرة اجتماعية، اقتصادية، وسياسية، وأصبحت اليوم المؤسسات الدولية والمتعددة الجنسيات تسيطر، أو تهيمن على الحياة الاقتصادية، وتراقب مدى التنمية

الاقتصادية لكل المؤسسات، ولها أثر هام على المجتمع عامة. ولأجل الحفاظ على قدرة المؤسسة، حرصت هذه الأخيرة على وضع عمليات رقابية لتضمن أن إدارتها لا تسيء استغلال هذه القدرة الممنوحة لهم من خلال احتياطي الموارد، ويتحملون مسؤولية استعمال هذه الموارد التي عهدت إليهم. ويمكن تأمين هذه المسؤولية عن طريق إجبار إدارة المؤسسة على:

- تقديم القوائم المالية السنوية التي تعكس استعمال المؤسسة لمواردها؛
- أن تخضع هذه القوائم للفحص الإنتقادي من قبل شخص مستقل (وهو المراجع الخارجي). وبهذا يمكن رؤية المراجعين على أنهم جزء مكمل لمسار ضمان مسؤولية إدارة المؤسسة التي تراقب وتستهمل موارد مختلف المجموعات في المجتمع مثل المساهمين، الدائنين، المقرضين، العاملين، الموردون، الزبائن، وعامة الجمهور. تعيين المراجع يكون من قبل المساهمين، ويسعى كل أصحاب المصالح الذين يقدمون المورد لإدارة المؤسسة إلى معرفة مدى ضمان مسؤولية إدارة المؤسسة اتجاههم، والذي يكون المراجع طرف فيها.

إذن إضافة إلى حماية مصالح مستخدمي لقوائم المالية بإضفاء المصادقية والشرعية عليها، وتقديم خدمات ثانوية للمؤسسة المراجعة، تعتبر المراجعة الخارجية، بضمان التوظيف المستقر للأسواق المالية، كعنصر للرقابة الاجتماعية وذات قيمة عالية بالنسبة للمجتمع.

ومما تقدم يمكن اعتبار أن عملية المراجعة الخارجية تساهم بقدر كبير وفعال في الحصول على معلومات مالية ذات جودة عالية، تستفيد منها المؤسسة نفسها في العملية التسييرية، مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات المناسبة كل حسب احتياجاته، والمجتمع ككل، حيث تؤدي إلى انتشار الثقة بين الأطراف المختلفة.

ويمكن أن نستخلص مما سبق أن المعلومات المالية مهمة جدا في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية والإدارية والمالية والتمويلية، وتتمثل هذه المعلومات في التقارير القوائم المالية، ويؤدي التركيز على أهمية القوائم المالية كمصدر أساسي من مصادر المعلومات المفيدة لاتخاذ القرارات إلى قاعدة عامة لتقييم الطرق المحاسبية البديلة والاختيار من بين الأساليب المتاحة للإفصاح، وطالما أن هناك مجالا للمفاضلة بين طرق المحاسبة وأساليب الإفصاح فإنه يجب اختيار طرق المحاسبة أو أسلوب الإفصاح الذي يتيح أعظم المعلومات فائدة لمساعدة المستفيدين الخارجيين الرئيسيين على اتخاذ قراراتهم، والمستفيدين الداخليين على العملية التسييرية.

ويظهر جليا من عرض الخصائص النوعية للمعلومات المالية، أن هذه الصفات (نوعية أو جودة) سوف لن تتحقق إلا إذا قام بمراجعتها أو فحصها شخص حيادي ومستقل عن المؤسسة، والمتمثل في

المراجع الخارجي، الذي يبدي رأيه حول هذه المعلومات، فتكون بذلك المعلومات موثوقة وملائمة لمتخذي القرار سواء الداخليين أو الخارجيين، وبالتالي تكون ذات جودة. وفي الأخير يمكن القول إن الهدف الأساسي للتقارير والقوائم المالية يتمثل في تزويد المستثمرين الحاليين و المحتملين و الدائنين و مستخدمين آخرين بمعلومات مفيدة تساعدهم في اتخاذ قرارات الاستثمار والتمويل، وهذا ما سوف نتطرق له في الفصل الموالي تحت الإطار العام للقرار الاستثمار.

الفصل 2

الإطار العام للقرار الاستثماري

يحتاج كل فرد أو مجموعة من الأفراد في المجتمع إلى اتخاذ العديد من القرارات وفي مختلف المجالات، والمؤسسة باعتبارها جزءاً من هذا المجتمع فإن الكثير من قراراتها ترتبط بالنشاط الاقتصادي سواء على مستوى الإدارة أو على مستوى المجتمع ككل، وتحتاج المؤسسة إلى تقدير كيفية توزيع مواردها بين الاستخدامات المختلفة واختيار الشكل الملائم لاستثمار مدخراتها .

ويعتبر قرار الاستثمار على مستوى المؤسسة الاقتصادية من أهم القرارات الإدارية، لذا تسعى كل مؤسسة إلى التأكد من سلامة قراراتها الاستثمارية وذلك من خلال قياس مردوديتها، واختيار مصادر التمويل اللازمة لتمويل هذه الاستثمارات وبأقل تكلفة ممكنة، لذا سنتطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- قرار الاستثمار؛
- طرق تقييم الاقتراحات الاستثمارية؛
- تكلفة الأموال و اتخاذ القرار الاستثماري.

1.2. قرار الإستثمار

يعتبر قرار الاستثمار قراراً بالغ الأهمية لتأثيره الكبير على مستقبل المؤسسة، حيث أن اتخاذ قرار استثماري غير صائب يحمل المؤسسة خسائر كبيرة قد تؤدي إلى تقليص حجم المؤسسة أو إفلاسها بالنظر للأموال الضخمة التي تخصص لهذا النوع من القرارات، وسنقدم في هذا المبحث حوصلة عن قرار الاستثمار من خلال التطرق للعناصر التالية:

- ماهية الاستثمار
- التخطيط الاستثماري
- اتخاذ القرار الاستثماري

1.1.2. ماهية الاستثمار

يعتبر الاستثمار من أهم الوسائل المحددة لتطوير المؤسسات وتوسيعها لما يحققه من زيادة في الطاقة الإنتاجية واستغلال للموارد المادية والبشرية ويختلف مفهوم الاستثمار وأهميته باختلاف الأهداف والأغراض التي تدفع الأعوان الاقتصاديين إلى الاستثمار.

1.1.1.2. تعريف الاستثمار:

تعددت واختلقت مفاهيم الاستثمار بتعدد واختلاف الميادين الموجهة إليها هذه الاستثمارات، وفيما يلي عرض لبعض التعريفات الخاصة بالاستثمار: " الاستثمار هو التخلي عن مبلغ حاضر وأكد على أمل الحصول على عوائد مستقبلية " [54] (ص: 273) و يعرف الاستثمار من ناحيتين [55] (ص: 404):

1.1.1.1.2. من الناحية المالية:

الاستثمار هو تخصيص أموال لحيازة أصول صناعية أو مالية، فهو إذن قرار تعبئة الأموال، أي تخصيص بهدف تحقيق أرباح خلال عدة فترات، من خلال هذا التعريف يمكن القول أن الاستثمار يشتمل على كل النفقات التي تساهم مباشرة في نشاط المؤسسة مثل تكوين العمال، تكاليف البحث والتطوير ولا يقتصر فقط على النفقات الخاصة بالاستثمارات المادية والمالية.

2.1.1.1.2. من الناحية المحاسبية: يرتبط مفهوم الاستثمار مباشرة بتخصيص نفقات إلى مجموع الأصول الثابتة (قيم مادية، مالية ومعنوية) أي أن الاستثمار من الناحية المحاسبية هو كل ما سجل بجانب الأصول وتجاوزت مدته السنة (الأصول الثابتة).

2.1.1.2. أشكال وأنواع الاستثمار:

بعد تعريفنا لمفهوم الاستثمار من وجهة النظر المحاسبية والاقتصادية والمالية، يمكن تحديد أنواع الاستثمار المختلفة وهي كما يلي:

1.2.1.1.2. الاستثمار الحقيقي أو المادي: إن الاستثمار الحقيقي "يشمل الاستثمارات التي من شأنها أن تؤدي إلى زيادة التكوين الرأسمالي في المجتمع أي زيادة طاقته الإنتاجية، ك شراء آلات ومعدات ومصانع جديدة" [56] (ص: 170). ويعتبر الاستثمار حقيقيا متى وفر للمستثمر الحق في حيازة أصل حقيقي كالعقار والسلع، في حين لهذه الاستثمارات علاقة بالطبيعة والبيئة، ولها كيان مادي ملموس ويترتب عنها منافع اقتصادية إضافية تزيد من ثروة المجتمع [57] (ص: 145).

وفي هذا الصدد يمكن التمييز بين الاستثمار المستقراً والاستثمار المستقل أو المباشر [58] (ص:

:13)

- فالاستثمار المستقرأ ينجم عن زيادة الطلب على منتج معين مما يدفع بالمؤسسة إلى الزيادة في الإنتاج، وتشمل هذه الحالة تحديث مشاريع المؤسسة، وتهدف إلى زيادة قدرتها التنافسية عن طريق ترقية تكاليف الإنتاج وتحسين النوعية.

- أما الاستثمار المباشر أو المستقل يحدث نتيجة لقرار إداري له علاقة بالسياسة العامة للمؤسسة الإنتاجية، فالتغيير في نوع المنتج أو طرح منتج جديد أو خلق شركة جديدة .
وتنقسم أنواع الاستثمار الحقيقي أو المادي إلى ما يلي:

1.1.2.1.1.2. الاستثمار في تكوين رأس المال الثابت:

وهو يمثل كل إضافة إلى الأصول المؤدية إلى توسيع الطاقات الإنتاجية في المؤسسة أو المحافظة عليها وصيانتها وتجديدها، وهذه الأصول هي دائمة الاستعمال، أو ما تسمى "الأصول المعمرة" تحددتها الاعتبارات الفنية، وتكون صالحة للاستعمال خلال فترة زمنية معينة بهدف خلق تدفقات من السلع والخدمات [59] (ص: 291).

وتكون هذه الأصول في شكلين مادي ومعنوي:

1.1.1.2.1.1.2. الاستثمار في الأصول المادية: تمثل كل كيان مادي ملموس، سواء كان صناعيا أو تجاريا مثل: المصانع، الآلات، التجهيزات التقنية [60] (ص: 16).

2.1.1.2.1.1.2. الاستثمار في الأصول المعنوية: وتتمثل في برامج الاختراع، اسم ومركز المحل التجاري، العلاقات التجارية، التراخيص، العقود وكذا نفقات التكوين، الإشهار البحث والتطوير [61] (ص: 07).

2.1.2.1.1.2. الاستثمار في المخزون: إن التوسع في المخزون السلعي يعمل على تسهيل العمليات الإنتاجية واستمرارها دون تعطل، بحيث تكون مستلزمات الإنتاج معدة للتشغيل دون توقف، فالتغيير في المخزون السلعي إنما ينعكس أساسا في التغيير في الاستثمار من سنة إلى أخرى.

وأن المخزون السلعي يتكون من سلع تامة الصنع، و سلع نصف مصنعة، ومواد أولوية تعد ضرورية لمختلف العمليات الإنتاجية لدى الأنشطة والقطاعات الاقتصادية في المجتمع، لأن هذه السلع المنتجة ليست كلها استهلاكية، بل تشمل أيضا سلع وسيطة، و سلع استثمارية، وعليه فإن التغيير في المخزون، أي الإضافة إلى الرصيد الكمي للمخزون يعتبر شكلا من أشكال الاستثمار [62] (ص: 08).

2.2.1.1.2. الاستثمار المالي:

يتجسد هذا النوع من الاستثمار من خلال استخدام الفائض من أرباح أية مؤسسة في شراء الأسهم والسندات، الأمر الذي يقوي من مركز تلك المؤسسة وقد ينعكس في تحسين إنتاجيتها [58] (ص: 14).

فالاستثمارات المالية هي عبارة عن حقوق تنشأ عن معاملات مالية بين الأفراد والمؤسسات، ويمكن التعبير عن هذه الحقوق بوثائق أو مستندات تسمى بالأصول المالية، وهذه الأخيرة تبرهن لصاحبها الحق في مطالبة الجهة التي أصدرتها بقيمتها وعوائدها، في حين يترتب على الاستثمار في الأصول المالية قيمة مضافة، ومثال ذلك عند إصدار مؤسسة صناعية أسهما إضافية لتمويل عملية توسع في المؤسسة فهذه العملية تحمل في طياتها استثمارا حقيقيا أو اقتصاديا، لأن الأموال والمبالغ التي ستحصل عليها المؤسسات عند إصدار السندات أو الأسهم ستستخدمها في شراء أصول حقيقية جديدة كالآلات والمعدات، وهذه الأصول يترتب عنها خلق منافع جديدة متمثلة في شكل سلع أو خدمات، وما يمكن ملاحظته في هذا المجال هو أن المدلول الاقتصادي للأسهم المصدرة سينتهي في السوق الأولية أي بعد الانتهاء من عملية الإصدار، أما العمليات التي تطرأ على تداول الأسهم المصدرة في السوق الثانوي فيما بعد فسيدخل تحت باب الاستثمار المالي [63] (ص: 15-26).

ويمكن توضيح أهم الإستثمارات المالية في العناصر التالية:

1.2.2.1.1.2. الأسهم: وهي صكوك ملكية تعد بمثابة حق في الملكية للمؤسسة التي تعطي لحاملها بعض الحقوق، بالإضافة إلى حصوله على أرباحا إذا ما حققت المؤسسة أرباحا، ويتحمل معها الخسارة إذا ما حققت خسارة [61] (ص: 08).

2.2.2.1.1.2. السندات:

هي عبارة عن عقد أو اتفاق بين المؤسسة (المقترض) والمستثمر (المقرض) بحيث يقرض الطرف الثاني مبلغا معيناً إلى الطرف الأول الذي يتعهد بدوره بتسديد أصل المبلغ والفوائد المتفق عليها عند وصول أجل الاستحقاق [64] (ص: 243).

3.2.2.1.1.2. المبادلات: هي عقود جاءت لتغطية مخاطر سعر الصرف، وتعرف بأنها سلسلة من العقود لاحقة التنفيذ، ويتم تسويتها على فترات دورية (شهرية، ربع سنوية، نصف سنوية، سنوية)، ولا يتم تسوية الأرباح أو الخسائر يوميا.

4.2.2.1.1.2. الخيارات:

جاءت لتغطية مخاطر تغيير أسعار الأوراق المالية والتي يملك فيها المستثمر الحق (وليس الإلزام) في تنفيذ العقد أو عدم تنفيذه، وذلك نظير مبلغ معين غير قابل للاسترداد يدفع للطرف الثاني (محرر العقد) على سبيل التعويض أو المكافأة [64] (ص: 243).

5.2.2.1.1.2. المستقبلات:

هو عقد يتم بين طرفين أحدهما بائع والآخر مشتري بغرض تسليم سلعة أو أصل ما في تاريخ لاحق بسعر معين، على أن يتم تسليم السلعة أو الأصل المتفق عليه ودفع الثمن في هذا التاريخ اللاحق [64] (ص: 325).

3.2.1.1.2. استثمار الموارد البشرية والاستثمار الاجتماعي: ويمكن تعريفهما كما يلي:

- إن الرأسمال البشري يظهر كنفقات عند استعماله، كعامل من عوامل الإنتاج، والتي تمثل مجموع الكفاءات الإنتاجية الفردية المتعلقة بصحة الفرد، والكفاءة الفيزيولوجية، وخبرته في العمل، وتكوينه وتدريبه المهني في الميدان [62] (ص: 11).

- أما الاستثمار الاجتماعي يقصد به إذا كان أثر الاستثمار لا يؤدي إلى رفع القدرة الإنتاجية بناتا مثل بناء التجهيزات العسكرية والأمنية، أو تؤدي إلى رفع القدرة الإنتاجية ولكن بطريقة غير مباشرة، كمؤسسات التكوين والتعليم، فإن هذا الاستثمار يسمى "استثمار غير إنتاجي" [65] (ص: 64).

وهذا الاستثمار الذي يؤثر بصفة غير مباشرة على قدرة المجتمع على خلق الإنتاج، مثل تكوين وتدريب العمال وتحسين مستواهم المعيشي، نظرا لما يترتب عن ذلك من رفع إنتاجيتهم .

ولذلك يغلب على الاستثمار الاجتماعي الطابع الكيفي والنوعي على الطابع المادي، مثل إنشاء الملاعب والنوادي الرياضية والترفيهية والثقافية والسياحية... الخ. فتقاس المردودية في هذا النوع من الاستثمار بمدى التحسن والتطور الذي يحصل في طبيعة العلاقات الاجتماعية بين أفراد المؤسسة [58] (ص: 15).

ويندرج في إطار الاستثمار الاستراتيجي أو الاجتماعي جملة من المشاريع الحكومية، كمشاريع مراكز الأمن، والصحة العمومية، وشق الطرقات، أي المشاريع ذات الطابع الاجتماعي.

4.2.1.1.2. الاستثمار التجاري والاستثمار في البحث والتطوير: ويتفرع إلى:

1.4.2.1.1.2. الاستثمار التجاري: إن المبالغ المنفقة في مجال الدعاية والاستثمار في المؤسسات التجارية بهدف الأعمال التجارية وتصريف السلع، تعتبر استثمارات قائمة بذاتها، فالمرود المتوقع من وراء مصاريف الدعاية والإعلان يختلف عن المرود المتوقع من الاستثمارات المختلفة الأخرى [66] (ص: 106).

2.4.2.1.1.2. الاستثمار في البحث والتطوير:

يكتسي هذا النوع من الاستثمار أهمية بالغة بالنسبة للمؤسسات والمشاريع الضخمة لما له من أهمية في استعمال الآلات والتجهيزات المتطورة تقنيا وهذا ما يسمح للمؤسسة بمضاعفة الإنتاج والإنتاجية، تحسين جودة المنتج، تدنية تكاليفه، لأن المؤسسة تكون دائما في وضع منافسة أمام عدة مؤسسات أخرى، وبالتالي عندما تستثمر في مجال البحوث العلمية، وتطوير المنتجات يعطي للمؤسسة وضعاً جدياً حسن في السوق المحلي والأسواق العالمية.

5.2.1.1.2. الاستثمارات المؤقتة:

هي تلك الاستثمارات التي يخطط المستثمر لبيعها بعد فترة قصيرة من شرائها يتولد عنها عائداً ضئيلاً نسبياً، ويرجع ذلك إلى انخفاض المخاطر التي تتعرض لها هذه الاستثمارات من أمثلتها: الاستثمارات في أدوات الخزينة وهي صكوك مديونية يمكن لحاملها تحويلها إلى نقد عند الطلب، دون تعرضه لخسائر مالية على الإطلاق، كالأوراق المالية المضمونة التي تصدرها الحكومة، شهادات الإيداع ذات الفائدة والتي يتحدد تاريخ استحقاقها بالتعويض مع البنك الذي أصدرها، ودائع التوفير التي تستحق عند الطلب، الودائع لأجل [67] (ص: 337).

6.2.1.1.2. الاستثمارات الصديقة للبيئة:

الربحية المحافظة على البيئة والثروات الطبيعية، أو بالأحرى هي الاستثمارات التي تحافظ على رأس المال الطبيعي وتضمن تجدد ونموه ومن أمثلتها [57] (ص: 337):

- الاستثمارات في مجال تنقية وتصفية المياه الملوثة؛
- الاستثمارات في مجال تنقية الهواء الملوث... الخ.

2.1.2. تصنيف الاستثمار

تخضع عملية تصنيف الاستثمارات إلى جملة من المعايير والأسس، ومن ثم فإنه يوجد الكثير من التصنيفات، ومن أهمها:

1.2.1.2. تصنيف الاستثمارات حسب زمن التدفقات المالية:

تصنف هذه الاستثمارات انطلاقاً من زمن دخول وخروج التدفقات المالية للمشروع وهي كما يلي [68] (ص: 41):

- الاستثمار الذي يترتب عليه إنفاق تكاليف الاستثمار دفعة واحدة، ويترتب عن ذلك الحصول على إيرادات الاستثمار دفعة واحدة، مثل النشاط الزراعي.
- الاستثمار الذي تستعمل نفقاته لفترات متعددة من أجل الحصول على إيراد واحد في فترة زمنية واحدة، مثل ذلك حالة الاستثمار في البناء.
- الاستثمار الذي يقتضي استعمال نفقاته مرة واحدة، و يكون متبوعاً بإيرادات على شكل دفعات مستمرة، مثل استثمار رأسمال الثابت.
- الاستثمار يستعمل في هذه الحالة نفقاته لفترات متعددة خلال عمر المشروع، للحصول على إيرادات مستمرة و متوالية، أيضاً أثناء مدة حياة المشروع، مثل استثمارات المشاريع الصناعية.

2.2.1.2. تصنيف الاستثمارات حسب طبيعة علاقتها المتبادلة في البرنامج الاستثماري:

تصنف هذه الاستثمارات وفقا لدرجة التبعية المتبادلة للمشاريع أو العلاقة الموجودة بين البرامج الاستثمارية، وفي هذا الصدد يفرق بين ثلاثة أنواع من الاستثمارات كما يلي [69] (ص: 168):

1.2.2.1.2. المشاريع المستقلة: وهي المشاريع التي تكون التدفقات النقدية لأحدهما لا تتأثر بقبول

أو رفض المشروع الثاني، أي عند إنجاز أحد المشاريع، لا يقتضي بالضرورة إنجاز المشاريع الأخرى.

2.2.2.1.2. المشاريع المكملة: يتجسد هذا النوع من الاستثمارات إذا نتج عن اختيار أحد

المشروعين، يؤدي إلى زيادة في إيرادات المشروع الثاني، أو انخفاض في نفقاته.

3.2.2.1.2. المشاريع المترافقة:

نفترض لدينا مشروعين استثماريين ونقول أنهما مترافقان إذا أدى قبول أحدهما، هذا يؤدي إلى ضرورة قبول الثاني وإذا أدى رفض أحدهما يؤدي إلى ضرورة رفض الثاني.

3.2.1.2. حسب الهدف من الاستثمار: يأخذ الاستثمار حسب الهدف منه الأشكال التالية:

1.3.2.1.2. الاستثمارات الاحلالية (التجديدية):

يشمل قرار الإحلال على استبدال أصل قديم، سواء بانتهاء عمره الإنتاجي أو عدم صلاحيته للاستعمال أو لوجود أصل آخر أكثر تطورا وأداء، يؤدي نفس الغرض من أجل المحافظة على القدرة الإنتاجية والتوزيعية، ويترتب على الإحلال تطوير أساليب وأنظمة الإنتاج مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج أو تخفيض التكاليف [70] (ص: 151).

2.3.2.1.2. الاستثمارات التوسعية: والهدف منها توسيع الطاقة الإنتاجية والتوزيعية، وذلك

بإدخال منتجات جديدة أو زيادة الإنتاج والمبيعات، يضمن هذا النوع كغيره نمو المؤسسة ويستجيب لحالات زيادة الطلب نسبيا وتقديرها ممكن [71] (ص: 86).

3.3.2.1.2. استثمارات التنويع والبحث والتطوير: والغرض منها تطوير أنشطة المؤسسة

وتنميتها، وذلك بتوسيع سلسلة الإنتاج نوعيا وكميا، هذه الاستثمارات مشروطة بالتطور التكنولوجي ونتائج البحث والتطوير، إذ يخضع دوما هذا النوع من الاستثمارات للتغيرات قد تحدث أخطاء في التقديرات [72] (ص: 05).

4.3.2.1.2. الاستثمارات الإستراتيجية: والهدف منها هو الدفاع أو الهجوم وذلك من أجل

المحافظة على بقاء واستمرارية المؤسسة، كالبحت والتطوير للوصول إلى منتجات خاصة تحافظ على حصة المؤسسة في السوق، وكذا انتهاج إستراتيجيات تسمح لها بإنشاء فروع في دول أجنبية [72] (ص: 06).

5.3.2.1.2. الاستثمارات الإجبارية:

وهي الاستثمارات التي تفرضها الظروف أو تفرض بواسطة القوانين، الهدف منها [73] (ص: 15):
 - الالتزام بالتشريعات (القوانين الوضعية) فيما يخص الصحة، الأمن، مكافحة التلوث؛
 - تحسين المناخ الاجتماعي، كإنشاء مساكن للعاملين، توفير أماكن التوقف للسيارات الموظفين وغيرها.

4.2.1.2. حسب موقع الاستثمار:

يمكن تصنيف الاستثمارات حسب موقعها إلى استثمارات محلية واستثمارات خارجية.

1.4.2.1.2. الاستثمارات المحلية: وهي جميع الفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلي والتي

يقوم بها المقيمين المحليين داخل إقليم الدولة [74] (ص: 20).

2.4.2.1.2. الاستثمارات الخارجية (الأجنبية): وهي جميع الفرص المتاحة للاستثمار في

الأسواق الأجنبية، مهما كانت أدوات الاستثمار المستعملة، وتتم هذه الاستثمارات إما بشكل مباشر أو غير مباشر [67] (ص: 249):

1.2.4.2.1.2. الإستثمار المباشر: كون الاستثمار مباشرا إذا كان المستثمر الفعلي (المراقبة

الفعلية) في الاستثمار، ويتحدد بمقدار المساهمة في رأس مال الشركة، وتعطي لصاحبها القدر الأكبر من المساهمة في رأس المال.

2.2.4.2.1.2. الاستثمار غير المباشر: ويكون في شكل قروض أو اكتساب عن طريق السندات

ذات الفوائد الثابتة أو الأسهم دون التحكم في المشاريع الاستثمارية وكذلك باستعمال الأدوات المالية الجديدة التي ظهرت مع العولمة المالية (الخيارات، المبادلات، المستقبلات).

3.1.2. التخطيط الاستثماري

يعتبر التخطيط أحد الوظائف الهامة للإدارة وذلك حتى تتمكن من تحقيق أهداف المؤسسة بأعلى كفاءة ممكنة وأقل تكلفة، وينصب التخطيط أساسا على الاختيار والمفاضلة بين البدائل بحيث يمكن الوصول إلى أفضل تخصيص للموارد المتاحة والمحدودة على الاستخدامات المتعددة، ويتطلب ذلك القيام بدراسة وافية للبدائل المتاحة مستخدما الأساليب العلمية للتنبؤ بالمستقبل، والابتعاد عن الاجتهادات الشخصية والتخمين كلما أمكن ذلك [75] (ص: 19).

1.3.1.2. مفهوم الإنفاق الاستثماري (الرأسمالي):

يقصد بالإنفاق الاستثماري عملية هو استثمار الأموال في أصول تستخدمها المؤسسة لفترات زمنية طويلة، ومن ثم فالبرغم من أن الإنفاق الاستثماري قد يحدث في الفترة الحالية، إلا أن المكاسب التي يحققها والآثار المرتبطة به تستمر لفترة زمنية طويلة [76] (ص: 261).

كما يعرف الإنفاق الاستثماري أيضا بأنه" قرار من المؤسسة باستثمار الأموال بطريقة مثلى في نشاطات طويلة الأجل يتوقع الحصول منها في المستقبل على عوائد تستمر لعدة سنوات".

من خلال التعريفين السابقين نجد هناك بعض الخصائص التي تميز الإنفاق الاستثماري عن الإنفاق التشغيلي من بينها [77] (ص: 281):

1.1.3.1.2. من ناحية الهدف:

يكون الهدف من النفقات التشغيلية هو تحقيق أكبر استفادة ممكنة من الطاقة الإنتاجية الموجودة أي الوصول إلى تحقيق أقصى استخدام ممكن للطاقة، بينما يكون الهدف من الإنفاق الرأسمالي هو زيادة حجم الطاقة الإنتاجية أو استبدال الأصول الثابتة .

2.1.3.1.2. من ناحية التخطيط: يقتصر تخطيط النفقات التشغيلية على فترة سنة مالية باعتبارها الفترة التي يتحقق فيها الدخل وتتحدد خلالها نتيجة النشاط أما تخطيط النفقات الرأسمالية فيكون لعدة سنوات قادمة نظرا لأن آثارها غاية من الأهمية والخطورة لفترة مستقبلية طويلة .

3.1.3.1.2. من ناحية الأهمية:

ترتبط النفقات الاستثمارية بمبالغ ضخمة ترهن مستقبل المؤسسة تؤثر على عائد الاستثمار، الأمر الذي يدعو إلى دراسة أهمية وحجم الاستثمارات بينما ترتبط النفقات التشغيلية بمبالغ أقل أهمية تؤثر على عائد الأرباح الأمر الذي يتطلب العناية بزيادة حجم المبيعات وتخفيض تكاليف الإنتاج .

2.3.1.2. تحليل قرار الإنفاق الاستثماري:

من الضروري عند اتخاذ أي قرار بشأن الإنفاق الاستثماري إجراء بعض الدراسات مثل [77] (ص: 282):

- اختيار نوعية المشروع و يراعى عند اختياره التوافق مع خطط المؤسسة المتعلقة بتحقيق معدلات نمو معينة.
- تحديد مقدار الأموال اللازمة ومصادر التمويل المناسبة لأن مثل هذه المعلومات قد تدفع إلى الاستثمار أو الامتناع عنه لأن تكلفة رأس المال من أهم مؤشرات القيام بالاستثمار.
- تحديد درجة الخطر الاقتصادي في البديل المقترح للاستثمار به ودراسة علاقة الارتباط بين هذا البديل والمشروعات القائمة، لأن من عوامل نجاح المشروعات توفر بيئة مناسبة، كما أن درجة المخاطرة المرتفعة يجب أن تكون موضع دراسة واهتمام مسبق، بحيث أنه يتوقف عليها في كثير من الأحيان القيام بالاستثمار أو الامتناع عنه .
- تقدير الإيرادات المتوقعة من البديل المقترح في المستقبل، حيث يتم مقارنة الإيرادات المتوقعة بالتكاليف الحالية والمستقبلية من أجل تحديد مقدار الأرباح ومعرفة جدوى هذا البديل .

- دراسة الحالة الاقتصادية للسوق ودرجة المنافسة فيه ومقدار الطلب من أجل التوصل إلى تحديد حصة المشروع المقترح في السوق.

- تحديد التوقيت المناسب من أجل البدء بالاستثمار وتحديد موعد الانتهاء منه والفترة التي يكون فيها الاستثمار مجدياً، ومتى يكون غير مجد.

3.3.1.2. أهمية التخطيط الاستثماري:

قد لا تكون هناك ناحية خاصة باتخاذ القرارات أكثر أهمية من تلك الخاصة بالتخطيط الاستثماري، فيلاحظ أن ضخامة مبالغ التكاليف الاستثمارية وطول الفترة الممتدة خلالها الآثار المترتبة عن هذه التكاليف وصعوبة تعديلها إذا ما تبين عدم سلامة القرارات التي أنشأتها، كل هذه العوامل تجعل التخطيط للإنفاق الاستثماري أمراً ضرورياً ومهماً، ومن أكثر العوامل التي تعطي أهمية خاصة للتخطيط الاستثماري نجد [77] (ص: 283):

- يستمر الإنفاق الرأسمالي للفترة طويلة ويتضمن نتائج طوية الأجل، ولهذا فإن أي خطأ في التقدير يمكن أن يؤدي إلى زيادة الإنفاق الرأسمالي أو نقصانه عن الحاجة، الأمر الذي يفقد الإدارة شيئاً من مرونتها، و يمكن أن تنتج مخاطر جراء ذلك، لذلك كان من الضروري الاعتماد على التخطيط الرأسمالي.

- تحتاج الاستثمارات الرأسمالية إلى مبالغ ضخمة، ولذلك يجب توفير هذه المبالغ في الوقت المناسب وبأقل تكلفة.

- قرارات الإنفاق الرأسمالي ذات طبيعة خاصة، بحيث يصعب التوقف عنها خاصة إذا تم البدء فيها وتنفيذ جزء منها مما يحمل المؤسسة خسائر كبيرة.

- عملية التخطيط الاستثماري تدعو إلى التنبؤ بالمستقبل وتقدير التدفقات النقدية المتوقعة من هذه الاستثمارات، وهذا يساعد على نجاح التخطيط النقدي.

- تساعد عملية التخطيط الاستثماري على التعرف على إمكانيات التوسع في الطاقات الإنتاجية لمقابلة الزيادة المتوقعة في الفترة القادمة [75] (ص: 06).

4.3.1.2. مراحل التخطيط الاستثماري:

يمر التخطيط الاستثماري بعدة مراحل متعددة وتختلف هذه المراحل من مؤسسة قائمة إلى مؤسسة قيد الإنشاء، غير أن هناك مراحل رئيسية تشترك فيها أغلب المؤسسات وهي [78] (ص: 114):

- مرحلة تحضير المشاريع: وهي مرحلة اقتراح المشاريع أو بدائل الاستثمار، وهذه البدائل تتضمن المشاريع التي تزيد الطاقة الإنتاجية للمؤسسة مثل إضافة خطوط جديدة، أو المشاريع المتعلقة بتخفيض تكلفة الإنتاج.

- مرحلة تقييم المشاريع: تتعلق هذه المرحلة بتقدير عوائد ونفقات الاستثمارات واختيار معيار مناسب للحكم على المشاريع.

- مرحلة اختيار المشاريع: تعتمد هذه المرحلة على نتائج المرحلة السابقة فبعد تقييم المشاريع يتم اختيار المشروع الذي يحقق أهداف المؤسسة.

- مرحلة تنفيذ المشاريع: وتعتبر هذه المرحلة أكثر المراحل عملية لأنها المرحلة التي تقطف بها المؤسسة ثمار المراحل السابقة وثمار القرارات المتعلقة بالاستثمار.

4.1.2. اتخاذ القرار الاستثماري

القرار الاستثماري هو ضرورة المفاضلة بين بدائل مختلفة وإمكانيات عديدة وتقييمها من جميع النواحي المتعلقة بها من حيث التمويل والتقييمات المستقبلية للأرباح، لذلك فإن اتخاذ القرار الاستثماري يجب أن يتم عن طريق مجموعة من المبادئ يمكن توضيحها من خلال العناصر التالية:

1.4.1.2. أنواع القرارات الاستثمارية:

كل قرار استثماري يقوم به المستثمر يهدف من ورائه إلى تعظيم الأرباح وتدني المخاطر، ومن أجل تحقيق هذه الغاية يواجه المستثمر ثلاثة أنواع من القرارات الاستثمارية هي [79] (ص: 35):

1.1.4.1.2. قرار الشراء: يتمثل هذا القرار في الرغبة في حيازة أصل مالي، ويلجأ المستثمر إلى هذا القرار عندما يرى بأن القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة - مع الأخذ بعين الاعتبار المخاطر المصاحبة لهذه التدفقات النقدية- تفوق القيمة السوقية الحالية للأصل المالي محل التداول، فهذه المعادلة تكون الرغبة والحافز لدى المستثمر لاتخاذ قرار الشراء.

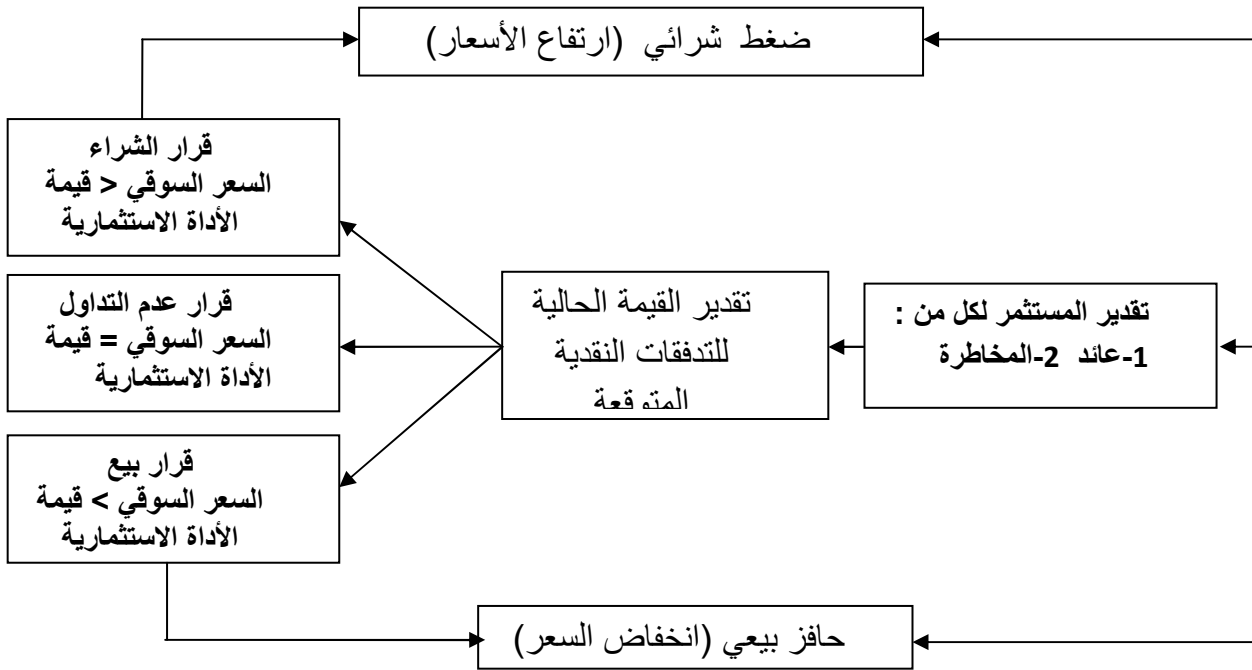
2.1.4.1.2. قرار عدم التداول:

في هذا النوع من القرارات الاستثمارية يكون المستثمر أمام أصل مالي تكون قيمته السوقية الحالية تساوي القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة في ظل المخاطرة، وفي خضم هذه الوضعية لا تكون هناك عوائد ينتظرها المستثمر، وبالتالي لا يقوم بأي قرار سواء الشراء أو البيع.

3.1.4.1.2. قرار البيع:

يلجأ المستثمر إلى هذا القرار عندما تكون القيمة السوقية للأصل المالي الذي بحوزته أكبر من القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة في ظل المخاطرة. وبالتالي في هذه الحالة يرى المستثمر بأن الفرصة مواتية لتحقيق أرباح، وعندما يتخذ قرار البيع وينتظر الوضعيات الجديدة التي تفرزها تمخضات قوى العرض والطلب في السوق ليعيد من جديد اتخاذ قرار الشراء أو عدمه، وهكذا تدور الدورة الاستثمارية.

ويمكن التعبير عن القرارات الثلاثية السابقة من خلال الشكل التالي :



شكل رقم(07): نموذج القرار الاستثماري [80] (ص: 37).

2.4.1.2. المقومات الأساسية لقرار الاستثمار:

يقوم القرار الاستثماري الناجح على مقومات أساسية هي [80] (ص: 39-41):

1.2.4.1.2. الإستراتيجية الملائمة للاستثمار: تبنى إستراتيجية المستثمر على ضوء منحنى

تفضيله الشخصي، وهو المعيار الذي يصنف المستثمرين إلى عدة أصناف.

1.1.2.4.1.2. العناصر المحددة لإستراتيجية المستثمر: يتميز المستثمرون عن بعضهم البعض

من حيث ميولاتهم وأولوياتهم الاستثمارية، فكل مستثمر منحنى تفضيله الاستثماري الذي يتخذه من خلال الربحية، السيولة والأمان، ويتحدد ميول المستثمر اتجاه عنصر السيولة والأمان بالمخاطرة التي يستطيع تحملها مقابل العائد الذي يتوقعه، بينما يترجم ميل المستثمر لعنصر الربحية بمعدل العائد على الاستثمار المتوقع.

2.1.2.4.1.2. أصناف المستثمرين: وطبيعياً أنه كلما زاد العائد تزيد المخاطرة، وتبعاً لهذا سوف

يكون هناك مستثمراً يقبل بعائد منخفض ومخاطرة متدنية، بينما مستثمر آخر لا يهاب المخاطرة ويذهب إلى أبعد الحدود في استثمار في أصول ذات مخاطرة مرتفعة مقابل عائد مغري، وعليه نجد هناك ثلاثة أصناف من المستثمرين [80] (ص: 42):

1.2.1.2.4.1.2. المستثمر المتحفظ: هو مستثمر يعطي لعنصر الأمان الأولية، وبالتالي ينعكس نمط هذا المستثمر على قراراته الاستثمارية فيكون حساسا جدا تجاه عنصر المخاطرة، ويرجع هذا التفضيل إلى محدودية الموارد لدى المستثمر .

2.2.1.2.4.1.2. المستثمر المضارب: هو مستثمر يعطي الأولية للربحية، وهو عكس المستثمر المتحفظ بحيث تكون حساسيته لعنصر المخاطرة متدنية، ويكون على استعداد لدخول مجالات استثمارية خطيرة طمعا في الحصول على معدلات مرتفعة من العائد على الاستثمار، ويفضل هذا النوع من المستثمرين الأصول المالية ذات المخاطرة المرتفعة .

3.2.1.2.4.1.2. المستثمر المتوازن: هو المستثمر الرشيد الذي يهتم بعامل العائد والمخاطرة بقدر متوازن، فلا يقبل بالربحية على حساب الأمان والعكس، ويندرج تحت هذا النمط الغالبية العظمى من المستثمرين.

2.2.4.1.2. الأسس والمبادئ العلمية لاتخاذ القرار الاستثماري: ينبغي على متخذ القرار الاستثماري الرشيد أن يعتمد في اتخاذ قراره على ما يعرف بالمدخل العلمي لاتخاذ القرار والذي يقوم عادة على خطوات محددة أهمها ما يلي [55] (ص: 498):

- تحديد الهدف الأساسي للاستثمار؛
- تجميع المعلومات الملائمة لاتخاذ القرار؛
- تحديد العوامل الملائمة ليتم من خلالها تحديد العوامل الأساسية أو المتحكمة في القرار؛
- تقييم العوائد المتوقعة للبدائل الاستثمارية المتاحة؛
- اختيار البديل الاستثماري المناسب للأهداف.

3.2.4.1.2. مراعاة العلاقة بين العائد والمخاطرة: تشكل العملية الاستثمارية عملية مبادلة ما بين العائد والمخاطرة وتوجد علاقة طردية بينهما فكلما زادت المخاطرة فإن العائد المتوقع يجب أن يكون أكبر، وعليه فإذا أراد المستثمر الحصول على عائد مرتفع فعليه أن يتوقع مخاطرة أكبر.

3.4.1.2. المبادئ التي يقوم عليها القرار الاستثماري: حتى يتمكن المستثمر من القيام بعملية المفاضلة بين البدائل الاستثمارية المتاحة ينبغي عليه مراعاة مجموعة من المبادئ تتمثل فيما يلي [79] (ص: 36):

1.3.4.1.2. مبدأ الاختيار: يفترض في المستثمر الرشادة ومنه فإنه دائما يبحث عن فرص استثمارية متعددة لما لديه من مدخرات ليقوم بالاختيار المناسب من بين الفرص المتاحة بدلا من توظيفها

في أول فرصة تتاح له، ويتوقف تحقيق هذا المبدأ على وجود سوق مالية كفأة مزودة بنظام معلوماتي وهيكل قوية وذات شفافية، حيث تكون فيها كل المعلومات متاحة للجميع.

2.3.4.1.2. مبدأ المقارنة: إذا كان المستثمر أمام مجموعة من البدائل المختلفة من حيث مداها الزمني وعوائدها ومميزاتها والتي تكون متفاوتة من حيث العوائد والمخاطرة، حتى يقوم المستثمر بالمفاضلة بين البدائل المتاحة واختيار البديل الذي يناسبه، لا بد أن يقوم بعملية المقارنة بين تلك البدائل المتاحة بالاستعانة بأدوات التحليل والتقييم لتحديد وحصر البديل المناسب لرغباته وإمكانياته الاستثمارية التي يتميز بها.

3.3.4.1.2. مبدأ الملائمة: كل مستثمر يتميز بخصائص ذاتية تتمثل في العمر، الدخل، والرغبات هذه العناصر تكون نمط تفضيل لدى المستثمر يحدد درجة اهتمامه بالعناصر الأساسية لقرار الاستثمار المتمثلة فيما يلي:

- معدل العائد على الاستثمار؛

- درجة المخاطر التي يتصف بها؛

- مستوى السيولة التي يتمتع بها كل مستثمر.

4.3.4.1.2. مبدأ التوزيع: تختلف الأصول المالية من حيث درجة المخاطرة والعوائد التي تدرها وعليه فالقرار الاستثماري السليم ينبغي أن يقوم على التوزيع من هذه الأصول، وذلك من أجل الحد من المخاطرة وزيادة العوائد.

4.4.1.2. محددات قرار الاستثمار: لقرار الاستثمار محددات عديدة ومتشابهة وحتى يتم تحديد معدل الإنفاق على السلع والخدمات الاستثمارية يجب ذكر أهم العوامل المؤثرة فيه والمشجعة عليه وهي كما يلي [81] (ص: 108):

1.4.4.1.2. سعر الفائدة: يتمثل سعر الفائدة في تكلفة الأموال المقترضة لتمويل الاستثمار أو في تكلفة الفرصة البديلة في حالة اعتماد المشروع على موارده الذاتية، أي العائد الذي يضحي به المستثمر لقاء عدم إيداع أمواله في البنك، ولسعر الفائدة تأثير كبير على الاستثمارات وتنشيط الدورة الاقتصادية بحيث إذا ارتفع سعر الفائدة اتجه أصحاب الأموال إلى إيداع أموالهم في البنوك لقاء أسعار فائدة كبيرة بدل استثمارها في مشروعات اقتصادية فعلية والعكس في حالة انخفاض سعر الفائدة أي أن هناك عكسية بين سعر الفائدة وحجم الاستثمار.

2.4.4.1.2. الكفاية الحدية: يعتبر العائد المتوقع من الاستثمار من أهم العوامل المحددة لأرباح المشروع الاستثماري، حيث يقبل الأفراد على الاستثمار إذا كان العائد المتوقع من إضافة وحدة استثمارية أكبر من أو يساوي سعر الفائدة.

3.4.4.1.2. التوقعات: من أهم العوامل التي تحدد الطلب على الاستثمار عامل التوقعات، حيث بينت الدراسات أن التوقعات تلعب دورا كبيرا في تحديد حجم استثمارات المؤسسة، حيث إذا كان هناك توقع ظرف انتعاش (تفاؤلية)، أما في حالة توقع ظرف انكماش (تشاؤمية).

4.4.4.1.2. التقدم التكنولوجي: لا تتضمن عملية الاستثمار مجرد تكرار النمط القائم داخل المؤسسة بل هي بحاجة إلى التقدم التكنولوجي الذي يزيد من كفاءتها الإنتاجية على المدى الطويل، وبالتالي فالتكنولوجيا عامل مهم لزيادة استثمارات المؤسسة فالتأثير على الاستثمار داخل الاقتصاد الوطني [82] (ص: 119).

5.4.4.1.2. عدم قابلية التجزئة: لا يتم تقييم المشروعات الاستثمارية بصورة منفصلة، وإنما يتم وفقا لتخطيط طويل الأجل ضمن عدد كبير من المشاريع المتكاملة ونحدد أهمية كل مشروع وفقا لعلاقته بالبرنامج الاستثماري الكلي، وفي هذه الحالة فإن المحدد الوحيد للإقبال على الاستثمار هو مدى ارتباط كل جزء بالآخر، لأنه في بداية أي مشروع لا تكمل المؤسسات بطاقتها الكاملة نظرا لعدم اكتمال الأجزاء الأخرى التي استخدمت مخرجتها كمدخلات في المشروع الذي يليه [81] (ص: 116).

6.4.4.1.2. مستوى الدخل: كلما كان الربح المحقق مرتفع كلما زادة القدرة والرغبة في الاستثمار، فهو يعد مؤثرا هاما في تقدير حالة الطلب على منتجات المؤسسة، فبارتفاعه تزيد الرغبة في رفع حجم الطاقة الإنتاجية وبالتالي زيادة حجم الاستثمار [81] (ص: 116).

2.2. تقييم المشاريع الاستثمارية

تتعدد وتنوع الفرص الاستثمارية المتاحة أمام المستثمر، وتختلف النتائج المتوقعة من فرصة إلى أخرى وفقا لاختلاف نمط العائد المتوقع ودرجة المخاطرة المرتبطة بهذا العائد، وسعيا إلى تحقيق هدف المستثمر وهو تحقيق أقصى عائد ممكن من استثمارات، فإنه يتعين عليه قبل اتخاذ قرار الاستثمار بشأن تنفيذ بديل استثماري من بين البدائل المتاحة أن يعتمد على مجموعة من الطرق والمعايير لتقييم النتائج النهائية لكل بديل .

ومن أجل التطرق لهذه المعايير تم تقسيم المبحث إلى العناصر التالية:

- أساليب تقييم المشاريع الاستثمارية في البيئة الأكيدة.
- أساليب تقييم المشاريع الاستثمارية في البيئة غير الأكيدة.

- أساليب بحوث العمليات في تقييم المشاريع الاستثمارية.

1.2.2. أساليب تقييم المشاريع الاستثمارية في البيئة الأكيدة

يقصد بالتأكد، تلك الظروف التي يتم في ظلها قيام الفرد بإعداد التنبؤات المستقبلية بدقة وهذه الحالة (التأكد) تقوم على افتراض ضمني هو أن متخذ القرارات على دراية كاملة بالمستقبل [83] (ص: 297)، وإن كان مثل هذا الافتراض نظري بحت وغير مطابق للواقع العملي، غير أن دراسة وتحليل أساليب تقييم المشروعات الاستثمارية تتطلب مثل هذا الافتراض.

وفيما يخص الطرق التي تتبع في عملية تقييم والاختيار بين البدائل فسنتناولها في مجموعتين:
الأولى: الأساليب التي لا تأخذ في الاعتبار القيمة الزمنية للنقود.
الثانية: الأساليب التي تأخذ في الاعتبار القيمة الزمنية للنقود.

1.1.2.2. الأساليب التي لا تركز على القيمة الزمنية للنقود: وهي كما يلي:

1.1.1.2.2. طريقة معدل العائد المتوسط (TMR):

يطلق على هذه الطريقة، الطريقة المحاسبية نظرا لاعتمادها الكلي على البيانات المحاسبية، إذ يتم احتساب معدل العائد للإقتراح الاستثماري بقسمة متوسط صافي الربح بعد الضريبة على متوسط التكلفة المبدئية، وذلك وفقا للمعادلة التالية [84] (ص: 104):

$$\text{متوسط معدل العائد} = (\text{متوسط صافي الربح بعد الضريبة}) \div (\text{متوسط التكلفة المبدئية للاستثمار})$$

$$\text{متوسط صافي الربح} = (\text{الأرباح الصافية}) \div (\text{عمر المشروع})$$

حيث أن :

وفق هذا المعيار يتم اختيار المشروع الذي يكون له معدل عائد متوسط مرتفع بالمقارنة مع المشاريع الأخرى، والجدير بالذكر أنه كلما كان للمشروع معدل عائد متوسط مرتفع كان ذلك مؤشرا إيجابيا يلعب لصالحه في حالة تقييم المشروع طلبا للتمويل المصرفي، على اعتبار قدرة المشروع على تحقيق معدل عائد يضمن له الاستمرار ويمكنه من الوفاء بمستحقات الديون، كما يعبر كذلك على نجاعة المشروع وجدارته بالتمويل من مختلف المصادر.

2.1.1.2.2. طريقة فترة الاسترداد (DRI): تقوم هذه الطريقة على فكرة بسيطة، وهي أن

الإقتراح أو البديل الاستثماري يعتبر مقبولا إذا تم استرداد قيمته الاستثمارية المبدئية (النفقة الابتدائية) في فترة زمنية قصيرة، وتعد طريقة فترة الاسترداد من أسهل الطرق وأبسطها من حيث الاستعمال، لكونها تحقق عند حسابها مقياسين هما [85] (ص: 110):

1.2.1.1.2.2. مقياس الاختيار والتصفية: وذلك بين مشروعين متنافسين، حيث تبقى على المشروع الذي تكون فترة الاسترداد فيه أقصر.

2.2.1.1.2.2. مقياس الإلغاء (الرفض): حيث تكفي لرفض كل المشروع تكون فترة استرداده كبيرة قياساً بالمدة المحددة من قبل المؤسسة.

يتم حساب فترة الاسترداد بإحدى الطريقتين التاليتين :

الطريقة الأولى: تستعمل في حالة تساوي أو ثبات التدفقات النقدية السنوية الداخلة من فترة لأخرى وتحسب فترة الاسترداد بالمعادلة التالية [85] (ص: 111):

$$\text{فترة الاسترداد} = \frac{\text{الإنفاق المبدئي (النفقات الاستثمارية)}}{\text{صافي التدفقات النقدية السنوية}}$$

الطريقة الثانية: تستعمل في حالة عدم تساوي التدفقات النقدية السنوية الداخلة بعد الضريبة من سنة لأخرى، فيتم حساب فترة الاسترداد بتجميع صافي التدفقات النقدية حتى يتساوى مجموعها مع الإنفاق المبدئي (التدفق الخارج) وتحسب بالمعادلة التالية [85] (ص: 111):

$$\text{فترة الاسترداد} = \frac{\text{الإنفاق المبدئي (النفقات الاستثمارية)}}{\text{متوسط التدفقات النقدية السنوية}}$$

كما هو الشأن بالنسبة لأصحاب المشاريع الاستثمارية، فإن البنوك كذلك تأخذ بعين الاعتبار هذا المعيار (فترة الاسترداد)، لأنه يمكنها من جهة تقدير المدة التي يستطيع خلالها الأصل الممول استرجاع المبالغ التي صرفت في سبيله (القرض)، وذلك خلال مدة لا يجب أن تتجاوز العمر الاقتصادي (المحاسبي) له، ومن جهة ثانية تستطيع البنوك ضمان ملائمة خط القرض المخصص لتمويل المشروع مع مدة حياته وكذا طبيعة التدفقات التي يدرها، كل هذا داخل قيد التنظيمات والقوانين التي تحكم وظيفة الاقتراض في المصارف.

3.1.1.2.2. طريقة معدل العائد المحاسبي (TRC): يعبر معدل العائد المحاسبي عن الطريقة

المحاسبية التي تقيس العائد الإقتصادي على الأموال المستثمرة في كل مشروع استثماري، والذي على أساسه تتم عملية التقييم والمفاضلة بين المشروعات لاتخاذ قرار الاستثمار، وتعتبر هذه الطريقة بديل عن طريقة فترة الاسترداد والتي تهدف إلى تصفية الاستثمار في أقصر مدة زمنية في حين يهدف معدل العائد المحاسبي إلى قياس العائد المتوقع تحقيقه من وراء كل مشروع بصورة عامة يمكن حساب هذا المعدل إستناداً إلى أسلوبين [86] (ص: 40):

الأسلوب الأول: يستعمل في حالة عدم وجود قيمة متبقية في نهاية العمر الإنتاجي للمشروع.

$$\text{معدل العائد المحاسبي} = \frac{\text{صافي التدفق النقدي الداخل سنويا} - \text{الاهلاك السنوي}}{\text{العمر الإنتاجي}} \div \text{التدفق النقدي الخارج}$$

$$TRC = \frac{1/n \sum (cf_t - at)}{I_0} \times 100$$

حيث أن:

cf_t : التدفق النقدي للفترة t .

at : الاهتلاك الخطي للفترة t .

n : العمر الإنتاجي للمشروع.

I_0 : القيمة الابتدائية للمشروع الاستثماري.

بعد حساب قيمة المعادلة يتم وفقا لهذا المعيار اختيار المشروع الذي له أكبر عائد محاسبي.

الأسلوب الثاني: في حالة وجود قيمة متبقية في نهاية العمر الإنتاجي للمشروع فإن حساب معدل العائد المحاسبي يكون بالشكل التالي.

متوسط التدفق النقدي الداخل

$$\text{معدل العائد المحاسبي} = \frac{\text{متوسط التدفق النقدي الداخل}}{\text{(التدفق النقدي الخارج - القيمة المتبقية للاستثمار)} \div 100 \times 2}$$

2.1.2.2. الأساليب التي تركز على القيمة الحالية (الزمنية) للنقود:

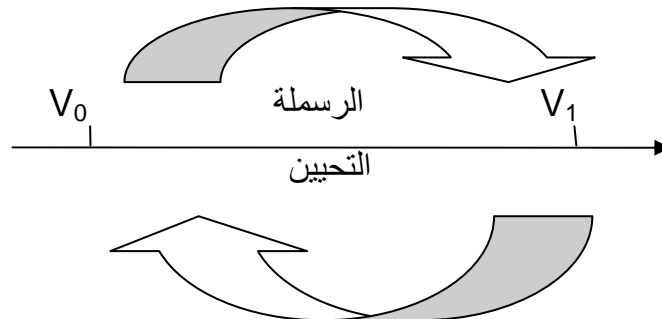
وتسمى أيضا بالطرق الحديثة (الأدوات المرتكزة على التحيين) وهي تتضمن ثلاث طرق أساسية هي:

- طريقة القيمة الحالية الصافية (VAN)؛

- طريقة مؤشر الربحية (IP)؛

- طريقة معدل المردودية الداخلي (TRI).

ويقصد بالتحين "عملية تحديد القيمة الحالية لمبلغ مستقبلي، كما يعرف على أنه أداة تسمح بمقارنة مبلغ مالي في لحظة زمنية آنية، بقيمته في لحظة زمنية مستقبلية، وبالتالي فأساس التحين هو تثنين الزمن، أي تحديد أثر التغير في الزمن على القيمة النقدية لأصل مالي معين" [87] (ص: 316).



الشكل رقم (08): الرسمة و التحين [87] (ص: 316).

حسب الشكل السابق نستطيع تحديد العلاقة بين V_0 و V_1 [87] (ص: 316):

$$V_1 = V_0 (1+t) \implies V_1 = V_0 (1+t)^{-1}$$

$$\implies V_{i-1} = V_i (1+t)^{-i}$$

باستخدام البرهان بالتراجع نجد أن:

$$V_{i-1} = V_i (1+t)^{-i}$$

حيث:

$$(1+t)^{-i} : \text{معامل التحيين؛}$$

t : معدل التحيين؛

n : الفترة الزمنية للقيمة المحينة.

1.2.1.2.2. طريقة القيمة الحالية الصافية (VAN):

1.1.2.1.2.2. تعريف القيمة الحالية VA: هي مجموع التدفقات النقدية المحينة إلى الزمن

صفر (زمن بداية المشروع). وتحسب بالعلاقة التالية [87] (ص: 316):

$$VA = V_1(1+t)^{-1} + V_2(1+t)^{-2} + \dots + V_i(1+t)^{-i} + \dots + V_n(1+t)^{-n}$$

وعليه نجد أن :

$$VA = \sum_{i=1}^n V_i (1+t)^{-i}$$

2.1.2.1.2.2. تعريف صافي القيمة الحالية (VAN):

هي الفرق بين القيمة الحالية وتكلفة الاستثمار، أي الفرق بين مجموع التدفقات النقدية المتولد عن

الاستثمار والمحينة إلى زمن بداية النشاط مع رأس المال المستثمر في المشروع.

وتحسب بالعلاقة التالية [87] (ص: 316):

$$VAN = \sum_{i=1}^n V_i (1+t)^{-i} - I_0$$

حيث :

$$(1+t)^{-i} : \text{معامل التحيين؛}$$

t : معدل التحيين: وهو معدل المرودية الأدنى المطلوب تحقيقه من الاستثمار، والذي يمثل عادة تكلفة

رأس المال.

n : العمر الافتراضي للاستثمار؛

V_i : التدفق النقدي للسنة i ؛

I_0 : تكلفة الاستثمار.

3.1.2.1.2.2. دلالة مؤشر القيمة الحالية الصافية: بالنظر إلى العلاقة الرياضية للقيمة الحالية

الصافية نجد أن المؤسسة أنفقت ما قيمته I_0 وتلقت خلال العمر الافتراضي للاستثمار مجموع التدفقات النقدية السنوية المحينة، وعليه يمكن الخروج بالحالات التالية [87] (ص: 318):

- القيمة الحالية الصافية موجبة $VAN > 0$: ويعني ذلك أن جمع التدفقات السنوية المحينة سيغطي نفقات الاستثمار وسينتج عن ذلك فائض مالي يتمثل في ربح أو فائض خزينة قدره VAN ، وفي هذه الحالة إذا كنا بصدد تقييم استثمار واحد فإن الاستثمار مقبول من منظور الجدوى المالية، وإذا كنا بصدد المفاضلة بين مجموعة من البدائل الاستثمارية فالاستثمار المقبول هو ذو القيمة الحالية الصافية الموجبة الأكبر.

- القيمة الحالية الصافية معدومة $VAN = 0$: مما يعني أن الاستثمار لن يحقق أي جدوى اقتصادية، ذلك لأن مجموع التحصيلات المالية للاستثمار لا تكفي إلا لتغطية نفقة الاستثمار، وبالتالي فلن يتحقق لا ربح ولا خسارة، ومن ثم فالاستثمار غير مقبول.

- القيمة الحالية الصافية سالبة $VAN < 0$: وهي أسوأ حالة لهذا المؤشر، حيث أن تكلفة الاستثمار أكبر من الإيرادات التي يمكن أن يحققها، وبالتالي فالتقديرات المالية تشير إلى تحقيق خسائر فيما لو اعتمد المشروع، وعليه فالبدائل الاستثمارية ذات القيمة الحالية الصافية المالية هي استثمارات غير مقبولة.

4.1.2.1.2.2. حدود القيمة الحالية الصافية: رغم إيجابيات القيمة الحالية الصافية إلا أن هناك

سلبيات تتميز بها وهي [87] (ص ص: 320-321):

- لا يمكن الاعتماد عليه كمؤشر للاختيار في حالة البدائل الاستثمارية المختلفة في الحجم؛
- لا تأخذ بعين الاعتبار التدفقات النقدية المتناثرة عبر الزمن، أي بعد العمر الافتراضي للمشروع؛
- يطرح إشكال في المفاضلة بين البدائل الاستثمارية في حالة الاختلاف في العمر الافتراضي للمشروع؛
- لا تأخذ بعين الاعتبار إمكانية إعادة استثمار التدفقات النقدية السنوية الناتجة عن الاستثمار خلال مدة حياة المشروع؛

- هناك مجموعة من المشاكل في الحساب تظهر عند تنفيذ المشروع على مراحل زمنية مختلفة.

2.2.1.2.2. طريقة مؤشر الربحية (IP): هدف تجنب التأثيرات السلبية لمؤشر القيمة الحالية

الصافية، استحدث مؤشر الربحية لتحديد أثر الحجم على القيمة الحالية الصافية،

1.2.2.1.2.2. مفهوم مؤشر الربحية: ويعرف على أنه نسبة مجموع التدفقات النقدية المحينة

إلى تكلفة الاستثمار، وبحسب اعتمادا على العلاقة [87] (ص: 321):

$$IP = (1/I_0) \sum_{i=1}^n V_i (1+t)^{-i}$$

أو يمكن التعبير عن المعادلة بالشكل التالي:

$$IP = (VAN/I_0)+1$$

2.2.2.1.2.2. الدلالة المالية لمؤشر الربحية: إذا كانت القيمة الحالية الصافية تقيس الميزة

المطلقة لمشروع معين، فإن مؤشر الربحية يقيس الميزة النسبية لهذا المشروع، أي يقيس ربحية كل وحدة نقدية مستثمرة في المشروع وبالتالي يمكن المقارنة بين عدة مشاريع حتى ولو اختلفت أحجامها.

وعليه نستنتج حالات المؤشر كالتالي [87] (ص: 322):

- يكون المشروع الاستثماري مقبولا إذا كان مؤشر الربحية أكبر من الواحد $IP > 1$ ؛

- يرفض المشروع إذا كان مؤشر الربحية أقل من أو يساوي الواحد $IP \leq 1$ ؛

- إذا تعددت الخيارات الاستثمارية نختار المشروع ذو مؤشر ربحية أكبر.

ويفضل أسلوب القيمة الحالية الصافية على أسلوب مؤشر الربحية لسببين هما [67] (ص: 350):

- يفضل أسلوب مؤشر الربحية في بعض الأحيان في إعطاء القرار الاستثماري الصحيح، مما يؤدي إلى

حرمان المؤسسة من فرصة استثمارية يتولد عنها مكاسب، وهو ما يترك أثرا عكسيا على ثروة الملاك

- على عكس صافي القيمة الحالية تفشل طريقة مؤشر الربحية في أن تزودنا مباشرة بمقدار الزيادة في

ثروة الملاك، فكلير أو صغر مؤشر الربحية لا يعني كبر أو صغر المبلغ المضاف إلى ثروة الملاك نتيجة

لقبول الاقتراح الاستثماري.

3.2.1.2.2. طريقة معدل المردودية الداخلي (TRI): يعرف معدل المردودية الداخلي بأنه ذلك

المعدل الذي تتعادل عنده القيمتان الحاليتان المخصومتان لكل من التدفقات النقدية الداخلية والخارجية بعد

الضرائب، أو هو معدل الخصم الذي تكون عنده القيمة الحالية الصافية تساوي الصفر [88] (ص:

121).

ويمكن التعبير عن معدل المردودية الداخلي من خلال المعادلة التالية [87] (ص: 322):

$$TRI = t = I_0 = \sum_{i=1}^n V_i (1+t)^{-i} \implies VAN = 0$$

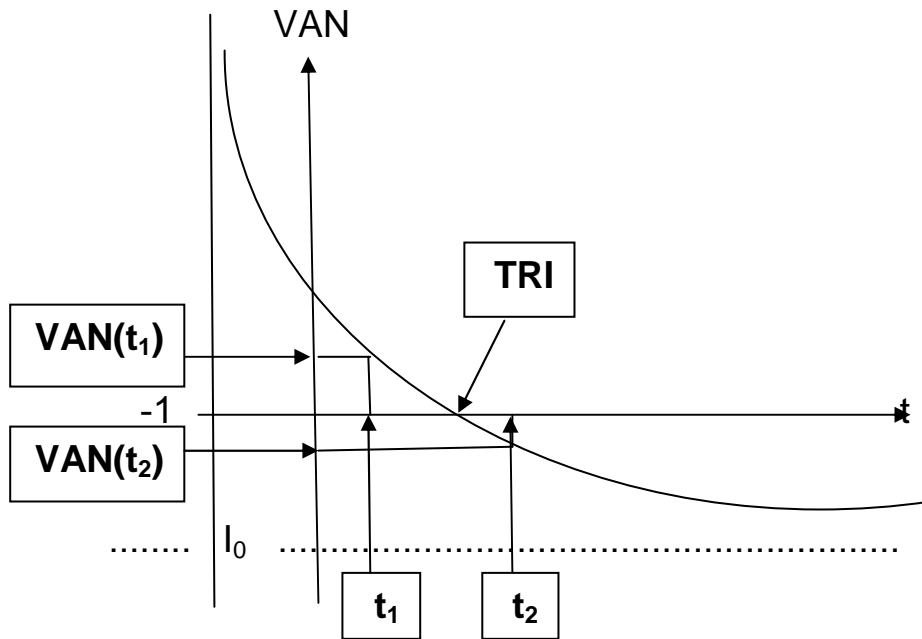
معنى ذلك أن: $VAN(t) = 0$

حيث t : معدل المردودية الداخلي

كما يعرف بنقطة تقاطع منحنى القيمة الحالية الصافية مع المحور الافقي الذي يمثل معدل التحيين،

وذلك ما يبينه المنحنى التالي:

ويمكن توضيح معدل المردودية الداخلي من خلال لشكل التالي :



الشكل رقم (09) : موقع معدل المرردودية الداخلي في منحني القيمة الحالية الصافية [87] (ص: 323) ويعطى بالعلاقة التالية [87] (ص: 323):

$$TRI = t_1 + VAN(t_1) / [VAN(t_1) - VAN(t_2)]$$

حيث:

$$VAN(t_2) < 0 \text{ و } VAN(t_1) > 0 \text{ و } t_2 - t_1 = 1\% \text{ و } VAN(t_1) > VAN(t_2)$$

من خلال التطرق لكل من طريقة القيمة الحالية الصافية ومؤشر الربحية ومعدل المرردودية الداخلي نجد بأن كل هذه الطرق تأخذ في الحسبان القيمة الزمنية للنقود.

غير أن أسلوب القيمة الحالية الصافية يتميز عن الأسلوبين الآخرين في أنه يعكس تماما التغيير في ثروة الملاك الذي ينجم عن تنفيذ الاقتراح الاستثماري كما أنه لا يعاني من بعض المشاكل التي تكثف الأسلوبين الآخرين.

ومهما كانت الطريقة المتبعة فينبغي أن تراعي الدقة في تحديد التدفقات النقدية المتعلقة بالاقتراحات الاستثمارية المعروضة، طالما أن عملية التقييم تعتمد أساسا على تلك التدفقات.

2.2.2. أساليب تقييم المشاريع الاستثمارية في البيئة غير الأكيدة

تتميز البيئة الاقتصادية والمالية بشكل عام بخاصية عدم التأكد، حيث أن كل التغييرات المستقبلية تحدث بشكل عشوائي بشكل غير قابل للتوقع الدقيق، ومن ثم فإن هذه الخاصية في البيئة تؤدي إلى احتمال المخاطرة، حيث أن متخذ القرار يواجه مشكلة تدنية المخاطر المرتبطة باتخاذ قرار معين، حيث تتخذ فكرة عدم التأكد شكلين رئيسيين [87] (ص: 330-334):

- عدم التأكد النسبي: مفاده أن كل الأحداث تخضع لاحتمال معروف مسبقا.

- عدم التأكد المطلق: مفاده أن كل الأحداث تخضع لاحتمال غير معروف .

1.2.2.2. تقييم الاستثمارات في بيئة عدم التأكد النسبي:

1.1.2.2.2. تعريف المستقبل الاحتمالي: في مجال اختيار الاستثمارات يعرف المستقبل

الاحتمالي على أنه الوضع الذي من خلاله يمكن قياس القيم التي تأخذها التدفقات النقدية باحتمال وقوعها، ونتيجة لذلك فكل تدفق نقدي لمشروع استثماري معين هو متغير عشوائي معرف بقانون احتمال.

2.1.2.2.2. معيار (الأمل الرياضي – التباين):

1.2.1.2.2.2. مفاهيم أساسية:

- مفهوم المتغير العشوائي: المتغير العشوائي (X) وهو المتغير الذي يمكن أن يتخذ القيم X_1, X_2, \dots, X_n المرفقة باحتمالات وقوعها p_1, p_2, \dots, p_n لكن من الضروري تحقق الشرط التالي:

$$\sum_{i=1}^n P_i = 1$$

- الأمل الرياضي لمتغير عشوائي: متوسط المتغير العشوائي (X) يدعى الأمل الرياضي ويشار له

$$E(X) = \sum_{i=1}^n X_i \cdot P_i$$

بالرمز $E(X)$ ، ويعطى بالعلاقة التالية:

- التباين والانحراف المعياري لمتغير عشوائي: يعبر الانحراف المعياري عن التشتت، حيث كلما كانت قيمة الانحراف المعياري متدنية أشار ذلك إلى تماسك المتغيرات، وكلما كان كبيرا عبر ذلك عن تبعثر المتغيرات، ولحساب الانحراف المعياري لا بد من حساب التباين والذي يحسب بالعلاقة التالية:

$$VAR(X) = \sum_{i=1}^n p_i [x_i - E(X)]^2 = E(X^2) - [E(X)]^2$$

وعليه يمكن حساب الانحراف المعياري كالاتي:

$$\sigma(X) = \sqrt{VAR(X)}$$

2.2.1.2.2.2. استخدام المعيار في تقييم واختيار الاستثمارات:

يستخدم كل من التباين والانحراف المعياري في مجال اختيار الاستثمارات في البيئة الاحتمالية وذلك اعتمادا على حساب الأمل الرياضي والتباين والانحراف المعياري لمؤشر القيمة الحالية الصافية VAN.

يسمح الأمل الرياضي للقيمة الحالية الصافية $E(VAN)$ بتقييم مردودية المشروع في البيئة الاحتمالية، في حين يستخدم التباين للقيمة الحالية الصافية $V(VAN)$ أو الانحراف المعياري σ_{VAN} بقياس المخاطر المتعلقة بالمشروع.

وعليه فإن استخدام كلا المعيارين في تقييم واختيار المشاريع الاستثمارية يضع متخذ القرار في مواجهة إمكانية تحقق المخاطر المتعلقة بالمشروع المختار.

2.2.2.2. تقييم الاستثمارات في بيئة عدم التأكد المطلق:

1.2.2.2.2. تعريف بيئة عدم التأكد المطلق:

عدم التأكد هو الحالة التي تتميز بالخصائص التالية [88] (ص: 07):

- إمكانية حصر كل الأحداث E_i (حالات الطبيعة) المرفقة بالتدفقات النقدية للمشروع.
- إمكانية تقييم المشاريع الاستثمارية داخل إطار كل حدث محدد، وذلك باستخدام معايير تقييم الاستثمارات المعروفة؛

- عدم إمكانية معرفة احتمال وقوع كل حدث E_i .

2.2.2.2.2. معايير الاختيار: تختلف هذه المعايير حسب طبيعة متخذ القرار إن كان تفاؤلي أو

حيادي أو تشاؤمي [89] (ص: 157-160).

1.2.2.2.2.2. معيار لابلاس (Laplace):

يعتمد هذا المعيار على أن المستقبل غامض ومجهول وليس أمام متخذ القرار أسباب كافية لتمييز حالة عن حالة أخرى من حالات الطبيعة، لذلك سمي بمعيار "عدم كفاية الأسباب"، حيث يفترض متخذ القرار تساوي احتمالات حالات الطبيعة، فهي متكافئة الاحتمال ويعادل احتمال تحقق كل واحدة $(n/1)$ ، حيث n عدد حالات الطبيعة.

ويعتمد هذا المعيار على حساب الأمل الرياضي للقيمة الحالية الصافية $E(van)$ ، والذي بدوره يعبر عن مردودية المشروع.

2.2.2.2.2.2. معيار أعظم الأقل (Maximin) - ولد (Wald):

وهو معيار تشاؤمي يركز على تحقيق الأمان كأولوية أساسية فهو يتميز بالحذر، فقد يصادف متخذ القرار صعوبة في تحديد الاحتمال لكل حالة من حالات الطبيعة المتوقعة فيلجأ إلى تجنب الخسارة المحتملة، وبالتالي يختار أسوأ الحالات فيحدد القيمة الصافية الحالية الدنيا لكل مشروع، ثم يختار الاختيار الذي يعظم صافي القيمة الحالية من بين القيم الدنيا، إذا متخذ القرار حسب هذا المعيار يبحث عن أسوأ النتائج ويحاول اختيار البديل الذي يحقق أعلى العوائد.

3.2.2.2.2.2. معيار أعظم الأعم أو معيار القيمة العظمى (Maximax):

وهو معيار تفاؤلي يركز على قبول المخاطر بغية تحقيق الربح مهما كانت النتائج، إذ نستطيع تسميته معيار الكل أو اللاشيء، وبالتالي متخذ القرار يختار من بين البدائل الاستثمارية الحالة التي تحقق أكبر قيمة حالية صافية.

4.2.2.2.2.2. معيار هيرويوز (Hurwicz):

وهو معيار توفيقي بين معياري التفاؤل والتشاؤم، فحسب هذا المعيار يجب أن يكون متخذ القرار متفائلاً للغاية، واقترح تعديل معيار (Wald) بإدخال فكرة معامل التفاؤل (α) حيث ($0 < \alpha < 1$) وهي أن يتم اختيار أكبر القيم وأقل القيم في مصفوفة القرار، ثم ترجح هذه القيم بحسب تقدير متخذ القرار لدرجة التفاؤل، فإذا كانت $\alpha = 1$ فإنه قد اختار معيار التفاؤل، وإذا كان $\alpha = 0$ فإنه قد اختار معيار التشاؤم، ويحسب المعيار كما يلي:

$$\text{Max}_i \{ \alpha \text{ Max } V_{ij} + (1 - \alpha) \text{Min } V_{ij} \}$$

5.2.2.2.2.2. معيار أقل الأعم (Minimax) لـ سافاج (Savage):

وهو معيار يتميز بالحذر نسبياً، ولتطبيق هذا المعيار لا بد من بناء مصفوفة الفرصة الضائعة أو مصفوفة الندم للبدائل المتاحة، حيث نختار أعظم قيمة في كل عمود ونطرح منها باقي القيم الأخرى، ومبدأ الاختيار يعتمد على إيجاد أكبر قيمة ند في كل سطر ثم اختيار أقل فرصة ضائعة للقيمة الحالية الصافية.

3.2.2. أساليب بحوث العمليات في تقييم المشروعات الاستثمارية

ينشأ عدم التأكد بسبب استحالة التنبؤ بمختلف المتغيرات و بالتالي عدم إمكانية تحديد حجم المنافع والتكاليف في المستقبل بشكل دقيق، ويمكن تلخيص الأساليب التي اقترحت لعلاج مشكلة عدم التأكد وأثرها على التدفقات النقدية للمشروع الاستثماري فيما يلي:

1.3.2.2. تحليل الحساسية:

يعتبر أسلوب تحليل الحساسية الأكثر استخداماً في مجال تقييم الاقتراحات الاستثمارية المتاحة في ظروف عدم التأكد لقياس مدى تأثير التغيرات التي تحدث على المكونات الأساسية لعناصر التدفقات النقدية الداخلة والخارجة، ومن ثم التعرف على الأثر النهائي على صافي التدفقات النقدية عبر العمر الافتراضي للمشروع، وهو ما يتيح لنا قياس درجة هذا التأثير على صافي القيمة الحالية أو معدل العائد الداخلي للمشروع أو أي معايير أخرى ومن ثم اتخاذ قرار بقبول أو رفض المشروع بعد قياس تأثير تلك التغيرات [90] (ص: 337).

1.1.3.2.2. تعريف تحليل الحساسية: ويعرف على أنه يعبر عن مدى استجابة المشروع أو درجة حساسيته للتغيرات التي تطرأ على العناصر المكونة له ومن ثم العوامل التي تؤثر على المشروع وقد يشمل التغيير هنا قيم بعض عناصر التدفقات الداخلة والخارجة [90] (ص: 337).

وبالتالي فإن تحليل الحساسية هو أسلوب لقياس أثر هذه التغيرات في النهاية على معدل العائد الداخلي أو صافي القيمة الحالية أو أي معيار آخر من معايير تقييم المشروعات، والذي يساعد في النهاية على اتخاذ القرار الاستثماري في ظل درجة معينة من المخاطرة أو ظروف عدم التأكد.

2.1.3.2.2. خطوات استخدام تحليل الحساسية: لإجراء تحليل الحساسية على وجه الدقة يجب إتباع الخطوات التالية [91] (ص: 336-337):

الخطوة الأولى: تحديد المتغيرات الرئيسية التي تؤثر على المعيار المستخدم أو المعايير المستخدمة في تقييم المشروع الاستثماري.

الخطوة الثانية: تقدير القيم الأكثر تفاؤلاً والأكثر تشاؤماً لهذه المتغيرات وكذلك هناك القيمة الوسط الأكثر احتمالاً.

الخطوة الثالثة: إعادة حساب المعيار أو المعايير المستخدمة في تقييم المشروع الاستثماري في ظل ظروف عدم التأكد (المحددة في الخطوة الثانية) وهنا قد يكون معدل العائد الداخلي أو أي مؤشر ربحية آخر للمشروع.

وكما هو واضح من الخطوة الثالثة أنه يلزم فقط لإجراء تحليل الحساسية تقدير القيم الأكثر تفاؤلاً والأكثر تشاؤماً لقيم المتغيرات المحددة أو المؤثرة وليست كل احتمالات هذه القيم، بل قد يقتصر التحليل على قيمة معينة متوقعة.

وبناء على هذا التحليل يمكن لمتخذ القرار الاستثماري أن يسأل عدة أسئلة مثل:

- ماذا يحدث إذا انخفض سعر البيع عن ما قدر له؟

- ماذا يحدث إذا ارتفعت تكلفة الوحدة المتغيرة عن تقدير معين؟

- ماذا يحدث لو زادت التكلفة الاستثمارية عن التقدير المتوقع؟

3.1.3.2.2. المتغيرات المؤثرة على المشروع والممكن استخدامها في تحليل الحساسية:

وهناك الكثير من المتغيرات المؤثرة على المشروع ومعدل العائد على الاستثمار والتي يمكن استخدامها في تحليل الحساسية مع توقع حدوث تغير أو أكثر ومن أهمها [91] (ص: 339-340):

1.3.1.3.2.2. بنود التدفقات الخارجة (التكاليف المختلفة):

- تغير أسعار شراء المواد الأولية الخام ومستلزمات الإنتاج المستوردة أو المحلية؛

- تغير أجور العمالة المحلية أو الأجنبية؛

- تغيير نسب الضرائب غير المباشرة والجمركية؛
- تغيير أسعار الكهرباء والطاقة سواء المستورة أو المحلية؛
- تغيير أسعار الفائدة وكذلك أسعار الصرف.

2.3.1.3.2.2. بنود التدفقات الداخلة:

- تغيير أسعار بيع المنتجات سواء في السوق المحلي أو السوق العالمي.
- تغيير حجم الإنتاج وحجم المبيعات.
- تغيير أذواق المستهلكين ورغباتهم وكذلك متغيرات الدورات الاقتصادية سواء على المستوى المحلي أو العالمي.

3.3.1.3.2.2. تغييرات مؤثرة إزدواجيا على التدفقات الخارجة والداخلة:

- التغييرات الطبيعية أو البيئية.
 - التغييرات السياسية المحلية والعالمية.
 - التغييرات في السياسة الاقتصادية وهذا يؤثر على سعر الفائدة والصرف والخصم.
- 2.3.2.2. شجرة القرارات: يعتبر نموذج شجرة القرارات أحد النماذج الحديثة ليس فقط في تحليل المخاطرة وعدم التأكد بل و في المفاضلة بين البدائل الاستثمارية المتاحة [92] (ص: 316-317).
- 1.2.3.2.2. تعريف شجرة القرارات: تمثل شجرة القرارات شكلا بيانيا يوضح تتابع القرارات المتوقعة في ظل الحالات الممكنة، وتتكون شجرة القرار من فروع ويتمثل كل فرع منها بديل من البدائل المعروضة وكل فرع رئيسي في الشجرة يتفرع منه عدة فروع تابعة تمثل الأحداث المتوقعة . وحتى يمكن الاعتماد على أسلوب شجرة القرار في تقييم نتائج الفرص الاستثمارية المتاحة والمفاضلة بينهما يجب إتباع الخطوات التالية [92] (ص: 318):

- تحديد نقاط القرار و التي يتم عندها اتخاذ قرار البدء أو قرارات التحول المتتابعة؛
- تحديد عدد البدائل الاستثمارية ويمثل كل بديل من هذه البدائل فرع من الفروع الرئيسية لشجرة القرارات؛

- تحديد عدد الفروع لكل فرع رئيسي و الذي سبق تحديده في الخطوات السابقة.

إذن الفروع الرئيسية تمثل البدائل الاستثمارية المتاحة، والفروع الفرعية تمثل حالات الطبيعة (رواج، ظروف طبيعية ، كساد) وحتى تتم عملية المفاضلة والتقييم بين البدائل المتاحة يتعين أن تبدأ عملية التقييم من نهاية الشجرة.

وتتضمن عملية التقييم والمفاضلة بين التوسع اعتمادا على حجم كبير مثلا أو التوسع اعتمادا على حجم صغير بإيجاد القيمة الحالية الصافية لكل بديل (توسع بحجم صغير - توسع بحجم كبير) في ظل كل

حالة من حالات الطبيعية (رواج - كساد - ظروف طبيعية) إستنادا على معدلات خصم تأخذ في حسابها ظروف المخاطرة التي تحيط بكل بديل، ثم يتبع ذلك إيجاد القيمة المتوقعة للقيمة الحالية الصافية مع الأخذ في الحسبان احتمالات حدوث كل حالة من حالات الطبيعية، وطالما أن القيمة المتوقعة للقيمة الحالية الصافية موجبة فإن البديل يكون مقبولا من الناحية الاقتصادية، وعندما تتعدد فرص الاستثمار المتنافسة التي تكون القيمة الحالية الصافية (القيمة المتوقعة) لها موجبة يتم اختيار البديل الذي يتمتع بقيمة حالية صافية أكبر [92] (ص: 319).

3.2. تكلفة الأموال واتخاذ قرارات الاستثمار

إن الهدف الرئيسي الذي تسعى الإدارة المالية إلى تحقيقه هو تعظيم ثروة الملاك ويتم ذلك من خلال اتخاذ مجموعة من القرارات المالية المتمثلة أساسا في قرارات الاستثمار و قرارات التمويل، وتؤثر القرارات المالية على قيمة المؤسسة وذلك من خلال تأثيرها على العائد المتوقع تحقيقه، والمخاطر التي تتعرض لها المؤسسة جراء اتخاذ القرارات ونظرا لارتباط قرارات الاستثمار بقرارات التمويل وتفاعلها مع بعضها سوف نتطرق في هذا المبحث إلى:

- ماهية تكلفة الأموال؛

- تقدير تكلفة الأموال؛

- تحديد التكلفة الوسطية المرجحة و التكلفة الحدية للأموال.

1.3.2. ماهية تكلفة الأموال

إن تحديد مفهوم دقيق لتكلفة الأموال يعتبر من أهم المسائل المطروحة في التسيير المالي، فعندما نتكلم عن تكلفة الأموال فنحن نشير في الواقع إلى الأموال المتاحة اللازمة للاستثمار حيث تختلف تركيبة وحجم هذه الأموال باختلاف تكلفتها.

1.1.3.2. تعريف تكلفة الأموال:

تكلفة الأموال هي معدل العائد الذي يؤدي إلى المحافظة على القيمة السوقية لسعر السهم على ما هي عليه أي دون تغيير، أو بعبارة أخرى هي عبارة عن الحد الأدنى من العائد الذي ينبغي تحقيقه من الاستثمار كشرط أساسي لقبوله [90] (ص: 326).

وفي تعريف آخر نجد أن تكلفة الأموال تمثل معدل عائد ينقسم إلى معدل خالي من المخاطرة بالإضافة إلى علاوة مقابل المخاطرة، حيث تغطي العلاوة مقابل المخاطرة كل من مخاطر الأعمال والمخاطر المالية للمؤسسة المرتبطة بالاستثمارات البديلة المتاحة، أما المعدل الخالي من المخاطر فهو عام بالنسبة لكافة مؤسسات الأعمال " [91] (ص: 69).

من خلال التعريفين السابقين يمكن القول أن تقدير تكلفة الأموال للاقتراح الاستثماري مهم جدا، ذلك لأن الاستثمار الذي لا يتولد عنه عائد يعادل على الأقل تكلفة الأموال المستخدمة في تمويله ينبغي رفضه لأن قبوله من شأنه أن يؤثر سلبا على ثروة الملاك أي يؤدي إلى انخفاض القيمة السوقية للسهم .

2.1.3.2. العوامل المؤثرة على تكلفة الأموال: تتأثر تكلفة الأموال بعوامل عامة تؤثر على كافة العناصر المكونة للهيكل المالي وبالعوامل خاصة تتعلق بكل عنصر على حدى، وفيما يلي نتعرض لهذه العوامل الثلاثة [93] (ص: 232-233):

1.2.1.3.2. تأثير العوامل العامة:

يتوقع المستثمرون الذين يزودون المؤسسة بالأموال من (مساهمين ودائنين وغيرهم) الحصول على عائد يكفي لتعويضهم عن مجرد حرمانهم من استغلال أموالهم لتحقيق منافع (إشباع) حاضرة نقدا لتوجيه تلك الأموال إلى المجال الاستثماري المناسب، كما يتوقعون الحصول على عائد يعوضهم عن المخاطر التي يتعرض لها عائد استثماراتهم.

ويعتبر الجزء الأول من العائد تعويضا للمستثمر عن عنصر الزمن، إذ أنه عائد يحصل عليه المستثمرون كتعويض عن تأجيل الحصول على إشباع من الأموال التي يمتلكها، وتقدر كمية هذا التعويض بالعائد الذي يمكن للمستثمر الحصول عليه لو أنه استثمر أمواله في مجالات لا تتعرض لأية مخاطر، وهو ما يطلق عليه بمعدل العائد على الاستثمار الخالي من المخاطر ويتوقف هذا العائد على الحالة الاقتصادية، فكلما زاد الطلب على الأموال زاد معدل العائد على الاستثمار الخالي من المخاطر، و العكس صحيح.

أما بالنسبة للجزء الثاني من العائد والذي يحصل عليه المستثمر لتعويضه عن المخاطر التي يتعرض لها العائد المتوقع فإنه يطلق عليه بدل المخاطرة، وتتمثل المخاطر التي قد يتعرض لها العائد بمخاطر التشغيل والعمليات والمخاطر المالية فكلما زاد تعرض المؤسسة لأي من هذه المخاطر كلما زاد معدل العائد الذي يطلبه المستثمر، أي كلما زادت تكلفة الأموال بالنسبة للمؤسسة.

كما أن العائد على الاستثمار الخالي من المخاطرة ينبغي أن يتضمن جزءا إضافيا لتعويض المستثمر عن مخاطر انخفاض القوة الشرائية للأموال المستثمرة، وينظر المستثمرون إلى بدل المخاطرة على أنه تعويض عن المخاطرة المالية، كما ينظرون إلى معدل العائد على الاستثمار الخالي من المخاطرة على أنه معدل العائد على الاستثمار الخالي من مخاطر التشغيل والمخاطر المالية فقط، وينبغي أيضا أن يعرض المستثمر عن المخاطر الأخرى كمخاطر التضخم ومخاطر تغيير سعر الفائدة.

2.2.1.3.2. عوامل خاصة بكل عنصر: سبق وأن تم توضيح أن مصادر التمويل تتفاوت من

حيث المخاطر التي تتعرض لها، فالمقرضون أقل تعرضا للمخاطر من حملة الأسهم، إذ أن لهم الحق في

الحصول على الفوائد الدورية بصرف النظر عن تحقيق المؤسسة للربح من عدمه، كما أن لهم الأولوية في الحصول على مستحقاتهم من أموال التصفية وذلك في حالة الإفلاس، يأتي بعد ذلك حملة الأسهم الممتازة إذ أنهم أيضا يتعرضون للمخاطر، إلا أنهم أقل عرضة لها بالمقارنة مع حملة الأسهم العادية.

3.2.1.3.2. قرار المؤسسة بشأن الهيكل المالي: تسعى كل مؤسسة إلى الوصول إلى الهيكل

المالي بتحديد مزيج مصادر التمويل التي تعتمد عليها و نسبة كل عنصر فيه، وبما أن تكلفة كل عنصر تختلف باختلاف درجة المخاطرة التي يتعرض لها عائد ذلك العنصر، لذا فإن تكلفة الأموال تختلف وفقا لقرار المؤسسة الذي يحدد العناصر التي يتكون منها الهيكل المالي ونسبة كل عنصر.

2.3.2. تقدير تكلفة مختلف موارد التمويل

بما أن المؤسسة تلجأ إلى اعتماد مختلف مصادر التمويل لتغطية احتياجاتها، و لذلك يجب تحديد تكلفة كل مصدر على حدى، ومن ثم محاولة حساب معدل وحيد لتكلفة رأس المال، يمكن الاعتماد عليه عند انتقاء المشاريع الاستثمارية، ويتعلق الأمر هنا بتحديد المقدار وطبيعة الأموال الواجب اعتبارها في حساب تكلفة رأس المال، كما يجب أن يعكس معدل تكلفة رأس المال، الموارد الموظفة لتمويل الأصول الاقتصادية للمؤسسة، وبناءً على ذلك سوف نتطرق إلى تحديد تكلفة رأس المال لكل مصدر من مصادر تمويل المؤسسة وذلك على النحو التالي [94] (ص ص: 63-64):

1.2.3.2. تكلفة التمويل الذاتي:

يعتبر التمويل الذاتي أهم مورد داخلي للمؤسسة، فهو مكمل أساسي و ضروري لكل عمليات الاقتراض، فقد يجنب المؤسسة عمليات الاستدانة بطريقة مبالغ فيها وهذا بالاستخدام الفعال للموارد الداخلية لها، ويبدو في بعض الأحيان بأن التمويل الذاتي يملك مظهراً مجانياً كون المؤسسة لا تدفع عنه فوائد لكن في الحقيقة عكس ذلك، إذ أن للتمويل الذاتي تكلفة ضمنية تتمثل في تكلفة الفرصة الضائعة، وهي تمثل القيمة المتوقعة من قبل المستثمرين عند تقرير الاستثمار في مشروع معين، و هذا بإدخال مفهوم الفرصة البديلة (الضائعة).

لأجل التمكن من تحديد تكلفة التمويل الذاتي لابد من حساب تكلفة كل من الإهلاكات و المؤونات، الأرباح غير الموزعة.

1.1.2.3.2. تكلفة الإهلاكات والمؤونات: تشكل الإهلاكات والمؤونات، موارد غير متجانسة،

وبذلك تعتبر وسيلة للتمويل بتكلفة الفرصة البديلة حيث أن الموارد المتولدة عن الإهلاكات والمؤونات يمكن استخدامها في مشاريع استثمارية تحقق معدل مردودية أدنى.

إن حساب تكلفة رأس المال المتمثلة في الإهلاكات يرتبط بأسلوب الإهلاك نفسه، لأن تعدد أساليب الإهلاكات يمكن أن يترتب عنه تولد مصادر تمويلية في فترات مختلفة وكميات مختلفة، و هذا بإدخال مفهوم الفرصة الضائعة.

2.1.2.3.2. تكلفة الأرباح المحتجزة: تمثل الأرباح المحتجزة أرباحاً تحققت غير أن المؤسسة

قررت احتجازها بدلاً من توزيعها على حملة الأسهم العادية، وذلك بهدف استخدامها في تمويل استثمارات مستقبلية، بالطبع لا ينبغي احتجاز الأرباح ما لم يكن العائد المتوقع على استثماراتها يساوي على الأقل معدل العائد على الاستثمار في فرص بديلة متاحة للمساهمين، ونظراً لأن احتجاز الأرباح لا ينطوي على أية مصروفات، فإن تكلفة الاعتماد على هذه الأموال في التمويل تتساوى مع معدل العائد الذي يطلبه المساهمون في الاستثمار [93] (ص: 344).

إن الأرباح المحتجزة تعتبر استثماراً لحملة الأسهم العادية وتكلفتها يجب أن تكون مساوية لمعدل العائد الذي يطلبه حملة الأسهم، والذي يتوقف على توقعاتهم فيما يختص بالتوزيعات المتوقعة وعلاقتها بسعر السهم [95] (ص ص: 108-109).

2.2.3.2. تكلفة الديون طويلة الأجل:

تتمثل تكلفة الاقتراض في المعدل الفعلي للفائدة الذي تدفعه المؤسسة للمقترض، وبما أن فوائد القروض تعتبر من الأعباء التي تتضمنها قائمة الدخل، فإن المؤسسة تحقق من ورائها وفورات ضريبية، تتمثل في مقدار الفائدة مضروباً في معدل الضريبة.

و تحسب تكلفة الاقتراض انطلاقاً من المعادلة التالية [96] (ص: 100):

$$K_e = F / E$$

حيث:

K_e تكلفة القرض (دون إدخال الضريبة).

F نفقات الفوائد المترتبة عن القرض.

E المبلغ المقترض و يمثل أصل القرض.

لذلك تمثل تكلفة الديون طويلة الأجل في مبلغ الفائدة السنوية المدفوعة عن أصل القرض. و بإدراج القيمة الزمنية للنقود، تظهر التكلفة الظاهرة للديون ممثلة في معدل الاستحداث، الذي يساوي بين القيمة الحالية لمجمل الإيرادات وبين القيمة الحالية لمجمل النفقات المرتبطة بالقرض .

وهذا ما يمكن التعبير عنه بالصياغة التالية [97] (ص: 113):

$$E = F_1 / (1 + K)^1 + F_2 / (1 + K)^2 + \dots + F_N / (1 + K)^N + VR / (1 + K)$$

حيث تمثل:

E : المبلغ الصافي المقترض.

F : نفقات الفوائد المترتبة عن القرض خلال الفترة t .

VR : أصل القرض المتبقي غير المدفوع إن وجد.

K : تكلفة الديون الظاهرة (معدل الفائدة).

ويمكن التعبير عن العلاقة أعلاه، بواسطة الصياغة التالية [97] (ص: 114):

$$E = \sum_{t=1}^N F_t / (1 + K)^t + VR / (1 + K)^N$$

في حالة انتهاج المؤسسة سياسة الإبقاء على نسبة ثابتة من الأموال المقترضة في هيكلها المالي، بالتالي يمكن اعتبار الأموال المقترضة غير مدفوعة، حيث أن المؤسسة تعمل على تحديد القرض بمجرد انتهاء مدته وتعويضه بقرض جديد، ونتيجة لذلك يمكن كتابة العلاقة أعلاه، أين يكون أصل القرض المتبقي غير المدفوع معدوم على النحو التالي [97] (ص: 114):

$$E = \sum_{t=1}^N F_t / (1 + K_e)^t$$

بما أن المؤسسات تعمل على تسديد الديون في شكل دفعات، فإن تكلفة الديون الظاهرة تأخذ الشكل

التالي :

$$E = \sum_{t=1}^N A / (1 + K_e)^t$$

حيث تمثل :

A: مبلغ الدفعة الثانية (الفائدة السنوية + القسط المسدد من أصل القرض).

K_e : تكلفة القرض أو معدل الفائدة.

3.2.3.2. تكلفة الديون قصيرة الأجل: اختلف كتاب المالية بشأن إدراج تكلفة الديون قصيرة

الأجل، ضمن مجموع تكلفة رأس المال، ويرجع ذلك لعدة اعتبارات نذكر منها [98] (ص: 123):

- ضرورة اعتبار الديون قصيرة الأجل عنصراً أساسياً في تمويل الاستثمارات، وبذلك يجب حساب تكلفتها.

- بما أن الديون قصيرة الأجل غير مخصصة لتمويل الاستثمارات، أن تكون لها تكلفة، حيث أن حجمها عادة ما يكون قليل في الهيكل التمويلي للمؤسسة.

انطلاقاً من ذلك، فإننا سوف ندرس تكلفة الديون قصيرة الأجل، من خلال دراسة تكلفة كلاً من الائتمان التجاري و الائتمان المصرفي.

1.3.2.3.2. تكلفة الائتمان التجاري:

لحساب تكلفة الائتمان التجاري نستخدم مفهوم تكلفة الفرصة الضائعة، ونقارن ذلك مع مختلف موارد التمويل الأخرى المتاحة، وبما أن الائتمان التجاري يتضمن مهلة التسديد يمنحها المورد للزبون، ففي حالة غياب الخصم النقدي يمكن اعتبار الائتمان التجاري تمويل مجاني في حالة قيام المؤسسة بسداد قيمة الفواتير خلال فترة الخصم، إلا أنه يمكن أن يصبح مكلفاً بحيث يعرض المؤسسة لفقدان سمعتها في السوق و قد يؤدي إلى إفلاسها في حالة إذا تم السداد بعد انقضاء فترة الخصم [99] (ص: 529).

2.3.2.3.2. تكلفة الائتمان المصرفي:

يمكن تعريف تكلفة الائتمان المصرفي بأنها عبارة عن الفائدة التي تدفعها المؤسسة إلى البنك، والتي عادة ما تكون في صورة نسبة مئوية من قيمة القرض، وتتوقف تكلفة القرض البنكي على أسلوب حساب البنك للفائدة، فهل تحسب الفوائد على المسحوب من القرض أو ما يوجد ما يسمى بالرصيد المعوض وعلى سمعة المقترض وعلى الطلب والغرض من الائتمان عند طلب القرض هو معرفة معدل الفائدة الفعلي أو الحقيقي حتى يمكن المقارنة بين البدائل المختلفة من مصادر التمويل الأخرى [93] (ص: 305).

كقاعدة عامة يمكن حساب معدل الفائدة الفعلي بقسمة مبلغ الفائدة على مبلغ القرض المستخدم.

4.2.3.2. تكلفة الأموال الخاصة:

وتعبر تكلفة الأموال الخاصة عن معدل المردودية الأدنى، الواجب تحقيقه حتى يمكن المحافظة على الإيرادات المتوفرة لحملة الأسهم بدون تغيير، أو بتعبير آخر الحفاظ على القيمة الاسمية للسهم، ويمكن الحصول على تكلفة الأموال الخاصة بعدة طرق نذكر منها [85] (ص: 381):

1.4.2.3.2. تكلفة الأموال الخاصة بالتقييم المحاسبي:

حساب تكلفة الأموال الخاصة، إذ يكفي معرفة قيمة الأموال الخاصة وقيمة الأرباح الصافية لحساب هذه

$$K_s = B / S$$

التكلفة:

حيث تعتبر:

B: الأرباح الصافية للمؤسسة.

S: مجموع الأموال الخاصة.

K_s: تكلفة الأموال الخاصة.

ويعاب على هذه الطريقة أنها لا تأخذ في الاعتبار عامل الزمن، من حيث توقيت الحصول على الأرباح، كما لا تعتبر بالتغيرات الخارجية المتوقع حدوثها في السوق وأيضاً يعاب عليها بعدم الاعتبار بمعامل التضخم في معالجة المعطيات المحاسبية.

2.4.2.3.2. تكلفة الأموال الخاصة بالتقييم السوقي: حسب هذه الطريقة يتم تقدير تكلفة الأموال

الخاصة من خلال تقييم تكلفة كلاً من الأسهم العادية والأسهم الممتازة وذلك من خلال حساب القيمة الحالية مستحدثة لقيمة الأرباح التي تدفعها المؤسسة لحملة الأسهم العادية و لحملة الأسهم الممتازة سنوياً.

1.2.4.2.3.2. تكلفة الأسهم العادية: تتمثل تكلفة الأسهم العادية في حصص الأرباح التي يتحصل

عليها حملة هذه الأسهم سنوياً من قبل المؤسسة، و هذا بالإضافة إلى مصاريف إصدار و اكتتاب هذه الأسهم. ويمكن حسابها من خلال استخدام العلاقة التالية [85] (ص: 382):

$$P_0 = \sum_{t=1}^N D_t / (1 + K_c)^t + P_n / (1 + K_c)^N$$

حيث تمثل :

P_0 : القيمة النظرية للسهم عند بداية إصداره .

K_c : معدل الاستخدامات أو تكلفة السهم العادي .

D_t : حصص الأرباح المستقبلية التي تدفعها المؤسسة لحملة الأسهم خلال الفترة t

P_n : السعر المتوقع للسهم في السوق خلال الفترة n .

بافتراض أن قسيمات الأرباح متساوية وغير متناهية، تصبح المعادلة الممثلة أعلاه على الشكل التالي:

$$K_c = D / P$$

حيث تمثل:

K_c : تكلفة السهم.

D : قسيمة الأرباح السنوية للسهم.

P : القيمة السوقية للسهم.

حسب نموذج "جوردن- شابيرو" (Gordon-Chapiro) الذي يفترض بأن قسيمات الأرباح تنمو بمعدل

ثابت فإن تكلفة الأسهم العادية تأخذ الصياغة التالية [85] (ص: 383):

$$K_c = D_1 / P_0 + g$$

حيث تمثل:

D_1 : حصة الأرباح خلال السنة الأولى.

P_0 : القيمة السوقية الحالية للسهم.

g : المعدل الثابت لنمو قسيمات الأرباح.

2.2.4.2.3.2. تكلفة الأسهم الممتازة: تمثل تكلفة الأسهم الممتازة قيمة العائد الواجب تحقيقه على الاستثمارات الممولة عن طريق الأسهم الممتازة، حتى يمكن الاحتفاظ بالإيرادات المتوافرة لحملة الأسهم العادية بدون تغيير، وهذا المعدل عبارة عن توزيعات السهم الممتاز الواحد، مقسوماً على صافي القسيمة، التي تحصل عليها المؤسسة جراء بيع سهم واحد ممتاز من إصدار جديد لهذه الأسهم، أي قيمة السهم مخصوماً منها تكاليف إصدار الأسهم، و بذلك نستطيع صياغة المعادلة التالية [100] (ص: 173):

$$K_p = D_p / P_m$$

حيث تمثل :

K_p : تكلفة السهم الممتاز.

D_p : قيمة التوزيع الثابت للسهم.

P_m : صافي قيمة السهم.

بهدف استبيان تكاليف إصدار السهم في المعادلة أعلاه، نستطيع صياغتها على النحو التالي :

$$K_p = D_p / P_m (1 - F)$$

حيث تمثل:

F : نسبة المصاريف إلى سعر السهم.

نشير إلى أن التوزيعات من حصص الأرباح على حملة الأسهم العادية و الأسهم الممتازة، لا تعد من الأعباء الواجب خصمها من أرباح المؤسسة، و ذلك لأغراض ضريبية، و هذا يعكس فوائد القروض. وبالتالي فإن تكلفة الأسهم الممتازة لا تخضع للضريبة لأنها لا تحقق وفراً ضريبياً، لأن العائد الذي يتم توزيعه على حملة الأسهم العادية و الأسهم الممتازة لا يخضع للضريبة.

3.3.2. تحديد التكلفة الوسطية المرجحة و التكلفة الحدية للأموال

بعد أن تعرفنا على كيفية حساب تكلفة كل مصدر من مصادر التمويل المختلفة للمؤسسة، وبالتالي يمكن تحديد تكلفة الهيكل التمويلي للمؤسسة مجتمعة، وذلك من خلال تحديد التشكيلة المناسبة من مصادر التمويل، و التي يتكون منها الهيكل التمويلي. و لا يتحقق ذلك إلا من خلال تحديد كلاً من التكلفة الوسطية المرجحة للأموال بالإضافة إلى تقدير التكلفة الحدية لهذه الأموال [96] (ص: 117).

1.3.3.2. التكلفة الوسطية المرجحة للأموال:

في هذه الحالة يتم حساب متوسط تكلفة الأموال لهيكل رأس المال، و ذلك من خلال استخراج المتوسط الحسابي المرجح بالأوزان الفعلية لمصادر التمويل المختلفة المكونة للهيكل التمويلي للمؤسسة، و يتم هذا التريجيج من خلال منح وزن يعادل نسبة كل مصدر من مصادر التمويل إلى مجموع المصادر المكونة للهيكل التمويلي. و بهذا تحدد التكلفة المرجحة للأموال على النحو التالي [96] (ص: 118):

$$K = K_1 (L_1 / V) + K_2 (L_2 / V) + \dots + K_n (L_n / V)$$

حيث تمثل :

K_1, K_2, \dots, K_n : تكاليف مختلف مصادر التمويل.

L_1, L_2, \dots, L_n : قيم عناصر التمويل.

V : القيمة الإجمالية لمختلف مصادر التمويل.

نشير إلى أن تحديد التكلفة المتوسطة في هذه الحالة يتم على أساس القيمة المحاسبية، لتحديد نسبة كل مورد من موارد التمويل، و ذلك لصعوبة تحديد القيمة السوقية لبعض العناصر مثل الأوراق المالية غير المتداولة في البورصة التي يصعب تقدير القيمة الحقيقية لها. بهدف التوضيح أكثر نستعين بمعطيات المثال التالي، أين نفترض بأن الهيكل التمويلي لمؤسسة معينة يتكون من المصادر التمويلية المبينة في الجدول الموالي.

جدول رقم (03) : يبين كيفية حساب التكلفة الوسطية المرجحة للأموال [101] (ص: 451).

مصدر التمويل	المبلغ	النسبة إلى المجموع	تكلفة المصدر	التكلفة المتوسطة المرجحة لرأس المال
الأسهم العادية	400000	% 40	19.7	% 7.9
الأسهم الممتازة	100000	% 10	11.6	% 1.6
الأرباح المحتجزة	300000	% 30	18.6	% 5.3
السندات	200000	% 20	9.6	% 1.9
المجموع	1000000	% 100	/	% 16.7

نلاحظ من خلال المثال أعلاه، أن عملية تحديد التكلفة الوسطية المرجحة للأموال قد تمت حسب وزن و أهمية كل عنصر من عناصر التمويل بالنسبة للهيكل التمويلي للمؤسسة، لنتحصل في الأخير على التكلفة الكلية لهيكل رأس المال ممثلة في التكلفة المرجحة للأموال. بالنظر إلى معطيات الجدول نلاحظ بأن السندات تمثل أقل العناصر المستخدمة من حيث التكلفة، في أنها تشكل ما يعادل 20 % فقط من إجمالي الاحتياجات المالية. هذا ما يمكن إرجاعه إلى السياسة المالية الحالية للمؤسسة. و يبقى دائماً الهدف الأساسي للمؤسسة، والذي يتمثل في كيفية اختيار المصادر التمويلية، التي تحقق أقل تكلفة ممكنة، على أن تكون في نفس الوقت مناسبة للاحتياجات المالية للمؤسسة.

2.3.3.2. التكلفة الحدية للأموال: تعرف التكلفة الحدية على أنها " التكلفة المتوسطة للأموال

الجديدة أو الإضافية التي تحصل عليها المؤسسة " [100] (ص: 179).

وهي التكلفة الواجبة الاستعمال عند اختيار المشاريع، أين تتصف بعدم التمييز بين القيمة السوقية والقيمة المحاسبية لعناصر التمويل، وترجع أهمية هذه التكلفة إلى تعاضد دورها لأغراض تمويل الأهداف الاستثمارية للمؤسسة ومعظم القرارات المالية لها، حيث أن المؤسسة لن تقبل أي اقتراح استثماري جديد، إلا إذا كان معدل العائد الداخلي له أكبر من تكلفة الأموال الحدية [102] (ص: 172).

3.3.3.2. استخدامات التكلفة المتوسطة المرجحة و التكلفة الحدية للأموال:

تكمن أهمية تكلفة للأموال في أنها تمثل تلك التكلفة التي تسعى المؤسسة دائماً إلى تخفيضها إلى أدنى حد ممكن، و ذلك من خلال التخطيط السليم لبناء هيكل التمويل قصدي تحقيق الهيكل التمويلي الأمثل. ما يمكن ملاحظته أن تكلفة الأموال الإضافية تبقى ثابتة إلى أن يتم استنفاد مصادر الأموال الخاصة كاملة، بعد ذلك يبدأ هذا المتوسط مباشرة في الارتفاع التدريجي، نتيجة لزيادة الأموال المتولدة من خلال إصدار أسهم عادية جديدة، والتي تتميز بتكلفة مرتفعة. تضمن تكاليف الإصدار بالإضافة إلى تكاليف أخرى، ما يؤدي إلى ارتفاع نسبي في متوسط التكلفة.

من جهة أخرى فإن أهمية التكلفة الحدية تظهر من خلال الاعتماد عليها في عملية تقييم الاقتراحات الاستثمارية للمؤسسة، حيث لا يتم قبول إلا تلك الاستثمارات التي يزيد معدل العائد الداخلي لها عن تكلفة الأموال الحدية لهذه الاستثمارات. كما يجب أن يكون مؤشر الربحية أكبر من الواحد الصحيح، و عند استخدام معدل خصم يعكس تكلفة الأموال الحدية [103] (ص: 451).

من خلال هذا الفصل يمكن القول أن قرار الاستثمار على مستوى المؤسسة الاقتصادية يكتسي أهمية خاصة، تعود أساساً إلى ظروف اتخاذه والتي تتميز بالمخاطرة وعدم التأكد من جهة ورغبة المؤسسة في تحقيق عوائد من جهة أخرى.

لذا تقوم المؤسسات الاقتصادية بمحاولة إتباع الطرق العلمية في اتخاذ قرار الاستثمار والابتعاد ما أمكن عن الدوافع الشخصية عند اتخاذ القرار، وذلك من خلال دراسة الإيرادات المتوقع الحصول عليها ومقارنتها بالتكاليف الإجمالية الناشئة عن اتخاذ القرار الاستثماري، باستخدام الطرق المالية والكمية المناسبة لعملية التقييم.

كذلك تسعى المؤسسة دائماً إلى اختيار الهيكل المالي الأفضل من أجل تمويل مشاريعها الاستثمارية بطريقة تحقق لها الحصول على مصادر تمويل وبأقل تكلفة من أجل تعظيم العائد من الاستثمارات.

ونلاحظ هنا أن عملية تقييم الاقتراحات الاستثمارية تحتاج إلى معلومات مالية، أي أن المعلومات المالية لها دور في ترشيدها قرار الاستثمار وهذا ما سنتطرق له في الفصل الثالث.

الفصل 3

دور المعلومات المالية في إتخاذ القرارات الاستثمارية

مع تطور المؤسسات الاقتصادية وتعدد أدوات الاستثمار فيها ازدادت حاجة المستخدمين للمعلومات المالية، وقد قامت أنظمة المعلومات المحاسبية بتوفير المعلومات المالية الملائمة والتي من شأنها تسهيل مهمة هؤلاء المستخدمين.

ونتيجة لزيادة حدة المنافسة وانفتاح العالم على بعضه، أصبحت الحاجة ماسة إلى وجود نظام للمعلومات المحاسبية موجهة أساسا لخدمة أغراض الإدارة في مجالات التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات سمي "المحاسبة الإدارية".

وتستخدم المعلومات المالية الناتجة عن المحاسبة الإدارية من طرف الإدارة الداخلية للمؤسسة في اتخاذ مختلف القرارات الإدارية ونذكر بالخصوص قرار الاستثمار، لذا سنطرق في هذا الفصل إلى المباحث التالية:

- المؤسسة والإفصاح المحاسبي؛
- المحاسبة الإدارية واحتياجات الإدارة من المعلومات؛
- دور المعلومة المالية في تخطيط المشروعات الاستثمارية؛
- دور المعلومة المالية في تقييم الاقتراحات الاستثمارية.

1.3. المؤسسة والإفصاح المحاسبي

يلعب الإفصاح المحاسبي دورا هاما في تخفيض عدم تماثل المعلومات بين الأطراف الداخلية والخارجية، وبالتالي فإن كل طرف سيحاول تحقيق مصلحته الذاتية مع المحافظة على التوازن في السوق المالية وذلك عن طريق الإفصاح الذاتي عن المعلومات المالية التي تهم المستثمرين وصدقها.

وتعمل المؤسسة من أجل طمأنة المستثمرين على نشر المعلومات المالية، غير أن سلوك الإدارة تجاه درجة الإفصاح المحاسبي يختلف من مؤسسة إلى أخرى وذلك نظرا للعديد من العوامل.

ولتوضيح كل هذا، فقد تم تقسيم هذا المبحث إلى العناصر التالية:

- أهداف التحليل المالي؛
- الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية؛
- عرض معلومات القوائم المالية.

1.1.3. أهداف واستخدامات التحليل المالي

تعتبر المعلومات المالية من أهم الركائز التي تعتمد عليها عدة أطراف لها علاقات مع المؤسسة، فالمستثمرون – سواء كانوا حاليين أو محتملين – يبحثون عن تلك المعلومات التي تجيبهم عن مختلف تساؤلاتهم، وعادة ما تتمثل هذه التساؤلات فيما يلي [104] (ص: 124):

- ما مدى نجاح الإدارة في تحقيق أهداف المؤسسة بتحقيق الربح؟
 - ما هو العائد المحقق للأموال المستثمرة في المؤسسة؟ أي القوة الإرادية حاضرا ومستقبلا؟
 - ما هي اتجاهات المستقبل بالنسبة للمؤسسة وما مدى إمكانية استمراريتها؟
 - ما هي معدلات النمو المتوقعة في نشاط المؤسسة؟
 - هل تشير المقدررة الربحية للمؤسسة إلى النمو المستمر أو الاستقرار أم الهبوط؟
 - ما مدى كفاءة الإدارة وقدرتها في رسم سياستها التمويلية وكفاءتها في استغلال الموارد المتاحة؟
 - ما هي الحالة المالية للمؤسسة في الوقت الحاضر؟ وما هي العوامل التي تؤثر عليها في المستقبل؟
- وللإجابة على هذه التساؤلات يكون ضروريا للمؤسسة التعرف على وضعيتها المالية وأفاقها المستقبلية من خلال تحليل وثائقها المالية والمحاسبية قصد رسم إستراتيجية تنمائية وتطلعات المستثمرين.

1.1.1.3. تعريف التحليل المالي: التحليل المالي عبارة عن معالجة منظمة للبيانات المتاحة بهدف

الحصول على معلومات تستعمل في عملية إتخاذ القرار وتقييم أداء المؤسسات في الماضي والحاضر، وتوقع ما ستكون عليه في المستقبل [105] (ص: 107).

ويعتبر التحليل المالي أداة اتصال مهمة للمؤسسة مع محيطها المالي، فهو يسعى إلى وضع تشخيص عن الوضعية الحالية للمؤسسة مما يدعم التنبؤ.

2.1.1.3. أهداف التحليل المالي: تختلف أهداف التحليل المالي حسب الجهة المستعملة له [79]

(ص: 107):

1.2.1.1.3. أهداف التحليل المالي من جهة المؤسسة: يشكل التحليل المالي أداة للتسيير بالنسبة

للمؤسسة ويدخل في مختلف ميادين نشاطاتها حسب المشاكل المطروحة، كما انه يساعد في اتخاذ القرارات المالية والمراقبة المالية وإعلام مختلف الأطراف.

1.1.2.1.1.3. القرارات المالية: هناك قراران رئيسيان مرتبطان ويتطلبان تحليلاً مالياً مفصلاً حيث يتعلقان بقرار الاستثمار وقرار البحث عن وسائل التمويل، ففي لحظة وضع مخطط الاستثمار والتمويل لما ينجز، فإن ذلك يغير بعمق هيكله الأصول والخصوم وهو الشيء الذي يحتم معرفة الوضعية المالية للمؤسسة ولا بد أن ينصب التحليل حول هيكله الأصول، و القدرة على الاقتراض ودفع الديون.

2.1.2.1.1.3. المراقبة المالية: تهدف مراقبة إنجاز السياسة المالية أساساً إلى تحقيق شروط التوازن المالي ومستوى المردودية، وهناك العديد من الجوانب التي تمسها المراقبة وترتبط بطرق التسيير التقديري المستعملة من طرف المؤسسة، وإذا تعلق الأمر بمراقبة إنجاز مخطط استثماري وتمويلي فإن هذه المراقبة تقود إلى تحليل مالي حقيقي من خلال قياس ظروف إنجاز المخطط (التوازن بين الموارد والاستخدامات) ومراقبة تطور الوضعية المالية، هذا التحليل موجه إلى إعلام الإدارة العامة، البنوك، مؤسسات الإقراض من خلال ترجمته إلى جدول قيادة مالي.

3.1.2.1.1.3. إعلام الأطراف الأخرى: يقود إعلام الأطراف الأخرى إلى تحاليل مالية حسب التزامات المؤسسة وحسب سياستها بالنسبة للأسواق المالية والجمهور العريض، فالتحليل المالي في هذه الحالة ليس فيه خصوصية إضافية وإنما هو ذلك التحليل الذي يستجيب لغايات التسيير الداخلي كما في حالة المعلومات المقدمة في تقارير مجلس الإدارة للجمعية العامة، غير أن البنوك تستطيع بكثير من الأحيان إحراج المؤسسة بتحليل خاصة وذلك بمناسبة مفاوضات الحصول على القروض وسياسة المؤسسة نحو الأطراف الخارجية عادة ما تكون حذرة بمقتضى مبدأ سرية المهنة، وهذا لا يمنع هذه الأطراف من القيام بتحليل المعلومات المرسله إليهم وتفسيرها.

2.2.1.1.3. أهداف التحليل المالي من جهة الأطراف الأخرى: تختلف أهداف الأطراف الأخرى باختلاف الالتزام المالي (المساهمة في رأس المال أو الاقتراض) ويتم تناول هذه الأطراف فيما يلي [79] (ص: 107):

1.2.2.1.1.3. المساهمون والجمهور العريض: يقصد بالجمهور العريض مجموع المتعاملين الاقتصاديين يقبلون على وضع مدخراتهم واستثمارها في رأس مال مؤسسة ما، ولا يخص الجمهور العريض إلا المؤسسة المسعرة بالبورصة، وزيادة على اهتمام هذا الجمهور بالمعلومات الموفرة من طرف المؤسسة فإنه يسترشد بأعمال المحللين الماليين والاستثمانيين الخارجيين حيث انشغالاتهم تتعلق بتوضيح مردودية التوظيف ومخاطره، وباعتبار أن المساهمين والجمهور العريض تحركهم العوائد المنتظرة من خلال التوظيف فإن التحليل المالي لا بد أن يتوجه إلى تقييم رأس مال الشركة والتطورات المحتملة لمردوديتها.

2.2.2.1.1.3. المقرضون: تتجه انشغالات المقرضين نحو قياس الخطر والضمانات المقدمة، فالمقرض يجب أن يحصل على الفوائد واسترجاع أمواله، وما يهيمه من التحليل المالي هو قدرة المؤسسة على دفع ديونها.

3.2.2.1.1.3. الأجراء: جعل تطور التشريع الاجتماعي في بعض البلدان من الأجراء مفوضين للمؤسسة معنيين بمردوديتها، لذا أصبحت المؤسسة ملزمة بتزويد ممثليها بالمعلومات ذات الطابع المالي والمحاسبي حيث تقدم لهم سنويا تقريرا عن تطورات النشاط والوضعية المالية.

2.1.3. الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية

1.2.1.3. تعريف الإفصاح المحاسبي: يهدف التعريف أساسا إلى إرساء معنى المصطلح المراد تعريفه لتكوين لغة دقيقة مشتركة تساعد على تبادل الآراء وتطوير العلم، وبالرجوع إلى مؤلفات متعددة تم الوصول إلى عدة تعاريف سيتم عرضها ومناقشتها بهدف الوصول إلى ماهية وجوهر الإفصاح. فقد عرف الإفصاح بأنه: " بث المعارف أو نقل المعلومات من مصدر إنتاجها إلى مستقر الاستفادة منها أو استخدامها، فالإفصاح هو نقل هادف للمعلومات ممن يعلمها لمن لا يعلمها " [106] (ص: 245).

وعرف الإفصاح بأنه: " إظهار كل المعلومات التي قد تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية، وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم والتقارير المالية بلغة مفهومة للقارئ دون لبس أو تضليل " [107] (ص: 371).

كما عرف الإفصاح المحاسبي على أنه: " شمول التقارير المالية على جميع المعلومات اللازمة لإعطاء مستخدم هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الوحدة المحاسبية " [10] (ص: 322). ومن جهة أخرى فقد عرف الإفصاح المحاسبي بأنه: " تقديم المعلومات والبيانات إلى المستخدمين بشكل مضمون وصحيح وملائم لمساعدتهم في اتخاذ القرارات، لذلك فهو يشتمل المستخدمين الداخليين والخارجيين في آن واحد " [108] (ص: 211).

ونلاحظ أن التعاريف السابقة ركزت على ضرورة إظهار المعلومات بشكل يعكس حقيقة وضع المؤسسة دون تضليل، بحيث يستطيع مستخدم هذه المعلومات الاعتماد عليها في اتخاذ القرار السليم، إلا أنها اختلفت فيما بينها حول كمية ومقدار المعلومات المقدمة إلى مستخدميها. فالتعريف الأول أظهر ضرورة إبراز كافة المعلومات، أما التعريف الثاني فقد ركز على المعلومات الضرورية فقط.

ولم يوضح التعريفان الأول والثاني طبيعة مستخدم المعلومات، فالمستفيدين من القوائم المالية على اختلاف مستواهم الثقافي والاقتصادي والمحاسبي يتميزون بتفاوت قدراتهم في معالجة هذه المعلومات،

لذلك كان لابد من التمييز بين المستخدمين (كما ورد في التعريف الثالث) أي أن وجود مستخدمين داخليين يقود إلى إفصاح داخلي موجه بالدرجة الأولى إلى إدارة الوحدة الاقتصادية، حيث يتم توصيل المعلومات إلى مستخدميها بدون أي صعوبة مما يسهل ذلك الاتصال المباشر بين الإدارة والمحاسب.

كما أن وجود المستخدمين الخارجيين يقود إلى الإفصاح الخارجي الذي يتجلى بضرورة إعداد القوائم المالية الأساسية.

ولكن عدم تجانس وعدم تطابق مصالح الأطراف المختلفة فيما يتعلق بشكل ومضمون القوائم المالية قاد إلى اختلاف الزاوية التي ينظرون من خلالها لهذه القوائم، فإدارة المؤسسة كطرف مسؤول عن إعداد البيانات تنظر إلى الإفصاح من زاوية قد لا تتطابق مع نظرة مدقي الحسابات، وينظر المستثمرون إلى الإفصاح المحاسبي من زاوية تختلف عن تلك التي تنتظر من خلال جهات الرقابة والإشراف، وبالنهاية ينظر كل طرف يطالب بالإفصاح بحيث يحقق هدفه ومصالحته.

2.2.1.3. المقومات الأساسية للإفصاح عن المعلومات المالية :

يرتكز الإفصاح عن المعلومات المالية في القوائم المالية المنشورة على المقومات الرئيسية التالية [109] (ص: 04):

- تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المالية؛
- تحديد الأغراض التي ستستخدم فيها المعلومات المالية؛
- تحديد طبيعة ونوع المعلومات المالية التي يجب الإفصاح عنها؛
- تحديد أساليب وطرق الإفصاح عن المعلومات المالية.

وتعتبر هذه المقومات الأربعة مترابطة ومتسلسلة وكل يسهل المهمة للعنصر الذي بعده.

3.2.1.3. أنواع الإفصاح المحاسبي: يعد الإفصاح المحاسبي أهم الموضوعات المثيرة للجدل في

الوسط المهني سواء بين المحاسبين أنفسهم أو بينهم وبين إدارة الوحدة ومراجعي الحسابات من جهة وبين مستخدمي القوائم المالية من جهة أخرى، ونادرا ما ترد كلمة الإفصاح بشكل مستقل بل غالبا ما ترد مرتبطة بألفاظ أخرى، ويمكن القول إن أنواع الإفصاح المحاسبي هي [110] (ص: 23-30):

1.3.2.1.3. الإفصاح الكافي: يعتبر الإفصاح الكافي من أكثر المعلومات استخداما وهو يشير إلى

الحد الأدنى من المعلومات الذي يلزم عنه كي تكون القوائم المالية غير مظللة، أي يتضمن هذا النوع الإفصاح عن الحد الأدنى من المعلومات المالية المطلوبة من قبل مستخدمي القوائم المالية.

2.3.2.1.3. الإفصاح العادل: يعنى بتوفير رعاية متوازنة لاحتياجات كافة الأطراف المعنية، وهو ينطوي على هدف أخلاقي يستلزم المعاملة المتوازنة والمتساوية بين مستخدمي المعلومات المالية، من خلال الاهتمام المتوازن باحتياجات جميع الأطراف المعنية.

3.3.2.1.3. الإفصاح الشامل: يتمثل في عرض كافة المعلومات الملائمة التي تؤثر بشكل أو بآخر في سلوك مستخدمي القوائم المالية بدقة حتى تضمن عدم إخفاء أي معلومة جوهرية قد تؤثر على مصالح المستثمر العادي، ويجب التنبيه أن الإفصاح الشامل لا يقصد به عرض كافة المعلومات دون تمييز، فالإفراط في المعلومات المعروضة أمر غير مستحب نظرا لعرض تفاصيل غير مهمة مما يؤدي إلى إخفاء معلومات هامة وتجعل القوائم المالية صعبة الفهم والتفسير، بالإضافة إلى تحمل التكاليف إضافية بدون مبرر.

4.3.2.1.3. الإفصاح الإلزامي: ويتم الإفصاح هنا وفقا لما نصت عليه القوانين المختصة، وذلك قد يكون على حساب معلومات أخرى ربما تكون مهمة، إلا أن القوانين المختصة لم تول الاهتمام الكافي لإظهارها.

5.3.2.1.3. الإفصاح التثقيفي (الإعلامي): هو التحول نحو المطالبة بالإفصاح عن المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية، الإفصاح عن الإنفاق الرأسمالي الحالي والمخطط ومصادر تمويله.

6.3.2.1.3. الإفصاح الملائم: هو الإفصاح الملائم لحاجة مستخدمي البيانات وظروف المؤسسة وطبيعتها.

7.3.2.1.3. الإفصاح الوقائي: ويعني أن التقارير المالية يجب أن يتم الإفصاح فيها عن كل ما يجعلها غير مضللة لأصحاب الشأن، ويهدف الإفصاح الوقائي إلى حماية المجتمع المالي وبصفة خاصة المستثمر العادي الذي له قدرة محدودة على استخدام المعلومات المالية.

نلاحظ مما سبق، أن الإفصاح الشامل يتفق مع الإفصاح الوقائي لأنهما يفصحان عن البيانات المطلوبة لجعلها غير مضللة للمستثمرين الخارجيين، ولكن بالنسبة للإفصاح التثقيفي فمن شأنه الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية يترتب عليها مكاسب لبعض الفئات على حساب أخرى.

أما بالنسبة للإفصاح الكافي فإن التعريف يتضمن الحد الأدنى من المعلومات الواجب إظهارها ولكن يختلف الحد الأدنى من شخص إلى آخر تبعا للثقافة والخبرة التي يتمتع بها.

4.2.1.3. متطلبات الإفصاح ومشتملاته: عند الإفصاح عن القوائم والتقارير المالية من طرف

المؤسسة يجب مراعاة متطلبات الإفصاح المتعارف عليها، وهي كالتالي [111] (ص: 56):

1.4.2.1.3. السياسات المحاسبية: تقاس بنود القوائم المالية بتطبيق سياسات محاسبية قد تختلف من

مؤسسة إلى أخرى، فالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها تتضمن سياسات وطرق محاسبية مختلفة، وقد أوضحت المعايير المحاسبية الدولية هذه الحقيقة بالقول بأنه يعتبر استخدام سياسات محاسبية مختلفة في مجالات متعددة من العوامل التي تؤدي إلى صعوبة تفسير القوائم المالية، وليست هناك مجموعة معينة بالذات للسياسات المحاسبية المقبولة يمكن الرجوع إليها، ومن ثم فإن استخدام ما هو متاح من السياسات المحاسبية المختلفة قد يسفر عن قوائم مالية مختلفة عن بعضها البعض لمجموعة واحدة من الأحداث والظروف، لذلك يكون الإفصاح عن السياسات المحاسبية وثيقة هامة للمعلومات تمكن من تفسير الأرقام الواردة في القوائم المالية وفقا للسياسات المحاسبية التي أدت إليها.

2.4.2.1.3. الأطراف والصفات الهامة: يجب أن تشمل الإيضاحات المتممة للقوائم المالية على

وصف للصفات المبرمة بين المؤسسة وأطراف أخرى، وكذلك العلاقات الهامة بين المؤسسة وأطراف خارجية أخرى مثل العلاقة بين الشركة القابضة والشركة التابعة.

3.4.2.1.3. الأحداث اللاحقة: تغطي القوائم المالية فترة محددة من الوقت، ولكنها لا تكون متاحة

للنشر مباشرة في نهاية الفترة المالية، وغالبا ما تنشر بعد انتهاء الفترة المالية بعدة شهور، وتسمى الفترة بين نهاية الفترة المالية وإصدار ونشر القوائم المالية بالفترة اللاحقة.

وأثناء الفترة اللاحقة قد تحدث أحداث هامة أو تتاح معلومات جديدة متصلة بالقوائم المالية التي تم إعدادها، فإذا لم تكن منعكسة على القوائم المالية فإن الأمر يتطلب تعديل تلك القوائم أو عرضها في صورة الملاحظات المرفقة بالقوائم المالية.

4.4.2.1.3. الشكوك حول استمرار المؤسسة: يتم إعداد القوائم المالية على أساس استمرار

المؤسسة، وأنه في ظل غياب أي معلومات وتوقعات بفشل المشروع أو عدم استمراريته فإنه يفترض أن المشروع مستمر إلى ما لا نهاية، وفي حال توفر لدى معدي القوائم المالية معلومات تفيد بإمكانية عدم استمرار المشروع، أو أن هناك شكوكا حول استمرار المشروع، عندئذ يجب الإفصاح عن تلك المعلومات في صورة ملاحظات مرفقة للقوائم المالية [111] (ص: 57).

5.4.2.1.3. الالتزامات المحتملة: تتمثل عادة بالالتزامات يحيط بها الكثير من عدم التأكد فيما يختص

بحدوثها أو مبالغها، وتظهر عادة نتيجة للقضايا المرفوعة ضد المؤسسة أو المنازعات مع الأطراف الأخرى، والتي تتطلب تحويل بعض المبالغ مستقبلا عند تسوية النزاع، وفي بعض الحالات التي يتأكد

فيها بعض هذه الالتزامات فإنها تدخل ضمن الدفاتر المحاسبية لتصبح جزءا من القوائم المالية بينما يتم الإفصاح عن الالتزامات المحتملة الأقل تأكيدا في ملاحظات القوائم المالية، والإفصاح في هذه الحالة يخبر القارئ بالنتائج السلبية المحتملة للأحداث التي وقعت ولكنها لم تصل إلى الدرجة الموضوعية اللازمة لإدخالها إلى القوائم المالية [111] (ص: 57).

3.1.3. عرض معلومات القوائم المالية

مما تقدم تبين أن تعدد فئات مستخدمي المعلومات المالية والتنوع واختلاف احتياجات كل من هذه الفئات قد يؤثر بشكل أو بآخر في محتوى القوائم المالية وتوقيت إصدارها ويحد من حرية الإدارة في هذا المجال، بالإضافة إلى ذلك هناك قوى خارجية تؤثر هي الأخرى بدرجة كبيرة على محتوى التقارير المالية، أو حتى في توقيت إصدارها نذكر منها:

1.3.1.3. القوى المؤثرة على المعلومات المالية: هناك عدة عوامل تؤثر على محتوى التقارير المالية وهي [9] (ص ص: 83-84):

1.1.3.1.3. الأجهزة الحكومية الرقابية: تلعب القوانين التي يتم إصدارها من الأجهزة التابعة للحكومة المسؤولة عن الرقابة والإشراف عن المؤسسات المساهمة دورا كبيرا في تحديد محتوى التقارير المالية التي تنشرها تلك المؤسسات، حيث أن اللوائح التنفيذية للتشريعات تبين كيفية عرض نماذج لما يجب أن تحتويها التقارير المالية بالإضافة إلى تحديد الفترة الزمنية التي تغطيها التقارير وكذا المدة التي يلزم إصدار التقارير خلالها - متى يجب إعداد الميزانية الختامية، حساب جدول النتائج - تقرير مراقب الحسابات وغيرها.

2.1.3.1.3. قوى السوق: في سوق المال تتنافس الشركات من أجل زيادة أموالها من مصادر مختلفة، فطرح عدة أنواع من الأسهم أو السندات نجدها متباينة من حيث الحقوق والضمانات والعوائد، وفي سبيل الفوز على غيرها من الشركات لتوفير احتياجاتها من الأموال تسعى كل شركة من جانبها بتوفير المعلومات التي تعتقد أنها تمكنها من تحقيق هذا الهدف بأفضل الشروط المتاحة، من جانب آخر فإن المحاولات التي تقوم بها أطراف خارجية للسيطرة على هذه المؤسسة أو التشكيك في قدراتها غالبا ما تدفع بإدارة هذه الأخيرة إلى توفير معلومات تساعد على إحباط تلك المحاولات بغرض حماية المساهمين.

3.1.3.1.3. التكاليف المرتبطة بالإفصاح: هي التكاليف التي يتحملها كل من معدي ومستخدمي المعلومات المالية، حيث أنها غالبا ما تكون كبيرة ومختلفة من مؤسسة إلى أخرى وكذلك من مستخدم إلى آخر، وتتوقف على حجم المؤسسة ونوع الإفصاح، وإذا ما قامت المؤسسة بالإفصاح اختياريا عن التنبؤات بالدخل وكانت التنبؤات مفرطة في التفاؤل فإن المستثمرين والأطراف التي لها صلة مباشرة بالمؤسسة

يمكنها متابعة المؤسسة أو إدارتها بالتعويض عن الأضرار التي تعرضت لها، ومما لا شك فيه أن هذا النوع من التهديدات قد يدفع هذه الأخيرة إلى التقليل من الإفصاح في المستقبل ، كما تلعب الأرقام المحاسبية الواردة في القوائم المالية التقليدية للمؤسسة دورا هاما في تحديد الإجراءات السياسية التي تكون في صالح المؤسسة أو في غير صالحها.

وفي هذا الشأن تلجأ كثير من المؤسسات إلى الإفصاح الشامل الدقيق لإثبات الدلائل أو استعمال الطرق المحاسبية التي يترتب عنها تخفيض القيمة الحالية للأرباح المنشورة تقاديا لهذه التكاليف السياسية، يعتقد كثيرا من المحاسبين أن التوسع في الإفصاح سوف يؤثر على الموقف التنافسي للمؤسسة ويحملها تكاليف إضافية إذ قامت المؤسسات المنافسة لها باستخدام هذا الإفصاح لصالحها، واستخدامه في مراجعة وتوجيه خطط الإنتاج مما قد يضعهم في موقف تنافسي أفضل.

2.3.1.3. أهمية الإفصاح المالي والمحاسبي: ازدادت أهمية الإفصاح للشركات المساهمة مع

تفجر الفضائح المالية لكبريات الشركات الأمريكية مثل (Enron, Worldcom, Worldcrossing) وغيرها والتي أدت إلى انهيار أحد أعرق المكاتب المحاسبية العالمية هو مكتب Anderson للمحاسبة والدراسات الاقتصادية والمالية في سنتي 2002 و 2003. إذ جلبت تلك الفضائح والانهيارات خسائر ضخمة للمستثمرين والمتعاملين، فالقصور في إعداد البيانات المالية والمحاسبية والإفصاح غير الدقيق والتلاعب في المعلومات أو حتى إخفاءها واحتكارها من قبل قلة من المتعاملين بمساعدة الإدارة تجعل الشركة المعنية غير معروفة بدقة من قبل المتعاملين الذين سوف يتخذون قراراتهم الاستثمارية على أسس خاطئة، على عكس الفئة الأخرى من الداخليين التي تتخذ قراراتها انطلاقا من المعرفة الدقيقة للمعلومات، والتي قد يحصلون عليها بطريقة غير قانونية، تؤدي هذه الوضعية وغيرها من الممارسات كالإشاعات والأخبار المغرضة واستعمال العلاقات الشخصية في الصفقات المالية التي تعقد هنا وهناك إلى فقدان الثقة في الأسواق المالية الأمر الذي يجعلها تفقد نشاطها وتنهار، بينما إذا ما تم الإفصاح المالي وفق القواعد والمعايير المتعارف عليها بحيث يعكس الوضعية المالية للشركات بصدق ودون مبالغة أو تزوير، الشيء الذي يقلل من عدم تماثل المعلومات بين الأطراف المتعاملة على المستويين الوطني والدولي، كأن يكون أحد الأطراف (المستثمرين) من بلد ما والطرف الآخر من بلد ثان. عندئذ يظهر عدم تماثل المعلومات أكثر ويحتاج المتعاملون إلى معلومات أدق وإفصاح أكثر مصداقية [112] (ص: 13).

3.3.1.3. أثر الإفصاح على الأسواق المالية: كلما ذكر الإفصاح مقترنا بالأسواق المالية إلا وذكر

الموضوع الشائك المتمثل في كفاءة الأسواق المالية وعلاقتها بالمعلومة بصفة عامة، فالأسواق ذات الكفاءة سرعان ما تستجيب للمعلومات الواردة إليها ارتفاعا وانخفاضا حسب طبيعة تلك المعلومات، أي سواء كانت سارة أو غير سارة.

1.3.3.1.3. الإفصاح المالي وكفاءة الأسواق المالية: تتراوح المعلومة من تلك البيانات التاريخية

التي سبق وأن نشرت وأصبحت معروفة منذ مدة إلى تلك المعلومة المحتركة من قبل فئة قليلة من الداخلين مروراً بالمعلومة المتاحة لعامة الناس عبر وسائل النشر المعروفة.

1.1.3.3.1.3. أشكال الكفاءة: تبعاً لطبيعة المعلومة وتوقيت وصولها واستجابة الأسواق المالية لها

تقسم أشكال الكفاءة إلى [113] (ص ص: 84-85):

- الشكل الضعيف: وفيه تعكس أسعار الأسهم كافة المعلومات التاريخية التي سبق وأن استوعبتها الأسواق.
- الشكل متوسط القوة: وهنا لا تعكس الأسعار المعلومات التاريخية فقط وإنما تعكس أيضاً المعلومات المتاحة لعامة الناس.
- الشكل القوي: وفيه تعكس الأسعار كافة المعلومات المتاحة وغير المتاحة، أي المحتركة من طرف الداخلين.

2.1.3.3.1.3. دور الإفصاح في تحسين الكفاءة: يلعب الإفصاح دوراً أساسياً في تحسين كفاءة

الأسواق المالية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، فمن ناحية يؤدي الإفصاح ذو النوعية الجيدة إلى شفافية أكبر في التعامل، الأمر الذي يزيد من حركة رؤوس الأموال والاستقرار المالي على المستويين الوطني والدولي لاسيما مع تواجد آليات رقابية فعالة، وعليه تتوقف كفاءة السوق المالية إلى حد كبير على نوعية الإفصاح وعلى كفاءة سوق المعلومات بصفة عامة وأنظمة المعلومات للشركات المقيدة بصفة خاصة. ولقد سبق وأن أشرنا إلى أن "أسعار الأسهم في سوق ذات كفاءة تمتاز بالمشوائية بحيث يصعب (أو يستحيل) على أي مستثمر التنبؤ باتجاهها وتحقيق أرباح غير عادية على حساب بقية المستثمرين، عندئذ يتنافس عدد هائل من المتعاملين على تحليل المعلومات المالية التي سرعان ما تنعكس في الأسعار، الشيء الذي يؤدي إلى تقييم الأصول المالية بقيمتها الحقيقية... " [113] (ص: 84).

ويعمل الإفصاح المالي الجيد أيضاً على تخفيض تكاليف مصادر التمويل المختلفة، لاسيما رؤوس الأموال الخاصة ويجلب مستثمرين آخرين ويقلل من عدم تماثل المعلومات ويزيد من سيولة السوق، الأمر الذي يرفع حجم التداول ويقلل تكاليف الوكالة وبالتالي يحسن من كفاءة السوق باستمرار، من جهة أخرى لا يمكن للمتعاملين في البورصات والأسواق المالية أن يستغنوا عن المعلومات المالية المعدة والمنشورة بكل شفافية لاستخدامها في تقييم أداء الشركات المقيدة وإدارتها والتنبؤ بالعوائد والمخاطر المستقبلية، وبالتالي تسعير الأدوات المالية بصورة أفضل وتزداد كفاءة السوق.

2.3. المحاسبة الإدارية واحتياجات الإدارة من المعلومات

لقد أدى التطور الذي طرأ على علم الإدارة منذ بداية القرن العشرين إلى اعتماد المؤسسات على الأسلوب العملي في اتخاذ القرارات المتعلقة بالتخطيط والرقابة، مما انعكس على الفكر المحاسبي الذي

أصبحت نظريته التقليدية من تحديد وقياس وتوصيل المعلومات المالية لا تتلاءم مع احتياجات الإدارة مما أدى إلى ظهور المحاسبة الإدارية كوليّد جديد في مجالات المحاسبة نتيجة لتطور الإدارة وزيادة احتياجاتها للبيانات والمعلومات اللازمة لترشيد الإدارة في اتخاذ القرارات من ناحية أخرى، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى:

- تعريف المحاسبة الإدارية ومجالات نشاطها؛
- المحاسبة الإدارية وفروع المعرفة المحاسبية؛
- المقومات الأساسية لإنتاج المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات.

1.2.3. تعريف المحاسبة الإدارية ومجالات نشاطها

تلعب المحاسبة الإدارية دورا بارزا في توفير المعلومات اللازمة للإدارة لاتخاذ القرارات الإدارية المختلفة، فهي تمد الإدارة بمعلومات تفصيلية في الوقت المناسب ويمكن أن تكون هذه المعلومات مالية أو غير مالية.

1.1.2.3. تعريف المحاسبة الإدارية: وتوجد هناك عدة تعريفات للمحاسبة الإدارية من بينها:

المحاسبة الإدارية هي مجموعة من الطرق والنظم والأساليب المختلفة التي يتبناها المحاسب ويقوم بتطبيقها بدرجة عالية من الكفاءة الشخصية وبحذق وفن وقدرة علمية وعملية في سبيل مساندة الإدارة بهدف تحقيق أكبر قدر من الكفاءة التي يحققها المشروع كوحدة اقتصادية [114] (ص: 14).
وتعرف أيضا بأنها " نظام للمعلومات يختص بتجميع وتحليل وتبويب وتخزين بيانات أساسية أو معلومات ناتجة من نظم أخرى فرعية للمعلومات في المؤسسة لغرض إنتاج معلومات ذات طابع كمي مالية أو غير مالية، تقدم إلى الإدارة العليا لاستخدامها في مجال التخطيط واتخاذ القرارات والرقابة على تنفيذ الخطط " [115] (ص: 02).

وفي تعريف آخر للمحاسبة الإدارية نجدها: نظام للإعداد ومعالجة المعلومات مصمم لمساعدة المديرين في التخطيط، واتخاذ القرارات ومراقبة العمليات، ويتم إعداد مجموعات مختلفة من المعلومات لكل من هذه الأهداف المختلفة، وتعتمد المحاسبة الإدارية في تكوين مادتها العلمية على مجموعة من فروع المعرفة مثل علم الاقتصاد وعلم الإدارة وبحوث العمليات ولكنها تصبغ ما تستمده من هذه الفروع بلونها الخاص وتضفي عليه طابعا مميزا سواء عن طريق التعديل أو الإضافة أو إخضاع بعض المفاهيم النظرية للقياس الكمي، بحيث تنتج من هذه الأجزاء شكلا متجانسا ومتكاملا يمثل المادة العلمية للمحاسبة الإدارية. ويحكم المحاسبة الإدارية مبدأ عام واحد فقط هو مبدأ الاستفادة، فالمعلومات المالية التي تصلح كأساس لاتخاذ قرار سليم في موقف معين قد لا تصلح كأساس لاتخاذ قرار سليم في موقف آخر [116]

(ص: 225)، ومن خلال هذه التعاريف يمكن استخلاص العناصر الأساسية التالية التي تتكون منها المحاسبة الإدارية:

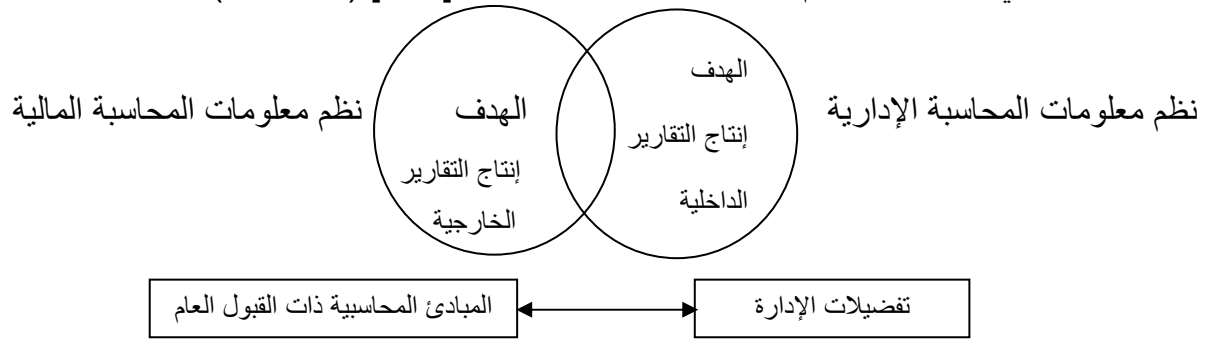
- تساعد في تطبيق الأساليب الفنية والمفاهيم العلمية لعرض البيانات اللازمة لتخطيط والرقابة الفعالة وذلك اعتمادا على أساليب العرض الإحصائي والرياضي؛
 - وسيلة لخدمة أهداف الإدارة لتحقيق أقصى كفاءة؛
 - وسيلة داخلية لخدمة الإدارة وليست لخدمة الأطراف الخارجية.
- وحتى يكون للمحاسبة الإدارية الأثر الفعال يتعين توافر مجموعة من الشروط في النظام المحاسبي والإداري لكي يزود الإدارة بالبيانات والمعلومات المالية والإدارية اللازمة لتحقيق الأهداف الإدارية وتمثل هذه الشروط في [114] (ص: 18):

- توفير المعلومات المالية والإدارية اللازمة لمد النشاط الإداري بمعلومات مستمرة ومتابعة لخط سير تنفيذ أهداف التخطيط؛
- ربط المعلومات المالية والإدارية بالهيكل التنظيمي، بحيث يسمح بالاستفادة الكاملة من المعلومات من خلال نظام فعال للتقارير؛
- توفر المناخ الملائم لحو وبيئة العمل ودراسة مدى تأثيره على السلوك الإنساني من حيث درجة مقاومته، أو استجابة للنظام حيث يقاس نجاح النظام بمدى استجابة الأفراد له؛
- أن تكون الثقة كاملة من قبل المستفيدين الإداريين للمعلومات المالية والإدارية في إمكانية وفعالية هذه المعلومات في إمدادهم مما يحقق لهم أهدافهم.

2.1.2.3. موقع المحاسبة الإدارية في إطار أنظمة المعلومات: ترتبط سلامة القرارات الملائمة

بما يتوفر لمتخذها من معلومات كافية وملائمة وعلى المستوى المرغوب من الثقة، فإن أنظمة المعلومات تصبح هي الركيزة في إتخاذ القرارات، وذلك بما توفره من معلومات وقتية وملائمة تساعد الإدارة في القيام بمهامها وإستراتيجياتها وخططها، ويطلق على أنظمة المعلومات التي تمكن الإدارة وتساعد في أداء مهامها اسم "أنظمة المعلومات الإدارية"، وتعتبر المعلومات المالية من أهم مصادر معلومات أنظمة المعلومات الإدارية لأغراض إتخاذ القرارات التخطيطية والرقابية [117] (ص: 179)، وفي ظل أنظمة المعلومات الآلية التي تعتمد على الحاسبات الإلكترونية، كان النظام المحاسبي يمثل نظام المعلومات الكلي بالنسبة للإدارة، وهو اليوم وفي ظل هذه التطورات التقنية يمثل أهم وأكبر جزء من أنظمة المعلومات الإدارية، ومن ثم فإن نظام المعلومات المحاسبي الذي يختص بتسجيل وتشغيل وإعداد التقارير عن العمليات المحاسبية التي تحققت من الزاوية التاريخية طبقا للمبادئ المحاسبية ذات القبول العام يمكن أن نطلق عليه "نظام معلومات المحاسبة المالية"، ومع ذلك فإن نطاق تشغيل البيانات المحاسبية في المؤسسة

يتجاوز عادة حدود المبادئ المحاسبية ذات القبول العام، فإذا تضمن نظام المعلومات المحاسبي مثلاً: إعداد الموازنات التقديرية فإن ذلك ينطوي على إجراءات للتعرف على الأحداث المالية المتوقعة مستقبلاً وتقدير الآثار النقدية الناجمة عنها، ويعتبر ذلك خروجاً عن المبادئ ذات القبول العام، لذلك فإن نظام الموازنات التقديرية وما يماثله من نظم أخرى تستهدف توفير المعلومات للاستخدام الداخلي بواسطة إدارة المؤسسة يمكن أن تمثل في مجموعها "نظام معلومات المحاسبة الإدارية" [118] (ص: 180).



الشكل رقم (10): نطاق نظام المعلومات المحاسبية [117] (ص: 180)

ويتبين من الشكل السابق، أن نظام المحاسبة المالية يهدف إلى إنتاج تقارير المعلومات التي تهتم الأطراف الخارجية ذات الاهتمام بالمؤسسة، وأنه يتم إعداد هذه التقارير وفقاً للمبادئ المحاسبية ذات القبول العام، كما يتبين أن نظام معلومات المحاسبة الإدارية يهدف إلى إنتاج تقارير المعلومات الداخلية التي تهتم بها إدارة المؤسسة لتسيير نشاطها، وتشير مساحة التداخل بين الدائرتين إلى كلا النظامين يشتركان في بعض المكونات الرئيسية لكل منهما، ولما كانت المهام الإدارية الأساسية وعلى الأخص منها التخطيطية تتعلق بالمستقبل بكل تحدياته المستهدفة، لذلك فإن موقع المحاسبة الإدارية في إطار أنظمة المعلومات يحتل مكاناً بالغ الأهمية، لأن معلومات المحاسبة الإدارية تتضمن معلومات مستقبلية تنبؤية، ومن ثم تتفق معلوماتها مع المواقع الزمنية للقرارات الإدارية ذات الآثار المستقبلية.

3.1.2.3. مقاييس فاعلية نظام معلومات المحاسبة الإدارية: تتأثر مقاييس فاعلية نظام معلومات

المحاسبة الإدارية بعوامل متعددة، وهي موضحة كما يلي [117] (ص: 181):

1.3.1.2.3. عوامل شخصية: وتتمثل في اتجاه المستخدم بالنسبة لنظام المعلومات، ويتأثر ذلك

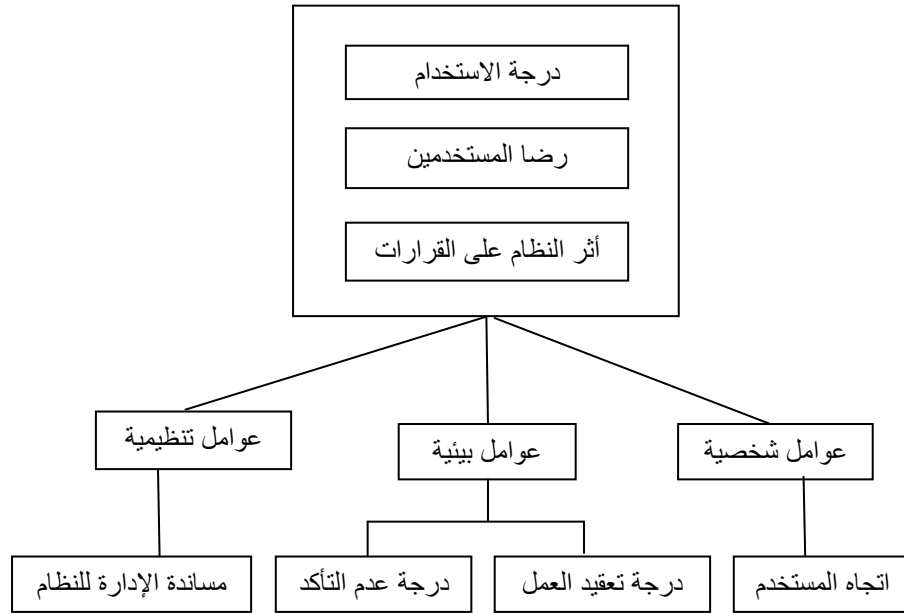
بعاملين أساسيين:

- استعداد (ميله) للتعامل مع النظام بصفة عامة، وهو محصلة لعوامل (متغيرات) شخصية وبيئية متعددة تشكل في مجموعها تأثيرات وانطباعات مسبقة لدى الفرد؛
- تأهيله وخبرته وتدريبه بصفة خاصة.

2.3.1.2.3. عوامل بيئية: تتضمن درجة تعقيد العمل المطلوب إنجازه، ودرجة عدم التأكد المحيطة بهذا العمل.

3.3.1.2.3. عوامل تنظيمية: وتتمثل في درجة مساندة الإدارة في المؤسسة لنظام المعلومات واستعدادها لحل المشكلات التي تنشأ عن استخدامه.

والشكل التالي يوضح العوامل التي تؤثر في مقاييس فاعلية نظام معلومات المحاسبة الإدارية.



الشكل رقم (11) : المقاييس والعوامل المؤثرة على فاعلية نظام معلومات المحاسبة الإدارية [117] (ص: 180)

2.2.3. المحاسبة الإدارية وفروع المعرفة المحاسبية

أصبحت المحاسبة في الوقت الحاضر تنقسم إلى العديد من الفروع الأساسية المشتقة، فإ جانب المحاسبة المالية ومحاسبة التكاليف نجد المحاسبة الإدارية والمحاسبة الحكومية كفروع أساسية للمعرفة المحاسبية، ومن كل منها يشتق العديد من الفروع الثانوية والتي تختص بمجالات تطبيق معينة أو تحقيق أهداف محددة.

وسنتناول في هذا المطلب علاقة المحاسبة الإدارية بكل من المحاسبة المالية ومحاسبة التكاليف.

1.2.2.3. المحاسبة الإدارية وعلاقتها بالمحاسبة المالية: تعتبر المحاسبة المالية بمثابة الأصل

الذي تفرعت عنه الفروع الأخرى للمحاسبة " وتهتم بتحليل وتسجيل و تبويب وتصنيف العمليات المالية التي تحدث خلال الفترة المحاسبية بين المؤسسة والغير، وذلك بقصد إعداد تقارير مالية خارجية توفر لمستخدمي هذه التقارير معلومات حالية عن نتيجة أعمال النشاط ومركزها المالي، ولذا يتركز الهدف الرئيسي لهذا الفرع من فروع المحاسبة بالإضافة إلى توفير الخدمات الحمائية لأصول المؤسسة على قياس الربح والمركز المالي للوحدات الاقتصادية " [118] (ص: 21).

ويمكن المقارنة بين المحاسبة الإدارية والمحاسبة المالية من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(04):المقارنة بين المحاسبة الإدارية والمحاسبة المالية [117] (ص: 178)

الوظيفة	المحاسبة المالية	المحاسبة الإدارية
الهدف	تتعامل مع المؤسسة كوحدة واحدة، فتقدم التقارير التي تظهر نتائج المؤسسة كوحدة واحدة خلال فترة محاسبية معينة ومركزها المالي في نهاية تلك الفترة.	تتعامل مع المؤسسة كأجزاء، فتعد التقارير على مستوى القطاعات والأقسام والمنتجات والقرارات.
المرونة	تهتم بالماضي فقط، لذلك بياناتها تاريخية تقيس نتائج الأعمال التي تمت فعلا، وتحديد المركز المالي في ضوء العمليات التي حدثت فعلا.	تهتم بالماضي والحاضر والمستقبل، لذلك تجمع كل من البيانات التاريخية والحاضرة والمستقبلية، لتوفير معلومات تساعد الإدارة في مجالات التخطيط والرقابة وترشيد القرارات.
التقارير وتوقيت تقديمها	موضوعة في إطار جامد من المبادئ والمفاهيم والأسس والسياسات والإجراءات المتعارف عليها، مثل مفهوم التكلفة ومفهوم ثبات القوة الشرائية لوحة النقد وسياسة الحيطة والحذر.	تتميز بالمرونة، ولا يحكمها سوى مبدأ واحد فقط هو "مبدأ المناسبة"
الدقة	تتمثل في تقارير أساسية خارجية هي: قائمة الدخل، قائمة التغيرات في حقوق الملكية، قائمة المركز المالي، قائمة التدفقات النقدية. وتعد هذه التقارير مرة واحدة في نهاية الفترة المحاسبية.	تتضمن تقارير المحاسبة الإدارية- بجانب التقارير الأساسية- تقارير أخرى عديدة، وتعد هذه التقارير بصورة متكررة أثناء الفترة المحاسبية الواحدة، كما أن هناك تقارير خاصة تقدم طبقا لاحتياجات الإدارة.
درجة التفصيل	بياناتها دقيقة في حدود القواعد التي تحكم الإطار العام لنظرية المحاسبة.	بياناتها تقريبية ونسبية في حدود مسموح بها.
وحدة القياس	بياناتها إجمالية في إطار الدليل المحاسبي.	بياناتها تفصيلية شاملة للبيانات الداخلية والخارجية.
الموضوعية	يتم التعبير عن بياناتها في صورة مالية باستخدام وحدة النقد السائدة.	بياناتها تأخذ صورة مالية، وقد يتم التعبير عنها بأي صورة أخرى غير مالية باستخدام النماذج الإحصائية والرياضية والرسوم البيانية.
المستفيدون من التقارير	بياناتها أكثر موضوعية، وينخفض فيها عنصر التقدير الشخصي إلى أدنى مستوى.	تتأثر بياناتها بعنصر التقدير الشخصي نظرا لأن جزء منها يتعلق بالمستقبل.
	الجهات الخارجية(المستثمرون، الدائنون، المقرضون، الجهات الحكومية، والإدارة).	الإدارة الداخلية.

وبالرغم من الفروقات المذكورة بين المحاسبة المالية والمحاسبة الإدارية إلا أن هناك بعض أوجه

التشابه بينهما ويرتكز هذا التشابه في النقطتين التاليتين [119] (ص: 08):

- إن كلا من المحاسبة المالية والإدارية تهتم بالمعلومات الاقتصادية المالية للمؤسسة، فمثلا تحديد تكلفة الوحدة من منتج معين هو جزء من المحاسبة الإدارية، في حين أن الإفصاح عن إجمالي تكلفة إنتاج وبيع منتج معين هو جزء من المحاسبة المالية.

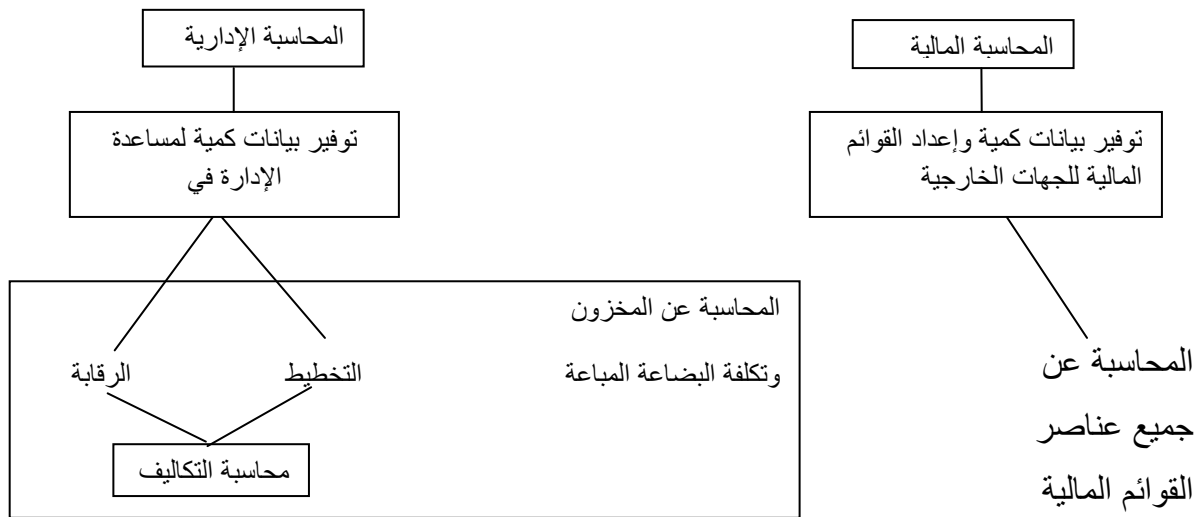
- إن كلا من المحاسبة المالية والإدارية تتطلب قياس نتائج الأحداث الاقتصادية للمؤسسة وإبلاغها للجهات المعنية، وتجدر الإشارة هنا أن الحاجات للمعلومات المالية للجهات المختلفة المعنية بهذه المعلومات هي المسؤولة عن أغلب الفروقات بين المحاسبة الإدارية والمحاسبة المالية.

2.2.3.2. المحاسبة الإدارية وعلاقتها بمحاسبة التكاليف: يطلق مصطلح محاسبة التكاليف على

مجموعة الأساليب والطرق المستخدمة في تجميع التكاليف وتحديد تكلفة وحدة الإنتاج، وقد تم تطبيق مفاهيم التكاليف في البداية على المؤسسات الصناعية التي يتم فيها تحويل المواد الأولية إلى بضاعة تامة الصنع، وفي الوقت الحالي تطبق محاسبة التكاليف على مختلف القطاعات التجارية والزراعية والخدمية وغيرها [120] (ص: 52).

وتعرف محاسبة التكاليف بأنها " تقنية معالجة المعلومات المحصل عليها من المحاسبة المالية بالإضافة إلى مصادر أخرى وتحليلها للحصول على نتائج يتخذ على ضوءها مسيرو المؤسسة القرارات المتعلقة بنشاطها، وتسمح بدراسة ومراقبة المردودية وتحديد فاعلية تنظيم المؤسسة، كما أنها تسمح بمراقبة المسؤوليات سواء على مستوى التنفيذ أو على مستوى الإدارة " [121] (ص: 08).

ويمكن إبراز العلاقة القائمة بين كل من المحاسبة المالية والمحاسبة الإدارية ومحاسبة التكاليف من خلال الشكل الموالي.



الشكل رقم (12) : علاقة محاسبة التكاليف بكل من المحاسبة المالية والمحاسبة الإدارية [122] (ص: 08)

من خلال الشكل، نستنتج أن العلاقة بين المحاسبة المالية ومحاسبة التكاليف تتركز في توفير الأخيرة لبيانات التكلفة التي تساعد على إعداد القوائم المالية، كما توفر محاسبة التكاليف البيانات التي تساعد الإدارة في التخطيط والرقابة أي أنها ترتبط أيضا بالمحاسبة الإدارية، ويمكن تلخيص الخصائص الرئيسية للمحاسبة الإدارية مقارنة بكل من خصائص المحاسبة المالية ومحاسبة التكاليف على النحو التالي:

الجدول رقم(05): الخصائص الرئيسية للمحاسبة الإدارية مقارنة بكل من المحاسبة المالية و محاسبة التكاليف

[114] (ص: 25)

الخصائص	نظام المحاسبة المالية و محاسبة التكاليف	نظام المحاسبة الإدارية
من ناحية الوظيفة	الاهتمام بالأثار المالية للعمليات التاريخية	الاهتمام بالأثار المالية و النواحي الاقتصادية الداخلية و الخارجية
من ناحية الوقت	تاريخية	جارية و مستقبلية
من ناحية الأهداف	العمليات الفعلية	الفرص المتاحة في الحاضر و المستقبل
من ناحية الجهات المستفيدة	الإدارة الداخلية و الأطراف الخارجية	الإدارة الداخلية
من ناحية وحدة القياس	مالية وكمية	مالية وكمية إلى جانب النماذج الإحصائية و الرسوم البيانية و النماذج الرياضية
من ناحية درجة التفصيل	إجمالية و تفصيلية في إطار الدليل المحاسبي	تفصيلية شاملة للبيانات الداخلية و الخارجية
من ناحية الموضوعية	حقائق موضوعية لعمليات فعلية	حقائق موضوعية لعمليات فعلية إلى جانب دراسات النشاط الجاري و المستقبلي و تتأثر بالتقدير الشخصي
من ناحية مستوى الدقة	دقيقة في حدود القواعد التي تحكم الإطار العام لنظرية المحاسبة	تقريبية و نسبية في حدود مسموح بها
من ناحية مواعيد تقديم البيانات و المعلومات	دورية متكررة	دورية و جاهزة عند الحاجة

ومن خلال الجدول نستطيع إبراز العلاقة القائمة بين محاسبة التكاليف و المحاسبة الإدارية كما يلي:

- تختص محاسبة التكاليف بتسجيل التكاليف أولاً بأول مع محاولة توفير بيانات مستقبلية، إلا أن المحاسبة الإدارية أكثر فاعلية في هذا المجال نظراً لما توفره من بيانات جاهزة عن الماضي والحاضر والمستقبل؛
- تهتم محاسبة التكاليف بالأحداث الفعلية الجارية، بينما تهدف المحاسبة الإدارية إلى التعرف على الفرص المتاحة في الحاضر والمستقبل لتوظيف واستخدام الموارد؛
- يمكن النظر إلى محاسبة التكاليف كفرع من فروع المحاسبة يهدف إلى توفير البيانات والمعلومات المتعلقة بالتكاليف من أجل إعداد القوائم المالية والتقارير الضريبية، ويعكس ذلك الدور التقليدي مجال محاسبة التكاليف لخدمة الجهات الداخلية في المؤسسة، أما المحاسبة الإدارية فهي أحد فروع المحاسبة والتي تعني بتزويد الإدارة بالمعلومات التي تحتاجها لأغراض التخطيط والمفاضلة بين البدائل المختلفة والرقابة واتخاذ القرارات المختلفة، وبالتالي فإن المحاسبة الإدارية تخدم بشكل رئيسي الجهات الداخلية.

3.2.3. المقومات الأساسية لإنتاج المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات

يحكم إنتاج المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات قواعد وضوابط أساسية ومقومات ضرورية يمكن توضيحها فيما يلي:

1.3.2.3. كفاءة وحسن اختيار المدخلات من البيانات: حيث تعتبر عملية تجميع واختيار البيانات

اللازمة لإنتاج معلومات سليمة المرحلة الرئيسية الأولى في هذا المجال، فمن ناحية تمثل البيانات المادة

الخام اللازمة لإنتاج المعلومات، ومن ناحية أخرى تعتمد هذه المعلومات في جودتها وفعاليتها وموضوعيتها ودقتها على جودة وفعالية وموضوعية ودقة البيانات المستخدمة في إنتاجها، وعلى ذلك فإن البيانات الجيدة تعطي معلومات جيدة، والبيانات الرديئة تعطي معلومات رديئة وضارة لكل من يعتمد عليها.

وبصفة عامة، تتحقق الكفاءة والفعالية بالنسبة للبيانات بالدقة والموضوعية والملاءمة الكمية والزمنية، وأن تكون اقتصادية غير مكلفة خالية من التناقض أو التعارض، ولتحقيق ذلك ينبغي مراعاة النواحي التالية [117] (ص: 183):

1.1.3.2.3. دقة اختيار البيانات: حيث يتطلب الأمر مراعاة الحكمة والدقة والتروي عند اختيار نوعية البيانات المطلوبة، فيجب أن تكون هذه البيانات بالقدر الكافي لإنتاج المعلومات المطلوبة دون زيادة ولا نقص، فضلا عن حسن اختيار مصادر هذه البيانات الداخلية والخارجية على السواء بحيث يتوافر فيها الصدق والدقة، وأن تكون مصادر موثوق بها وغير مكلفة.

1.2.3.2.3. رقابة المدخلات من البيانات: تهدف هذه الرقابة إلى تأكيد صحة ودقة وشمولية البيانات المستخدمة في نظام المعلومات المحاسبية، وكذلك التأكد من سلامة تحويل هذه البيانات وعدم فقدانها أو الإضافة إليها أو حذف جزء منها أو عمل أي تعديلات غير مرغوب فيها، وتحقق رقابة المدخلات من البيانات واختبارها في مرحلة مبكرة من مراحل معالجتها العديد من المزايا منها:

- سهولة تصحيح البيانات التي تم رفضها في مرحلة إدخالها بالرجوع إلى المستندات الأصلية وفحص أسباب رفضها.

- إتاحة الفرصة لإجراء اختبارات أخرى في المراحل التالية لتداول ومعالجة البيانات.

- حماية الملفات الرئيسية ورقابة عمليات المعالجة في خطواتها الأخيرة.

2.3.2.3. تدعيم أساليب الرقابة على عمليات معالجة البيانات: تهدف مرحلة تشغيل البيانات إلى استقبال البيانات من مصادرها المختلفة كمدخلات، ومعالجتها يدويا أو إلكترونيا لتحويلها إلى معلومات كمخرجات، ولأهمية هذه المرحلة في إنتاج المعلومات ينبغي وضع خطواتها تحت المراقبة الدقيقة والمتابعة المستمرة لضمان صيانة المعلومات المنتجة وحمايتها من التحريف أو التلاعب بتوظيفها لتحقيق أهداف معينة في غير صالح المؤسسة.

وتهدف أساليب الرقابة على عمليات معالجة البيانات إلى توفير درجة معقولة من التأكد من تنفيذ عمليات معالجة البيانات طبقا للتطبيقات المحددة، بمعنى معالجة كافة العمليات المصرح بها، وعدم إغفال البعض منها أو عدم معالجة العمليات التي لم يصرح بها [117] (ص: 184).

وتتضمن أساليب الرقابة على عمليات البيانات كلا من:

- أساليب رقابة عمليات المعالجة عند الحصول على البيانات بهدف معالجتها؛

- أساليب رقابة عمليات المعالجة خلال خطوات تداول ومعالجة البيانات.

ويمكن القول أن أساليب الرقابة على العمليات تمثل رقابة وقائية أكثر منها رقابة بالتغذية العكسية، وتصمم هذه الأساليب بهدف اكتشاف الأخطاء التي يصعب اكتشافها في غياب مثل هذه الأساليب.

3.3.2.3. تدعيم أساليب الرقابة على المخرجات: تهدف إلى تأكيد دقة مخرجات عمليات معالجة

البيانات مثل قوائم الحسابات أو التقارير، كما تهتم هذه الأساليب بعملية معالجة البيانات نفسها ونقلها إلى إحدى وسائل التخزين كالشرائط والأسطوانات أو تحويلها لتكون في صورة تقارير مطبوعة.

ومن أهم أساليب الرقابة على المخرجات [117] (ص: 185):

- أساليب الرقابة على أشرطة وأسطوانات المخرجات باستخدام وسائل الرقابة الآلية وبرامج الكمبيوتر، بهدف التأكد من عدم حدوث أخطاء في نقل البيانات وطبع المخرجات؛

- أساليب الرقابة على المخرجات المطبوعة، على أساس أنها وسيلة لتوصيل المعلومات إلى المستخدم.

4.3.2.3. دور المحاسبة الإدارية في التخطيط: يقصد بالتخطيط تلك الإجراءات التي تتم بواسطة

الإدارة العليا في المؤسسة لاختيار الأهداف ووضع البرامج واستخدام الموارد المختلفة لتحقيق هذه الأهداف، وفي ضوء الأهداف الإستراتيجية التي حددتها الإدارة وتقديرات الطلب على منتجات المؤسسة تقوم الإدارة العليا باتخاذ القرار الخاص بتحديد التشكيلة المثلى من المنتجات التي تنتجها وتبيعها بحيث تحقق الأهداف المنشودة.

ويتولى المحاسب الإداري إعداد البيانات الخاصة بهذه الخطط على مستوى الإدارات والأقسام في المؤسسة، كما يتولى أيضا الربط بين هذه الخطط وإعداد القوائم المالية التقديرية التي توضح النتائج المتوقعة من تنفيذ هذه الخطط وتأثيرها على المركز المالي للمؤسسة، ويتم ذلك عن طريق إعداد الموازنات التقديرية [123] (ص: 21).

5.3.2.3. المعلومات المالية ونماذج اتخاذ القرارات: توفر المعلومات المالية المناخ الملائم

لاتخاذ القرارات مهما كان نوعها، والاعتقاد السائد بين المحاسبين أن عملية اتخاذ القرارات تتضمن استخدام نماذج شخصية لاتخاذ القرارات، وقد صنف ويلسون وإليكسيس (Wilson and Alexis) [124] (ص: 127) نماذج القرارات إلى نماذج مغلقة ونماذج مفتوحة.

1.5.3.2.3. النماذج المغلقة لاتخاذ القرارات: تتميز النماذج المغلقة لاتخاذ القرارات بأنها لا

تأخذ بالحسبان البيئة المحيطة باتخاذ القرارات، حيث تفترض هذه النماذج اتصاف مدير المشروع " متخذ القرار " بالسلوك الرشيد في الاختيار بين البدائل المتاحة، وتعتبر نماذج البرمجة الخطية كمثال واضح للاختيار الأمثل والرشيد، وبالتالي تعتبر من النماذج المغلقة لاتخاذ القرارات حيث تفترض متخذ القرار

لكل البدائل الممكنة، وما يعاب على هذا النوع من النماذج أنه بعيد عن الواقع، حيث أنه يمكن حصر جميع البدائل الممكنة، كما أن هذه البدائل التي يتم دراستها وتحديد نتائجها المتوقعة هي بدائل متغيرة وليست ثابتة، مما يعني أن القرار المتخذ سيتأثر بتغير هذه البدائل [125] (ص: 19).

2.5.3.2.3. النماذج المفتوحة لاتخاذ القرارات: تتميز النماذج المفتوحة لاتخاذ القرارات بأنها

دائمة التأثير والتأثير في بيئة اتخاذ القرارات، وتعتبر أكثر واقعية باعتبارها لا تفترض معرفة متخذ القرار لجميع البدائل الممكنة، وكذلك لا تعتبر بأنه يتميز بالسلوك الرشيد فهو يتكون في حقيقة الأمر من عناصر معقدة وعديدة، كلها تساهم في عملية اتخاذ القرارات مثل: شخصيته، حضارته، تطلعاته.

من هنا نلاحظ أهمية الأسس السلوكية للأفراد بالنسبة للنماذج المفتوحة لاتخاذ القرارات، فالفرد لا يمكنه التحكم في سلوكه إذ أن هذا السلوك هو "نتيجة خبرات تعليمية يكتسبها الفرد لا يمكن للقوى البيولوجية التحكم فيه، ويعني هذا أن سلوك الفرد هو عملية اختيار قد يشعر أو لا يشعر بها، وأن هذا السلوك يعكس الإدراك الإنساني والمناخ المعقد المحيط بالفرد" [125] (ص: 20).

1.2.5.3.2.3. الإدراك الإنساني: يرى بولدنج "Boulding" أن التصور له مقدرة على النمو داخليا

وكذلك احتجاز خبرات خارجية، إذ أن التصور هو مقدرة الفرد على خلق أفكار جديدة من تتابع الأحداث غير المترابطة مع بعضها البعض، ويؤكد سيمون "Simon" أن التصور هو العنصر الأساسي في الإدراك الإنساني إذ تعكس قرارات المدير إدراكه للأشخاص وللأدوار التي يقومون بها، وذلك بالإضافة إلى خبراته وقيمه وعواطفه الشخصية [126] (ص: 25-27).

2.2.5.3.2.3. المناخ المحيط بالفرد: من غير الواقعي تجاهل المناخ بمتخذ القرار، فسلوك الفرد

ككائن يؤثر ويتأثر بالمحيط الذي يعيش به، فالمدير الذي يخضع للتدريب و مهارات الاتصال يصبح أكثر شجاعة و خبرة و مقدرة على اتخاذ القرارات من المدير الذي لم يخضع لمثل هذه القدرات و المهارات. لذلك نجد أن الافتراضات التي تقوم عليها النماذج المغلقة تفقد مضمونها في الحياة العملية، حيث أن النماذج المفتوحة أكثر واقعية، كما أنها تأخذ في الحسبان العوامل الداخلية و الخارجية المؤثرة في سلوك متخذ القرار وعملية اتخاذ القرارات.

3.5.3.2.3. مشكلة التعرف على نماذج اتخاذ القرارات: يسعى كل محاسب إلى التعرف على

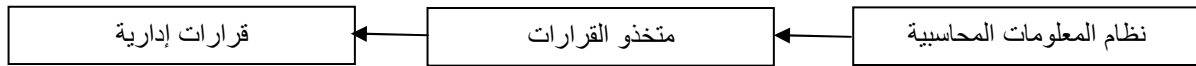
احتياجات القرارات الإدارية للبيانات، لكن قبل تحقيق ذلك يجب التعرف على نماذج اتخاذ القرارات التي يستخدمها متخذ القرار.

رغم أنه يصعب تحديد ذلك نظرا لأن اختيار النماذج يتأثر بعدد من العوامل المتغيرة منها، الإدراك الإنساني، المستوى العلمي، الاتجاهات والمعتقدات والخبرات السابقة، ومثل هذه المعلومات تختلف من شخص إلى آخر، وفي ضوء هذه الصعوبة التي تواجه المحاسبين في تحديد متطلبات عملية اتخاذ

القرارات من بيانات مالية، يرى بعض الكتاب أنه يجب على المحاسبين أن يعترفوا صراحة بعدم قدرتهم على تحديد هذه الاحتياجات وأن يقوموا بتوفير بيانات تفصيلية متنوعة لمتخذي القرارات تسمح لهم باختيار البيانات التي تعد ملائمة لهذه القرارات، كما يلجأ البعض إلى طريقة أخرى تساهم في تقليص حجم هذه المشكلة تعرف بطريقة " تحليل المهام " [125] (ص: 25)، حيث يتم افتراض نموذج عمل للقائم باتخاذ القرارات ثم يتم اتخاذ تحليل هذا النموذج الافتراضي بهدف استخلاص مجموعة بيانات ملائمة نسبياً، غير أن هذه الطريقة تعتبر شخصية وتبتعد عن الموضوعية أحياناً.

4.5.3.2.3. دور الدراسات المحاسبية السلوكية في التعرف على احتياجات القرارات من معلومات:

بعدما كانت المشاكل المحاسبية التقليدية تتمثل في طرق تجميع وتصنيف وتبويب البيانات، أصبحت عملية الاتصال والربط بين نظام المعلومات المحاسبية ومتخذي القرارات في المؤسسة من المشاكل التي اهتمت بها الأبحاث المحاسبية السلوكية، وقد أعطت اللجنة التي شكلتها جمعية المحاسبين الأمريكية أهمية بالغة لعملية الاتصال، حيث جاء في تقريرها ما يلي [125] (ص: 31): "يعتبر توليد المعلومات المالية جزء من وظيفة نظام المعلومات المحاسبية، غير أن المظهر الأساسي للوظيفة يتمثل في عملية الاتصال التي تنطوي على توزيع البيانات المحاسبية، وتفسير متخذي القرارات للمعلومات التي تحويها هذه البيانات".
ويصور الشكل الموضح أدناه نموذجاً مبسطاً لعملية الاتصال.



الشكل رقم (13): نموذج مبسط لعملية الاتصال [125] (ص: 31)

نلاحظ أن النموذج مكون من ثلاثة عناصر هي:

- نظام المعلومات المحاسبية؛
- متخذو القرارات؛
- القرارات الإدارية.

حيث أن المعلومات الصادرة عن نظام المعلومات المحاسبية هي التي تساعد متخذي القرارات على اتخاذ القرارات الإدارية.

ولصعوبة التعرف على احتياجات القرارات الإدارية من البيانات المتنوعة نظراً لصعوبة التعرف على نماذج اتخاذ القرارات الشخصية التي يستند إليها مدير المؤسسة كما سبق أن رأينا، يجب على المحاسبين التعرف على العوامل السلوكية التي تؤثر في اختيار المديرين للمعلومات المتولدة على نظام المعلومات المحاسبية وبالتالي أثر هذه البيانات على القرارات الإدارية.

مما سبق، يمكن القول أن اتجاه الأبحاث المحاسبية السلوكية نحو الكشف عن العوامل التي تؤثر في اختيار المعلومات اللازمة لاتخاذ القرار من طرف المديرين سوف يمكن المحاسبين من التعرف على احتياجات متخذي القرارات من المعلومات دون اللجوء إلى معرفة نماذج اتخاذ القرارات الشخصية.

3.3. دور المعلومة المالية في تخطيط المشروعات الاستثمارية

لقد تزايدت احتياجات الإدارة من المعلومات المالية اللازمة لممارسة أهم وظائفها فيما يتعلق بالتخطيط والرقابة نتيجة لزيادة حدة المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية من أجل تحقيق عائد مناسب للمشروعات الاستثمارية التي ستنفذها وكذلك لحماية أموالها و حقوق أصحابها، لذلك تعتبر المعلومات المالية أهم المصادر الجوهرية للإدارة لجعل القرارات الاستثمارية ملائمة ورشيقة.

1.3.3. مراحل تخطيط المشروعات الاستثمارية

تمر عملية التخطيط للمشروعات الاستثمارية بعدة مراحل من أجل الوصول إلى القرار الأفضل والذي يحقق أهداف المؤسسة، وتحتاج كل مرحلة من مراحل التخطيط إلى نوع معين من المعلومات المالية، ومن خلال هذا المطلب سنتناول مراحل تخطيط المشروعات الاستثمارية التالية [75] (ص: 35-36):

1.1.3.3. تحديد المشكلة والتعرف على أبعادها وتحديد الأهداف التي تسعى الإدارة لتحقيقها:

إن أول مرحلة من مراحل تخطيط المشروعات الاستثمارية هي تحديد المشكلة الحقيقية التي تواجه الإدارة والتعرف على أبعادها، ومن الطبيعي أن التعرف على مشكلة ما لا بد أن يسبقه إدراك واضح وكامل لوجود الظاهرة الناجمة عنها، وفي هذا المجال يمكن للمعلومات المالية التي تتولد عن مرحلة الرقابة أن تفيد في إدراك الظاهرة، ومن ثم تتبع في تحديد المشكلة الحقيقية، ويشترط قبل تحديد المشكلة والتعرف على أبعادها التعرف على الهدف الذي تسعى الإدارة إلى تحقيقه من خلال حل المشكلة.

2.1.3.3. تحديد ووصف البدائل الممكنة لحل المشكلة:

البديل الأفضل، حيث أن اتخاذ القرار بدون بدائل، مثل المقامر الذي ليس أمامه إلا تصرف واحد مهما كانت الدراسة في ذلك البديل الواحد، ويجب على الإدارة تحديد البدائل الممكنة وحصرها حتى لا يضيع الوقت والجهد في دراسة عدد ضخم من البدائل، ومما يساعد الإدارة في التعرف على هذه البدائل وتضييق مجال الاختيار الاعتباريين التاليين [102] (ص: 254):

- تحديد الأبعاد الحقيقية للمشكلة الاستثمارية؛

- تحديد نوعية وحجم البيانات المالية و التكاليف المتعلقة بالمشكلة.

3.1.3.3. تقييم الخطط البديلة:

يتم في هذه المرحلة دراسة وتحديد النتائج المتوقعة عن كل بديل من البدائل المتاحة، ويمكن تبويب النتائج المترتبة عن كل بديل إلى نتائج كمية يمكن التعبير عنها

بوحداث كمية مالية أو عينية، ونتائج وصفية غير قابلة للقياس الكمي غير أنها يمكن أن تفوق في أهميتها الكمية مهما كانت درجة دقتها، ويتطلب تحديد النتائج الكمية بكل بديل من البدائل استخدام معلومات مالية من نوع خاص، وتؤدي المفاهيم المختلفة للتكلفة دوراً في هذا المجال إذ يرتبط بكل مشكلة مفهوم أو أكثر من مفاهيم التكلفة، ويواجه المحاسب الإداري صعوبات عديدة في تحديد النتائج المتوقعة من كل بديل بدرجة عالية من الدقة، غير أنه يستطيع أن يقدم تقييماً أفضل لكل خطة من الخطط البديلة إذا أخذ في الاعتبار مخاطر عدم التأكد وأثرها على نتائج كل بديل، وذلك باستخدام بعض المفاهيم والأساليب العملية لبحوث العمليات [75] (ص: 40)، وقد سبق التطرق إليها في الفصل الثاني.

4.1.3.3. اختيار البدائل: بعد تقييم البدائل المختلفة وتحديد النتائج المتوقعة لكل بديل سواء كانت النتائج كمية أو وصفية، يمكن اتخاذ القرار الرشيد بتنفيذ أحد هذه البدائل والذي تم اختياره بعد عملية المفاضلة، وهذا البديل الذي يحقق الهدف المرغوب فيه في أقصر وقت ممكن وبأقل التكاليف وبأكفأ مستوى أداء.

2.3.3. نوعية المعلومات المالية اللازمة لتخطيط المشروعات الاستثمارية

كما سبق وأن رأينا في الفصل الأول، يتم الحصول على المعلومات المالية عن طريق تشغيل البيانات المالية والتي تمثل حقائق عن الوقائع والأحداث التي تمت بالمؤسسة، ويتم استخدام المعلومات المالية الناتجة عن عدة أغراض مختلفة منها غرض التخطيط، وتتمثل المعلومات المالية اللازمة لإتمام مراحل التخطيط في المعلومات التي تتعلق بالمستقبل وتتنبأ باحتمالاته، ويتطلب تحديد نوعية البيانات والمعلومات المالية اللازمة للتخطيط دراسة البيانات والمعلومات المالية المتاحة من كل فرع من فروع المحاسبة على حدى حيث نجد:

1.2.3.3. بيانات ومعلومات المحاسبة المالية: ويمكن معرفة طبيعة بيانات ومعلومات المحاسبة المالية من خلال التعريف " المحاسبة المالية هي تسجيل وتبويب وتحليل العمليات ذات القيم المالية المتعلقة بالوحدة المحاسبية، بقصد تحديد حركة الأموال من ربح أو خسارة خلال فترة معينة، وتحديد مراكز الأموال في نهاية هذه الفترة" [127] (ص: 20).

من التعريف يمكن تحديد خصائص بيانات ومعلومات المحاسبة المالية في أنها بيانات فعلية تاريخية ذات قيم مالية، وأن المعلومات الناتجة تهدف إلى تحديد حركة أو مراكز الأموال دون النظر لأية أهداف أخرى، وبذلك يمكن القول بأن معلومات المحاسبة المالية موجهة أساساً لخدمة المستخدمين الخارجين للمعلومة، وهي لا تصلح لعملية تخطيط المشروعات الاستثمارية والتي تحتاج إلى بيانات مستقبلية، وتتصف بيانات ومعلومات المحاسبة المالية بأنها تجميعية شمولية على مستوى الوحدة الاقتصادية، ولا تبرز تفاصيل الأنشطة الجوهرية.

2.2.3.3. بيانات ومعلومات محاسبة التكاليف: ويمكن أيضا معرفة طبيعة البيانات ومعلومات محاسبة التكاليف من خلال تعريف محاسبة التكاليف الفعلية حيث تعرف بأنها: " تسعى إلى حصر وتسجيل عناصر النفقات المتعلقة باستخراج البيانات اللازمة للإدارة الحديثة في سبيل تخطيط ورقابة أفضل" [127] (ص: 23).

ومن خلال هذا التعريف يمكن إجمال خصائص بيانات ومعلومات محاسبة التكاليف في "أنها تهتم بالبيانات الفعلية بالكمية والقيمة، بالإضافة إلى اهتمامها بتفاصيل البيانات بغرض تحليلها، وبذلك فإنه يمكن استخدام بياناتها ومعلوماتها في عملية التخطيط ولكن في حدود ضيقة نظرا لاعتمادها على التسجيل الفعلي، ولذلك إذا تم تشغيل هذه البيانات وبشكل سليم فإنه يمكن الحصول على معلومات تتنبأ بالمستقبل وتصلح للتخطيط" [128] (ص: 15).

3.2.3.3. بيانات ومعلومات المحاسبة الإدارية: كما يمكن معرفة طبيعة بيانات ومعلومات المحاسبة الإدارية من دراسة طبيعتها، حيث أن "بيانات ومعلومات المحاسبة الإدارية تتعلق بالمستقبل بالإضافة إلى الحاضر والماضي، كما أنها تهتم بالتفاصيل مما يمكنها من تتبع المشاكل، وتقوم بتقدير بيانات ومعلومات المستقبل وذلك عن طريق تشغيل بيانات ومعلومات الماضي والحاضر، وتستخدم من أجل ذلك عدة أساليب من بينها أسلوب الموازنات التقديرية والذي يمكن من خلاله التعبير كليا عن أهداف إدارية واقتصادية واجتماعية لمشروع ما تسعى الإدارة لتحقيقها فتضع الخطط والبرامج التفصيلية القابلة للتنفيذ" [129] (ص: 155).

وتستخدم أيضا أساليب إحصائية ورياضية تساعد في التنبؤ، وبذلك تتأكد أهمية بيانات ومعلومات المحاسبة الإدارية.

ويتمثل دور البيانات والمعلومات التي تقدمها المحاسبة الإدارية في إتمام إجراءات التخطيط في الآتي [130] (ص: 21):

- عند تحديد هدف المشروع أو مشاكله تقوم بيانات ومعلومات المحاسبة الإدارية بتقييم كل هدف من أهداف المشروع على حدى، وذلك بتحديد النتائج المتوقعة من تحقيق كل هدف ويتم ذلك بإعادة ترتيب وتبويب وتحليل بيانات الماضي والحاضر، بما يعطي معلومات عن المستقبل تظهر النتائج المتوقعة من كل هدف.

- عند تحديد الفروض التي يقوم عليها التخطيط أي التنبؤات عن الظروف المختلفة التي تؤثر في المشروع خلال فترة التخطيط المقبلة، تقوم المحاسبة الإدارية بتحليل بيانات ومعلومات الحاضر للوصول إلى التنبؤات عما سيحدث في فترة التخطيط المحددة، كما تقوم أيضا بتحليل العلاقة بين التكاليف والأسعار وحجم الإنتاج في هذه المرحلة من التخطيط.

- في مرحلة تحديد الخطط البديلة تقوم المحاسبة الإدارية بتشغيل بيانات الماضي والحاضر على بيانات تنبؤية عن المستقبل بالنسبة لكل بديل على حدى، وبذلك يمكن الحصول على خطط بديلة معبرا عنها كميا أو ماليا.

- وفي مرحلة تقييم الخطط البديلة من أجل اختيار الخطة الأفضل التي تحقق الهدف يتم استخدام بيانات ومعلومات المحاسبة الإدارية في دراسة الاحتمالات المتوقعة عند تنفيذ كل خطة من الخطط البديلة، ومدى تحقق الهدف في ظل كل حالة، وبعد تقييم كل خطة يمكن بسهولة اختيار أفضل الخطط.

وعند وضع الخطط التفصيلية للخطة المختارة تستخدم بيانات ومعلومات المحاسبة الإدارية في إعداد الموازنات التخطيطية التفصيلية لكل نشاط من أنشطة المشروع مع مراعاة التنسيق بين هذه الموازنات كي لا يحدث هناك تضارب في الأهداف.

3.3.3. دور المعلومات التكاليفية في مجال المقارنة بين البدائل الاستثمارية

لقد تطورت معلومات التكاليف في المشروعات تطورا هاما مع نمو حجمها وظهور الإدارة العلمية الحديثة، فظهرت أهداف محاسبة التكاليف غيرت الأهداف التقليدية (تحديد تكلفة السعر أو الخدمة بقصد توفير قياس نتائج الأعمال) فأصبح من أهم أهداف محاسبة التكاليف توفير البيانات التكاليفية اللازمة لترشيد القرارات الإدارية، كما أن بعض أسس ونظريات التكاليف لتوفير البيانات التكاليفية تجد انتشارا واسعا في مجال المحاسبة الإدارية ووجود علاقة التداخل الوثيقة هذه بين المحاسبة الإدارية ومحاسبة التكاليف واعتماد المحاسبة الإدارية على محاسبة التكاليف في تكوين جزء من مادتها العلمية، قد أدى ببعض الكتاب إلى القول بأنه لا يوجد ما يطلق عليه اسم المحاسبة الإدارية وأنه يمكن أن نستغني بمحاسبة التكاليف عن المحاسبة الإدارية، أو يمكن الاستغناء عن محاسبة التكاليف بالمحاسبة الإدارية [75] (ص: 45).

من هنا يمكن القول أن المحاسبة الإدارية تعتمد على محاسبة التكاليف فيما تحتاج إليه من بيانات ومعلومات من أجل توفير المعلومة اللازمة لاتخاذ القرارات، وأنه يجب توسيع نطاق نظام المعلومات المحاسبية إلى ما أبعد من توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات بل لتوفير معلومات تساعد الإدارة في تحقيق إستراتيجياتها طويلة الأجل، حيث يجب على المحاسب الإداري استخدام أساليب تقييم المشروعات الاستثمارية التي تتوافق مع إستراتيجية المؤسسة طويلة الأجل.

وقد ازداد اعتماد المستويات الإدارية على معلومات التكاليف عند اتخاذ القرارات الإدارية، وهذا ما سيتم توضيحه من خلال ما يلي:

1.3.3.3. القرارات التي تساعد التكاليف على اتخاذها: تساعد التكاليف على اتخاذ أنواع عديدة

من القرارات، ويمكن تلخيص تلك القرارات فيما يلي [131] (ص: 38):

3.3.3.1.1. قرارات تختص بالتكاليف فقط: وتتمثل في القرارات الخاصة بإنفاق معين أو خفض

التكاليف والقضاء على الإسراف والضياع، ويكون لمحاسب التكاليف الدور الأساسي في مثل هذه القرارات، ومن الأمثلة على هذا النوع من القرارات تلك التي تعالج مشاكل تعديل أساليب الإنتاج، واختيار واحد من الأساليب المقترحة باعتباره الأنسب، وكذلك مشكلة المفاضلة بين صنع جزء من أجزاء المنتج في المصنع أو شرائه جاهزاً، أو القرار الخاص بإلغاء أحد أقسام المصانع أو إنشاء قسم جديد، وكل هذه المشاكل تعتبر خاصة بالتكاليف من حيث المساعدة على اتخاذ القرار.

وتتميز التكاليف الخاصة بهذا القرار بأن لها صفتين هما:

- أنها تكاليف مستقبلية؛

- أنها تكاليف تفاضلية.

3.3.3.2.1. قرارات تختص بكل من التكاليف والإيرادات معاً: هذه القرارات تساهم التكاليف

في اتخاذها على أسس علمية سليمة، ومن أمثلة هذه القرارات تلك الخاصة بالتسعير وكل المتغيرات التي تحدد العلاقة بين السعر والتكلفة، حيث أن السعر يعتمد على المبيعات والمبيعات تتأثر بالسعر في النهاية. ولذلك التكلفة ليست هي العامل الوحيد في تحديد السعر، ولكن هناك عوامل خارجية أخرى مثل: وضعية السوق، عادات وأذواق المستهلكين، عامل المنافسة ... الخ.

ولكن التكلفة تعتبر هي الأساس في تحديد السعر والتكاليف المناسبة لقرار التسعير هي [75] (ص: 47):

- التكاليف المستقبلية وذلك لأن التسعير يتعلق بالمستقبل؛

- التكاليف الصناعية بالإضافة إلى التكاليف التسويقية والإدارية؛

- التكلفة الإجمالية والتكلفة المتغيرة.

3.3.3.3.1. قرارات تختص بكل من التكاليف والإيرادات والاستثمارات: من أهم الأمثلة

على هذا النوع من القرارات تلك الخاصة بإضافة أصول جديدة إلى أصول المؤسسة، بمعنى التوسع في الطاقة الإنتاجية المتاحة للمؤسسة ويترتب على ذلك تحمل المؤسسة لتكاليف ثابتة ولمدة طويلة يجب أن يكون لديه الموارد الكافية لتغطيتها حتى لا يتأثر مستوى الأرباح، ويتطلب الأمر قبل اتخاذ هذا النوع من القرارات القيام بعملية التخطيط والتي تكون على المدى الطويل، ويشتمل هذا التخطيط طويل الأجل على دراسات لكل من التكاليف الجارية والتكاليف الاستثمارية والإيرادات المتوقعة، وكلها تقديرات للمستقبل تستخدم فيها أساليب التكاليف المستقبلية بجانب توقعات حجم الإنتاج والبيع وبالتالي الإيرادات المتوقعة [131] (ص: 40).

ويقوم محاسب التكاليف بدور أساسي من خلال إعداد المعلومات الخاصة بهذا القرار ويشرك معه في هذا القرار جهاز التسويق، حيث يقوم بتقدير الأسعار السوقية وحجم الطلب في المستقبل.

4.1.3.3.3. القرارات الخاصة بالتكاليف والإيرادات والاستثمارات والزمن: تواجه الإدارة

في مثل هذا النوع من القرارات مشكلة أكثر تعقيدا باعتبارها تواجه متغيرات أربعة وهي: التكاليف، الإيرادات، الاستثمارات، الزمن، ومن أهم الأمثلة على هذا النوع من القرارات قرار إنشاء مشروع جديد، ويجب تحديد تكاليفه الاستثمارية والعائد الناتج عن هذا الاستثمار وكذلك أنسب زمن لتنفيذه أخذا في الاعتبار التكاليف التفاضلية لكل زمن، ومن الأساليب المحاسبية عن التكاليف في هذه الحالة وهو ما يدخل في نطاق المحاسبة الإدارية الاعتماد على أسلوب المسار الحرج، ويعتمد أسلوب المسار الحرج على وضع شبكة تنفيذ المشروع وتحديد الزمن العادي للتنفيذ، ثم تحديد معدل انحدار التكاليف لكل نشاط من أنشطة الشبكة ودراسة خفض الزمن العادي، وأثر ذلك على التكاليف الاستثمارية باستخدام معدل الانحدار وبيان الوفرة في الزمن وما يترتب عليها من إيرادات، ويمكن بعد ذلك اتخاذ القرار السليم [75] (ص: 48).

ومن خلال ما سبق يمكن القول بأن التكاليف لها دور كبير في اتخاذ العديد من القرارات الإدارية والتي تمثل عبئا ثقيلا على كاهل الإدارة ووظيفتها ترشيد القرارات وتعمل على الحفاظ على استمرارية المشروع، وبذلك تصبح للتكاليف وظيفة هامة بجانب وظائفها التقليدية.

2.3.3.3. تصنيفات التكلفة لغرض اتخاذ القرار: إن تقسيم التكاليف إلى تكاليف ثابتة وأخرى

متغيرة، قد لا يظهر دور التكاليف وعلاقتها بعملية اتخاذ القرارات الإدارية، لذا سيتم التطرق إلى تقسيمات أخرى للتكاليف لإبراز أهمية التكلفة في المفاضلة بين البدائل، أي الاتجاه نحو التحليل التفاضلي، ومن أهم هذه التقسيمات ما يلي [132] (ص: 41-42):

1.2.3.3.3. التكاليف المستقبلية: إن اتخاذ أي قرار إداري يؤدي إلى ظهور آثاره في المستقبل،

ولذلك نجد أن الأرقام الخاصة بالتكاليف اللازمة هي تقديرات لما ستتحمله المؤسسة مستقبلا، و تستخدم في ذلك أساليب التكاليف المحددة مقدما سواء الميزانية التقديرية أو التكاليف المعيارية.

2.2.3.3.3. التكلفة المناسبة: يعتمد اتخاذ القرارات على البيانات والمعلومات عن الأحداث المتوقع

حدوثها في المستقبل، سواء كان هذا المستقبل قريبا (أي في الأجل القصير) أو بعيدا (أي في الأجل الطويل)، أي أن المستقبل هو أساس اتخاذ القرارات وليس الماضي، ومنه فإن عملية اتخاذ القرارات يجب أن تعتمد على التكلفة المستقبلية لا التكلفة التاريخية التي ليس لها قيمة إلا كأساس يمكن استخدامه للتنبؤ بالتكلفة المستقبلية [133] (ص: 140).

3.2.3.3.3. التكلفة التفاضلية: لكل بديل من البدائل المتاحة للمؤسسة تكاليف ومنافع يجب مقارنتها بتكاليف ومنافع البدائل المتاحة الأخرى، ويطلق على الاختلاف في الإيراد بين أي بديلين الإيراد التفاضلي، وإذا نتج عن الاختلاف في التكلفة بين البديلين زيادة في التكاليف يسمى هذا الفرق بالتكاليف التفاضلية المتزايدة، وإذا نتج عن ذلك نقص في التكاليف يسمى هذا الفرق بالتكاليف التفاضلية المتناقصة" [133] (ص: 142).

ويمكن مقارنة مفهوم التكلفة التفاضلية للمحاسبين مع مفهوم التكلفة الحدية للاقتصاديين عند القول بتغير التكلفة والإيراد، ويعبر عن ذلك الاقتصاديين بلفظ التكلفة الحدية والإيراد الحدي، الإيراد الذي يمكن الحصول عليه من بيع وحدة زيادة من المنتج يطلق عليه الإيراد الحدي، وتكلفة إنتاج وحدة من المنتج زيادة يطلق عليها التكلفة الحدية، ويتشابه المفهوم الحدي للاقتصاديين مع المفهوم التفاضلي للمحاسبين، وتعتبر التكاليف التفاضلية من التكاليف الملائمة لاتخاذ القرارات.

4.2.3.3.3. تكلفة الفرصة البديلة والتكلفة البديلة: ويقصد بتكلفة الفرصة البديلة التضحية التي يمكن قياسها نتيجة رفض مكاسب معينة بسبب اختيار بديل دون آخر، وهذه التكلفة تحسب فقط عند اتخاذ القرارات وهي " عبارة عن المنافع الضائعة بسبب رفض أحد البدائل وقبول الآخر"، وتكلفة الفرصة البديلة لا تنطوي على مقبوضات أو مدفوعات نقدية، وإنما تبين الدخل الذي كان يمكن الحصول عليه بتخصيص جزء أو كل موارد المؤسسة لاستخدامات أخرى بدلا من الاستخدامات الحالية أو السائدة، أما التكاليف البديلة فهي " التكاليف تحت ظروف تختلف عن تلك السائدة حاليا نتيجة لتغير طريقة الإنتاج أو استخدام آلة أكثر كفاءة أو إحلال مادة خام محل أخرى أو تعديل مواصفات المنتجات، وهي تقارن مع التكاليف الحالية عند المفاضلة بين البدائل التي ترمي إلى تخفيض التكلفة" [133] (ص: 145).

5.2.3.3.3. التكلفة الاستبدالية: يستخدم هذا المفهوم عند إعداد خطة الإنفاق الاستثماري، كما يستخدم أيضا في المحاسبة المالية عند تقييم الأصول المتداولة وخاصة المخزون السلعي فيطبق مبدأ (التكلفة أو السوق أيهما أقل) للحصول على التكلفة الحالية أو الاستبدالية للمخزون، كما يستخدم مفهوم التكلفة الاستبدالية في محاسبة التكاليف عند إعداد الموازنات ووضع المعايير، ويمكن تحديد القيمة الاستبدالية بطريقتين هما [127] (ص ص: 550-551):

1.5.2.3.3.3. القيمة الاستبدالية المستقبلية: وهي تمثل تكلفة شراء الأصل الجديد في تاريخ انتهاء الحياة الإنتاجية للأصل القديم، ويمكن تحديد هذه القيمة عن طريق دراسة اتجاه نفقات الاستبدال واستخدام الأرقام القياسية للأسعار.

2.5.2.3.3.3. القيمة الاستبدالية الجارية: و تمثل تكلفة شراء الأصل الجديد في السنة المالية التي يحسب فيها قسط الإهلاك، وفي هذه الحالة يجب تحديد التاريخ الذي يتخذ أساسا لتحديد هذه القيمة خلال السنة المالية، وهل هو منتصف السنة المالية أو بدايتها أو نهايتها، ويمكن تحديد هذه القيمة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة باستخدام الأرقام القياسية لأسعار الأصول الثابتة.

6.2.3.3.3. التكلفة الافتراضية (المحسوبة): عند المقارنة بين البدائل أو عند قياس تكلفة الإنتاج قد تحتاج المؤسسة إلى افتراض بعض التكاليف التي لا تمثل تكاليف نقدية أو آجلة، وإنما لابد من حساب قيمة لها حتى تستطيع المقارنة أو تقاس التكلفة الحقيقية، ومثال ذلك حساب الفائدة على رأس المال المستثمر [134] (ص: 70).

7.2.3.3.3. التكلفة الغارقة والتكلفة المضافة: تعرف التكاليف الغارقة بأنها التكاليف المرتبطة بالاستثمارات طويلة الأجل، وتوصف التكاليف الغارقة بعدة صفات من أهمها [133] (ص: 146):

- التكاليف التي يصعب استردادها في موقف إداري معين؛
 - التكاليف التي يصعب تغييرها في الأجل القصير؛
 - التكاليف التي يمكن تجاهلها في عملية اتخاذ القرارات عند المقارنة بين البدائل.
- أما التكاليف المضافة فهي التكاليف التي تنشأ نتيجة إنفاق جديد في الحاضر أو المستقبل القريب عند اتخاذ قرار معين، وبالتالي هي تكاليف يمكن توفيرها في حالة عدم اتخاذ القرار.

8.2.3.3.3. التكاليف الاجتماعية والتكاليف الحقيقية: التكاليف الاجتماعية هي التي تتحملها الوحدة الاقتصادية نتيجة لسياسة عامة أو اجتماعية أو إستراتيجية على المستوى القومي، أما التكاليف الحقيقية فهي الناتجة من استبعاد التكاليف الاجتماعية من التكاليف الاقتصادية التي يتحملها المشروع من خلال إنتاج السلعة.

وتظهر أهمية وضرورة قياس التكاليف الاجتماعية على مستوى الوحدة الاقتصادية من خلال الأسباب الآتية [135] (ص ص: 50-52):

- إن أخذ التكاليف الاجتماعية بعين الاعتبار في إعداد القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية، يساهم في تحسين النتائج ويجعلها أكثر تعبيراً عن الواقع العملي من الزاوية الاجتماعية، وانطلاقاً من هذا الرأي يمكن النظر للمحاسبة بأنها ذات أبعاد وأغراض متعددة.
- المحاسبة كنظام معلومات مطالبة بتحديد مفهوم التكاليف الاجتماعية ومكوناتها، ومحاولة إخضاعها للقياس حتى يمكن التعرف على تأثيرها على أنشطة المشروع ونتائج أعماله، بما يتيح فرصة أفضل لتقييم أداء الإدارة.

يمكن عن طريق استبعاد التكاليف الاجتماعية عن التكاليف الاقتصادية، معرفة المستوى الحقيقي للأرباح ومدى مساهمتها في تحمل أعباء خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية [136] (ص: 15).

4.3. دور المعلومة المالية في تقييم الاقتراحات الاستثمارية

إن بدائل الاستثمار هي التي تحكم القرارات الاستثمارية التي تريد الإدارة اتخاذها، وعادة ما يتوفر أمام الإدارة مدى واسع من الخيارات الاستثمارية، وللمفاضلة بين هذه الخيارات يجب توفر مجموعة من المعلومات المختلفة عن كل خيار من أجل تقييمه، وتعتبر المعلومات المالية أهم هذه المعلومات المساهمة في عملية ترشيد القرار الاستثماري.

1.4.3. البيانات اللازمة لتقييم المشروعات الاستثمارية

هناك عدة طرق لتقييم المشروعات الاستثمارية كما سبق التطرق إليها، وعلى الرغم من تعدد هذه الطرق إلا أن هناك حداً أدنى لمقدار البيانات اللازمة لتقييم المشروعات، وتتمثل هذه البيانات فيما يلي [137] (ص: 79):

1.1.4.3. إيرادات المشروع الاستثماري: يعتبر التنبؤ بإيرادات المشروع الاستثماري أكثر

صعوبة من التنبؤ بالعناصر الأخرى التي تدخل في تحديد قيمة المشروع، ويعود السبب في ذلك إلى أن إيرادات المشروع تكون خاضعة لعوامل خارجية لا تتحكم فيها الإدارة. ويعتمد التنبؤ بإيرادات المشروع على الدراسات التسويقية التي تقوم بها المؤسسة من أجل معرفة حجم المبيعات المتوقعة، والتعرف على تفضيلات المستهلكين بالنسبة لشكل المنتج وحجمه، وكذلك التعرف على أنسب طرق التوزيع وتكلفة كل منها.

وتعتمد صحة تقييم المشروع الاستثماري على دقة تقدير الإيرادات المتوقعة، وللتنبؤ بالإيرادات يتم الاعتماد على عدة طرق تعرف عادة في علم الإحصاء بطرق تحليل التغيرات التجارية، وهذه الطرق والأساليب وإن كانت تقيد كثيراً في التنبؤ بالإيرادات المتوقعة مستقبلاً، يجب أن ندرك أنه لا يكفي الاعتماد عليها بمفردها للحصول على التقديرات المطلوبة لتقييم المشروعات الاستثمارية، حيث يتطلب الأمر استخدام الإدارة خبرتها وحسن تقديرها في تعديل النتائج التي يتم التوصل إليها نتيجة تطبيق هذه الأساليب من أجل الوصول إلى تقديرات قريبة من الواقع، ويرجع ذلك إلى أنه عند تحليل بيانات الماضي لأي متغير لمعرفة سلوكه مستقبلاً، فإن أساليب التنبؤ المستخدمة تقوم على افتراض أن سلوك المتغير مستقبلاً امتداد لسلوكه في الماضي، وهذا ليس سليماً تماماً بسبب تغير الظروف الاقتصادية وغير ذلك من الظروف المؤثرة، لذلك فإن استخدام الأساليب الإحصائية مثل (طريقة المتوسطات المتحركة، طريقة شبه المتوسطات، طريقة المربعات الصغرى، طريقة معامل الاتجاه، الطريقة البيانية)، لن يلغي الدور الهام للإدارة في الحصول على التقديرات اللازمة لتقييم المشروع.

2.1.4.3. تكاليف المشروع الاستثماري: يعتبر تحديد التكاليف المشروع الاستثماري من الدراسات الهامة واللازمة لتقييم المشروع، وتتكون تكاليف المشروع الاستثماري من مجموعتين رئيسيتين هما [138] (ص: 150-151) :

1.2.1.4.3. التكاليف الاستثمارية: يقصد بالتكاليف الاستثمارية تلك التكاليف اللازمة لإقامة المشروع وتجهيزه وإعداده في حالة صالحة للبدء في التشغيل، فهي تلك التكاليف التي تنفق منذ لحظة ظهور فكرة المشروع وتقديمه للدراسة حتى إتمام إقامته، وعلى الرغم من ذلك فإن التكاليف الاستثمارية لا تقتصر على التكاليف الرأسمالية الخاصة باقتناء الأصول المعمرة ولكن تشمل على مجموعة من التكاليف المتمثلة في:

- التكاليف الرأسمالية التي تنفق في مقابل اقتناء الأصول الثابتة، ومثال ذلك التكاليف شراء الأرض والآلات والمعدات وتكاليف إنشاء المباني وغيرها من التكاليف الرأسمالية؛
- التكاليف المرتبطة بالحصول على الأصول الثابتة وتركيبها في المشروع وإعدادها في حالة صالحة للبدء في التشغيل، مثل تكاليف نقل الأصول؛
- تكاليف تكوين العاملين في بعثات تدريبية في الخارج، وتكاليف عقد دورات تدريبية محلية للعاملين الذين سوف يعهد إليهم بتشغيل المشروع بعد إقامته؛
- مصروفات التأسيس؛
- تكاليف التصميمات والرسومات الهندسية للمشروع؛
- رأس المال العامل اللازم لتشغيل المشروع الاستثماري، حيث تتضمن التكاليف الاستثمارية لأي مشروع استثماري مقترح مجموعة من الأصول الرأسمالية قصيرة الأجل يطلق عليها عادة رأس المال العامل، بالرغم من تعدد المفاهيم الخاصة برأس المال العامل، إلا أنه يتضمن مجموعة من الأصول قصيرة الأجل، التي يتم تقديرها بهدف الوفاء بمتطلبات الدورة التشغيلية الأولى في حياة المشروع، ويعرف أيضا بأنه الفائض من الأصول المتداولة بعد تغطية الخصوم المتداولة. ويتضمن رأس المال العامل العديد من البنود من بينها:
- قيمة المخزون من المواد الخام والمنتجات الوسيطة وقطع الغيار الذي يكفي احتياجات دورة التشغيل؛
- مجموعة الأصول النقدية التي يتم تخصيصها لمواجهة أية أعباء نقدية يتعين الوفاء بها خلال فترة التشغيل الأولى، مثل المصروفات الصناعية والإدارية والبيعية والتشغيلية، حيث تتطلب المشروعات الجديدة رأس المال العامل اللازم لتشغيلها، كما أن مشاريع التوسع تتطلب الزيادة في المستلزمات السلعية اللازمة.

وعلى الرغم من أن رأس المال العامل يدخل في تمويل الأصول المتداولة (الاستثمارات قصيرة الأجل) بالأساس، إلا أن ربطه بالمشروع الاستثماري يعطيه صفة الدوام، ويعتبر من الإيرادات التي تحصل عليها المؤسسة في آخر سنة من عمر المشروع، أي استرجاع قيمته وحرية التصرف فيها.

2.2.1.4.3. تكاليف تشغيل المشروع الاستثماري: بعد إقامة المشروع وحتى يصبح صالحا

للتشغيل تبدأ مجموعة جديدة من التكاليف وهي التكاليف اللازمة لتشغيل المشروع واستغلال الطاقة التي يتم إنشاؤها، حيث يتم شراء المواد اللازمة للإنتاج كما يتم دفع أجور العاملين القائمين بالتشغيل والقائمين بالتسويق والأعمال الإدارية، وكذلك يتم تسديد المصروفات الأخرى التي تستلزمها عملية مزاولة النشاط، وتبوء تكاليف التشغيل بعدة طرق، فمثلا يمكن تبويبها على أساس علاقة كل عنصر من عناصر التكاليف بالمنتج النهائي للمشروع فتقسم التكاليف المباشرة وغير مباشرة، أو تبوء على أساس درجة مرونتها وعلاقتها بحجم الإنتاج فتقسم إلى تكاليف متغيرة وأخرى ثابتة، يفيد هذا التقسيم في التنبؤ بعناصر التكاليف مستقبلا، بحيث أن التكاليف المتغيرة يتوقف تقديرها على معدل تغير كل عنصر، أي نصيب كل وحدة من الإنتاج من عنصر التكلفة وكمية الإنتاج المقدر في كل فترة من حياة المشروع، بينما عناصر التكاليف الثابتة لا تتغير ما دام حجم الإنتاج في حدود الطاقة المتاحة، ويعتبر تحديد تكاليف التشغيل للسنة الأولى من حياة المشروع أساس عملية التنبؤ بتكاليف المشروع في باقي السنوات، وفيما يلي بعض الملاحظات الواجب مراعاتها عند تحديد تكاليف التشغيل [138] (ص: 151-152):

1.2.2.1.4.3. المواد اللازمة للتشغيل: بالنسبة لكمية المواد التي تقدر استهلاكها سنويا كأحد

عناصر التكاليف اللازمة لتشغيل المشروع، ويمكن تحديدها على أساس الكمية المستهلكة سنويا في عمليات الإنتاج، وعلى أساس مستوى المخزون الذي ترغب الإدارة في المحافظة عليه، ويدخل ضمن تكاليف التشغيل الكمية المطلوبة للاستهلاك أثناء التشغيل فقط، أما الكمية اللازمة لتكوين مستوى معين من المخزون فهي تدخل ضمن رأس المال العامل، وبالتالي تدخل ضمن التكاليف الاستثمارية للمشروع، وفيما يتعلق بتحديد التكلفة المواد اللازمة سنويا لتشغيل فإنها يجب أن تتضمن بالإضافة إلى ثمن الشراء جميع المصروفات التي تنفق حتى يتم استلام المواد وتخزينها.

2.2.2.1.4.3. الأجر: يتم أولا تحديد الوقت اللازم لإنتاج وحدة واحدة، وبمعرفة حجم الإنتاج

الكلي (السنوي) يمكن تقدير الزمن اللازم لإنتاج هذه الكمية سنويا، وبالنسبة لتحديد تكلفة العمالة، فإنه يتم ضرب الزمن اللازم لإنتاج الكمية السنوية في تكلفة الساعة الواحدة، ولا تقتصر تكلفة العمالة على الأجر النقدي المدفوع فحسب وإنما تشمل كذلك على المزايا العينية التي تقدم للعاملين (مثل: الأغذية، الملابس المجانية ..) وحصص المؤسسة في التأمينات الاجتماعية والصحية للعاملين.

3.2.2.1.4.3. المصروفات الأخرى: لتحديد تكلفة المصروفات الأخرى يتم فصل التكاليف

المتغيرة والتي تتأثر بحجم النشاط عن تلك الثابتة التي لا تتأثر بحجم النشاط، ويتم تحديد تكلفة كل عنصر من العناصر المتغيرة ونصيب الوحدة الإنتاجية منه، وبالتالي تقدير مبلغ العنصر عن طريق حاصل ضرب نصيب الوحدة من العنصر في الكمية المقدر إنتاجها، وبينما بالنسبة للعناصر الثابتة من التكلفة فإنها تحسب كما هي ولا تتغير من عام لآخر ما دامت المؤسسة لم تتجاوز الطاقة القصوى.

وفيما يخص تحديد التكاليف والإيرادات بالنسبة للمشروع يجب التنبيه إلى أنه لا يتم حسب المفهوم المحاسبي للتكلفة والإيراد، أي يجب ألا يكون وفقا لمبدأ الاستحقاق وإنما يتم تحديد التكاليف والإيرادات المتوقعة في صورة تدفقات نقدية خارجية وداخلة للمشروع.

3.2.1.4.3. العمر الاقتصادي للمشروع: من الأمور الهامة عند تقييم المشاريع الاستثمارية

ضرورة تقدير العمر الاقتصادي للمشروع، وهنا يجب التفرقة بين العمر الاقتصادي والعمر الإنتاجي أو الفني (الطبيعي) للمشروع، فالعمر الإنتاجي للمشروع يقصد به تلك الفترة التي ينتظر أن يكون فيها المشروع صالحا للإنتاج، أما العمر الاقتصادي فيقصد به تلك الفترة التي يكون تشغيل المشروع فيها اقتصاديا [137] (ص: 94).

من هنا يمكن القول أن تقييم المشروعات الاستثمارية يعتمد أساسا على العمر الاقتصادي للمشروع، على اعتبار أن المؤسسة عند تقييم المشروع الاستثماري تكون في حاجة إلى تحديد الفترة التي يكون تشغيل المشروع فيها اقتصاديا ويحقق عائدا لها، وفي معظم الحالات يكون العمر الاقتصادي أقصر من العمر الإنتاجي، فقد يقدر العمر الإنتاجي للمشروع مثلا بخمسين سنة ولكن الفترة التي يتم فيها تشغيل المشروع اقتصاديا تقدر مثلا بثلاثين سنة فقط، وقد يتساوى العمر الاقتصادي مع العمر الإنتاجي في حالة ما إذا كان تشغيل المشروع يكون اقتصاديا حتى فوائده، وهذا يكون في حالات نادرة، ويتأثر العمر الإنتاجي بعامل الاستعمال وعامل التقادم حيث نجد أن العوامل الجوية قد تؤثر على الأصول المستخدمة، كما يؤثر استخدام الأصول على عمرها الإنتاجي أما العمر الاقتصادي للمشروع فيتأثر بعوامل الاهتلاك المادي على الأصل فتتناقص إنتاجيته أو تزيد تكلفته صيانتها، أما التقادم فهو يأخذ شكلين الأول يحدث التقادم لمنتجات الأصول المستخدمة وذلك نتيجة تحول الطلب على المنتجات إلى منتجات أخرى، وفي الشكل الثاني يحدث التقادم نتيجة ظهور وسائل أخرى أفضل للإنتاج تكون أقل تكلفة أو أعلى جودة في الإنتاج، وعلى ذلك فإن عملية التنبؤ بالعمر الاقتصادي تعتمد أساسا على محاولة التنبؤ بالاهتلاك المادي أو التقادم ويتم ذلك باستخدام الأساليب الكمية.

2.4.3. التدفقات النقدية الخاصة بالمشروع الاستثماري

من الأمور الرئيسية عند اتخاذ القرار الاستثماري هو ضرورة معرفة وتحديد التدفقات النقدية المصاحبة للاقتراحات الاستثمارية التي نحن بصدد اختيار أحدها مع الأخذ بعين الاعتبار عامل الزمن وتأثيره على القيمة الزمنية للنقود، ولابد من التأكيد على أن عملية التحديد الدقيق لهذه التدفقات تعتبر من أهم وأصعب المراحل في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية.

1.2.4.3. مكونات التدفقات النقدية للمشروعات الاستثمارية: يقصد بالتدفقات النقدية كمية النقدية

التي تدخل أو تخرج من وإلى المؤسسة خلال فترة معينة نتيجة للمشروع الاستثماري، وتتكون التدفقات النقدية للمشروعات الاستثمارية من نوعين من التدفقات هما [91] (ص ص: 144-145):

1.1.2.4.3. التدفقات النقدية الداخلة: وتتمثل في:

- التدفقات النقدية من عوائد وإيرادات النشاط الاقتصادي؛
- القيمة المتبقية لمشروع في نهاية عمره الإنتاجي ، أو في نهاية الفترة التي يتم خلالها تقدير الإيرادات والمصروفات

2.1.2.4.3. التدفقات النقدية الخارجة: وتتمثل في:

- التدفقات النقدية الخارجة مقابل التكاليف الاستثمارية؛
- التدفقات النقدية الخارجة مقابل التكاليف الجارية؛
- الضرائب المفروضة؛
- الأعباء الثابتة كالتأمين على الأصول؛
- التدفقات النقدية الخارجة مقابل الإحلال والتجديد في الأصول خلال العمر الإنتاجي.

ويمثل الفرق بين التدفقات الخارجة والداخلة صافي التدفقات النقدية، وتختلف طريقة عرض مكونات هاتين المجموعتين من التدفقات الداخلة والخارجة حسب طبيعة كل مشروع استثماري وبحسب أغراض التقسيم، ونلاحظ أنه عند تقييم المشروع لا يتم تحديد الإيرادات والتكاليف بالمفهوم المحاسبي المعروف، أي طبقاً لمبدأ الاستحقاق حيث يتم ربط كل الإيراد أو تكلفة في صورة مبالغ التي يتم تحصيلها أو دفعها فعلياً، أو ربط هذه المبالغ بالفترة التي يحصل فيها التحصيل أو السداد.

ويفضل بالاعتماد على التدفقات النقدية في تقييم المشروعات بدلاً من الإيراد أو التكلفة بالمفهوم

المحاسبي لعدة أسباب أهمها [139] (ص: 126):

- اختلاف الطرق التي يتم إتباعها في المحاسبة المالية للوصول إلى الربح المحاسبي وذلك من خلال تطبيق طرق مختلفة للاهلاك، حيث أن طريقة القسط الثابت يتحمل بموجبها السنوات المالية نفس القسط من الاهلاك، وطريقة القسط المتناقص تؤدي إلى تحمل السنوات الأولى للأقساط أكبر تبدأ في التناقص

من سنة لأخرى، وكذلك الاختلاف في طرق تقييم المخزون والتي ينجم عنها اختلافات في الربح المحاسبي، بالإضافة إلى اختلاف نظرة المحاسبين حول معالجة بعض المسائل مثل الديون المشكوك في تحصيلها

- معيار القيمة الزمنية للنقود حيث الربح المحاسبي يتجاهل القيمة الزمنية للنقود تماما، في حين تراعي التدفقات النقدية التي يتم إعدادها لأغراض تحليل وتقييم الاستثمارات الزمن المرتبط بالتدفق النقدي لمقارنة التدفقات النقدية الخارجة بالتدفقات النقدية الداخلة في زمن واحد تأكيدا لأهمية القيمة الزمنية للنقود.

- تهتم التدفقات النقدية التي يتم إعدادها لتقييم الاستثمار بالمستقبل أكثر من اهتمامها بالماضي، في حين تهتم التدفقات المالية والتي تشملها قوائم المحاسبة المالية بالنتائج المالية التي حصلت فعلا.

- يركز مفهوم التدفقات النقدية لأغراض تقييم الاستثمارات على العائد الذي يحققه المشروع بغض النظر عن طريقة تمويله، لأنه لا يأخذ في الحسبان الأقساط سداد القروض وأعبائها سداد مؤخر لاستثمارات المشروع، في حين المحاسبة المالية تهتم بالعائد على رأس المال المملوك بالدرجة الأولى.

للإشارة فقط، فإن التدفقات النقدية التي يتم إعدادها لتقييم الاستثمارات تختلف عن قوائم التدفقات النقدية التي يتم إعدادها ضمن القوائم المالية للمؤسسة، فهذه الأخيرة أعدت لأغراض أخرى تخدم المساهمين، فهي تساعد على معرفة قدرة المشروع على مقابلة التزاماته النقدية ودفع التوزيعات المعلنة من أرباحه.

2.2.4.3. مشاكل قياس التدفقات النقدية: تواجه عملية قياس التدفقات النقدية عدة مشاكل تتمثل في

[137] (ص: 102):

الاهتلاك المحاسبي ، ضريبة الدخل ، القيمة البيعية للنفاية ، تكلفة الفرصة البديلة للأصول المملوكة للمؤسسة التكاليف التي يمكن تجنبها ، الزيادة في رأس المال العامل ، وسيتم التطرق لكل عنصر على حدا بنوع من التفصيل.

1.2.2.4.3. الإهلاك المحاسبي والتدفق النقدي الخارج: يعرف الإهلاك على أنه " التسجيل

المحاسبي للخسارة التي تتعرض لها الاستثمارات التي تتدهور قيمتها مع الزمن بهدف إظهارها بالميزانية بقيمتها الصافية، كما يعرف الإهلاك بأنه طريقة لتوزيع التكاليف، حيث توزع تكلفة الاستثمار المقابل للإهلاك على دورات مدة حياته [140] (ص: 225).

ونلاحظ أن الإهلاك وإن كان يسجل في الدفاتر باعتباره تكلفة إلا أنه لا يمثل أي تدفق نقدي خارج من المؤسسة، فهو مجرد قيد محاسبي في الدفاتر يقصد به تحقيق العدالة في توزيع تكلفة الأصل الثابت على سنوات عمره الاقتصادي، فالتدفق النقدي قد حدث فعلا وقت أنفق فيه هذا المصروف الرأسمالي (ثمن الشراء)، لذا لا يجب أن يندرج ضمن تكاليف المشروع مرتي لما كان تقييم الاستثمارات يراعي

القيمة الزمنية للنقود فإن الرقم المناسب الذي يؤخذ في الحسبان هو التدفق النقدي الذي حدث فعلا وقت الإنفاق وليس الاهتلاك المحاسبي [91] (ص: 154).

3.2.2.4.3. أثر ضريبة الدخل على التدفقات النقدية: لا يقتصر التدفق الخارج من المؤسسة على

تكاليف التشغيل النقدية للمشروع (مواد، أجور، مصروفات أخرى بخلاف الاهتلاك)، وإنما يشتمل أيضا الضريبة على الأرباح التي تدفعها المؤسسة، وتحسب الضريبة على الأرباح اعتمادا على الربح بالمفهوم المحاسبي، ويتحدد صافي الربح بالمفهوم المحاسبي بأن تطرح من إيرادات الفترة المحاسبية جميع التكاليف المتعلقة بهذه الإيرادات بما فيها إهلاك الأصول الثابتة، فقوانين الضرائب لا تسمح بخصم كل تكاليف الأصول الثابتة من الإيرادات في السنة الأولى، وإنما تسمح بتوزيع تكلفة الأصل على سنوات عمره الاقتصادي وخصم قسط الاهتلاك السنوي من الإيرادات قبل الوصول إلى صافي الربح المحاسبي الخاضع للضريبة، وبالتالي يتم تخفيض مقدار الضريبة التي تدفعها المؤسسة.

ويتم تحديد صافي التدفق النقدي السنوي كما يلي [137] (ص: 109):

- يتم حساب الضريبة على الربح بعد خصم جميع عناصر التكاليف النقدية والإهلاك أيضا بحيث:

الضريبة = الربح المحاسبي الخاضع للضريبة × معدل الضريبة.

علما بأن : الربح المحاسبي = الإيراد السنوي - تكاليف التشغيل النقدية - الإهلاك .

- يتم حساب صافي التدفق السنوي وذلك بطرح المدفوعات النقدية من إيرادات المشروع، وتشتمل المدفوعات النقدية على تكاليف التشغيل النقدية للمشروع ومدفوعات الضريبة على الأرباح.

صافي التدفق النقدي السنوي = الإيرادات السنوية للمشروع - تكاليف التشغيل النقدية - ضريبة الربح.

من هنا يمكن القول بأن الاهتلاك يؤثر على مقدار التدفقات النقدية الصافية بطريقة غير مباشرة، وذلك

عن طريق تخفيض مقدار التدفق النقدي الخارج في صورة مدفوعات الضرائب على الأرباح.

3.2.2.4.3. القيمة البيعية للنفاية: في غالب الأحيان يكون للأصول المكونة للمشروع قيمة بيعية في

نهاية العمر الاقتصادي للمشروع، ولتحديد أثر هذه القيمة البيعية على التدفقات النقدية للمشروع

الاستثماري المقدم للدراسة يجب التفرقة بين نوعين من القيم البيعية للنفاية [141] (ص: 158):

- القيمة البيعية للأصول المكونة للمشروع الاستثماري في نهاية عمره الاقتصادي، وتعتبر هذه القيمة

الثابتة تدفق نقدي داخلي في نهاية العمر الاقتصادي للمشروع، ولذا تضاف إلى التدفقات الناتجة من

الإيرادات المقدرة للسنة الأخيرة، وتؤخذ بالحسبان عند احتساب الضريبة على الربح ونلاحظ من ناحية

أخرى أنها تخفض من قسط الاهتلاك السنوي، على اعتبار أنها تطرح من التكلفة الكلية للأصل، والفرق

هو الذي يهتك على مدار سنوات العمر الاقتصادي للمشروع، فهي إذن تعمل على زيادة مقدار الربح

الخاضع للضريبة وبالتالي زيادة مقدار الضريبة على الربح.

- القيمة البيعية للأصول، ويتم استبعادها أو إزالتها بسبب المشروع الجديد في حالة مشروعات الإحلال والتجديد، ويتم الاستغناء عن بعض الأصول القائمة حاليا في المؤسسة، وتؤثر القيمة البيعية للأصول القديمة بعد خصم المصروفات المتعلقة بإزالتها على التدفقات النقدية للمشروع الاستثماري عن طريق:

- صافي القيمة البيعية يؤدي إلى تخفيض التكاليف الاستثمارية اللازمة لإقامة المشروع الجديد؛

- إذا نتج عن بيع الأصول ربح فإن هذه الأرباح تخضع للضريبة على الربح، وبالتالي تؤدي إلى زيادة الإنفاق المبدئي بمقدار الضريبة على الربح، أما إذا نتج عنها خسارة فإنها تعطي للمؤسسة ميزة ضريبة (وفورات ضريبية) تخصم من الإنفاق المبدئي للمشروع الجديد.

4.2.2.4.3. تكلفة الفرصة البديلة للأصول المملوكة للمؤسسة: عند تقييم المشروع الاستثماري فإن تكاليف المشروع لا تقتصر على مقدار التدفقات النقدية المترتبة على تنفيذه، وإنما تشمل أيضا مقدار التدفقات النقدية التي حرمت المؤسسة من الحصول عليها نتيجة تنفيذ هذا المشروع، ويتضح هنا جليا ما إذا كان المشروع الاستثماري يتطلب استخدام مجموعة من الموارد الاقتصادية المتاحة فعلا للمؤسسة، وهنا يجب إدراج تكلفة حرمان المؤسسة من فرصة توجيه هذه الموارد إلى بديل آخر كتأجيرها مثلا، ويتطلب التقييم السليم للمشاريع الاستثمارية إدراج تكلفة الفرصة البديلة ضمن تكاليف المشروع [91] (ص: 164).

5.2.2.4.3. التكاليف التي يمكن تجنب حدوثها: قد يترتب على تنفيذ المشروع الاستثماري تجنب المؤسسة خروج تدفقات نقدية معينة، وهذا ما يسمى بالتكاليف التي يمكن تجنب حدوثها، وهذه التكاليف تعتبر ميزة مرتبطة بالمشروع الاستثماري المقترح، ولذلك يجب خصمها من تكاليف هذا المشروع، ويحدث هذا غالبا في مشروعات الإحلال، وكمثال على ذلك إذا كان أمام المؤسسة خيارين إما شراء آلة جديدة أو تصليح الآلة القديمة، وكانت تكلفة شراء الآلة الجديدة بعد التنازل عن الآلة القديمة تقل عن تكلفة التصليح، في هذه الحالة يمكن القول أن عملية شراء الآلة الجديدة تجنب المؤسسة الفرق بين تكلفة إصلاح الآلة القديمة وتكلفة شراء آلة جديدة بعد طرح قيمة التنازل عن الآلة القديمة [91] (ص: 166).

6.2.2.4.3. الزيادة في رأس المال العامل: كثيرا ما يتطلب تشغيل المشروع الاستثماري زيادة في رأس المال العامل في المؤسسة ويتمثل ذلك في زيادة المخزون السلعي بالمؤسسة ورصيد النقدية اللازم لتحقيق درجة السيولة ورأس المال العامل، وإن كان يعتبر أساسا من الأصول المتداولة إلا أن ربطه بالمشروع الاستثماري يعطيه صفة الدوام، وتفقد المؤسسة حرية التصرف فيه قبل نهاية العمر الاقتصادي للمشروع، ولذلك فإن رأس المال العامل للمشروع يدخل ضمن تكاليف الاقتراح الاستثماري ويعتبر تدفقا نقديا خارجا من المؤسسة، غير أنه في نهاية عمر المشروع يتم التصرف في الأصول

المتداولة التي يتكون منها رأس المال العامل، وبالتالي تعتبر هذه الأموال تدفقا نقديا داخلا للمؤسسة مثله مثل القيمة البيعية للأصول الثابتة المستخدمة في المشروع.

3.4.3. المعلومة المالية أساس لترشيد قرار الاستثمار

تحتاج الإدارة الحديثة المتطورة إلى نوع من المعلومات المالية التي تتناسب مع نوعية القرارات والمشاكل الإدارية المعاصرة، حيث أصبحت المعلومة المالية تلعب دورا هاما في عملية اتخاذ القرارات مثلها مثل باقي أنواع المعلومات الأخرى من حيث أنها تؤدي إلى زيادة المعرفة لدى متخذ القرار وتقلل من حالة عدم التأكد التي تكتنف البيئة التي تتخذ فيها القرارات من ناحية أخرى، غير أن المعلومة المالية تتميز عن غيرها من المعلومات الوظيفية بأنها كمية وقابلة للتحقق من صحتها لذلك فإنها تعتبر أكثر فاعلية في مساعدة متخذي القرارات في الوصول إلى الحلول المناسبة [142] (ص: 07).

وتفيد المعلومات المالية في اتخاذ القرارات سواء كانت قرارات تخطيط أو تنفيذ أو رقابة، سواء أكانت قرارات بيع أو إنتاج أو استثمار أو توظيف للموارد الاقتصادية بشكل أو بآخر.

وبما أن "قرارات الاستثمارات الرأسمالية تعتبر من أهم وأخطر القرارات، لما لها من تأثير على بقاء واستمرار المؤسسة، وكذلك نظرا لصعوبة العدول أو التخلي عن هذه الاستثمارات بعد الشروع في تنفيذها ولكبر التكاليف المترتبة على ذلك، ويجب توفير معلومات مالية تساعد على اتخاذ القرارات الأنسب" [142] (ص: 08).

ويلعب المحاسب دورا هاما في مساعدة الإدارة على اتخاذ القرارات عموما، (سواء كانت قرارات الإنفاق جاري أو إنفاق استثماري)، وذلك عن طريق تقديم البيانات الكمية اللازمة لتقييم البدائل المختلفة والمفاضلة بينها، ويتكون كل جزء من البيانات اللازمة لتحديد تكلفة المشروع الاستثماري من تقديرات، كما أنها تحتاج إلى تفكير منطقي وتحليل سليم لتحديد ما هو متغير وما هو ثابت ولتحديد عناصر التكاليف الملانمة، ولذلك نجد أن تحديد تكاليف المقترح الاستثماري يحتاج إلى خدمات وجهود محاسب تكاليف ذو تفكير منطقي وتحليلي سليم [142] (ص: 09).

يعتبر جهاز المحاسبة في المؤسسة الأداة الرئيسية التي تستخدمها الإدارة في إعداد الموازنة التخطيطية الاستثمارية ومراجعة المشروعات الاستثمارية أثناء وبعد التنفيذ، وذلك لأن الإدارة الرئيسية بالمؤسسة عندما تقوم بإعداد التقديرات الخاصة بها من أجل إعداد الموازنات التخطيطية، ويقوم المراقب المالي بتجميع هذه التقديرات وتحليل الانحرافات والتنسيق بين الموازنات التخطيطية المختلفة ومراجعة هذه الموازنات والرقابة عليها، ويرى البعض الآخر أن يتم إنشاء قسم للموازنة الاستثمارية تكون مهمته التخطيط للإنفاق الاستثماري والرقابة على المشروعات الاستثمارية على أن يتكون هذا القسم من ثلاثة أنواع من الخبرات وهي المحاسبة والاقتصاد والتمويل مع الاستعانة بخبرة رجال التسويق والفنيين في

الإنتاج، ولقد أكدوا على ضرورة اشتراك وظيفة المحاسبة في تقييم المشروعات الاستثمارية حتى ولو كان نظام المحاسبة الموجود بالمؤسسة تقليديا وغير كاف لتقييم المشروعات المقترحة [75] (ص: 28). ويمكن تلخيص النقاط التي يمكن للمحاسب أن يساهم فيها بدور فعال في مجال اتخاذ القرار الاستثماري كما يلي [75] (ص: 29):

- وضع تقديرات عن تكاليف التشغيل الدورية وتكاليف إنشاء المشروع الاستثماري؛
- تقدير الآثار المتوقعة لتنفيذ المشروع الاستثماري على هيكل التكاليف للمؤسسة؛
- تحديد أثر الضرائب على التدفقات النقدية للمشروع الاستثماري؛
- تصميم النماذج والجدول اللازمة لتقييم المشروعات الاستثمارية والمفاضلة بينهما؛
- تجميع التقديرات التي تعدها الأقسام الأخرى عن المشروع المقترح وصياغتها في صورة تدفقات نقدية؛
- القيام بتحليل مالي اللازم لإجراء التقييم الاقتصادي للبدائل الاستثمارية وصياغتها في صورة تدفقات نقدية؛

- الرقابة على تنفيذ المشروعات الاستثمارية عن طريق تحديد الانحرافات وتحليلها ورفع تقارير عنها. تلعب المعلومات المالية دورا هاما في عملية ترشيد القرارات الإدارية بصفة عامة وقرار الاستثمار بصفة خاصة، حيث تعمل على تخفيض درجة عدم التأكد المحيطة بظروف اتخاذ القرار، وذلك من خلال تزويد متخذ قرار الاستثمار بمختلف المعلومات التاريخية منها والمستقبلية، وإعطائه صورة عن التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة والناجمة عن المشروع الاستثماري المقترح، كما تمكنه من تخطيط وتقييم المشاريع الاستثمارية المقترحة، وبالتالي فهي تساهم في ترشيد القرار المتخذ. ويمكن القول أن القوائم والتقارير المالية التي تعدها المؤسسة، هي الأداة الرئيسية التي تستخدمها الإدارة في إعداد الموازنة التخطيطية الاستثمارية، ومراجعة المشروعات الاستثمارية أثناء وبعد التنفيذ. وتعتبر المحاسبة الإدارية نظام المعلومات الذي يزود إدارة المشروع بمختلف المعلومات اللازمة والمفيدة لحل المشاكل الإدارية التي تواجهها، ولا يتم ذلك إلا بالاستعانة بمختلف المعلومات الناتجة عن المحاسبة المالية.

ولكي يستطيع نظام المعلومات المحاسبية أن يقدم معلومات مالية تفيد في عملية اتخاذ القرار الاستثماري، يجب أن يحتوي على كل من المحاسبة الإدارية والمحاسبة المالية ومحاسبة التكاليف.

الفصل 4

دراسة حالة مجمع صيدال

من خلال الفصول السابقة تم استعراض أهم محاور الدراسة النظرية من خلال التطرق إلى المعلومات المالية وكيفية اتخاذ القرار الاستثماري وأهم المعلومات المالية اللازمة لذلك.

وقد تم تخصيص هذا الفصل من أجل إعطاء عمق أكبر للدراسة، من خلال الإقتراب من الواقع العملي والابتعاد عن التنظير والتوقعات.

ونظرا لطبيعة الموضوع واهتمامه باتخاذ القرار الاستثماري ودور المعلومات المالية في ذلك، تم اختيار إحدى المؤسسات الجزائرية الرائدة في صناعة الأدوية وهي مجمع صيدال، والتي تعتبر من أهم المؤسسات المستثمرة في السوق الجزائرية للأدوية تحقيقا لأهدافها الإستراتيجية المتمثلة في الاستمرار والنمو.

ومحاولة منا لتشخيص المعلومات المالية وتحديد دورها في اتخاذ القرار الاستثماري على مستوى مجمع صيدال تم التطرق للمباحث التالية:

- تقديم عام لمجمع صيدال؛
- دراسة الإمكانيات الاستثمارية للمجمع؛
- دور المعلومات المالية في ترشيد القرار الاستثماري على مستوى المجمع.

1.4. تقديم عام لمجمع صيدال

يعتبر مجمع صيدال رائد الصناعة الصيدلانية في الجزائر و مما يدعم هذا عراقتة و خبرته في هذا المجال، بالإضافة إلى الحجم الذي يتمتع به في الوقت الحالي مقارنة مع باقي المؤسسات الوطنية، كما أن التطور الذي عرفه في الآونة الأخيرة فيما يتعلق بالنتائج المحققة تبرهن على ذلك، بحيث بلغ رقم الأعمال المحقق في سنة 2008 قيمة 9.909 مليون دينار جزائري، أي نموه بنسبة 1.23% بالمقارنة مع سنة 2007 أين حقق المجمع رقم أعمال قدره 8.022 مليون دينار جزائري.

ويعتبر المجمع من أوائل المؤسسات التي دخلت بورصة الجزائر، مما يدل على أنه استطاع أن يحقق نتائج كبيرة في فترة وجيزة، ولهذا سنتطرق في هذا المبحث إلى النقاط التالية:

- نظرة عامة حول مجمع صيدال؛
- الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال؛
- دخول مجمع صيدال بورصة الجزائر.

1.1.4. نظرة عامة حول مجمع صيدال

تم إنشاء المؤسسة الوطنية للمنتجات الصيدلانية في أبريل 1982، وفقاً للمرسوم رقم 82/161، بعد الإصلاح الهيكلي للصيدلة المركزية الجزائرية، و في سنة 1993 طرأت تحويلات وتعديلات على هيكل المؤسسة، مكنتها من المشاركة في العمليات الصناعية و التجارية المرتبطة بهدفها الاجتماعي، ثم في أبريل 1997 اتجه مركب إنتاج الدواء بالمدينة إلى إنتاج المضادات الحيوية، و بالتالي أصبح ملكاً للمؤسسة الوطنية للصناعات الكيماوية (SNIC)، هذه الأخيرة التي تم الإعلان عن انتقالها إلى التسيير الذاتي في فيفري 1989، لتمهد السبيل لظهور صيدال.

1.1.1.4. سوق المنتجات الصيدلانية في الجزائر: لقد ساهمت الأزمة الاقتصادية الراهنة في

تحولات كبيرة جدا في الإقتصاد العالمي، و هذا ما دفع بالدول إلى إعادة النظر في إستراتيجياتها و سياساتها الإقتصادية و الإجتماعية و الشروع في إصلاحات داخلية جذرية بهدف التأقلم مع المحيط الإقتصادي العالمي الحذر و من أجل إنعاشه و المصلحة العامة، و كذلك ضمان تحقيق أهدافها في التطور الإقتصادي.

وكون الجزائر بلد سائر في طريق النمو، بالإضافة إلى أنها لا تتوفر على الإمكانيات المالية اللازمة لتلبية الاحتياجات المتزايدة و الطارئة لتطورها الإقتصادي والاجتماعي، عملت على وضع في حيز التنفيذ مجموعة من الإصلاحات في المجال السياسي، الإقتصادي و الإجتماعي من أجل ضمان تطور مؤسساتها العمومية الكبيرة، و إعادة دفع جهازها الإقتصادي بغية الوصول إلى مستوى من الرفاهية الاقتصادية في نهاية المطاف ، وعلى المدى البعيد ، بحيث تحقق ذلك عن طريق مؤسساتها الاقتصادية مجتمعة .

وصلت قيمة الواردات من المنتجات الصيدلانية لسنة 2008 ما يفوق 1.5 مليار دولار [143] ، وهو مبلغ كبير جدا فنجد أن الجزائر تواجه عجزا كبيرا في تلبية الحاجات الطبية ، وسجلت سنة 2007 استيراد ما قيمته 1.3 مليار دولار من المنتجات الصيدلانية [144]، بالرغم من الإنتاج الداخلي، كما صدر قرار عن رئاسة الحكومة يمنع استيراد الدواء المصنع في الجزائر للحد من الاستيراد.

هناك 4800 دواء مسجل في قائمة إدارة الأدوية المستهلكة في الجزائر، منها 1400 منتج مصنوعة محليا ، أي في المخابر الجزائرية، من طرف 57 مؤسسة لصناعة الدواء، هذه الأخيرة لا تنتج سوى

230 نوع أساسي، حيث انه على السلم العالمي يسجل 1063 نوعا أساسيا، وفي الحقيقة أن المخابر الوطنية الجزائرية لا تنتج سوى 160 نوعا أساسيا، أي 15% من الإنتاج الوطني[144].

تتكون السوق الجزائرية من 35% منتجات جنيسة (générique) و 65% أصلية، وما يميز الأول هو انخفاض سعره بنسبة 30% عن الثاني. ومن أهم مصادر التموين بالأدوية في الجزائر نجد ما يلي:

- 70% من الاحتياجات مستوردة: منها 80% مستوردة من فرنسا، 20% من دول أخرى؛
- 30% المتبقية من الاحتياجات عبارة عن إنتاج وطني، تصل مساهمة مجمع صيدال فيه إلى 80%

أما الجزء المتبقي الذي يمثل نسبة 20% يعود إلى العديد من المنتجين المحليين (حوالي 150 مخبر).

يقوم بالاستيراد مجموعة من المستوردين هذه العملية يقوم بها العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر التي تتواجد بمختلف المناطق نذكر على سبيل المثال:

- Polychimical Sarl - Prodipharmaco - Produits Chimiques Eurl - Sarl Iacn - Samico Consulting - Zedpharm Groupe.

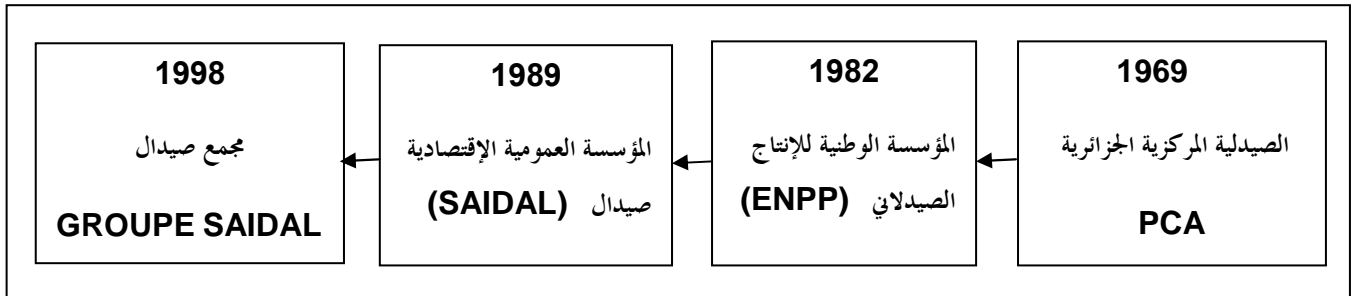
يقول المدير العام للصيدلة لدى وزارة الصحة الوطنية "إذا كانت الأداة الوطنية لا يستجيب سوف يتعين علينا الاستيراد أكثر، إلا أنه إذا كانت الصناعة الجزائرية تريد أن تزدهر و تفرض وجودها في القطاع، فهي مضطرة لتحسين وتوسيع منتجاتها وبالتالي لماذا لا تذهب إلى الاهتمام بتصنيع المنتجات الأساسية و الاهتمام بالبحث والتطوير والإبداع".

كما شهدت فاتورة استيراد الدواء في الجزائر ارتفاعا محسوسا، خلال العامين 2007 و 2008، بعدما ظلت تُقدر في حدود نصف مليون دولار سنويا قبل عام 2005، وبدا أنّ اطراد استيراد الأدوية على هذا النحو المتسارع ذا علاقة بمسار انضمام الجزائر لمنظمة العالمية للتجارة، و شرط هذه الأخيرة المتضمن تحرير التجارة الخارجية، وتشمل لائحة الواردات الأدوية بمختلف أصنافها بقيمة 495.765 مليون دولار، واللقاحات بـ 8.562 مليون دولار من بينها 3.281 مليون لقاحا للإنسان، أما الباقي فيتوزع على مواد صيدلانية متنوعة كالضماطات والمستحضرات الكيميائية، ويتعامل السوق الجزائري مع نحو 70 مستوردا من 42 دولة أهمها فرنسا وبريطانيا وإيطاليا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية ومصر والإمارات والأردن، ويأتي على رأس المختبرات الأجنبية: (نوفورديسك) و(بيوفارم) و(أل بي) و(يوميدال) و(بروفيدال) و(رون بولانك رورير) و(أفانتيس)، وتتقاسم المجموعات المذكورة ما يربو عن 70% من حصص سوق الدواء الوطني.

2.1.1.4. نشأة مجمع صيدال: مر مجمع صيدال بعدة مراحل منذ إنشائه حتى اليوم، وتعتبر أول مراحل إنشاء الصيدلية المركزية الجزائرية (PCA) سنة 1969 بموجب مرسوم رئاسي والذي حدد مهمتها في استيراد وتصنيع المنتجات ذات الاستعمال الإنساني، ثم أنشأت المؤسسة الوطنية للإنتاج

الصيدلاني بعد إعادة هيكلة الصيدلية المركزية الجزائرية حسب المرسوم "161/82" المؤرخ في 24 أبريل 1982، وكانت مهمتها تتمثل في ضمان احتكار الدولة لإنتاج وتوزيع الأدوية بهدف تموين السوق الجزائرية بكميات كافية، وقد تم إعادة تسمية المؤسسة الوطنية للإنتاج الصيدلاني سنة 1984 حيث أطلق عليها اسم مؤسسة صيدال (SAIDAL)، وفي أبريل 1987 تم إدماج مركب المدينة لإنتاج المضادات الحيوية Antibiotique الذي كان تابعا للشركة الوطنية للصناعات الكيماوية (SNIC)، وفي 1989 استقادت هذه المؤسسة من الإصلاحات الاقتصادية وأصبحت مؤسسة عمومية اقتصادية، واختيرت من بين أوائل المؤسسات الوطنية لكي تصبح شركة ذات أسهم، هدفها احتكار الإنتاج و توزيع الأدوية وإشباع السوق الجزائرية بها.


وفي سنة 1993 طرأت تغييرات على القانون الأساسي للمؤسسة بحيث مكنتها من المشاركة في كل العمليات الصناعية والتجارية التي ترتبط بموضوعها الاجتماعي عن طريق إنشاء شركات أو فروع جديدة، وفي سنة 1997 وضعت المؤسسة مخطط لإعادة الهيكلة الذي أدى إلى تحويل المؤسسة إلى مجمع صناعي وذلك في 02 فيفري 1998 تم تسميته "مجمع صيدال". ويمكن تلخيص المراحل التي مر بها المجمع من خلال الشكل الموالي:



الشكل رقم (14): مراحل تطور مجمع صيدال، من إعداد الطالب بناء على [150].

3.1.1.4. تعريف مجمع صيدال: مجمع صيدال عبارة عن شركة ذات أسهم، رأس ماله يقدر ب 2.500.000.000 دينار جزائري [145]، يقع مقره الإجتماعي في 01 شارع يحي لعياشي- حسين داي- بالجزائر العاصمة، الذي أنشأ في 1998/02/02، و هو رائد الصناعة الصيدلانية في الجزائر، تحصل في تاريخ 5 فيفري 2005 على شهادة الجودة ISO 9001 نسخة 2000، منحتة إياها المنظمة الفرنسية للمراجعة و الجودة (Association française d'audit et qualité AFAQ). كما أنه مسعر بالبورصة منذ 17 جويلية 1999، و تكمن مهمة المجمع في تطوير، و إنتاج وتوزيع المنتجات الصيدلانية للاستعمال البشري، و تتجسد رسالته في ضمان موقع الرائد على المستوى الوطني و الإقليمي مع دخول السوق الأجنبية مستقبلا. ويمكن تلخيص صحيفة البيانات للمجمع في الجدول التالي :

جدول رقم (06): صحيفة البيانات لمجمع صيدال [145].

الاسم	مجمع صيدال
الشعار (العلامة التجارية)	
المقر	الطريق الوطني رقم 11 الدار البيضاء الجزائر بالعاصمة
رأس المال	شركة مساهمة برأس مال 2.500.000.000 دج
طبيعة الصفقة	سعر العرض العام 20 ٪ من رأس المال 2,000,000 سهم
نوع الأوراق المالية	أسهم اسمية
عدد المساهمين	19.288 مساهم
غالبية المساهمة	عقد عمومي مع chimie-pharmacie 80%
التعاملات	طرح 2,000,000 سهم بقيمة اسمية 250 دج، وتصدر بـ 800 دج
مدة العرض	من 15 فبراير إلى 15 مارس 1999
الدخول في البورصة	17 جويلية 1999

رأس المال الإجتماعي المقدر بـ: 2.500.000.000 دج موزع على 10.000.000 سهم بقيمة اسمية قدرها "250 دج" للسهم تم تحديدها بعد قرار الجمعية غير العادية في 25 جويلية 1998، حيث قررت تخفيض القيمة الاسمية للسهم من 800 دج إلى 250 دج للسهم وتتمثل أهم التغيرات التي طرأت على رأس مال المجمع إلى حد الآن فيما يلي:

- رفع رأس المال الاجتماعي بـ: 420 مليون دج، حيث انتقل من 80 مليون إلى 500 مليون دج، بعد اجتماع الجمعية العامة غير العادية، في 23 ديسمبر 1992؛
- رفع رأس المال الاجتماعي بـ: 10 مليون دج من 500 مليون إلى 510 مليون دج، وفقا لقرار الجمعية العامة غير العادية في 11 جويلية 1993؛
- رفع رأس المال الاجتماعي بـ: 90 مليون دج، من 510 مليون إلى 600 مليون دج، وفقا لقرار الجمعية العامة غير العادية في 23 ديسمبر 1995؛
- رفع رأس المال الاجتماعي بـ: 936 مليون دج، من 600 إلى 1536 مليون دج، وفقا لقرار الجمعية العامة غير العادية في 22 جوان 1998؛
- رفع رأس المال الاجتماعي بـ: 964 مليون دج، من 1536 إلى 2500 مليون دج، وفقا لقرار الجمعية العامة غير العادية في 26 جوان 1999.

4.1.1.4. أهداف المجمع: إن التقدم الإقتصادي الذي عرفته الجزائر في السنوات الأخيرة خاصة مع ارتفاع سعر المحروقات كان مواتيا في تدعيم المجمع في موقعه كمنتج وطني رائد للأدوية الجنييسة، و لقد سمح له ذلك بالدخول المتدرج في إطار التحولات التي مرت بها الدولة من اجل تحقيق الانتعاش الاقتصادي في الجزائر لمواكبة التطور الاقتصادي العالمي، مع تحديد الأهداف الإستراتيجية التالية: [146]

- الاهتمام بالبحث والتطوير في مجال الأدوية ذات المصدر النباتي والاستثمار فيه بشكل معلن وصريح؛
- تبني نظام الإدارة بالجودة الشاملة؛
- تنويع تشكيلة المنتجات من خلال تحديد سياسة خاصة بالبحث و التطوير لمنتجات جنيصة جديدة؛
- إنشاء نظام خاص باليقظة التكنولوجية والإستراتيجية والذكاء الصناعي؛
- تطوير الشراكة من خلال الإشتراك في مشاريع مع مخابر ذوي شهرة عالمية، سواء على شكل إستثمار مباشر أو عن طريق إتفاقيات التكيف (Le façonnage)؛
- ضمان إستمرارية المجمع عن طريق المحافظة و الرفع من حصته السوقية الوطنية؛
- دخول الأسواق الأجنبية و البحث المستمر في إمكانيات تطوير الأداء الإقتصادي والاهتمام بإنشغالات الصحة العمومية في الجزائر.

5.1.1.4. إستراتيجية المجمع: يعتمد المجمع أساسا على تطوير الأدوية الجنيصة التي يتطلبها السوق الوطني ويسعى مجمع صيدال لتحسين صورته من خلال الرعاية الدائمة للسكان وتلبية احتياجاتهم ومتطلباتهم وذلك من أجل ضمان اتصال المجمع مع زبائنه و تحقيق رضاهم، ولذلك تم اعتماد لوحة القيادة المستقبلية (BSC) (Balanced score card) و هو نظام للإدارة مفاده قيام المؤسسة بتحديد رؤيتها و إستراتيجيتها و ترجمتها إلى عمليات، مع الإهتمام بالتغذية العكسية التي توفر المعلومات حول العمليات الداخلية و الخارجية، وذلك بهدف تطوير الكفاءات و الإستراتيجية باستمرار. و لهذا النظام أربعة أبعاد هي: [147]

- الربحية: يتميز هذا النظام بالصرامة في التسيير المالي للمجمع و مختلف وحداته و فروعه؛
 - السوق: حيث تم وضع الزبون في مركز إهتمامات الإدارة (الصورة، الخدمة والعلاقة جودة/ سعر)؛
 - التحكم في العمليات الداخلية: بهدف التحكم في الوقت، الجودة و الإنتاجية؛
 - التعلم و النمو: و هي تستهدف التجديد و التكوين المتواصل.
- لا يزال مجمع صيدال يحاول الوفاء بالتزاماته واحترام الدور الاجتماعي الذي يلعبه من أجل المواطن وهي تعبر عن ذلك من خلال : [146]

- تعزيز النشاط البيئي والوقاية من المخاطر؛
- المساهمة المالية المنتظمة للمؤسسات التعليمية (توزيع الجوائز ، وتوفير وسائل النقل ، وتنظيم حملات تحسيسية حول الأسنان و التوزيع المجاني لمعجون الأسنان ، و تخصيص زيارات لأطفال المدارس لمواقع الإنتاج والبحث للمجمع)؛
- رعاية الفرق الرياضية؛
- تقديم الدعم للجمعيات البيئية؛

- رعاية جمعيات الطب والصيدلة والكيمياء (أكثر من 60 سهم للرعاية في عام 2002)؛
- رعاية الجمعيات الخيرية والمرضى؛
- هبات من الأدوية لصالح المرضى؛
- المشاركة في جهود الإغاثة لضحايا الكوارث المختلفة، الداخلية والخارجية.

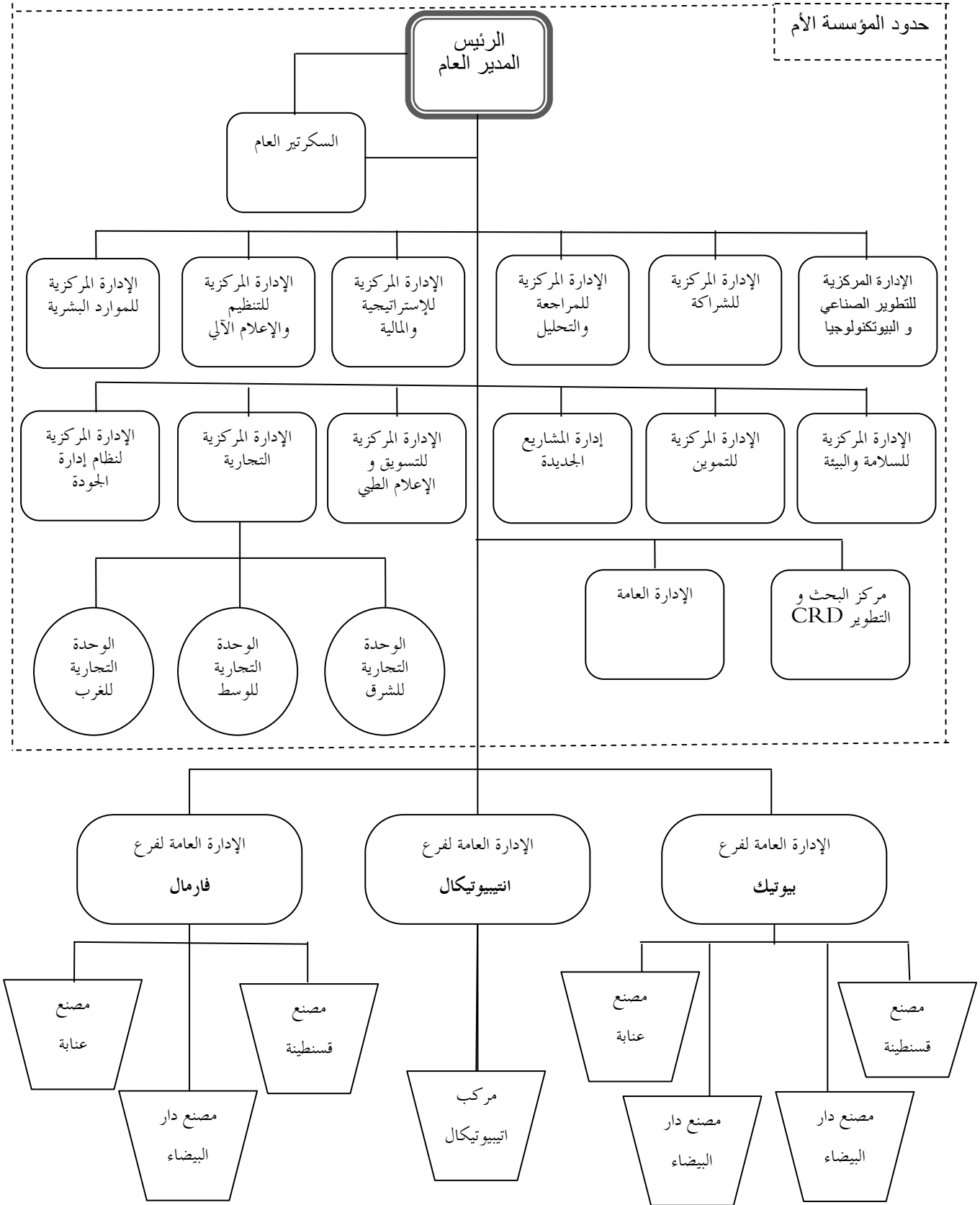
2.1.4. الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال

يعتمد استمرار نشاط المؤسسة على مدى تحديدها للأهداف الإستراتيجية ووضع هيكل تنظيمي يتلاءم معها.

1.2.1.4. الهيكل التنظيمي للمجمع: ينقسم مجمع صيدال إلى عدة مديريات وفروع يتم إدارتها من طرف المديرية العامة التي تولي عدة مهام في الإدارة إلى المديريات المركزية والإدارة العامة، ومن خلال الشكل الموالي يمكن التمييز بين الوظائف والفروع وذلك حسب التدرج الهرمي وتسلسل الوظائف في المجمع، وكل فرع من هذه الفروع بإمكانه الاستفادة من خدمات المديريات المترابطة، ويضمن التنسيق الكافي بين ذلك من خلال المديرية العامة للمجمع، لذلك فإن نوع الهيكل المعتمد في هذه الحالة هو الهيكل المصفوفي أو ما يعرف بالهيكل الإبداعي (structure adhocratique) و الذي يتميز بما يلي:

- التسيير اللامركزي للفروع والوحدات داخل المجمع؛
- تداخل الوظائف والمسؤوليات؛
- وجود فرق عمل بحثية موزعة في الوحدات.

سنحاول شرح ذلك من خلال تبيان مختلف المديريات والفروع في المجمع والموضحة في الهيكل التنظيمي الموالي



شكل (15): الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال [146]

2.2.1.4. المديریات والمراكز العامة لمجمع صيدال: وتتمثل في الوحدات التالية: [146]

1.2.2.1.4. مركز البحث والتطوير (CRD): أنشأ هذا المركز بتاريخ 27 جويلية سنة 1998

وهو مكلف أساسا بـ:

- تصميم وإعداد سياسة لتطوير محاور البحث التي لها علاقة بالمهام الإستراتيجية لصيدال في مجال العلوم الطبية وخصوصا في الإبداع الصيدلاني؛
- المشاركة في تخطيط سياسة تطوير منتجات المجمع؛
- ترقية واثمين و نشر الأعمال التقنية و العلمية و نتائج البحث؛
- التصميم و التطوير الصناعي للأدوية العامة لفائدة المجمع؛
- المساعدة التقنية لفروع الإنتاج؛
- تجميع الوسائل المادية والتقنية وكذا تحفيز واثمين الموارد البشرية التي تسمح له بضمان اليقظة التكنولوجية وسيرورة و اعدة لصالح المجمع؛
- تقديم خدمات مراقبة الجودة الفيزيوكيميائية و الصيدلانية التقنية و الميكروبيولوجية؛
- القيام بأعمال البحث و الدراسة التي تسمح للمجمع بتأسيس التحالفات و/ أو الشراكة الإستراتيجية المرعبة.

2.2.2.1.4. المديرية العامة: وتتلخص مهامها فيما يلي:

- تصميم إستراتيجية المجمع؛
- قيادة مختلف عمليات التصميم؛
- تصميم سياسات التسيير؛
- الاعتماد على إستراتيجيات اقتصادية، مالية و صناعية من خلال إجراءات خاصة بالمراقبة والتحسين؛
- تصريف منتجات الفروع من خلال الوحدة التجارية للوسط ومركز التوزيع لباتنة و وهران؛
- تطوير المنتجات الصيدلانية من خلال مركز البحث والتطوير.

3.2.2.1.4. مديرية التسويق والإعلام الطبي: ترتبط مباشرة بالمديرية العامة، مهمتها هي

ضمان التنسيق بين مختلف وظائف المجمع والترويج لمنتجاته وبناء صورة خاصة به، لهذا الغرض تتمتع هذه المديرية بفريق طبي تسويقي ذا مستوى عالي، بالإضافة إلى شبكة من الممثلين الطبيين تغطي كل القطر الوطني.

4.2.2.1.4. الوحدات التجارية: يتوفر المجمع على ثلاث وحدات تجارية، الهدف منها هو التقرب

أكثر من الزبائن وهي كما يلي:

- الوحدة التجارية للوسط UCC: تم إنشاؤها سنة 1996 بهدف تخزين وتوحيد عملية المتاجرة بمنتجات المجمع وضمان أحسن خدمة للزبائن (أكثر من 300 زبون بين القطاع العمومي والخاص).
- وحدة الشرق (باتنة) ucb: أنشئت سنة 1999 وهي تشغل 50 مستخدم.
- وحدة الغرب بوهران UCO: وهي تشغل 40 مستخدم.

5.2.2.1.4. مديرية الشراكة والتطوير: نظرا للمكانة الهامة والأهمية الإستراتيجية التي يوليها

المجمع للشراكة الصناعية، تم إنشاء مديرية للشراكة والتطوير داخل المديرية العامة للمجمع، ومن المهام المنسوبة إليها:

- تحديد ووضع حيز التنفيذ إستراتيجية المجمع في مجال الشراكة والتطوير الصناعي والبحث عن شركاء محتملين وتحديد مشاريع للشراكة؛
 - التفاوض والتحضير للاتفاقيات التي لا تتنافى مع النظام القائم؛
 - الإهتمام بالعمليات الإدارية والقانونية المتعلقة بتكوين المؤسسات المشتركة؛
 - المشاركة حسب كل حالة في متابعة مراحل إنجاز المشاريع الصناعية؛
 - التنسيق ومتابعة تقدم المشاريع الصناعية ومساعدة الشركاء لدى الإدارات المحلية والوطنية من أجل الحصول على مختلف الوثائق المتعلقة بالاستثمار (عقد الملكية، رخصة البناء... الخ).
- وتتلخص أهدافها فيما يلي:

- الرفع من الحصة السوقية الحالية للمجمع؛
- إدماج المجمع في السوق الإقليمية والدولية في إطار إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة؛
- تحويل التكنولوجيا والحصول على معرفة الكيف؛
- توسيع تشكيلة المنتجات وتحسين جودتها وتخفيض الأسعار؛

6.2.2.1.4. مديرية تأمين الجودة والأعمال الصيدلانية: وهي مديرية تقنية مكلفة بمراجعة

ملفات صنع الدواء ومراقبة وحدة البحث والتطوير وتوجيهها بخصوص تشكيل المنتجات المطابقة للأصل، تعمل وفق برنامج خاص بنظام الجودة وفق معيار الايزو 9001 .

7.2.2.1.4. مديرية الفحص والمراجعة، التحليل و التركيب: تتمثل مهامها أساساً في مراقبة

التسيير، فحص الحسابات وكل النشاطات المتعلقة بالتسويق، التحليل والتركيب، يعمل بها عددا من الاطارات المكونة في الرقابة والمراجعة.

8.2.2.1.4. مديرية التطوير الصناعي والشرابة: تهتم هذه المديرية بكل النشاطات المرتبطة بالتطوير الصناعي، خاصة الاستثمار في مجال الشراكة سواءً مع الوطنيين أو الأجانب، وهذا لتعزيز مكانة المؤسسة في السوق الوطني و في الأسواق العالمية.

9.2.2.1.4. مديرية الموارد البشرية: مهمتها تتمثل في توظيف واستقطاب واختيار الكفاءات ثم متابعة المسار الوظيفي للمستخدمين في المجمع، وخاصة التكوين الذي يعتبر أهم الأولويات في المديرية.

10.2.2.1.4. مديرية تسيير المحفظة والاستراتيجيات المالية: تتمثل المهام الأساسية لهذه المديرية في تسيير الاستراتيجيات المالية وكذا تسيير الميزانية، المحاسبة والمالية و التمويل على المدى المتوسط والطويل، وهذا إضافة إلى متابعة محفظة الأوراق المالية للمجمع في السوق الثانوي.

3.2.1.4. فروع مجمع صيدال: يتكون المجمع من ثلاث فروع كبيرة هي فرع أنتيبوتيكال وفرع فارمال وفرع بيوتيك، والتي سنحاول التعريف بها وبدورها فيما يلي:

1.3.2.1.4. فرع فارمال: يقع مقره في الطريق الولائي رقم 11 ص ب 141 الدار البيضاء بالجزائر العاصمة، وهو أحد الفروع الثلاثة التي أنشئت بعد إعادة هيكلة مؤسسة صيدال وتحويلها إلى مجمع صناعي في 2 فيفري 1998، ويتكون هذا الفرع من ثلاث معامل للإنتاج، أحد هذه المعامل مجهز بمخبر للمراقبة وهو مكلف بضمان الخدمة لوحدات الفرع والمؤسسات العمومية والخاصة وهي كالتالي:

1.1.3.2.1.4. معمل قسنطينة: تم تحويله إلى فرع فارمال بعد حل ECOPHARM في تاريخ 31 ديسمبر 1997 والذي يقع في المنطقة الصناعية لقسنطينة، وهو متخصص في صناعة الصيغ السائلة كما أنه يحتوي على مخبر لمراقبة الجودة.

2.1.3.2.1.4. معمل الدار البيضاء: وهو أقدم وحدات الفرع حيث تعود نشأته إلى سنة 1958، أين كان تابعا للمخبر الفرنسي Labaz قبل تأميمه حاليا، ويقوم هذا المعمل بصناعة العديد من الأدوية وصيغ مختلفة (أقراص، شراب، محاليل الغسل، المحاليل المذابة، والمراهم)، وهو يحتوي على مخبر لمراقبة الجودة والتحليل الفيزيوكيميائي والمكروبيولوجي.

3.1.3.2.1.4. معمل عنابة: تم تحويله إلى فارمال بعد حل ECOPHARM بتاريخ 31 ديسمبر 1997، ويقع هذا المعمل في ولاية عنابة وهو متخصص في صناعة الصيغ الجافة (أقراص و حبيبات)، كما أنه يحتوي على ورشة لصناعة الصيغ الجافة بقدرة إنتاج تقدر ب 8.000.000 وحدة بيع في السنة.

2.3.2.1.4. فرع بيوتيك: يقع مقره في 35 نهج بن يوسف كتاب ص ب 109 المحمدية-الحرش- بالجزائر العاصمة وهو أيضا أحد الفروع التي أنشئت بعد إعادة هيكلة مؤسسة صيدال في فيفري

1998، ويتمتع الفرع بخبرة ومعرفة كبيرتين في الصناعة الصيدلانية، وهو يتوفر على معدات حديثة مما سمح له بتقديم تشكيلة واسعة من الأدوية، ويحتوي الفرع على ثلاث معامل للإنتاج وهي:

1.2.3.2.1.4. معمل شرشال: المنتج الجزائري الوحيد لمركز غسل الكلى، ويتكون من :

- ورشة إنتاج بقدرة إنتاج تفوق 200000 وحدة بيع؛

- مخبر للمراقبة الفيزيوكيميائية و الميكروبيولوجية و السمامة الصيدلانية .

2.2.3.2.1.4. معمل جسر قسنطينة: يتمتع بقدرة إنتاج تفوق 18 مليون وحدة بيع، وهو المنتج

الجزائري الوحيد للمحاليل الكثيفة، وهو يتكون من قسمين مختلفين:

الأول لصناعة الصيغ الغالينية، تحميلات ، أنبولات و أقراص؛

والثاني مجهز بتكنولوجيا جدّ متطورة، ويتخصص في صناعة المحاليل الكثيفة (جيوب وقارورات)،

ويحتوي هذا المعمل على مخبر لمراقبة الجودة، وهو مكلف بالتحليل الفيزيوكيميائي والمكروبيولوجي و

السمامي (toxicologic) والتسيير التقني والوثائقي، كما يحتوي أيضا على خمس ورشات للإنتاج.

- ورشة التحميلات (suppositoires): بقدرة إنتاج 5.8 مليون وحدة بيع.

- ورشة الأقراص و الملبسات (dragées) بقدرة إنتاج 3.59 مليون وب.

- ورشتين لإنتاج المحاليل المكثفة بحيث:

- ورشة المحاليل المكثفة جيوب بقدرة إنتاج 9.8 مليون وب؛

- ورشة المحاليل المكثفة قارورات بقدرة إنتاج 550000 مليون وب.

3.2.3.2.1.4. معمل الحراش: قدرته الإنتاجية تقدر ب 20 مليون وب، ويتكون من مخبر لمراقبة

الجودة مكلف بالتحليل الفيزيوكيميائي والتسيير التقني والوثائقي لخمس ورشات إنتاج التي تتمثل في:

- ورشة الشراب، بقدرة إنتاج 4.4 مليون وب؛

- ورشة المحاليل بقدرة إنتاج 0.9 مليون وب؛

- ورشة الأقراص و الملبسات (dragées) بقدرة إنتاج 3.3 مليون وب؛

- ورشة المراهم بقدرة إنتاج 7.5 مليون وب؛

- ورشة التحميلات بقدرة إنتاج 2 مليون وب.

3.3.2.1.4. فرع أنتيبوتيكال: مقر هذا الفرع في ولاية المدية، طريق الخميس، واد حربيك، على

بعد 100 كلم جنوب الجزائر العاصمة، ويشغل مساحة تقدر ب 25 هكتار منها 19 هكتار مغطاة وهو

متخصص في إنتاج المضادات الحيوية البنيسيلينية وغير البنيسيلينية، وكانت بداية الإنتاج في مركب

أنتيبوتيكال سنة 1998، وهو ينتج الصيغ الغالينية (les formes galéniques) التالية: المحتقنات،

الحبيبات، المراهم، الشراب و الأقراص، و يتمتع هذا المركب المتكامل بالمؤهلات التالية:

- قدرة إنتاج هامة في صناعة المواد الأولية كالألوان (le vrac) والمستحضرات الطبية؛
 - مخابر للتحليل تسمح بالمراقبة الكاملة للجودة؛
 - مستخدمين يتمتعون بالكفاءة في الإنتاج ذات الجودة العالية؛
 - مهارة عالية في تكنولوجيا الخلط والصيغ الصيدلانية المعقدة. (أقراص و محقنات)؛
 - خبرة أكثر من 12 سنة في إنتاج المضادات الحيوية عن طريق التخمر و التركيب الجزئي.
- كما يحتوي فرع أنتيبوتيكال على عدة وحدات ومراكز هي:
- وحدة البيوتكنولوجيا، وهي جدّ متطور لإنتاج الطبقات الأصلية الناجعة (princeps actifs) البنيسيلينية وغير البنيسيلينية؛
 - وحدة المستحضرات الطبية؛
 - مخبر لمراقبة الجودة؛
 - مركز للصيانة ووحدة للمصالح المساعدة؛
 - وحدة لمعالجة الفضلات .

4.2.1.4. نقاط القوة والضعف للهيكل التنظيمي: إن الهيكل التنظيمي لمجمع صيدال متناسق وغير مكلف بالمقارنة بحجم المؤسسة الكبير حيث يحتوي على خمس مديريات وأربع وحدات تربطهم علاقة هرمية وثلاثة فروع تربطهم علاقة وظيفية، ويحتوي الهيكل على خلية مراجعة داخلية. ونظرا لكون مجمع "صيدال" (شركة ذات أسهم) وكذا إدراجه في بورصة الجزائر فهو يتوفر على مديرية تسيير المحافظ والاستراتيجيات المالية وهي بدورها تحتوي على مصلحة (مكتب) البورصة والتي تقوم بمتابعة تطورات الأسهم (أسعارها) في البورصة ومراجعة شهادات الأسهم من حيث الكمية، رقم الشهادة، اسم ولقب المساهم بعد كل جلسة تداول في البورصة. وتعالج العمليات المحاسبية على مستوى الوحدات وتهتم مديرية المالية والمحاسبة للمقر الاجتماعي "بدار البيضاء" بتجميع حسابات الوحدات وتسيير المعلومات بين هاته الأخيرة، ونسجل نقطة الضعف على مستوى نظام المعلومات والذي يتميز بعدم المرونة والبطء في إعداد الميزانيات للدورات السابقة.

3.1.4. دخول مجمع صيدال بورصة الجزائر

بعد أن قامت لجنة التنظيم والمراقبة لعمليات البورصة (COSOB) بدراسة المذكرة الإعلامية المقدمة من طرف صيدال، ووجدتها تستوفي كل الشروط المطلوبة قامت بمنحها تأشيرة الدخول إلى البورصة وذلك بتاريخ 24 ديسمبر 1998 تحت رقم 98/04، وتمثل قيمة العرض 20 % رأس المال الاجتماعي المقدر ب: 2.500.000.000 دج مقسمة إلى 2.000.000 سهم عادي بقيمة اسمية 250

دج للسهم العادي الواحد، أما بقية رأس المال المقدر ب: 80 % فهي من امتلاك الشركة العمومية القابضة للكيمياء والصيدلة (سابقا) [148].

وامتدت فترة العرض العمومي للبيع من 15 فيفري إلى 15 مارس من سنة 1999 وقد حددت أوامر الشراء وحصص كل مجموعة كما يلي:

الأمر «A»: المؤسسات العمومية كشركات التوظيف الجماعي للقيم المتداولة، شركات التأمين، مؤسسات القرض والوسطاء المعتمدين في البورصة.

الأمر «B»: كل الأشخاص المعنويين الآخرين حيث خصصت لهم نسبة 30% من القيمة الكلية للعرض وحدد سقف طلب المؤسسة الواحدة ب: 30000 سهم على الأكثر و 400 سهم على الأقل.

الأمر «C»: عمال مجمع صيدال الذين خصص لهم نسبة 25 % من القيمة الكلية للعرض و حدد الطلب للعامل الواحد ب: 40 سهم على الأقل.

الأمر «D»: كل الأشخاص الطبيعيين الآخرين. و قد خصص لهم نسبة 45 % من القيمة الكلية للعرض و قد حدد سقف الطلب للشخص الواحد ب: 2.000 سهم على الأكثر.

ويمكن عرض أهم المساهمين في رأس المال الاجتماعي لصيدال من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (07): يمثل الفئات المساهمة في مجمع صيدال [149].

النسبة %	عدد الأسهم	الفئات
09 %	190 066	الفئة (أ): المؤسسات المالية(بنوك و شركات التأمين)
06 %	133 411	الفئة (ب): الأشخاص المعنويين(المؤسسات الصغيرة)
03 %	24 751	الفئة (ج): عمال مجمع صيدال
82 %	1 651 772	الفئة (د): الأشخاص الطبيعيين
100 %	2 000 000	المجموع.....

من خلال الجدول نلاحظ أن هناك أربعة فئات مساهمة في مجمع صيدال، وهي بنسب متباينة حيث نجد أن فئة المواطنين (الأشخاص الطبيعيين)، تعتبر الفئة الأكثر مساهمة حيث تحوز على 1.651.772 سهم لوحدتها مقارنة مع الفئات الأخرى، بنسبة تقدر ب: 82 % وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على مدى ثقة هذه الفئة في المجمع.

1.3.1.4. الأهداف المنتظرة من الدخول إلى البورصة: من أجل تنمية وتطوير مجمع صيدال

وجعله يساير المؤسسات العالمية التي تنشط في نفس الإطار، فإن الشركة القابضة صيدلة كيمياء – سابقا – قدرت أن دخول مجمع صيدال إلى بورصة القيم المتداولة يعود عليه بفوائد اقتصادية هامة منها:

- زيادة شهرة مجمع صيدال والذي يسمح له بأن يكون معروف على الصعيدين الوطني والدولي؛
- تحقيق تحالفات مع شركاء ذوي كفاءة مما يضمن تأهيله وتحسين نوعية المنتجات ورفع مهارة العمال، كما يضمن لهم نقل التكنولوجيا؛
- زيادة حصته في السوق، حيث أصبحت المنافسة حادة خاصة من طرف مستوردي الأدوية الأجنبية؛
- تقوية الجهاز الإنتاجي و التحكم في احتياجات السوق الوطنية عن طريق زيادة الإنتاج؛
- إدخال المعايير المعاصرة لتسيير الاستثمارات وتحسين مردودية الأموال المستثمرة؛
- توفير موارد مالية جديدة تساهم في تنمية المؤسسة من خلال تمويل الاستثمارات.
- وقد استطاع المجمع تحقيق بعض النتائج التي كان يهدف إليها منذ انضمامه إلى بورصة الجزائر منها:

- زيادة وعي العمال بأهداف المجمع والعمل على التحسين المستمر لأدائهم؛
- زيادة شهرة مجمع صيدال على المستويين الوطني والدولي؛
- الحصول على مصادر تمويل مناسبة لتمويل المشاريع الاستثمارية؛
- تنفيذ العديد من عقود الشراكة مع مؤسسات أجنبية، مما ساعد على تحسين نوعية المنتجات من خلال اكتساب تكنولوجيا متطورة.

2.4. دراسة الإمكانات الاستثمارية لمجمع صيدال

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى أهم إمكانيات المجمع والتي من خلالها يستطيع اتخاذ مختلف القرارات، سواء كانت قرارات طويلة أو متوسطة الأجل مثل قرارات الاستثمار وقرارات التمويل، أو القرارات القصيرة الأجل المتعلقة بدورة الاستغلال. لذا سنتطرق في هذا المبحث إلى المطالب التالية:

- إنجازات مجمع صيدال خلال سنة 2008؛
- دراسة الوضعية المالية لمجمع صيدال؛
- مصادر تمويل الاستثمارات.

1.2.4. إنجازات مجمع صيدال خلال سنة 2008

سنتطرق في هذا المطلب للنشاطات التي حققها المجمع من خلال العناصر التالية:

-المبيعات، الإنتاج، الموارد البشرية.

1.1.2.4. المبيعات: الجدول التالي يبين لنا تطور مبيعات مجمع صيدال لسنة 2007 مقارنة بسنة

2008.

الجدول رقم (08): مبيعات سنة 2007 مقارنة بسنة 2008. [150] (ص:17)

البيان	مبيعات سنة 2007	مبيعات سنة 2008	% التطور
الكمية (1000 وحدة مباعه)	118715	126218	+ 6%
القيمة (1000 دينار)	7735448	9692772	+ 25%

من خلال الجدول، نلاحظ أن كمية المبيعات لسنة 2008 قد ارتفعت بمعدل 6% مقارنة بسنة 2007، كما أن قيمة المبيعات لسنة 2008 قد ارتفعت بمعدل 25% مقارنة بسنة 2007، ويعود هذا الارتفاع في قيمة المبيعات إلى الأسباب التالية:

- انخفاض حجم الواردات من الأدوية لسنة 2008 إلى 1.3 مليار دولار، مقارنة بالسنة السابقة 2007 التي كانت فيها قيمة الواردات 1.5 مليون دولار؛

- ارتفاع الطلب على الأدوية من طرف الصيدليات المركزية للمستشفيات

ويمكن مقارنة الانجازات المحققة بالأهداف المسطرة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(09) : مقارنة المبيعات الفعلية بالمبيعات المقدرة لسنة 2008 [150] (ص:17)

البيان	الأهداف المسطرة حتى 2008/12/31	الأهداف المحققة حتى 2008/12/31	نسبة الانجاز
الكمية (1000 وحدة مباعه)	110811	126218	114%
القيمة (1000-دج)	8390901	9692772	116%

من خلال الجدول نلاحظ أن الكمية المحققة قد تجاوزت الكمية المخطط لها، بينما القيمة الفعلية للمبيعات بلغت 116% من قيمة المبيعات المقدرة، ويعود هذا أساسا إلى ارتفاع الأسعار الناتج عن ارتفاع القدرة على المنافسة لدى المجمع على المستوى الوطني.

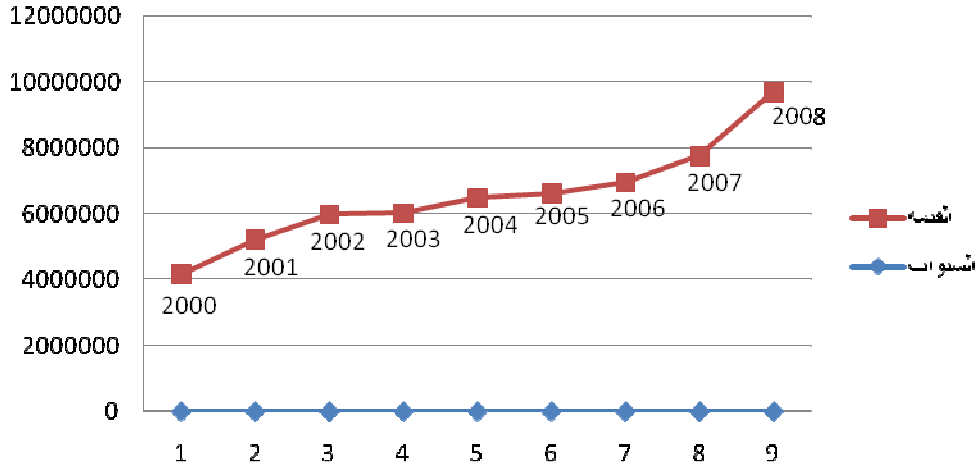
ويمكن عرض تطور مبيعات المجمع من سنة 2000 إلى سنة 2005 من خلال الجدول والشكل

التاليين:

الجدول رقم (10): يمثل تطور المبيعات [150] (ص:18)

(الوحدة : 1000 دج)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008
القيمة	4139512	5190671	5962414	6003661	6466488	6596274	6942750	7735448	9692772



الشكل رقم (16): يمثل تطور مبيعات مجمع صيدال، من إعداد الطالب اعتماداً على معطيات الجدول رقم (10).

بعد عرض معطيات الجدول أعلاه على شكل منحسنة 2008 يبدو لنا جلياً التطور المستمر في مبيعات المجمع، ويعود هذا إلى السياسة التسويقية المحكمة للمجمع من خلال إحداث التوازن بين العرض والطلب، أما فيما يخص صادرات المجمع فهي موجهة بالأساس إلى كل من (اليمن، ليبيا، بوركينافاسو).

2.1.2.4 الإنتاج: الجدول التالي يبين لنا الكمية المحققة على مستوى مجمع صيدال لسنة 2007 و سنة 2008.

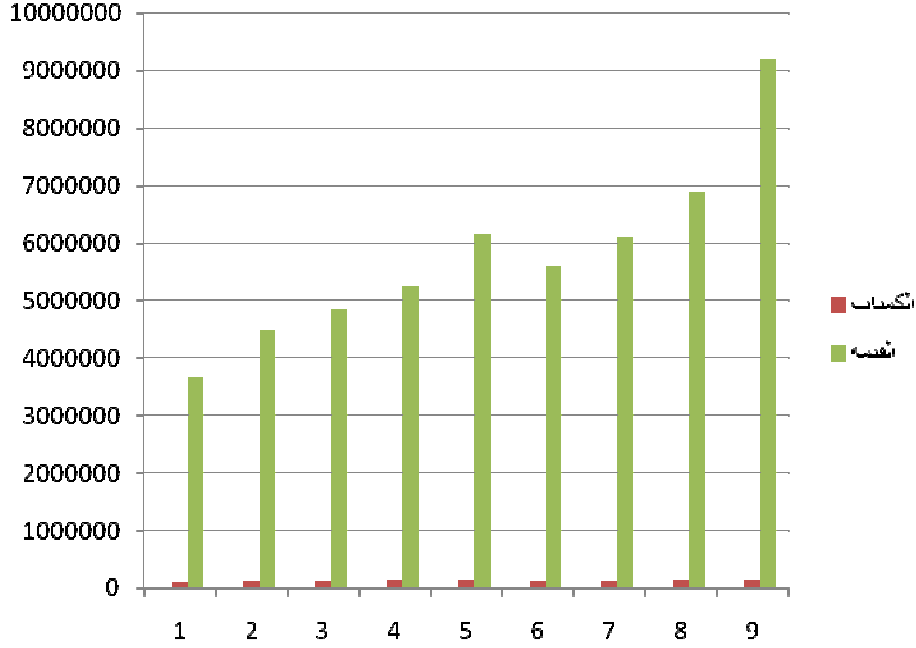
الجدول رقم (11): إنتاج سنة 2007 مقارنة بسنة 2008 [150] (ص: 21)

التطور النسبي	2008	2007	المدة
2-%	133025	135141	الكمية (1000 وحدة منتجة)
33+%	9193809	6887550	القيمة (1000 دج)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن كمية الإنتاج لسنة 2008 قد انخفضت بنسبة 2-% عن سنة 2007، وارتفعت قيمة الإنتاج بنسبة 33+% عن السنة الماضية، ويعود السبب في ذلك إلى أن المجمع يسعى إلى تنظيم المخزونات من المنتجات النهائية وارتفاع أسعار تكلفة منتجاته (مواد أولية، يدعامة، مصاريف أخرى). والجدول والمنحنى التاليان يبينان لنا تطور الإنتاج على مدار 09 سنوات متتالية:

الجدول رقم (12): يمثل تطور الإنتاج [150] (ص: 21) (القيمة: 1000 دج ، الكمية: 1000 وحدة منتجة)

السنوات	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
الكميات	133025	135141	122344	115897	126517	124371	121111	112509	97287
القيمة	9193809	6887550	6096963	5596274	6152464	5230655	4827116	4480913	3656490



الشكل رقم (17): تطور إنتاج مجمع صيدال، من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول رقم (12).

من خلال الشكل أعلاه والذي يوضح لنا تطور كميات الإنتاج على مدار 09 سنوات، نلاحظ أن الإنتاج في تزايد مستمر مما يدل على تحسن ظروف الإنتاج على مستوى المجمع والسيطرة على السوق الوطنية في مجال صناعة الأدوية، إلا أنه يلاحظ أن هناك انخفاض في الإنتاج لسنة 2004 ويعود ذلك أساسا إلى المنافسة الخارجية خاصة من الأردن وأوروبا.

3.1.2.4. الموارد البشرية: إن العنصر البشري من أهم عناصر الإنتاج الموجودة في المؤسسة إذ أنه يمكنها من اكتساب موقع قوي في السوق، ومن أجل ضمان التأقلم مع المحيط الجديد فإن مجمع صيدال اتخذ برنامجا متوسط المدى لاستغلال طاقته وموارده البشرية، ويركز هذا البرنامج على عنصرين أساسيين:

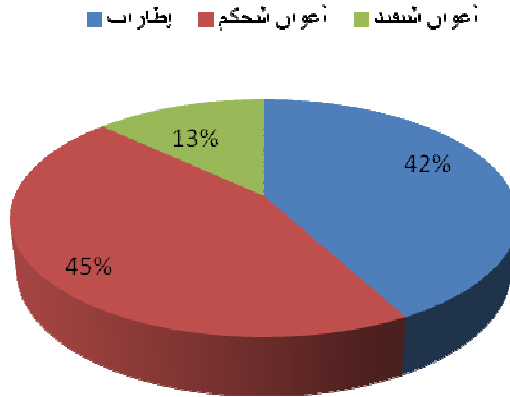
- تكوين قصير ومتوسط وطويل المدى من أجل رفع مستويات المعرفة والثقافة لإطارات المجمع وكذا فروعها؛

- ومن جهة أخرى وضع نظام تسييري للمواد البشرية الذي يسمح بتحفيز العمال للوصول إلى أهداف المجمع المسطرة، والجدول الآتي يبين لنا تطور عدد العمال في المجمع خلال الفترة 2007 إلى 2008.

الجدول رقم (13) : يمثل تطور عدد العمال في المجمع خلال الفترة (2007/2008) [150] (ص:27)

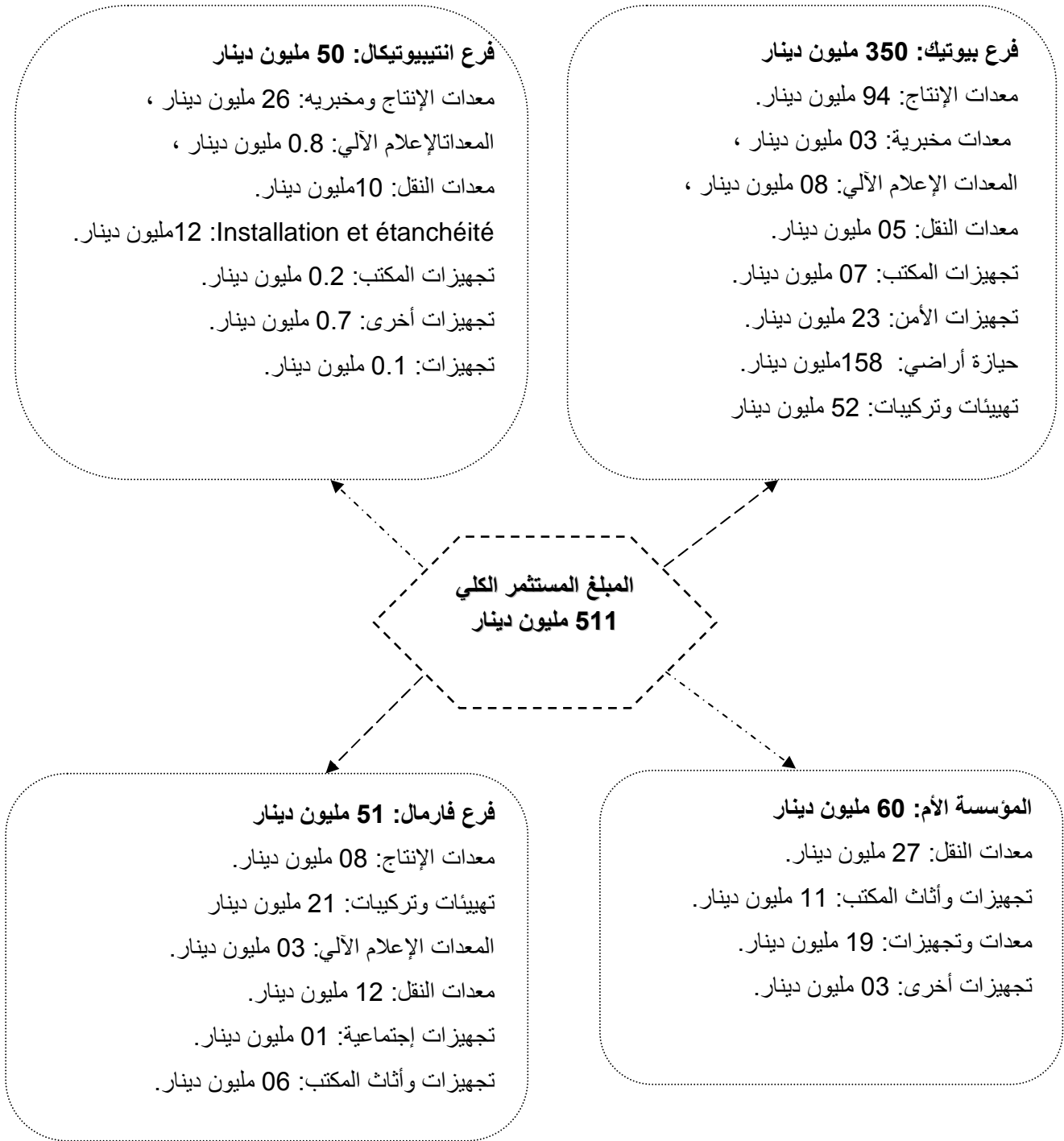
الفئات	2007	2008	التطور
إطارات	1801	1883	+5%
أعوان التحكم	1896	2004	+6%
أعوان التنفيذ	666	583	-12%
المجموع	4363	4470	+2%

مع نهاية عام 2007 كان عدد عمال المجمع 4363 عاملا، وقد وصل عدد العمال في نهاية سنة 2008 إلى 4470 عاملا، أي زاد بنسبة +2% وهذا التطور الإيجابي في نسبة التشغيل مرتبط بتطور النشاطات، تطور رقم الأعمال و الإنتاج و كذا التركيز على بعض النشاطات مثل (البحث والتنمية التجارية، والإعلام الطبي وتأمين الجودة).



الشكل رقم (18) : يمثل عدد العمال في المجمع خلال سنة 2008، من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول رقم (13).

4.1.2.4. الإستثمارات: وتوزع الإستثمارات الجديدة للمجمع وفروعه كما يلي



الشكل رقم (19): توزيع الاستثمارات في الفروع لسنة 2008، من إعداد الطالب بالاعتماد على [150] (ص: 31).

2.2.4. دراسة الوضعية المالية لمجمع صيدال

سنحاول من خلال هذا العنصر دراسة الوضعية المالية لمجمع صيدال، وذلك باستخدام تقنية من تقنيات المحاسبة الإدارية والمتمثلة في التحليل المالي من خلال عرض الميزانية المالية للمجمع وحساب مؤشرات التوازن المالي، وكذلك استخدام بعض النسب المالية المهمة.

1.2.2.4. عرض الميزانية المالية المختصرة للمجمع

انطلاقاً من الميزانية المحاسبية لسنة 2008 (الملحق رقم 01) يمكن عرض الميزانية المالية لمجمع صيدال، وقد تم الاعتماد في تحويل الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية المختصرة لمجمع صيدال على:

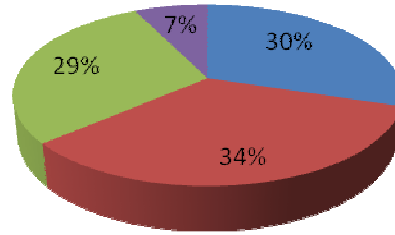
- ترتيب الأصول حسب مبدأ السيولة ومبدأ السنوية، حيث تعتبر كل الأصول التي تبقى بحوزة المؤسسة لأكثر من سنة أصولاً ثابتة والتي تبقى لفترة أقل من سنة تعتبر أصولاً متداولة؛
 - ترتيب جانب الخصوم حسب مبدأ الإستحقاقية ومبدأ السنوية، حيث نحصل على مجموعين أساسيين هما : الأموال الدائمة والخصوم المتداولة؛
 - الاعتماد على المعلومات المستمدة من تقارير التسيير للمجمع وكذلك معلومات المسيرين الماليين للمجمع والتي من بينها:
 - المجمع لا يستخدم مخزون الأمان، وهذا من أجل تفادي تلف المواد الأولية المستعملة في صناعة الأدوية؛
 - حقوق الاستثمار يعتبر 80 % منها قيم ثابتة و 20 % قيم قابلة للتحقيق.
 - نتيجة السنة لم يتم اتخاذ أي قرار بشأنها لذا توضع ضمن النتائج رهن التخصيص وتدمج مع الأموال الخاصة للمجمع؛
 - المصاريف الإعدادية تحذف من جانب الأصول الثابتة ويتم تخفيض نفس القيمة من الأموال الخاصة؛
 - ديون الشركاء تعتبر خصوم متداولة قصيرة الأجل؛
 - حقوق الشركاء يتم إدماجها ضمن القيم القابلة للتحقيق باعتبارها حقوق قصيرة الأجل؛
 - تمثل التسبيقات البنكية نسبة 25 % من الديون المالية.
- ومن خلال هذه المعطيات يمكن عرض الميزانية المالية المختصرة لمجمع صيدال على النحو التالي:

جدول رقم (14): الميزانية المالية المختصرة لسنة 2008، من إعداد الطالب بناء على [150]

(الوحدة: 1000 دج)

الخصوم			الأصول		
%	المبالغ	البيان	%	المبالغ	البيان
44.81	8.238.565.792	<u>الأموال الدائمة</u>	29.88	5.494.099.746	<u>الأصول الثابتة</u>
21.34	3.923.055.698	الأموال الخاصة			
		ديون طويلة الأجل			
66.15	12.161.621.490	مجموع الأموال الدائمة	29.88	5.494.099.746	مجموع الأصول الثابتة
					<u>الأصول المتداولة</u>
	6.224.057.248	الديون قصيرة الأجل	33.73	6.201.342.410	قيم الاستغلال
			29.11	5.351.975.165	قيم قابلة للتحقيق
			07.28	1.338.261.417	قيم جاهزة
33.85	6.224.057.248	مجموع الخصوم المتداولة	70.12	12.891.578.992	مجموع الأصول المتداولة
100	18.385.678.738	مجموع الخصوم	100	18.385.678.738	مجموع الأصول

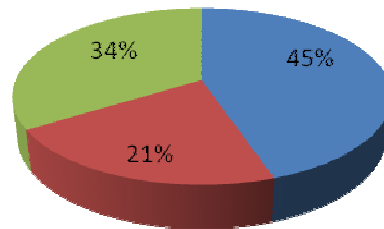
■ قيم جاهزة ■ قيم قابلة للتحقيق ■ قيم الاستغلال ■ الأصول الدائمة



الشكل رقم (20) : تمثيل الأصول للميزانية المالية المختصرة لسنة 2008، من إعداد الطالب انطلاقا

من معطيات الجدول رقم (14)

■ ائتمون في الأجل ■ ائتمون ط الأجل ■ الأسمون ائتمون



الشكل رقم (21) : تمثيل خصوم الميزانية المالية المختصرة لسنة 2008، من إعداد الطالب انطلاقا

من معطيات الجدول رقم (14).

من خلال الميزانية المالية المختصرة لسنة 2008 نلاحظ أن مجموع الأموال الدائمة يمثل 66.15% من مجموع الخصوم، مما يمكن المجمع من تمويل الاستثمارات الثابتة كليا ، بينما تمثل نسبة الخصوم المتداولة 33.85% من مجموع الخصوم وهي نسبة لا يمكنها تغطية الأصول المتداولة، مما يعني أن المجمع يستخدم جزء من أمواله الدائمة في تمويل أصوله المتداولة. ولتوضيح ذلك نقوم بحساب أهم مؤشرات التوازن المالي .

2.2.2.4. حساب مؤشرات التوازن المالي

أهم مؤشرات التوازن المالي التي سنقوم بحسابها هي:

- رأس المال العامل؛
- احتياجات رأس المال العامل؛
- مؤشر الخزينة.

1.2.2.2.4. رأس المال العامل

انطلاقا من الميزانية المالية لمجمع صيدال لسنة 2008 نقوم بحساب رأس المال العامل بمختلف أنواعه من خلال العلاقات التالية:

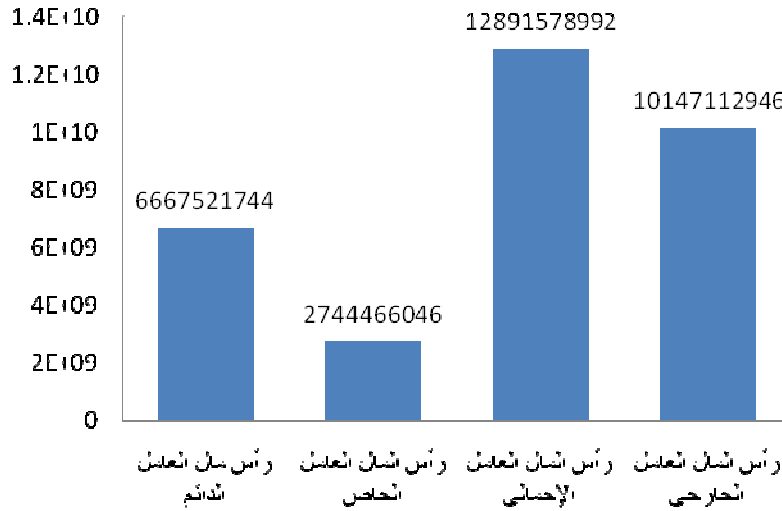
- رأس مال العامل الدائم = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة.....(1)
- رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الأصول الثابتة(2)
- رأس المال العامل الإجمالي = مجموع الأصول المتداولة.....(3)
- رأس المال العامل الخارجي = الديون طويلة الأجل + الديون قصيرة الأجل.....(4)

جدول رقم(15): يمثل أهم رؤوس الأموال العاملة لمجمع صيدال لسنة 2008، من إعداد الطالب بناء

(الوحدة: 1000 دج)

على الميزانية المالية للمجمع.

البيان	القيمة
رأس مال العامل الدائم	6.667.521.744
رأس المال العامل الخاص	2.744.466.046
رأس المال العامل الإجمالي	12.891.578.992
رأس المال العامل الخارجي	10.147.112.946



الشكل رقم (22) : تمثيل بياني لرؤوس الأموال العاملة، من إعداد الطالب بناء على الميزانية المالية للمجمع.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن رأس المال العامل الدائم للمجمع موجب ويقدر بـ : 6.667.521.744 دج، وهو الفائض من الأموال الدائمة بعد تمويل الأصول الثابتة ، أي أن المجمع يحقق توازنا ماليا على المدى الطويل يمكنه من تمويل الأصول المتداولة. ونلاحظ أيضا أن رأس المال العامل الخاص موجب ويقدر بـ: 2.744.466.046 دج أي أن للمجمع القدرة على الاعتماد على موارده الخاصة فقط من أجل تمويل الأصول الثابتة، والفائض يستخدم في تمويل الأصول المتداولة للمجمع. ونلاحظ أيضا أن قيمة رأس المال العامل الإجمالي تقدر بـ: 12.891.578.992 دج وهو يمثل لنا مجموعة الأصول التي تتداول في مدة سنة أو أقل. ويلاحظ أيضا أن رأس المال العامل الخارجي يمثل مبلغا معتبرا يقدر بـ: 10.147.112.946 دج وهو مستخدم لتمويل الأصول المتداولة.

2.2.2.4. احتياجات رأس المال العامل

يتم حساب احتياجات رأس المال العامل من خلال العلاقة التالية:

$$\text{احتياجات رأس المال العامل} = (\text{مجموع الأصول المتداولة القيم الجاهزة}) - (\text{مجموع الديون قصيرة الأجل - سلفات مصرفية}) \dots\dots\dots (1)$$

جدول رقم (16) : يوضح قيمة احتياجات رأس المال العامل، من إعداد الطالب بناء على الميزانية المالية للمجمع

(الوحدة: 1000 دج)

المبلغ	البيان
12.891.578.992	مجموع الأصول المتداولة (1)
133.8261.417	القيم الجاهزة (2)
6.224.057.248	مجموع الديون قصيرة الأجل (3)
457.440.429.5	السلفات مصرفية (4)
5.786.700.756.5	احتياجات رأس المال العامل = (1) - (2) + (3) - (4)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن احتياجات رأس المال العامل موجبة وتقدر بـ: 5786700756.5 دج وهو ما يدل على أن احتياجات دورة الاستغلال لمجمع صيدال تفوق موارده الدورية، أي أن الديون قصيرة الأجل لا تكفي لتغطية احتياجات دورة الاستغلال، ولتخفيض قيمة احتياجات رأس المال العامل تستطيع المؤسسة أن تخفض من الفترة الممنوحة للعملاء من أجل تسديد ديونها، وتحاول الحصول على أكبر مدة من طرف المدينين وكذلك العمل على تسريع حركة المخزونات، ولكي تستفيد من الفرق بين المدتين بالحصول على مورد إضافي بدون فائدة.

3.2.2.2.4. مؤشرات الخزينة: تمثل الخزينة صافي القيم الجاهزة التي تستطيع المؤسسة أن

تتصرف فيها فعلا خلال دورة الاستغلال، ويمكن حسابها بالعلاقة التالية:

الخزينة = رأس المال العامل الدائم - احتياجات رأس المال العامل.

$$\text{الخزينة} = 6667521744 - 5786700756.5 = 880820987.5 \text{ دج}$$

نلاحظ أن قيمة الخزينة تقدر بـ: 880820987.5 دج، مما يعكس وجود توازن مالي على المدى القصير، بحيث تستطيع المؤسسة أن تواجه الديون قصيرة الأجل وهي بعيدة عن خطر التسديد، إلا أن ارتفاع المبلغ الموجود بالخزينة قد يؤدي إلى تجميد هذه الأموال بدلا أن تستثمر في مشاريع قصيرة الأجل تدر عائدا على المجمع.

3.2.2.2.4. النسب المالية الأكثر دلالة:

1.3.2.2.4. نسب الهيكل المالي:

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \text{أ. دائمة} / \text{أ ثا} = 5494099746 / 12161621490 = 2.213$$

نقول أن المؤسسة تحقق توازنا ماليا على المدى الطويل يمكنه من تمويل الأصول المتداولة بعد تغطية الأصول الثابتة، ونلاحظ وجود رقم ع د موجب بنسبة 121 % من الأصول الثابتة.

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = \text{أ. خاصة} / \text{أ ثا} = 5494099746 / 8238565792 = 1.5$$

المؤسسة تغطي أصولها الثابتة بأموالها الخاصة ونلاحظ وجود رقم ع خ موجب بنسبة 50 % من الأصول الثابتة.

$$\text{نسبة الإستقلالية المالية} = \text{أ. خاصة} / \text{مج الديون} = 10147112946 / 8238565792 = 0.81$$

المؤسسة لا تحقق استقلالية مالية و مشبعة بالديون.

$$\text{نسبة القدرة على الوفاء} = \text{مج الأصول} / \text{مج الديون} = 10147112946 / 18385678738 = 1.82$$

المؤسسة تتمتع بقدرة على الوفاء بالديون ضعيفة وديون الغير ليست مضمونة.

2.3.2.2.4. نسب السيولة:

$$\text{نسبة السيولة العامة} = \text{أ. متداولة} / \text{د ق أ} = 6224057248 / 12891578992 = 2.07$$

المؤسسة تتمتع بسيولة جيدة.

$$\text{نسبة السيولة المختصرة} = (\text{ق ق ت} + \text{ق ق ج}) / \text{د ق أ} = 6224057248 / 6690236582 = 1.07$$

المؤسسة قادرة على تغطية الديون القصيرة ب (ق ق ت + ق ق ج) خلال الدورة.

$$\text{نسبة السيولة الآنية} = \text{ق ج} / \text{د ق أ} = 6224057248 / 1338261417 = 0.215$$

المؤسسة تسير الخزينة تسيير عقلاني ولا يوجد أموال مجمدة في الخزينة.

3.3.2.2.4. نسب المردودية:

$$\text{نسبة مردودية الأصول} = \text{النتيجة الإجمالية} / \text{مج الأصول} = 18385678738 / 1802342143 = 0.09$$

نلاحظ أن كل وحدة نقدية مستثمرة كأصول تحقق 9 % كنتيجة إجمالية.

$$\text{نسبة مردودية الأموال الخاصة} = \text{النتيجة الصافية} / \text{الأموال الخاصة} = 8238565792 / 1346638302 = 0.16$$

المؤسسة تستعمل أموالها بصفة حسنة لأن مردودية أموالها جيدة لأن سعر الفائدة يكون أقل من 16% في السوق المالية غالبا.

$$\text{نسبة مردودية النشاط} = \text{النتيجة الإجمالية} / \text{رع السنوي} = 9882486205 / 1802342143 = 0.18$$

نلاحظ أن كل وحدة نقدية من رقم الأعمال تحقق 18 % كنتيجة إجمالية.

من خلال دراسة المؤشرات الثلاثة للتوازن المالي وهي رأس المال العامل بمختلف أنواعه، احتياجات رأس المال العامل، الخزينة، وإضافة للنسب المالية الأكثر دلالة يمكن القول أن الوضعية المالية للمجمع جيدة وهو يحقق توازن مالي على المدى القصير، ووجود رأس مال عامل دائم موجب، تمكنه هذه الوضعية المالية المريحة من القيام بمشاريع استثمارية سواء على المستوى المحلي وذلك بالتوسع وإنتاج

منتجات جديدة، والرفع في الطاقة الإنتاجية أو على المستوى الخارجي وذلك من خلال عقود الشراكة مع مختلف المخابر العالمية، للرفع من معدل صادراته ، وكذا الوفاء بالتزاماته والفوائد المترتبة عنها.

3.2.4. دراسة الهيكل المالي لمجمع صيدال

من أجل التعرف على أهم مصادر التمويل التي يعتمد عليها مجمع صيدال في تمويل مختلف مشاريعه الاستثمارية، يجب التعرف على تركيبة الهيكل المالي للمجمع ونسبة كل عنصر من عناصر التمويل في الهيكل المالي.

1.3.2.4. تركيبة الهيكل المالي للمجمع: من خلال الجدول التالي يمكن ملاحظة تركيبة الهيكل

المالي للمجمع وتطورها عبر ثلاث سنوات:

جدول رقم (17): يوضح تركيبة الهيكل المالي لمجمع صيدال، من إعداد الطالب بناء على [150] (ص:55)

(الوحدة: دج)

البيان	2006	%	2007	%	2008	%
رأس المال الاجتماعي	2500.000.000	18.12	2500.000.000	17.67	2.500.000.000	15.84
الاحتياطيات	2.639.810.634	19.13	2.965.513.404	21	3.748.155.983	23.75
إعانات مستلمة	33.620.085	0.24	27.699.329	19.6	21.647.668	0.14
فرق إعادة التقدير	701.696.904	5.09	620.193.156	4.39	538.689.409	3.41
نتيجة رهن التخصيص	3.019.848	0.022	5.887.289	0.04	13.965.064	0.08
مؤونات الأعباء والخسائر	28.591.382	0.207	24.041.846	0.17	161.947.368	1.02
مجموع الأموال الخاصة	5.906.738.853	42.82	6.143.335.024	43.44	6.984.405.510	44.25
ديون طويلة الأجل	2.712.313.428	19.66	2.612.086.364	18.47	2.434.280.973	15.42
ديون قصيرة الأجل	5.176.464.957	37.52	5.387.025.645	38.1	6.365.659.939	40.32
مجموع الديون	7.888.778.385	57.18	7.999.112.009	56.56	8.799.940.912	55.75
المجموع الكلي	13.795.517.238	100	14.142.447.033	100	15.784.346.421	100

من خلال الجدول أعلاه، يمكن القول أن الهيكل المالي لمجمع صيدال يتميز بالتنوع من حيث مصادره، فنجد هناك الأموال الخاصة والتي تتكون أساسا من رأس المال الاجتماعي والذي بلغ 25000.000.000 دج وهو ثابت منذ سنة 1999، كذلك تمثل الاحتياطيات مبلغا معتبرا ونسبتها متزايدة خلال السنوات الثلاث، ويتكون الهيكل المالي أيضا من الديون، والتي تتجاوز قيمتها الأموال الخاصة مما يدل على اعتماد المجمع على مصادر التمويل الخارجية وخاصة الاقتراض من أجل تمويل استثماراته ومختلف عملياته الإنتاجية، ويظهر لنا من الجدول أيضا الارتفاع المستمر في قيمة الهيكل المالي لمجمع صيدال مما يدل على نمو المجمع واتساع حجم استثماراته.

2.3.2.4. مصادر التمويل على مستوى مجمع صيدال:

تعددت مصادر التمويل التي يعتمد عليها المجمع من مصادر داخلية وأخرى خارجية.

1.2.3.2.4. مصادر التمويل الداخلي لمجمع صيدال:

تتمثل مصادر التمويل الداخلي لمجمع صيدال في التمويل الذاتي على وجه الخصوص، أي مدى اعتماد المجمع على موارده الخاصة في تمويل مشاريعه الاستثمارية، وكذلك يتم التمويل الداخلي عن طريق الرفع في رأس المال الاجتماعي.

1.1.2.3.2.4. قدرة التمويل الذاتي للمجمع:

من خلال الجدول التالي يمكن توضيح قدرة التمويل الذاتي لمجمع صيدال خلال الفترة الممتدة من 2006 إلى 2008.

جدول رقم (18): يوضح تطور قدرة التمويل الذاتي لمجمع صيدال [150] (الوحدة: 1000 دج)

البيان	2006	2007	2008
النتيجة الصافية	547.483.833	872.149.771	1.346.638.302
مخصصات الإهلاكات والمؤونات	537.190.191	584.486.230	698.977.634
قدرة التمويل الذاتي (CAF)	1.084.674.024	1.456.636.001	2.045.615.936
نسبة النمو%	-	% 34.3	% 40.43

يظهر من خلال الجدول أعلاه، أن قدرة التمويل الذاتي للمجمع موجبة خلال السنوات الثلاث ويرجع ذلك أساسا إلى تحقيق نتائج إيجابية في هذه السنوات مما أعطى للمجمع القدرة على تمويل احتياجاته من خلال مصادره الداخلية.

كما يظهر من الجدول الارتفاع المستمر في قدرة التمويل الذاتي حيث ارتفعت بنسبة 34.3% سنة 2007 مقارنة بسنة 2006 وارتفعت بنسبة 40.43% سنة 2008 مقارنة بسنة 2007 و يعود ذلك للارتفاع الكبير في النتيجة الصافية المحققة.

وعموما فإن المجمع يتمتع بقدرة تمويل ذاتي معتبرة، تمكنه من تمويل جزء من استثماراته.

2.1.2.3.2.4. التمويل عن طريق رفع رأس المال الاجتماعي:

خلال السنوات الأخيرة لم يتم مجمع صيدال بزيادة رأس مال الاجتماعي وكانت آخر زيادة لسنة 1999 حيث بلغ 2500.000.000 دج، ويمكن معرفة أهم التطورات على مستوى رأس المال الاجتماعي من خلال الجدول الموالي:

(الوحدة : مليون دج)

جدول رقم (19): يبين تطور رأس مال لمجمع صيدال [150]

البيان	قبل سنة 1992	1992/12/23	1993/07/11	1995/12/23	1998/06/22	1999/07/26
تطور رأس المال الاجتماعي	80	500	510	600	1536	2500
نسبة التطور %	-	525	2	17.65	156	62.76

من خلال الجدول أعلاه، يمكن القول أن رأس المال الاجتماعي لمجمع صيدال قد عرف تغيرات كبيرة منذ سنة 1992 إلى غاية 1999 وهذا ما يدل على التطور في استثمارات المؤسسة وتوسيع نشاطها، وتعتبر أكبر نسبة تطور تلك التي انتقل فيها رأس المال الاجتماعي من 80 إلى 500 مليون دج أي بفارق 420 مليون دج، حيث عرفت هذه الفترة توسعا كبيرا في حجم الاستثمارات. كما أن رأس المال ارتفع بقدر كبير سنة 1998 لينتقل من 600 مليون دج إلى 1536 مليون دج بفارق 936 مليون دج لينتقل أيضا سنة 1999 إلى 2500 مليون دج.

وابتداء من سنة 1999 إلى 2008 بقي رأس المال الاجتماعي ثابت دون تغيير، مع فتح 20 % من رأس المال الاجتماعي للاكتتاب في البورصة.

2.2.3.2.4. مصادر التمويل الخارجي لمجمع صيدال:

تنقسم مصادر التمويل الخارجي إلى ديون طويلة الأجل موجهة أساسا لتمويل الاستثمارات وأخرى قصيرة الأجل تتعلق بدورة الاستغلال.

1.2.2.3.2.4. الديون طويلة الأجل:

تتمثل الديون طويلة الأجل بشكل خاص في ديون الاستثمارات والتي يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (20): يمثل تطور الديون طويلة الأجل لمجمع صيدال (2008/2006) [150] (الوحدة: 1000 دج)

البيان	2006	2007	2008
الديون طويلة الأجل	2.712.313.428	2.612.086.364	2.434.280.973
نسبة النمو %	-	3.7 %	6.8 %

يظهر من خلال الجدول أعلاه أن مجمع صيدال يعتمد على الديون طويلة الأجل في تمويل استثماراته ونلاحظ هذه القيمة المعتبرة لهذه الديون، ولكن هناك انخفاض مستمر لها، حيث انخفضت سنة 2007 بنسبة 3.7 % وانخفضت سنة 2008 بنسبة 6.8 %، وتعود هذه القيمة المعتبرة إلى ازدياد عمليات الشراكة والاستثمارات.

2.2.2.3.2.4. الديون قصيرة الأجل:

يمكن حصر مختلف الديون قصيرة الأجل لمجمع صيدال من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (21): تطور الديون قصيرة الأجل لمجمع صيدال (2008/2006) [150] (الوحدة 1000 دج)

2008	2007	2006	اسم الحساب	ر ح
1.195.147.227	871.763.341	951.633.609	ديون المخزونات	53
84.770.149	69.780.545	50.662.563	مخزونات للغير	54
1.540.912.351	1.456.404.135	1.265.637.780	ديون الشركاء والشركات الحليفة	55
1.525.154.245	932.243.711	861.194.256	ديون الاستغلال	56
268.315.621	211.345.164	155.517.078	تسييفات تجارية	57
1.738.106.232	1.839.046.474	1.856.013.559	ديون مالية	58
13.254.114	6.442.276	35.806.112	حسابات الأصول الدائنة	50
6.365.659.939	5.387.025.645	5.176.464.957	مجموع الديون قصيرة الأجل	
% 18.17	% 4.07	-	نسبة النمو%	

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تنوع الديون قصيرة الأجل لمجمع صيدال، كما نلاحظ أن مبلغ الديون قصيرة الأجل يعتبر مبلغا كبيرا إذا ما قورن بمبلغ الديون طويلة الأجل وهذا ما يدل على أهمية دورة الاستغلال للمجمع وكبر احتياجاتها.

ونلاحظ أيضا من خلال الجدول الارتفاع في الديون قصيرة الأجل، حيث ارتفعت سنة 2007 بنسبة 4.07 % وارتفعت سنة 2008 بنسبة 18.17 % وهذا يدل على ازدياد احتياجات دورة الاستغلال نتيجة تكثيف عمليات الشراكة وزيادة الاستثمارات في مجال صناعة الأدوية والمواد الصيدلانية.

3.4. دور المعلومات المالية في ترشيد القرار الاستثماري على مستوى المجمع

من خلال هذا المبحث سنقوم بتشخيص المعلومات المالية لمجمع صيدال، ثم نتطرق إلى مكانة القرار الاستثماري على مستوى المجمع ودور المعلومة المالية في ترشيد عملية اتخاذ القرار.

1.3.4. نظام المعلومات المحاسبية لمجمع صيدال

سبق وأن عرفنا نظام المعلومات المحاسبية، بأنه ذلك الجزء الهام من نظام المعلومات الكلي في المؤسسة الاقتصادية، حيث يقوم بحصر وتجميع البيانات المالية من مصادر داخل وخارج المؤسسة، ثم يقوم بتشغيل هذه البيانات وتحويلها إلى معلومات مالية مفيدة لمستخدمي هذه المعلومات داخل وخارج المؤسسة.

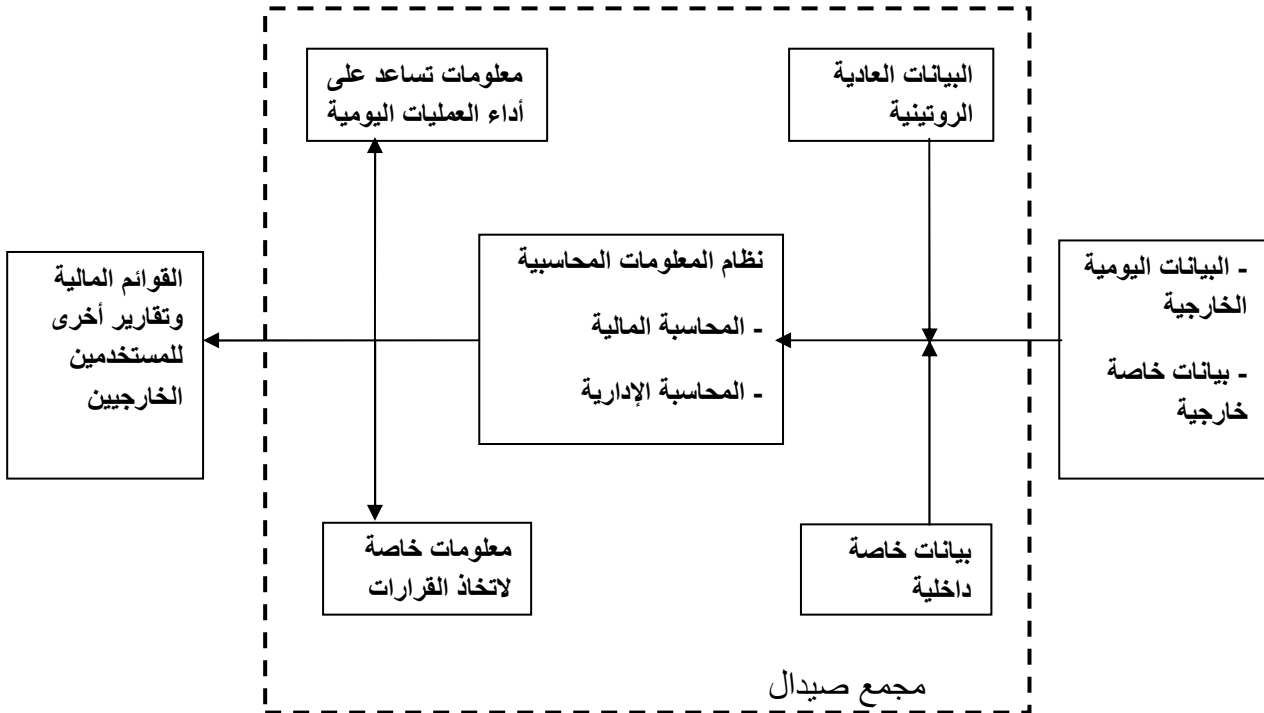
ومن هذا التعريف يمكن القول أن نظام المعلومات المحاسبية لا يعتبر بديلا لنظام المعلومات الإداري ولا منفصلا عنه بل يعتبر من أهم النظم الفرعية المكونة لنظام المعلومات الإداري، ويتميز نظام المعلومات المحاسبية بالشمول حيث يزود كل مستويات الإدارة بالمعلومات اللازمة للقيام بوظائفهم، ويتوفر مجمع صيدال على نظام للمعلومات المحاسبية يغطي احتياجات الإدارة من المعلومات، ومن خلال تحليل الهيكل التنظيمي للمجمع، وجدنا أنه يتكون من ثلاثة فروع مقسمة بدورها إلى وحدات، يوجد على مستوى كل وحدة نظام معلومات محاسبية يقوم بتسجيل كل العمليات المحاسبية التي تتم بين الوحدات أو مع الغير من أجل إعطاء صورة عن الوضعية المالية للوحدة من خلال إظهار المركز المالي والنتيجة المحققة في فترة زمنية معينة. ويقوم نظام المعلومات المحاسبية لمجمع صيدال بتوفير ثلاثة أنواع من المعلومات وهي:

- معلومات إجبارية مطلوبة بقوة القانون مثل الميزانية الختامية وجدول حسابات النتائج حيث تعدها المؤسسة في نهاية كل سنة، والملحق رقم يبين لنا نموذج عن الميزانية الختامية وجدول حسابات النتائج لمجمع صيدال؛

- معلومات محاسبية إجبارية تستلزمها طبيعة نشاط المؤسسة مثل المعلومات المالية عن الموردين، العملاء وأجور العمال؛

- معلومات اختيارية تتمثل أساسا في المعلومات التقديرية، التي يتم الحصول عليها عن طريق استخدام بعض تقنيات المحاسبة الإدارية المتمثلة أساسا في الموازنات التقديرية والتحليل المالي.

ويمكن تصور نظام المعلومات المحاسبية لمجمع صيدال من خلال الشكل التالي:



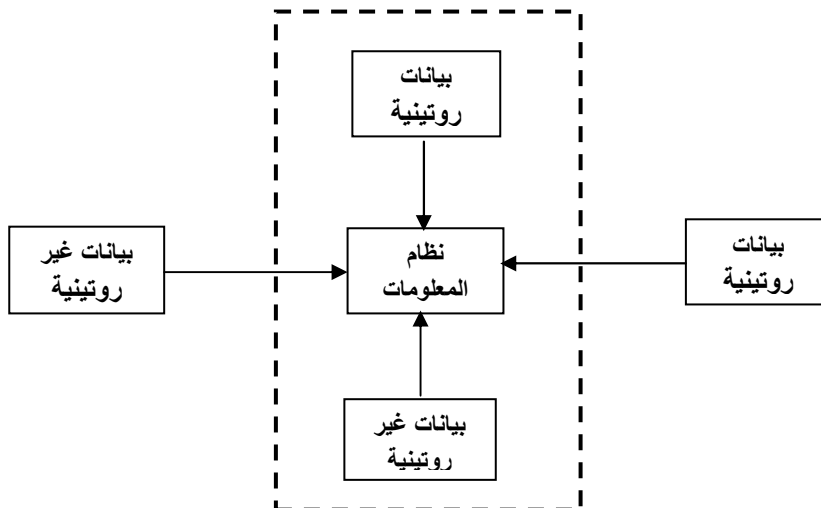
الشكل رقم (23): تصور عام لنظام المعلومات المحاسبية لمجمع صيدال

من خلال هذا الشكل نجد أن نظام المعلومات المحاسبية لمجمع صيدال يوفر معلومات مالية تختلف طبيعتها باختلاف المستخدمين لهذه المعلومات، فالمعلومات الداخلية تساعد على أداء العمليات اليومية واتخاذ القرارات الإدارية، أما القوائم المالية فهي موجهة أساساً لخدمة أغراض المستخدمين الخارجيين.

1.1.3.4. مدخلات نظام المعلومات المحاسبية:

- تنشأ البيانات المحاسبية نتيجة للعمليات المحاسبية التي تتم داخل أو خارج المؤسسة، فالعمليات الداخلية هي التي تتم بين مختلف الوحدات والفروع في المجمع، أما الخارجية فتنشأ عن عملية التبادل بين المجمع والمحيط الخارجي (المستثمرون، الدائنون، الجهات الحكومية... إلخ)، ولذلك يمكن تحديد المدخلات الأساسية لنظام المعلومات المحاسبية للمجمع في البيانات التالية:
- البيانات المتجمعة بصورة روتينية والناجمة عن العمليات الخارجية بين المؤسسات والأفراد والهيئات الأخرى، وهي غالباً ما تتعلق بعمليات البيع والشراء والمدفوعات والمقبوضات النقدية؛
 - البيانات الخاصة المتجمعة بصورة غير روتينية من مصادر خارجية، كإصدار الجهات الرسمية الحكومية لتشريعات جبائية جديدة أو حدوث تغيرات في الأسعار؛
 - البيانات العادية المتجمعة بصورة روتينية والناجمة عن العمليات الداخلية التي تتم بين مختلف وحدات وفروع المجمع مثل بيانات تكاليف المواد الأولية في المراحل الإنتاجية المختلفة، حركة المخزون، الأجور والمرتببات وما إلى ذلك؛
 - البيانات الخاصة التي تتجمع بصورة غير روتينية والناجمة من القرارات الإدارية الداخلية مثل وضع أهداف جديدة مطلوب تحقيقها.

ويمكن التعبير عن هذه المدخلات من خلال الشكل التالي:



الشكل رقم (24): مدخلات نظام المعلومات المحاسبية لمجمع صيدال

تدخل مختلف البيانات التي تظهر في الشكل أعلاه على شكل مستندات. أي أن المستندات تعتبر وسيلة إدخال هذه البيانات إلى نظام المعلومات المحاسبية.

وتلعب المستندات دورا حيويا وهاما، فبالإضافة إلى كونها وسيلة إدخال للبيانات فهي تعتبر أيضا وسيلة للتأكد من صحة ودقة البيانات المتجمعة، لذلك تعتبر المستندات وسيلة من وسائل الرقابة الداخلية، حيث أن وجودها يفيد في:

- معرفة تدفق البيانات داخل النظام؛

- التصريح بحدوث العملية المادية. فمثلا وجود أمر البيع يعني التصريح بشحن البضاعة إلى الزبون؛

- تشير إلى التدفقات المادية، حيث أن أمر البيع يدل على حركة البضاعة من المخازن إلى منطقة الشحن؛

- تستخدم كمداخلات لإعداد مستندات أخرى. فمثلا أمر البيع يعتبر مدخلا لإعداد فاتورة البيع.

ويحتوي كل مستند على:

- اسم المؤسسة وعنوانها؛

- عنوان المستند والقسم المصدر له.

ومن خصائص المستند:

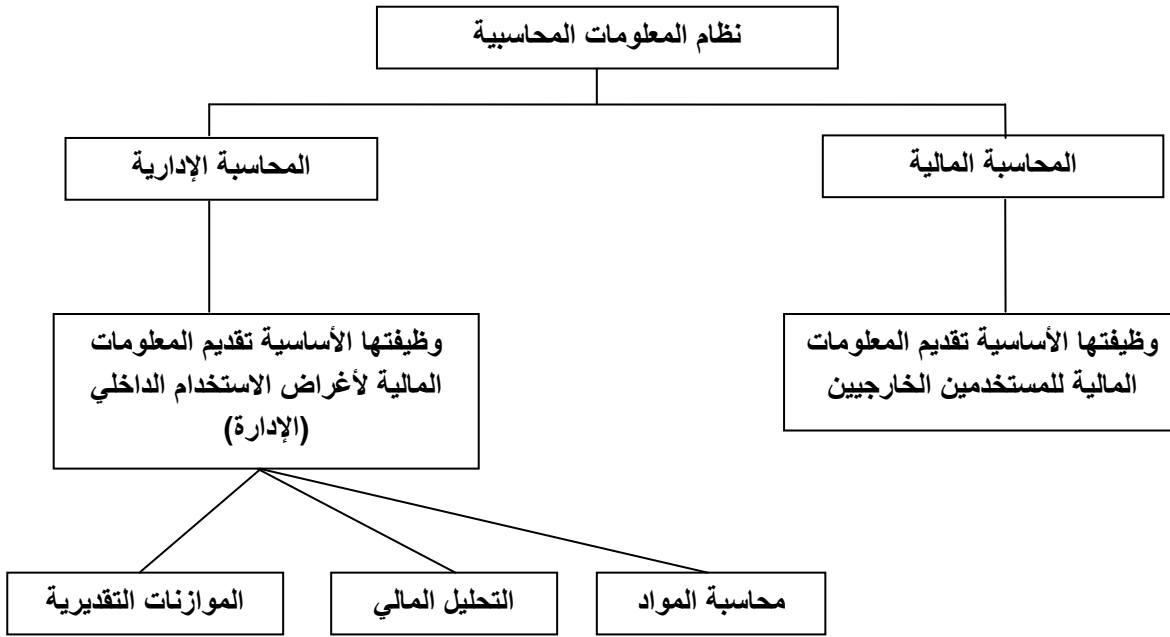
- أن يكون واضح ومحدد من حيث المحتويات، بحيث يسهل قراءته وفهمه؛

- أن يكون موثقا وتظهر عليه بوضوح خانات التوقيع للأشخاص المسؤولين.

2.1.3.4. تشغيل نظام المعلومات المحاسبية على مستوى المجمع:

إن الهدف الأساسي من عملية تشغيل البيانات في المجمع هو إنتاج المعلومات المالية الضرورية لمختلف المستخدمين الداخليين والخارجيين. ونظرا للاختلاف في نوعية وتوقيت المعلومات التي يحتاجها هؤلاء المستخدمون نجد أن نظام المعلومات المحاسبية على مستوى مجمع صيدال يتكون من نظامين فرعيين هما: المحاسبة المالية، والمحاسبة الإدارية. حيث أن مخرجات المحاسبة المالية موجهة أساسا للأطراف الخارجية المهتمة بنشاط مجمع صيدال، أما مخرجات المحاسبة الإدارية فموجهة أساسا لخدمة أغراض الإدارة من تخطيط ورقابة واتخاذ القرارات.

ويمكن تصوير بنية نظام المعلومات المحاسبية لمجمع صيدال من خلال الشكل التالي:



الشكل رقم (25): بنية نظام المعلومات المحاسبية لمجمع صيدال

من خلال الشكل أعلاه يتبين لنا أن المحاسبة الإدارية ليست بديلة للمحاسبة المالية، بل هي مكملة لها، بمعنى أن مخرجات المحاسبة المالية تستخدمها المحاسبة الإدارية. وحتى يمكن إبراز الارتباط بينهما سنتطرق لكل منهما على حدى.

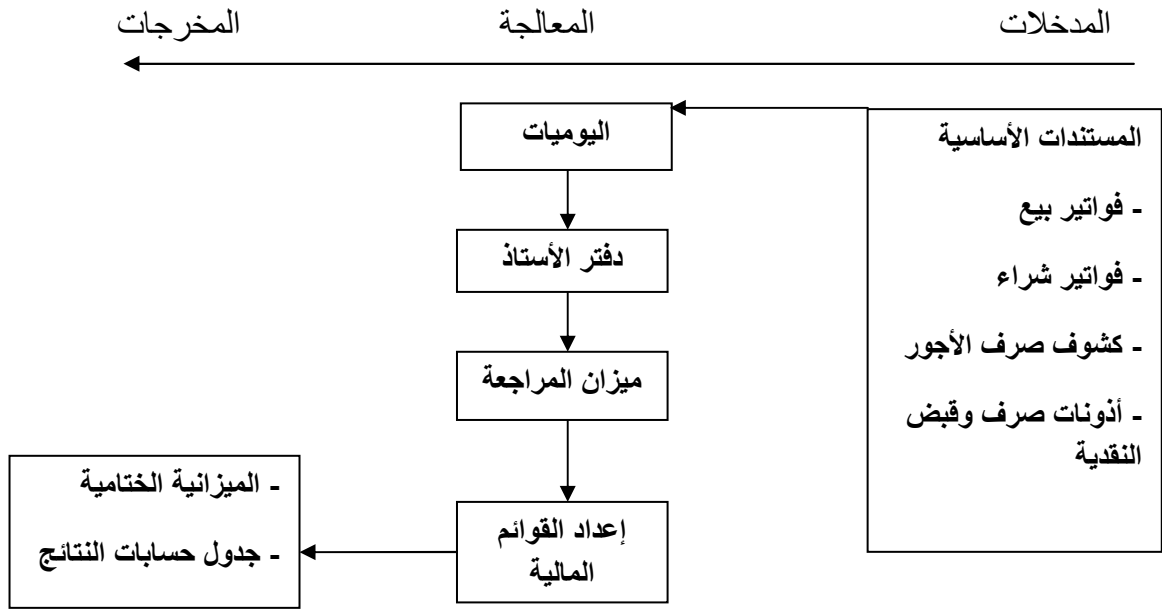
1.2.1.3.4. المحاسبة المالية في المجمع:

تمثل الوظيفة الأساسية للمحاسبة المالية في تقديم معلومات مالية تساعد على اتخاذ القرارات الخاصة بالمستثمرين الحاليين والمحتملين، وكذا الهيئات الرسمية والجهات الحكومية خارج المجمع، وتتمثل المخرجات الأساسية للمحاسبة المالية في الميزانية الختامية وجدول حسابات النتائج، حيث يتم إعدادها وفقا للمبادئ والقواعد المحاسبية المتعارف عليها.

تعكس لنا الميزانية الختامية المركز المالي للمؤسسة في فترة زمنية معينة، أما جدول حسابات النتائج فيبين لنا نتيجة دورة الاستغلال.

وتستخدم مخرجات المحاسبة المالية من طرف الإدارة في تقييم أداء المشروع ككل وفي إعداد الموازنات والتقديرات الخاصة بفترات لاحقة. وتتمثل مدخلاتها في مختلف البيانات التي تنشأ من العمليات المحاسبية التي تتم على مستوى جميع وحدات وفروع المجمع.

ويمكن تصوير عملية تدفق البيانات عبر نظام المحاسبة المالية من خلال الشكل التالي:



الشكل رقم (26): تدفق البيانات عبر نظام المحاسبة المالية

من خلال الشكل السابق نجد أن عملية تشغيل البيانات في نظام المحاسبة المالية تبدأ بمجرد دخول البيانات المحاسبية إلى النظام من خلال المستندات الأساسية المؤكدة لوقوع الأحداث والعمليات المالية يتم حفظ هذه المستندات في ملفات خاصة لاستخدامها عند إعداد القوائم المالية وعملية المراجعة الداخلية والخارجية.

للإشارة فقط فإن عملية تشغيل البيانات على مستوى جميع الوحدات والفروع تعتمد على التشغيل الآلي، أي يقوم البرنامج المستخدم بدورة التشغيل كاملة حيث يقوم بعمليات الجمع والترحيل والتسويات وإعداد ميزان المراجعة والقوائم المالية.

الشكل السابق بين لنا تدفق البيانات عبر نظام المحاسبة المالية على مستوى الوحدات والفروع. أما على مستوى المديرية العامة للمجمع فيتم إعداد القوائم المالية الكلية وذلك من خلال تجميع مختلف القوائم المالية لكل الفروع بحيث يتم إلغاء العمليات الداخلية التي تتم بين وحدات المجمع لأنها تضخم رقم الأعمال الإجمالي المحقق من طرف المجمع ولا تمثل تدفقا فعلياً.

2.2.1.3.4. المحاسبة الإدارية في المجمع:

تهتم المحاسبة الإدارية أساساً بتوفير وإمداد الإدارة بالمعلومات الضرورية والمفيدة في اتخاذ القرارات الخاصة بالتخطيط والرقابة على عمليات المجمع بما يحقق الأهداف المسطرة، وتتم عملية الرقابة في المجمع عن طريق مراقبة الأداء الفعلي بالأداء المتوقع وتحديد أسباب الانحرافات ومراكزها. حيث يتم تقدير النتائج المتوقع الحصول عليها على مستوى كل وحدة، ثم يتم مقارنة النتائج الفعلية المحققة بالنتائج المنتظرة لمعرفة أي الوحدات استطاعت أن تحقق الأهداف المخططة على المدى

القصير، من الوحدات التي عجزت عن ذلك وتحديد أسباب هذا العجز من أجل تحميل المسؤولية وتحديد نقاط الضعف وتداركها، ومن أهم النظم الفرعية المكونة لنظام المحاسبة الإدارية على مستوى مجمع صيدال نجد:

- محاسبة المواد : فيما يخص تحديد تكاليف المنتجات على مستوى وحدات المجمع وفروعه يتم استخدام ما يسمى بمحاسبة المواد، أي تحديد تكلفة كل المواد المستخدمة في العملية الإنتاجية إلى أن يصبح المنتج جاهزا للتسويق.

ونلاحظ هنا عدم تطبيق المحاسبة التحليلية في حساب مختلف التكاليف.

- الموازنات التقديرية: تعتمد إدارة المجمع على استخدام هذه التقنية والتي تعبر لنا عن تصور مادي لما يتوقع أن تكون عليه المؤسسة في المستقبل وبالتالي تعتبر أداة إدارية هامة لأغراض التخطيط وتقييم الأداء، ويتم على مستوى المجمع وضع موازنات تقديرية قصيرة الأجل خاصة بالمبيعات، الإنتاج، المخزون، المصاريف الصناعية، الأرباح.

وكذلك يتم وضع موازنات تقديرية طويلة الأجل تعبر عن إستراتيجية المجمع لتلك الفترة أو تعبر عن التقديرات المستقبلية لإيرادات أو تكاليف مشروع استثماري معين.

كذلك يتم استخدام التحليل المالي على مستوى مديرية المراجعة والتحليل والتركيب للمجمع، والذي يعتبر بدوره أحد تقنيات المحاسبة الإدارية، يساعد على اتخاذ القرارات الإدارية من خلال المعلومات التي يوفرها عن الوضعية المالية للمجمع، وعن جدوى تلك القرارات.

3.1.3.4. مخرجات نظام المعلومات المحاسبية:

يمكن تصنيف مخرجات نظام المعلومات المحاسبية إلى نوعين من المخرجات هما:

1.3.1.3.4. مخرجات يومية: تتمثل أساسا في أوامر الشراء، محاضر الاستلام، فواتير البيع

للعلاء، إيصالات إيداع و صرف النقدية...إلخ.

2.3.1.3.4. التقارير: وتصنف إلى ثلاثة أنواع:

1.2.3.1.3.4. تقارير تشغيلية:

وهي تقدم لنا صورة على الأنشطة اليومية على مستوى الوحدات وتقسم إلى نوعين:

- تقارير وصفية : وهي تصف حالة وظروف نشاط معين داخل المجمع في لحظة زمنية معينة، مثل الميزانية الختامية.

- تقارير النشاط : وهي تقارير تعبر عن الأحداث التي تمت داخل المؤسسة خلال فترة زمنية معينة، مثل جدول حسابات النتائج.

وتعد التقارير التشغيلية أساسا لأغراض تقييم الأداء.

2.2.3.1.3.4. تقارير تخطيطية:

وتتمثل أساسا في الموازنات التقديرية التي يتم إعدادها في مجمع صيدال مثل موازنة الإنتاج وموازنة المبيعات وموازنة الشراء للمواد الأولية. وهي تساعد الإدارة في التخطيط واتخاذ القرارات.

3.2.3.1.3.4. تقارير رقابية:

وهي التقارير التي تساعد إدارة المجمع في التحقق من أن العمليات تسير وفق ما هو مخطط لها. ويتم ذلك بمقارنة النتائج الفعلية مع النتائج المخططة وتحديد الانحرافات الهامة والجوهرية وتحليلها لمعرفة الأسباب التي أدت إليها. ومن أمثلة هذه التقارير تلك التي تقرر لنا الأرباح المتوقعة بالأرباح المحققة. ويمكن أن نجد التقارير الثلاثة السابقة الذكر في التقرير السنوي الذي يتم إعداده على مستوى مديرية المراجعة والتحليل والتركيب، حيث يمكننا من معرفة أهم النشاطات التي قامت بها المؤسسة في السنة الماضية على مستوى المبيعات، الإنتاج، المخزونات، الموارد البشرية، التسويق، نظام إدارة الجودة، الشراكة. ويتم مقارنة الانجازات بالأهداف من أجل تحديد الانحرافات. وكذلك يمكننا التقرير من تحديد الوضعية المالية للمؤسسة وتركيبية هيكلها المالي.

4.1.3.4. تقييم نظام المعلومات المحاسبية لمجمع صيدال:

من خلال تشخيص نظام المعلومات المحاسبية لمجمع صيدال وإظهار مكوناته وكيفية تشغيله، انطلاقا من عملية جمع البيانات ومعالجتها ثم الحصول على المعلومات، يمكن القول أن نظام المعلومات المحاسبية لمجمع صيدال تميزه عناصر قوة جعلته قادرا على المساهمة في توليد معلومات مالية مفيدة في عملية التخطيط، الرقابة واتخاذ القرار. إلا أنه لا يخلو من نقاط ضعف.

ومن أهم عناصر القوة في نظام المعلومات المحاسبية للمجمع نذكر:

- يتكون نظام المعلومات المحاسبية من عناصر مادية سهلت من عملية جمع ومعالجة البيانات، ومن أهم العناصر المادية توفر المجمع على أجهزة إعلام آلي متطورة على مستوى جميع وحداته، مما جعل عملية معالجة وتشغيل البيانات تتم بطريقة آلية وباستخدام برامج متطورة؛
- توفر طاقات بشرية ذات كفاءة عالية في مجال المحاسبة، حيث أن المجمع يعمل دائما على رفع كفاءة موارده البشرية ومما يدل على ذلك تخصيص مبالغ كبيرة لتكوين وتدريب العمال والموظفين؛
- توفر المجمع على مديرية خاصة بالمراجعة الداخلية والتحليل المالي مما يجعل مخرجات نظام المعلومات المحاسبية أكثر دقة وملائمة لعملية اتخاذ القرارات؛
- من بين أعضاء مجلس إدارة المجمع نجد هناك محافظي حسابات يعملان على مراجعة التقارير السنوية للمجمع مما يزيد من مصداقية المعلومات المالية؛

- إنتاج تقارير سداسية وسنوية تعكس جميع أنشطة المجمع لتلك الفترة وأهم النتائج المحققة، ويتم إعداد هذه التقارير على مستوى مديرية المراجعة والتحليل والتركيب.

أما فيما يخص نقاط ضعف نظام المعلومات المحاسبية لمجمع صيدال فتتمثل في:

- من بين أبرز نقاط الضعف غياب المحاسبة التحليلية والاعتماد على محاسبة المواد في تحديد تكلفة المنتجات، مما يجعل هناك نقص في المعلومات المالية اللازمة لتقييم تكلفة مختلف المنتجات؛
- التأخر الملاحظ في إصدار التقارير السنوية بحيث لا يتم الانتهاء من إعدادها مباشرة بعد إقفال الحسابات في 31 ديسمبر، بل تتأخر بعدة أشهر مما قد يؤثر سلباً على مستخدمي هذه التقارير ، مما يدل على أن نظام المعلومات المحاسبية للمجمع يتميز بالبطء من حيث انتقال المعلومات بين مختلف فروع ووحداته.

5.1.3.4. تقييم جودة المعلومات المالية لمجمع صيدال:

نلاحظ مما سبق أن المعلومات المالية التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبية لمجمع صيدال تتصف بالموثوقية والملائمة والصدق في التعبير وخالية من التحيز في القياس والإفصاح، وقابلة للمقارنة وما يتطلب ذلك من الثبات في تطبيق الطرق والسياسات المحاسبية من دورة مالية إلى أخرى. وما يزيد من مصداقيتها وإضفاء الثقة والجودة فيها، يتم مراجعتها من قبل محافظي حسابات مستقلين من خارج المجمع والمصادقة على تقرير التسيير للمجمع.

2.3.4. قرار الاستثمار على مستوى المجمع

يعد القرار الاستثماري لمجمع صيدال واحداً من أهم القرارات التي تحدد مسار المجمع وما ستؤول إليه نتائج أعماله، ذلك أن اختيار مجال أو نشاط معين تقوم به المؤسسة يتطلب توظيف مبالغ ضخمة من أجل الحصول على أكبر عائد ممكن، وفي هذا المطلب سنتناول أهم القرارات الإدارية على مستوى مجمع صيدال بالتركيز على قرار الاستثمار.

1.2.3.4. أهم القرارات الإدارية المتخذة على مستوى المجمع:

تنقسم القرارات الإدارية المتخذة على مستوى مجمع صيدال إلى ثلاثة أصناف من القرارات تختلف طبيعتها وجوهرها باختلاف المعلومات المطلوبة لاتخاذها والمستوى الإداري الذي له صلاحيات اتخاذها، وعلى هذا الأساس تصنف القرارات الإدارية إلى:

1.1.2.3.4. القرارات الإستراتيجية:

يتم اتخاذ هذا النوع من القرارات على مستوى الإدارة العليا للمجمع، وهي تتميز بدرجة كبيرة من الأهمية لما تنطوي عليه من درجة مخاطرة كبيرة لأنها تتعلق بالمستقبل البعيد مثل وضع الخطط طويلة

الأجل الخاصة بتحديد أهداف المجمع وكذلك السياسة اللازمة لتحقيق الأهداف ومن أمثلة القرارات الإستراتيجية لمجمع صيدال: قرارات الدخول إلى أسواق جديدة عن طريق الشراكة أو إنتاج منتجات جديدة وهامة.

1.1.1.2.3.4. الشراكة في مجمع صيدال:

يسعى مجمع صيدال من خلال تبني إستراتيجية الشراكة مع المؤسسات العالمية الرائدة مثل Pfizer و غيرها أساسا إلى:

- توسيع مجال النشاط ورفع الحصة السوقية؛
- مواكبة وسائل إنتاج المجمع للتكنولوجيا الحديثة؛
- المساهمة الفعالة في رفع إمكانات الإنتاج المحلي عن طريق الاستثمار بالشراكة؛
- ضمان مردودية الاستثمارات بإختيار أفضل الشركاء ؛
- تطوير المعرفة العملية بصيدال وتوسيع قائمة المنتجات ؛
- إدماج المجمع تدريجيا في الأسواق الإقليمية و العالمية .

كما أن المجمع يسعى من خلال الشراكة إلى تغطية احتياجات المواطنين من المنتجات الصيدلانية الأساسية، وتوسيع الشبكة الإنتاجية، إضافة إلى توسيع مصادر التمويل وتخفيض واردات الدواء. يولي مجمع صيدال لنشاط الشراكة الصناعية مكانة هامة، وقد أدى ذلك إلى خلق مديرية الشراكة والتنمية على مستوى المديرية العامة للمجمع، وقد أوكل لهذه المديرية المهام التالية: [150] (ص:38)

- تحديد وإرساء إستراتيجية المجمع في إطار الشراكة والتطوير الصناعي؛
- البحث عن الشركاء واستقطابهم ؛
- تحديد مشاريع الشراكة ؛
- التفاوض وإعداد محاضر الاتفاق المطابقة للقوانين المنصوص عليها ؛
- التكفل بالعمليات الإدارية والقانونية المرتبطة بتشريعات الشركات المختلفة؛
- المساهمة في متابعة مراحل قيادة وإنجاز المشروع الصناعي ؛
- التنسيق ومتابعة التقدم في إنجاز المشاريع الصناعية؛
- مساعدة الشركاء لدى الإدارة المحلية والوطنية للحصول على مختلف الوثائق المتعلقة بالاستثمار (عقد الملكية، رخصة البناء.....الخ).

تقوم مديرية الشراكة والتنمية، إضافة لتلك المهام، بالإشراف على كل المراحل والإجراءات اللازمة لإقامة المشروعات المشتركة. تتمثل المراحل الأساسية لإقامة مشروع مشترك بين صيدال والأطراف الأجنبية في مايلي:

- (1) مرحلة الإتصال: هي مرحلة تبدي فيها كل من صيدال والطرف الأجنبي رغبة في إقامة مشروع مشترك ويكون ذلك من خلال تبادل رسائل بريدية، أو زيارات أو تبادل لوجهات النظر؛
- (2) مرحلة المفاوضات: بعد إتخاذ قرار الشراكة، تبدأ المفاوضات لتحديد طبيعة العلاقة بين الطرفين، ويعتمد نجاح المفاوضات لكل طرف على مدى قدرته التفاوضية، التي يحافظ من خلالها على مصالحه الخاصة؛
- (3) توقيع محضر الإتفاقية : يعني التوقيع قبول نتائج المفاوضات رسميا، والالتزام بتنفيذها، وهذه المرحلة تعد بداية الإرتباط الفعلي بين الطرفين؛
- (4) التكوين القانوني للمشروع المشترك: في هذه المرحلة يتم إنشاء الأطر القانونية للمشروع، وتحديد الهيكل القانوني له (شركة ذات مسؤولية محدودة ، شركة ذات أسهم) إضافة إلى الاتفاق على القانون الأساسي، المسيرين.....الخ؛
- (5) القيد في السجل التجاري: هو إجراء إداري لازم لإنشاء المشروع المشترك؛
- (6) إقامة دراسات الجدوى: هي مرحلة هامة في كل مشروع استثماري لتحديد التكاليف، ومدى مردودية المشروع؛
- (7) انطلاق إنجاز المشروع: يكون بتقديم حصص التمويل وإنشاء فرق عمل لتسيير عمليات الإنتاج واحترام مواعيد انطلاق نشاط الاستغلال؛
- (8) مرحلة إستغلال المشروع وبداية الإنتاج: تتميز هذه المرحلة بتصويب إدارة المشروع، والتي تتكون عادة من نفس الفريق الذي قام بإنجازه، كما تتم خلال هذه المرحلة تنفيذ برامج الإنتاج بشكل تدريجي.

2.1.1.2.3.4. أهم المشاريع المشتركة في العملية الصناعية لاستغلال الدواء لصيدال:

تتمثل مشاريع الشراكة في كل من: [146]

أ- الاتفاقيات الصناعية: تتضمن القيام بإنجاز، بالمشاركة مع مخابر أجنبية و محلية، معامل لإنتاج أدوية من تشكيلة هذه المخابر في الجزائر. هذه الاتفاقيات تتعلق بالمخابر التالية: Aventis Pharma ، Solupharm، Groupement pharmaceutique européen، Spimaco، JPM، Acdim، Pfizer Dar el dawa.

ب- اتفاقيات التكيف (Accords de façonnage): التكيف يعني القيام بإنتاج منتجات الشركاء لحسابهم في وحدات صيدال. من المخابر الأجنبية التي تتعامل معها صيدال في هذا الإطار، نجد مخابر ذات شهرة عالمية و منها: Aventis (USA)، Pfizer (USA)، Novo Nordesk ، Dar el dawa (Jordanie) ، Ely lilly(USA)، France)، Alemagne،(Danemark .

و من المخابر الجزائرية نجد: LAD Pharma، Solupharm، UNI Lab،Généric Lab . كما أبرمت صيدال عدة صفقات في إطار عقود الشراكة نذكر منها أهمها وهي كالاتي:[146]

- عقد: SAIDAL – SOMEDIAL

141 مليون دينار ، وتمثل حصة مجمع صيدال منها ما نسبته 16.97%؛

- عقد : PFIZER –SAIDAL MANUFACTURING (PSM)

237 مليون دينار ، وتمثل حصة مجمع صيدال منها ما نسبته 30%؛

- عقد : SANOFI-AVENTIS PHARMA SAIDAL (S-APS)

127.8 مليون دينار ، وتمثل حصة مجمع صيدال منها ما نسبته 30%؛

- عقد : JORAS PHARMACEUTICAL-SAIDAL

مليون دينار ، وتمثل حصة مجمع صيدال منها ما نسبته 30%؛

في إطار برنامج الشراكة، نلخص قائمة المنتجات المطورة والمصنعة في إطار المعالجة في الجداول

التالية: [150] (ص:25)

1. الشراكة مع دار الدواء:

الكميات	دار الدواء
248 174	أقراص 10 ملغ ISOCARD
248 174	مجموع

2. الشراكة مع GENERIC LAB:

الكميات	GENERIC LAB
610 173	علب DOMPERIDONE
118 940	أقراص ATRYLINE
329 984	أقراص NAGOXINE
342 912	أقراص 1 ملغ ORZEPAM
387 574	أقراص 2.5 ملغ ORZEPAM
39 337	أقراص OLFEN
630 609	أقراص DOMPERIDONE
70 620	كبسولات AMLOPINE
496 179	كبسولات ALGIFEN
3 026 328	مجموع

3. الشراكة مع BIOMEDIC:

الكميات	BIOMEDIC
15 617	FLUXONE
15 617	مجموع

4. الشراكة مع AVENTIS PHARMA:

الكميات	AVENTIS PHARMA
19 415	شراب TOPLEXIL
839 108	شراب MAALOX
858 523	مجموع

5. الشراكة مع BIOMEDIC:

الكميات	BIOMEDIC
15 617	FLUXONE
15 617	مجموع

6. الشراكة مع SOLUPHARM:

الكميات	SOLUPHARM
49 592	أقراص 275 ملغ NAPROXENE
24 286	أقراص 550 ملغ NAPROXENE
157 054	أقراص HEPTAGYL
161 036	أقراص 200 ملغ IBUMAL
87 883	أقراص 1 ملغ ALERFENE
11 478 749	أقراص 1 ملغ DENFLUOR
433 234	أقراص 0.75 ملغ DENFLUOR
134 562	أقراص PRIMAZOL FORT
12 526 396	مجموع

7. الشراكة مع LAM:

الكميات	LAM
2 080	أقراص 300 ملغ LAMOVEN
9 068	أقراص BETAHISTINE
11 148	مجموع

8. الشراكة مع ABD:

الكميات	ABD
201 131	أقراص 1 ملغ LORAZEPAM
117 309	أقراص 2 ملغ LORAZEPAM
19 793	أقراص 100 ملغ TRIMEBUTINE
63 152	أقراص 20 ملغ PREDNISOLONE
36 899	أقراص 5 ملغ PREDNISOLONE
74 272	أقراص LACTULOSE
10 365	أقراص HYDROXIZINE
4 139	أقراص TRADOL
9 068	أقراص MEVERC
536 128	مجموع

3.1.1.2.3.4. التصدير:

بالنسبة للصادرات يصدر المجمع منتجاته إلى 16 بلدا هي كالاتي:

- البلدان الإفريقية: التشاد، النيجر، مالي، السنغال، بوركينا فاسو، الطوغو، البنين، الكاميرون، الكونغو، زمبابوي، و تنزانيا؛
- البلدان العربية: اليمن، ليبيا، مصر، المغرب، والسودان.

وقامت المجموعة بالوفاء بالتزاماتها في الخارج بتصديرها لمنتجات تامة الصنع، بمبلغ كلي يقدر بـ 22.000 مليون دينار جزائري، حسب ما جاء في تقرير التسيير لصيدال لسنة 2007 والموضح في الشكل التالي:

جدول (22): عمليات التصدير لمجمع صيدال لسنة 2007 [150] (ص:25)

البلد	عدد العمليات	المبلغ 1000 دج
السنغال	01	840.172
ليبيا	03	4.357.658
بوركينا فاسو	02	4.253.059
النيجر	06	7.533.281
الكونغو	01	103.380
التشاد	01	1.122.485
اليمن	01	3.769.800
المجموع		21.979.835

وبالتالي فقد استطاعت المجموعة أن تحقق التزاماتها في الداخل وفي الخارج أيضا، وذلك بتحقيق رقم أعمال وقعت عليه مع عددا من المستوردين الأجانب.

2.1.2.3.4. القرارات التكتيكية:

يتم اتخاذ مثل هذه القرارات على مستوى المدراء المركزيين ومدراء الوحدات والفروع ، ويهتم هذا النوع من القرارات بدرجة كفاءة وفعالية استخدام الموارد وتقييم فعالية أداء الوحدات، مثل قرارات تخطيط اليد العاملة وقرارات تحديد المزيج السلعي ، ويتم تحويل هذه الخطط إلى المستوى التشغيلي من أجل تنفيذها، وتتصف المعلومات المطلوبة في هذا المستوى بأنها معلومات داخلية وخارجية يمكن تحديدها بدقة.

3.1.2.3.4. القرارات التشغيلية:

يتم اتخاذها من قبل المستويات الإدارية الدنيا على مستوى وحدات المجمع وتشتمل على مجموعة من القرارات المرتبطة بتنفيذ مهام معينة ومحددة بشكل واضح مثل قرار شراء المواد الأولية ، وتعتبر المعلومات المطلوبة في هذا المستوى معلومات داخلية متكررة ودقيقة. ومن خلال الجدول التالي يمكن إبراز أهم مستويات القرار على مستوى مجمع صيدال وطبيعة المعلومات المطلوبة لكل مستوى.

جدول رقم(23): مستويات القرار على مستوى مجمع صيدال وطبيعة المعلومات المطلوبة لكل مستوى

المستوى الإداري	طبيعة القرار	طبيعة المعلومات المطلوبة
- الإدارة العليا	- قرارات إستراتيجية	- معلومات خارجية وملخصة
- المديرية الفرعية	- قرارات تكتيكية	- معلومات داخلية وخارجية دقيقة
- الإدارة التنفيذية	- قرارات تشغيلية	- معلومات داخلية دقيقة ومفصلة ومتكررة

2.2.3.4. طبيعة قرار الاستثمار في المجمع:

- يعتبر الاستثمار في مجمع صيدال من القرارات الإستراتيجية الهامة والتي تحظى بدراسة دقيقة قبل اتخاذها وهي من اختصاص الإدارة العليا للمجمع وتعود هذه الأهمية للأسباب التالية:
- قرارات الاستثمار لها تأثيرات طويلة الأجل وليس من السهل التنبؤ بربحيتها في ظل ظروف عدم التأكد التي تحيط بها.
 - تخصص لها مبالغ ضخمة مما يستدعي التفكير المسبق في طريقة تمويل هذه الاستثمارات؛

- أي خطأ في عملية التقييم أو الرقابة قد يؤدي إلى نتائج خطيرة بالنسبة للمؤسسة فاتخاذ قرار بإنشاء وحدة جديدة معناه ارتباط المجمع بهذا المشروع وعدم إمكانية التراجع عن هذا القرار في حالة ظهور معطيات جديدة تفيد بعدم ربحية هذا المشروع.

ويمكن من خلال الميزانية المحاسبية لسنة 2008 معرفة أهم الاستثمارات المادية والمعنوية التي

يتوفر عليها مجمع صيدال والتي تعكس المبالغ المخصصة للاستثمار إلى غاية 2008/12/31

جدول رقم (24): استثمارات مجمع صيدال [150] (الوحدة: دج)

المبالغ	الاستثمارات
133.081.074	مصاريف تمهيدية
2.350.867	قيم معنوية
536.018.915	أراضي
3.596.790.968	تجهيزات إنتاج
14.361.439	تجهيزات اجتماعية
17.807.478	استثمارات قيد الإنجاز
4.300.410.741	المجموع

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن التجهيزات الإنتاجية تمثل أكثر من 73 % من مجموع الاستثمارات في مجال الآلات والمعدات اللازمة لعملية الإنتاج ويمكن ملاحظة تطور استثمارات المؤسسة لمدة ثلاث سنوات من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (25): تطور استثمارات مجمع صيدال، من إعداد الطالب بالأعتماد على [150] (الوحدة: دج)

2008/12/31	2007/12/31	2006/12/31	الاستثمارات
133.081.074	202.688.728	152.019.538	مصاريف تمهيدية
2.350.867	2.808.451	3.612.842	قيم معنوية
536.018.915	377.111.615	360.832.211	أراضي
3.596.790.968	3.981.947.144	4.161.047.018	تجهيزات إنتاج
14.361.439	10.976.038	10.955.400	تجهيزات اجتماعية
17.807.478	20.392.055	78.055.936	استثمارات قيد الإنجاز
4.300.410.741	4.595.934.031	4.766.522.945	المجموع

من خلال الجدول نلاحظ تطور قيمة الاستثمارات من سنة لأخرى مما يدل على قيام مجمع صيدال بتوسعات تدخل ضمن إستراتيجية المجمع من أجل تحقيق أهدافه، وخير دليل على إستراتيجية المجمع التوسعية ورغبته في زيادة حصته السوقية سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي عمليات الشراكة مع مختلف المخابر العالمية.

1.2.2.3.4. مراحل اتخاذ قرار الاستثمار على مستوى مجمع صيدال:

تتطلب قرارات الاستثمار من الإدارة العليا القدرة على التوصل إلى دراسة البدائل العملية خاصة إذا تعلق الأمر بالاستثمارات طويلة الأجل والتي لا تظهر نتائجها إلا بعد مضي مدة طويلة نسبياً، وتقسم القرارات الاستثمارية في الأصول الثابتة إلى نوعين من القرارات وهي:

1.1.2.2.3.4. قرارات الإحلال:

والمقصود بالإحلال هو تغيير التجهيزات القديمة بأخرى جديدة تكون أكثر تطوراً، وتعمل على تحسين الإنتاج كما ونوعاً وجعله أكثر مطابقة للمعايير العالمية. وهذا النوع من الاستثمارات يتم اتخاذه على مستوى مديري الوحدات والفروع للمجمع صيدال عبر المراحل التالية:

- تحديد الحاجة إلى تغيير التجهيزات، سواء بسبب التقادم أو لرفع الإنتاج وتحسين النوعية ويتم ذلك من طرف المصلحة التقنية والتي تقوم بمعاينة الآلات الموجودة من أجل تحديد مدى الحاجة إلى عملية الإحلال؛
- بعد القيام بالدراسة التقنية تأتي الدراسة المالية للاقتراح وذلك عن طريق تحديد التكلفة الكلية للمشروع وقدرة الوحدة على تمويله؛
- ترفع الدراسة المالية والتقنية إلى مجلس الإدارة بالوحدة لدراستها ومعرفة مدى قدرة عمال الوحدة على استخدامها؛
- عند موافقة مدير الوحدة على هذا الاقتراح يقوم برفعه إلى الإدارة العامة للمجمع والتي تقدم الموافقة على اقتناء هذه التجهيزات في المرحلة الأخيرة يتم الحصول على التجهيزات الجديدة والتنازل عن التجهيزات القديمة.
- من خلال هذه المراحل يمكن القول أن قرار الإحلال على مستوى المجمع يرتبط أساساً بحاجات الوحدات لتجديد تجهيزاتها لذا يتم اتخاذه على مستوى الوحدات لأنها أكثر معرفة بوضعية تجهيزاتها.

2.1.2.2.3.4. قرار التوسع:

يكتسي قرار التوسع أهمية كبيرة لما يخصص من طاقات مادية وبشرية إذا ما قورن بقرار الإحلال لذا يتم اتخاذه على مستوى الإدارة العليا للمجمع ومن أمثلة قرارات التوسع إنشاء وحدات ومصانع

جديدة، قرار رفع مستوى الإنتاج، قرار إدخال منتجات جديدة (كمشروع إنتاج الأنسولين)، ويتطلب هذا النوع من القرارات القيام بثلاث دراسات قبل اتخاذه وهذه الدراسات هي:

1.2.1.2.2.3.4. دراسة السوق:

وتتم هذه الدراسة على مستوى مديرية التسويق والمعلومات الطبية، حيث تقوم بتحديد مدى احتياج السوق المحلي أو الخارجي لهذا المنتج، والطلب المتوقع ومدى قدرة المجمع على تسويق هذا المنتج الجديد وتحديد تكاليف الدعاية والإشهار اللازمة لذلك.

2.2.1.2.2.3.4. الدراسة التقنية:

ويتم من خلالها تحديد مدى قدرة المجمع على إنتاج هذا الدواء وما هي أهم التجهيزات اللازمة اقتناؤها للقيام بعملية الإنتاج وتتم هذه الدراسة على مستوى مديرية تأمين الجودة والأعمال الصيدلانية.

3.2.1.2.2.3.4. الدراسة المالية:

وتتم على مستوى مديرية تسيير المحفظة والإستراتيجية المالية لتحديد تكلفة التمويل الملائمة من خلال اختيار تركيبة الهيكل التمويلي الأفضل لتمويل هذا المشروع الاستثماري. بعد القيام بكل من دراسة السوق والدراسة التقنية والمالية والتأكد من ربحية المشروع يتم الموافقة عليه من طرف مجلس الإدارة، ثم تقدم نسخة من هذه الدراسة للبنوك إذا أراد المجمع الاعتماد على القروض في تمويل هذا المشروع الاستثماري.

3.3.4. علاقة المعلومات المالية بقرار الاستثمار

يقدم نظام المعلومات المحاسبية لمجمع صيدال مختلف أنواع البيانات والمعلومات عن كافة الأنشطة داخل المجمع للإدارة وكذا إلى المستخدمين الخارجيين، وفي هذا المطلب سنتناول دور المعلومات المالية في ترشيد قرار الاستثمار بصفة عامة وقرارات الإحلال والتوسع بصفة خاصة.

1.3.3.4. دور المعلومات المالية لمجمع صيدال في اتخاذ قرار الاستثمار:

تكون المعلومات التي يوفرها نظام المعلومات المحاسبية لمجمع صيدال بصورة كمية وعلى شكل قيم مالية في أغلب الأحيان حيث تلعب هذه المعلومات دورا كبيرا في مساعدة متخذي القرارات على مستوى مجمع صيدال في صنع قرار الاستثمار التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف وتعظيم ثروة المؤسسة، من خلال تحقيق أرباح إضافية ناتجة عن رفض المشاريع الاستثمارية التي يتوقع أن تؤدي عملية تنفيذها إلى إلحاق خسائر كبيرة بالمجمع، ومن أهم الوظائف التي يقوم بها نظام المعلومات المحاسبية لمجمع صيدال والتي تؤدي إلى اتخاذ قرار الاستثمار هي:

1.1.3.3.4. استقصاء معلومات عن المشاريع الاستثمارية:

يتم تحديد تكلفة وعائد المشاريع الاستثمارية بهدف المفاضلة بينها، فمثلا لو كان المجمع يعاني من انخفاض في إيراداته بسبب انخفاض الطاقة الإنتاجية، يكون المجمع أمام بديلين هما:

- دراسة الطاقة الإنتاجية لفترة زمنية ماضية، من خلال المعلومات المالية التاريخية، وإعداد التنبؤات لزيادة الطاقة الإنتاجية لخطوط الإنتاج القديمة ومقارنتها بتكلفتها؛
- إنشاء خطوط إنتاجية جديدة ذات طاقة إنتاجية عالية، بحيث تستطيع تلبية كل الطلبات؛ ويحقق ذلك زيادة في الإيرادات؛

إن نظام المعلومات المحاسبية هو المسؤول عن تحديد العائد والتكلفة بهذه الخطوط الإنتاجية الجديدة في ضوء توقعاته، حيث القرار الأمثل يصنع من خلال المعلومات المالية المتاحة لكلا البديلين واختيار البديل الأفضل.

ومن أهم الاعتبارات التي يأخذها نظام المعلومات المحاسبية نجد:

- حجم المشروع؛
- نظام وطرق الإنتاج؛
- تنوع المنتجات وتعددتها.

2.1.3.3.4. تقدير حجم الأموال الضرورية لتشغيل المشروع:

يقدم نظام المعلومات المحاسبية لمجمع صيدال معلومات تتمثل في:

- إعداد موازنة التدفقات النقدية اليومية؛
- إعداد قوائم المشتريات الآجلة وإعداد جداول تضم: تاريخ الشراء، موعد الاستفادة من الخصم المسموح به، تاريخ الاستحقاق.

3.1.3.3.4. تحديد العائد على الاستثمار:

يقوم نظام المعلومات المحاسبية لمجمع صيدال بتحديد العائد على الاستثمار المراد انجازه، ويتم حساب العائد على الاستثمار عن طريق صافي الربح الناتج من الفرق بين الإيرادات الإجمالية والتكاليف الإجمالية.

2.3.3.4. دور المعلومة المالية في اتخاذ قرار الإحلال:

تحتاج قرارات الإحلال إلى معلومات مالية وغير مالية، حيث يجب أن تكون هذه المعلومات على درجة عالية من الدقة و الحداثة، لذا تقسم المعلومات اللازمة لاتخاذ قرار الإحلال إلى معلومات محلية وأخرى دولية، خاصة وأن قرار الإحلال يكون مرتبنا بأجهزة مستوردة من الخارج، ومن خلال معاينة أهم احتياجات مجمع صيدال من المعلومات المالية لاتخاذ مثل هذه القرارات، يمكن القول أنها تتمثل في:

- معلومات مالية محلية؛

- معلومات مالية دولية.

1.2.3.3.4. المعلومات المالية المحلية:

- معلومات عن طرق السداد التي تناسب المجمع من حيث السداد النقدي الفوري أو السداد على أقساط وغيرها؛

- معلومات عن الأصول الجديدة ومدى قدرة المجمع على استخدامها، ونعني بذلك كفاءة عمال المجمع على استخدام تلك الأصول خاصة إذا كانت ذات تكنولوجيا عالية؛

- معلومات عن حجم الإنتاج المتوقع تحقيقه وما هي تكاليفه؛

- معلومات عن الضرائب التي يتحملها المجمع نتيجة اتخاذ قرار الإحلال.

2.2.3.3.4. المعلومات المالية الدولية:

- معلومات عن أسعار صرف العملة الأجنبية التي يتم اقتناء التجهيزات بها؛ حيث أن هذه المعلومات تساعد على اختيار الوقت المناسب للقيام بعملية اقتناء الأصول الجديدة؛

- معلومات عن أهم موردي هذه الأصول في العالم وتكاليف الحصول على هذه التجهيزات، ويتم ذلك اعتماداً على التقارير التي تصدرها الدول المنتجة لهذه الأصول، حيث تفيد التقارير في معرفة أسعار هذه

الأصول ومدى جودتها كي يتمكن المجمع من إجراء عملية المفاضلة لاختيار الجهة التي يستورد منها؛

- معلومات عن طرق السداد والتسهيلات التي يمنحها المصدر من أجل اختيار أنسب الطرق وأقلها تكلفة؛

- معلومات عن معدلات التضخم الدولية، خاصة في الدول التي يمكن التعامل معها؛

- معلومات عن معدلات الفائدة الدولية، خاصة إذا كانت عملية التسديد تتم على أقساط وبمعدلات فائدة مقابل تأجيل دفع الأقساط.

3.3.3.4. دور المعلومات المالية في اتخاذ قرار التوسع:

تعتبر قرارات التوسع من القرارات الإستراتيجية طويلة الأجل، وتستلزم توفير معلومات مالية ملائمة لاتخاذ هذا القرار، لأن أي خطأ في اتخاذ مثل هذه القرارات يلحق خسائر كبيرة بالمجمع.

ومن أهم قرارات التوسع التي يمكن اتخاذها على مستوى مجمع صيدال نجد:

- إنشاء وحدات أو فروع محلية جديدة؛

- إنشاء وحدات أو فروع دولية جديدة؛

- فتح خطوط إنتاجية جديدة؛

- زيادة الحصة السوقية المحلية؛

- زيادة الحصة السوقية الدولية عن طريق التصدير.

وفيما يلي أهم المعلومات المالية التي يتم استخدامها على مستوى مجمع صيدال في اتخاذ قرار التوسع:

1.3.3.3.4. المعلومات المالية اللازمة لاتخاذ قرار إنشاء وحدات أو فروع محلية أو

دولية:

- معلومات عن إيرادات إنشاء الفرع الجديد، وما يترتب على إنشائه من أعباء إدارية ثابتة ومتغيرة؛
- معلومات عن إيرادات إنشاء الفرع الجديد وأهم فرص تسويق المنتجات، من خلال إمكانية استقطاب الزبائن؛

- معلومات عن أهم الموارد اللازمة لتشغيل هذا الفرع من اليد العاملة والمواد الأولية اللازمة للإنتاج؛
أما إذا كان الفرع المراد إنشاؤه دولياً فبالإضافة إلى المعلومات السابقة يمكن أن نضيف المعلومات التالية:

- معلومات عن أهم معدلات الضرائب على الأرباح في الدولة المراد إنشاء الفرع بها؛
- أهم الامتيازات الممنوحة للاستثمار في تلك الدولة (المناخ الاستثماري).

2.3.3.3.4. المعلومات المالية اللازمة لاتخاذ قرار بفتح خطوط إنتاجية جديدة:

- معلومات عن علاقة المنتجات الجديدة بالحالية، أي بعبارة أخرى تحديد مدى ارتباط المنتجات الجديدة بالحالية من حيث كونها مكتملة أو بديلة لها؛

- معلومات عن قدرة المجمع على توفير الموارد اللازمة لتشغيل هذه الخطوط الجديدة؛
- الإيرادات المتوقعة من إنشاء خطوط إنتاج جديدة، ومدى إقبال العملاء على شراء المنتجات الجديدة؛
أما إذا تعلق الأمر بفتح خطوط إنتاج جديدة على المستوى الدولي، فبالإضافة إلى المعلومات السابقة يمكن إضافة المعلومات التالية:

- معلومات عن الطلب الدولي على المنتجات الجديدة وأهم الأسواق التي يمكن تسويق المنتجات بها؛
- معلومات عن تكلفة اليد العاملة الأجنبية والمواد الأولية اللازمة لعملية الإنتاج؛

3.3.3.3.4. المعلومات المالية اللازمة لاتخاذ قرار بزيادة الحصة السوقية:

- معلومات عن أهم المنافسين وقدرة المشروع على المنافسة؛
- معلومات عن تكاليف الدعاية والإشهار اللازمة لاستقطاب العملاء، وتعريفهم بمنتجات المجمع وتشجيعهم على ترك السلع المنافسة، نذكر في هذا الإطار الدواء الجنييس وحملة الدعاية التي قام بها المجمع من أجل تعريف المتعاملين معه بهذا المنتج؛
- معلومات عن تكاليف أعوان البيع والتوزيع اللازمين من أجل اكتساح أسواق جديدة.

أما في حالة ما إذا كان قرار زيادة الحصة السوقية على المستوى الدولي فيمكن بالإضافة إلى المعلومات السابقة إدراج المعلومات التالية:

- معلومات عن أسعار أهم المنتجات الدولية المنافسة؛
- معلومات عن احتياجات الأسواق الدولية للمنتجات الصيدلانية والتي يستطيع المجمع توفيرها وبأسعار معقولة ومنافسة.

من خلال ما سبق يمكن القول أن للمعلومات المالية على مستوى مجمع صيدال أهمية كبيرة فيما يخص توفير مختلف المتطلبات التي تساعد على اتخاذ القرارات الإدارية وخاصة القرارات الاستثمارية سواء أكانت قرارات إحلال أو توسع.

يعتبر مجمع صيدال إحدى أهم المؤسسات الاقتصادية الجزائرية التي عرفت تحولات كبيرة منذ ظهورها سنة 1969 تحت اسم الصيدلية المركزية الجزائرية إلى غاية تحولها إلى مجمع سنة 1998، حيث مر المجمع بعدة مراحل أدت إلى تطوره ونموه وانعكست إيجابا على مردوديته، وقد تم كل ذلك التطور من خلال اهتمام المجمع وتركيزه على إستراتيجية الاستثمار والتي تعتبر السبيل الوحيد من أجل تحقيق الأهداف الإستراتيجية التي يصبو إليها، وما يؤكد ذلك هو التوجه نحو اتفاقيات الشراكة مع مختلف المخابر العالمية سعيا منه لاكتساب مقومات النجاح وإحدى أهم عوامل الإنتاج والمتمثلة في التكنولوجيا، والتي تنعكس على الإنتاج من خلال تخفيض التكاليف وتحسين الجودة وبالتالي تؤدي إلى الحصول على أكبر حصة من السوق الجزائرية للأدوية، والتي أصبحت تتميز بحدة المنافسة (خاصة بعد انضمام الجزائر للإتحاد الأوروبي وتطبيق شروط المنظمة العالمية للتجارة بهدف الانضمام إليها) سواء على المستوى المحلي أو الدولي.

ومن خلال هذا الفصل التطبيقي حاولنا دراسة دور المعلومات المالية في اتخاذ مختلف القرارات الاستثمارية للمجمع وذلك بتحديد معالم الإطار التنظيمي للدراسة من خلال تقديم عام للمجمع ، ثم التطرق إلى تحديد الإمكانيات الاستثمارية للمجمع من خلال عرض أهم النتائج المحققة في سنة 2008 ودراسة الوضعية المالية والتي بينت أن المجمع يتمتع بوضعية مالية جيدة ومتوازنة وكذلك دراسة الهيكل المالي للمجمع، ومن خلال كل ذلك وجدنا أن مجمع صيدال له إمكانيات مالية كبيرة تساعده على إقامة مشاريع استثمارية هامة وتمويلها من مختلف مصادر التمويل المتاحة والمتنوعة.

وتوصلنا من خلال هذه الدراسة أن للمجمع نظام معلومات محاسبية تميزه بعض النقص والتي من أبرزها عدم تطبيق المحاسبة التحليلية وبالتالي وجود نقص في المعلومات المالية التكاليفية، ولكن رغم ذلك يوفر هذا النظام معلومات مالية متنوعة تختلف باختلاف طبيعة قرار الاستثمار المراد اتخاذه، فالمعلومات المالية المطلوبة لقرارات الإحلال تختلف عن المعلومات التي يحتاجها قرار التوسع.

خاتمة

تلعب المعلومات المالية دورا هاما في عملية ترشيد القرارات الإدارية بصفة عامة وقرار الاستثمار بصفة خاصة، فهي تعتبر الركيزة الأساسية في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية وتوفر المعلومات الضرورية والموثوق فيها التي تعتبر عنصرا مهما في ترشيد القرارات الاستثمارية، حيث تعمل على تخفيض درجة عدم التأكد المحيطة بظروف اتخاذ القرار، وذلك من خلال تزويد متخذ قرار الاستثمار بمختلف المعلومات (التاريخية منها والمستقبلية)، وإعطائه صورة عن التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة والناجمة عن المشروع الاستثماري المقترح، كما تمكنه من تخطيط وتقييم المشاريع الاستثمارية المقترحة، وبالتالي فهي تساهم في ترشيد القرار المتخذ.

ومن خلال دراستنا للمعلومات المالية ودورها في اتخاذ القرار الاستثماري، وإسقاط مختلف جوانب الدراسة النظرية على إحدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية والمتمثلة في مجمع صيدال، تم التوصل إلى بعض النتائج التي يمكن من خلالها اختبار الفرضيات التي تم طرحها في مقدمة الدراسة، ومن ثم يمكن الإجابة على إشكالية الموضوع.

1. نتائج اختبار الفرضيات:

✓ تتمثل الفرضية الأولى في أن نظام المعلومات المحاسبية يعتبر المصدر الأساسي الذي يعمل على توفير المعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ القرار الاستثماري في المؤسسة، وهذا ما تم إثبات صحته فعلا من خلال الجانب النظري الذي بين أن الوظيفة الأساسية لنظام المعلومات المحاسبية هي توفير المعلومات المالية لمختلف المستخدمين، سواء الداخليين والمتمثلين أساسا في الإدارة الداخلية للمؤسسة أو المستخدمين الخارجيين بمختلف أغراضهم واهتماماتهم بنشاط المؤسسة.

وقد تم إثبات صحة الفرضية أيضا من خلال تشخيص نظام المعلومات المحاسبية لمجمع صيدال ، وإبراز أهم مدخلاته ومراحل تشغيلها للحصول على المخرجات والمتمثلة في المعلومات المالية، ودور هذه المعلومات في عملية اتخاذ القرار الاستثماري.

✓ أما الفرضية الثانية والتي تنص على أن لجودة المعلومات المالية يجب توفر المصدقية والموثوقية والملاءمة فقد تم إثباتها من خلال الفصل الأول من هذه الدراسة، والذي بين أن هذه الخصائص النوعية هي أساس لجودة المعلومات المالية بالاستناد على الدراسة التي قام بها مجلس معايير

المحاسبة المالية الأمريكي (FASB)، والتي وردت في البيان رقم 2 لسنة 1980 بعنوان الخصائص النوعية للمعلومات المالية.

✓ أما فيما يتعلق بالفرضية الثالثة والتي تنص على أن اتخاذ قرار الاستثمار على مستوى المؤسسة يتم بناء على طرق علمية فقد تم إثبات صحتها من خلال الفصل الثاني والذي بين وجوب الاعتماد على الطرق العلمية للمفاضلة بين مختلف البدائل الاستثمارية من أجل حساب العائد المتوقع من كل بديل وذلك من خلال استخدام المعايير المالية سواء التقليدية منها والتي تتجاهل القيمة الزمنية للنقود أو الطرق الحديثة التي تأخذ في الحسبان القيمة الزمنية للنقود، أو استخدام الطرق الكمية كبحوث العمليات والإحصاء.

وتم التأكد كذلك من صحة هذه الفرضية من خلال دراسة كيفية اتخاذ القرار الاستثماري على مستوى مجمع صيدال، حيث نجد أنه يتم اتخاذه عبر ثلاث مراحل وهي :

- الدراسة السوقية: يتم من خلالها تحديد احتياجات السوق من أجل اختيار نوع الاستثمار الذي يحقق الأهداف المرجوة منه؛
- الدراسة التقنية: ويتم من خلالها تحديد أهم التجهيزات اللازمة لهذا الاستثمار؛
- الدراسة المالية: يتم من خلالها تحديد مختلف التدفقات النقدية الناجمة عن المشروع الاستثماري.

✓ أما فيما يتعلق بالفرضية الرابعة والتي تنص على أنه يتخذ القرار الاستثماري انطلاقاً من المعلومات المالية فقد تم إثبات صحتها من خلال الفصل الثالث فقد توصلنا إلى أن المعلومات المالية تلعب دوراً هاماً في ترشيد عملية اتخاذ القرار الاستثماري للمؤسسة وذلك من خلال مختلف المعلومات (التاريخية منها والمستقبلية) التي توفرها لمتخذ القرار، إلا أن القرار الاستثماري لا يحتاج فقط إلى معلومات مالية، بل يحتاج كذلك إلى معلومات أخرى مفيدة عند اتخاذه تقدمها أنظمة المعلومات الموجودة بالمؤسسة، لذا يمكن القول أنه لاتخاذ قرار استثماري رشيد يجب أن تتكامل كل أنظمة المعلومات الموجودة بالمؤسسة سواء المحاسبية أو التسويقية أو الإنتاجية من أجل توفير مختلف المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات، رغم أنه تبقى المعلومات المالية أهم هذه المعلومات. وتجدر الإشارة إلى أن وجود المعلومات وحده لا يكفي لترشيد عملية اتخاذ القرار، حيث أن قرار الاستثمار يتأثر أيضاً بمقدرة متخذ القرار على تحليل واستخدام تلك المعلومات المتاحة له.

2. نتائج الدراسة:

تتمثل أهم النتائج التي تم التوصل إليها من خلال بحثنا هذا فيما يلي:

- إن نظم المعلومات المحاسبية لها دور بارز الأهمية للتأثير على طريقة معالجة وعرض المعلومات المالية في التقارير المالية، التي تتوفر فيها مجموعة من الخصائص النوعية للمعلومات المالية لتلبية احتياجات مستخدميها في اتخاذ القرارات.

- إن جودة المعلومات المالية تعتمد بشكل أساسي على كفاءة تصميم نظام المعلومات المحاسبية، حيث أن جودة المخرجات تعتمد على جودة المدخلات.

- إن جودة المعلومات المالية تؤثر وتتأثر بمجموعة من العوامل الاقتصادية، السياسية، القانونية، الثقافية، الإجتماعية، والتي تعكس طبيعة أحداث وعمليات الوحدة الاقتصادية التي تعمل في ظل تلك الظروف، بالإضافة إلى مجموعة من العوامل المتعلقة بالمعلومات المالية نفسها و بجودة تقرير المراجع الخارجي.

- أصبحت التقارير المالية الأساسية لا تفي بالاحتياجات المتزايدة الطلب على المعلومات المالية من قبل مختلف الأطراف المعتمدة عليها في اتخاذ القرارات، الأمر الذي دفع الكثير من المنظمات والجهات المهنية والحكومية في العديد من الدول إلى إلزام المؤسسات بضرورة إعداد تقارير مالية إضافية إلى جانب التقارير المالية الرئيسية.

- لقد أثبتت الدراسة أنه توجد علاقة طردية بين جودة المعلومات المالية وبين كفاءتها وملائمتها في اتخاذ القرارات.

- إن التنوع المتعدد الإستخدام للتقارير المالية أصبح يشكل مجتمع واسع الطلب على المعلومات المالية، الأمر الذي يضيف عبئا متضاعف المسؤولية الإجتماعية والمهنية وبالتدخل السريع لتحديد ومعالجة طرق إعداد عرض التقارير المالية التي توفر أهم الخصائص النوعية للمعلومات المالية حتى تتمكن من خدمة أكبر شريحة ممكنة من مستخدمي التقارير المالية الملائمة لتلبية احتياجات مختلف الأطراف واتخاذ القرارات.

- لقد أثبتت الدراسة الميدانية نقص جودة ونوعية المعلومات المالية وكفايتها في اتخاذ القرارات على مستوى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، وذلك راجع لضعف نظم المعلومات المحاسبية نتيجة لعدم اعتمادها على المحاسبة الإدارية ومحاسبة التكاليف.

3. التوصيات المقترحة:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع والتعمق في مختلف جوانبه يمكن اقتراح بعض التوصيات التي يمكن أن تساهم في حل بعض المشاكل الإدارية التي تعاني منها المؤسسات، خاصة منها المتعلقة باتخاذ القرار الاستثماري والتي نوردها عن النحو التالي:

- ضرورة اهتمام المؤسسات الاقتصادية بتصميم نظم المعلومات المحاسبية وتطويرها من خلال الاستعانة بالإعلام الآلي ومختلف البرامج التي تساعد على جمع وتحليل البيانات؛

- الاعتماد على المعلومات المالية التي توفرها التقارير المالية والتي تتصف بالخصائص النوعية إضافة إلى مراجعتها من قبل طرف خارجي مستقل لإضفاء الثقة والمصداقية فيها؛

- إنشاء قسم خاص بالموازنة الاستثمارية تكون مهمته التخطيط للإنفاق الاستثماري والرقابة على المشروعات الاستثمارية حيث يجب أن يتوفر هذا القسم على الخبرات في مجال المحاسبة والاقتصاد

والمالية مع الاستعانة بخبرة إطارات التسويق والفنيين في الإنتاج، وضرورة إشراك نظام المعلومات المحاسبية في تقييم المشروعات الاستثمارية؛

- إعطاء أهمية أكبر للمحاسبة الإدارية وذلك من خلال إنشاء قسم خاص بها على مستوى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، والاهتمام بتكوين محاسبين إداريين لهم القدرة على توفير معلومات مالية تتلاءم واحتياجات الإدارة من المعلومات؛

- ضرورة تطبيق المحاسبة التحليلية من طرف مجمع صيدال لكي يتوفر له معلومات تكاليفية تساعد في عملية اتخاذ القرار.

- على المؤسسات الاقتصادية مراعاة متطلبات معايير المحاسبة الدولية لطريقة إعداد وعرض التقارير المالية مما يمكنها من تحقيق خاصية الملائمة للمعلومات المالية في اتخاذ القرارات، وبالتالي زيادة الثقة فيها.

- ضرورة نشر تقارير مالية إضافية للتقارير المالية الأساسية كالتقارير المرحلية والقطاعية وغيرها، نظرا لأهمية هذه التقارير لأغراض التنبؤ والتغذية العكسية الأمر الذي يزيد من ملائمة المعلومات المالية في اتخاذ القرارات.

- على إدارة مجمع صيدال نشر التقارير المالية - التقارير المالية لسنة 2009 لم تنشر بعد - في التوقيت المناسب لتاريخ إعداد التقارير المالية وتلافي أي تأخير في نشرها و تقديمها للمستخدمين في الوقت المناسب لانتهاء السنة المالية، مما يزيد من ملائمة المعلومات المالية في اتخاذ القرارات سواء كانت تلك القرارات استثمارية أو تمويلية أو تنفيذية.

3. آفاق البحث :

وفي الأخير يمكن القول أن هذا العمل كغيره من الأعمال البحثية يحتاج إلى دراسات أخرى لإثرائه وقد مكنتنا هذه الدراسة من تسجيل بعض الإشكاليات التي قد تكون مواضيع بحوث مستقبلية والتي نحددها فيما يلي:

- دور جودة المعلومات المالية في اتخاذ قرار الإستثمار المالي؛
- دور جودة المعلومات المالية في رفع كفاءة الأسواق المالية؛
- القياس المالي لجودة المعلومات المالية.

قائمة المراجع

1. أحمد حسين علي حسين ، القوائم المالية المحاسبية ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، 2006.
2. هادي رضا الصفار، مبادئ المحاسبة المالية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ج1، ط1، 2006.
3. يحي القللي، مبادئ المحاسبة المالية، إيتراك للنشر و التوزيع، القاهرة، ط1، 2004.
4. ثناء علي القباني، نظم المعلومات المحاسبية ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
5. أحمد محمد نور، مبادئ المحاسبة المالية ، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
6. رضوان حلوة حنان وآخرون، أسس المحاسبة المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2004.
7. سيد عطا الله السيد، النظريات المحاسبية، دار الراجحة للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2009.
8. محمد مطر وموسى السويطي، التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية، دار وائل للنشر، الأردن، ط2، 2008.
9. تيجاني بالرقى، دراسة أثر التضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة مع نموذج مقترح لاستبعاد أثر التضخم على القوائم المالية، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف، 2005-2006.
10. عباس مهدي الشيرازي، نظرية المحاسبة، ذات السلاسل للطباعة و النشر والتوزيع ، الكويت، 1990.
11. شارف خوجة الطيب، مفاهيم جودة المعلومات المحاسبية لترشيد القرارات الاقتصادية، الملتقى الوطني الأول حول مستجدات الألفية الثالثة: المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية، جامعة عنابة، 22/21 نوفمبر 2007.
12. دونالد كيسو وجيري ويجانت، ترجمة أحمد حامد حجاج، المحاسبة المتوسطة، دار المريخ، السعودية، ج1، ط2، 1999.
13. رضوان حلوه حنان، النموذج المحاسبي المعاصر، دار وائل للنشر، الأردن، ط1، 2003.
14. Hendriksen and van Breda, Accounting Theory, Fifth Edition, Irwin Mcgraw-Hill, 1992.
15. عبد الحي مرعي ومحمد عباس بدوي، مقدمة في أصول المحاسبة المالية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003.
16. كمال عبد العزيز النقيب، مقدمة في نظرية المحاسبة، دار وائل للنشر، الأردن، 2004.

17. حسين القاضي، النظرية المحاسبية، مطبعة الداودي، دمشق، 1988.
18. هندريكسن ألدون ، النظرية المحاسبية، ترجمة كمال خليفة أبو زيد، جامعة الإسكندرية، ط4، 1990.
19. حلمي نمر، بحوث في نظرية المحاسبية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1977.
20. خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية 2007، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 2008.
21. كمال السيد غراب، فاديه محمد حجازي، نظم المعلومات الإدارية، مدخل إداري، الإشعاع للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 1999.
22. سليم إبراهيم الحسنية، نظم المعلومات الإدارية، مؤسسة الوراق، الإسكندرية، ط3. 2000.
23. محمد السعيد خشبة، موسوعة المعلومات والتكنولوجيا، معهد الدراسات والبحوث الاقتصادية، القاهرة، 1971.
24. حسين علي مشرقي، نظرية القرارات الإدارية، دار الميسرة للنشر والطباعة، عمان، 1997.
25. عبد الرحمان الصباح، نظم المعلومات الإدارية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 1998.
26. حكمت احمد الراوي، نظم المعلومات المحاسبية والمنظمة، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 1999.
27. عبد الرزاق محمد قاسم، نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 1998.
28. أحمد حسين علي حسين، نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
29. Dourneau J.P. **Pertinence et Amélioration des systèmes d'information dans les PME**, Revue Française de comptabilité, N°204, Paris, Sept 1998.
30. Marie Heléne Delmond et All, **Management des systèmes d'information**, Dunod, Paris, 2003.
31. كمال الدين مصطفى الدهراوي وسمير كامل محمد، نظم المعلومات المحاسبية، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، 2002.
32. محمد عبد حسين آل فرج الطائي، المدخل إلى نظم المعلومات الإدارية، دار وائل للنشر، عمان، ط1، 2005.
33. محمد الفيومي، أحمد حسين علي حسين، تصميم وتشغيل نظم المعلومات المحاسبية، مكتبة ومطبعة الإشعاع، الإسكندرية، 1998.
34. Robinson A. Leonard and Davis R. James. **Accounting Information Systems**, A cycle A pproach, Harper & Row Publishers, New York, 1985.

35. فالتر ميجس و روبرت ميجس، المحاسبة المتوسطة، دار المريخ، الرياض، 2003.
36. كمال الدين مصطفى الدهراوي، المحاسبة المتوسطة وفقاً لمعايير المحاسبة المالية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2007.
37. محمود محمد عبد ربه، العلاقة بين تقارير مراقبي الحسابات وكفاءة الأسواق المالية. أدوار المحاسبين ومراقبي الحسابات في قرارات الإدارة وتنمية الموارد، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2006.
38. طارق عبد العال حماد، التقارير المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
39. محمد أبو نصار وجمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، مطابع الدستور التجارية، الأردن، 2008.
40. رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2001.
41. الشديقات خلدون إبراهيم، إدارة وتحليل مالي، دار وائل للنشر، عمان – الأردن، ط1، 2001.
42. طارق عبد العال حماد، موسوعة معايير المحاسبة، كلية التجارة، جامعة عين الشمس، مصر، ج1، 2003.
43. عطية عبد الحي مرعي، أساسيات المحاسبة المالية – منظور المعايير الدولية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ج1، ط1، 2009.
44. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، النظام المحاسبي المالي، العدد 19، الصادرة بتاريخ: 2009/03/25.
45. Wolfgang Dick, Frank Missonier-piera, Comptabilité Financière en IFRS-Pearson éducation, France (2006).
46. عصام محمد البحيصي، دور نظم المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرارات على ضوء تطبيق نظرية الصلاحية (المنفعة)، مقال، نشرة شهرية إلكترونية، العدد 29، كانون الأول 2004. الموقع www.ascasociety.org
47. مهيب الساعي، وهبي عمرو، علم تدقيق الحسابات، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 1991.
48. يوسف محمود جربوع، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2000.
49. Brenda Poter, Jon Simon, David Hatberly, Principal of External Auditing, Wiley edition , 2nd edition, 2003 .

50. حسين القاضي و حسين دحدوح، أساسيات التدقيق في ظل المعايير الأمريكية والدولية، مؤسسة الوراق، الأردن، ط1، 1999.
51. يوسف محمود جربوع ، مدى مسؤولية مراجع الحسابات الخارجي المستقل عن قياس الكفاءة والفعالية وتقييم الأداء، مجلة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، أبار حزيران، الأردن، 2003.
52. بودربالة سارة حدة، دور المراجعة الخارجية في تحسين نوعية المعلومة المالية للتسيير، رسالة ماجستير، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2007.
53. أمين السيد أحمد لطفي، مسؤوليات وإجراءات المراجع في التقرير عن الغش والممارسات المحاسبية الخاطئة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
54. Daniel sopel , **Finance d'entreprise** ,les éditions d'organisation, Paris ,1997.
55. Pierre conso, Farouk Hemici, **Gestion Financière de l'entreprise**, Dunod ,11^{ème} édition, Paris, 2005.
56. عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 170.
57. زينب حسين عوض، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1998.
58. عقيل جاسم عبد الله، مدخل في تقييم المشروعات (الجدوى الاقتصادية والفنية وتقييم جدوى الأداء)، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 1999.
59. حنفي عبد الغفار، الإدارة المالية المعاصرة مدخل إتخاذ القرارات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1990.
60. Babusiaux Denis, **Décision d'investissement et calcul économique des entreprises**, Edition technique, paris,1995..
61. يخلف عبد الرزاق، الاستثمار في بورصة القيم المنقولة، دراسة الواقع البورصات العربية وأفاقها المستقبلية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2001.
62. Thierry Ananou : **Investissement et capital**, Edition Mémo seuil, Paris, 1997.
63. مروان عطون، الأسواق النقدية و المالية: البورصة في عالم النقد والمال، ج1، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1993.
64. محمد صالح الحناوي و نهال فريد مصطفى، الاستثمار في الأسهم والسندات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
65. محمد بلقاسم حسن بهلول، الاستثمار و إشكالية التوازن الجهوي (مثال الجزائر)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر 1990.
66. Pierre André dufugeur, Amme gazeengel , **introduction à la finance d'entreprise**, Edition Dunod, paris, 1980.

67. منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية، مدخل تحليلي معاصر، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، ط04، 1999.
68. Jacques Margerin et Gérard Ausset , Choix des investissements, éd d'organisation, paris, 1987.
69. فرانسوا محمد، الموازنات التقديرية (أداة فعالة للتسيير)، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1995.
70. Griffiths Degos., Gestion financière de l'analyse de la stratégie, 2^{ème} édition, éd d'organisation, Paris, 2001.
71. أحمد رمضان نعمة الله وآخرون، النظرية الاقتصادية الكلية، قسم الاقتصاد، الإسكندرية، 2000.
72. عليوش قريوع كمال، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.
73. MLOUDI Boubker, Investissement et stratégie de développement, éd O.P.U, Alger, 1988.
74. ناظم الشمري وآخرون، أساسيات الاستثمار العيني والمالي، جامعة العلوم التطبيقية، الأردن، ط04، 1999.
75. ثناء محمد طعيمة، نظم المعلومات المحاسبية في تقييم المشروعات الاستثمارية، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، ط01، 2002.
76. عبد الغفار حنفي، رسمية قرياقص، أساسيات الاستثمار والتمويل، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.
77. كنجو عبود كنجو وإبراهيم وهبي فهد، الإدارة المالية، دار المسيرة، عمان، 1997.
78. محمد يونس خان وهشام صالح غرابية، الإدارة المالية، دار جون ويلي ، بيروت ، 1986.
79. سليمة نشنش، دور المعلومة المحاسبية في اتخاذ قرار الاستثمار المالي مع دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير ، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2004.
80. محمد مطر، إدارة الاستثمارات، دار وائل للنشر، الأردن، ط04، 2006.
81. عبد القادر محمد عبد القادر عطية، النظرية الاقتصادية الكلية، دار المعارف، الإسكندرية ، 1989.
82. مصطفى سليمان وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة، الأردن، 2000.
83. حنفي عبد الغفار و رسمية قرياقص، أساسيات الاستثمار والتمويل، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 2000.
84. حسين علي خربوش وآخرون، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 1999.

85. Dennis Babisiaux, Décision d'investissement et calcul économique dans l'entreprise, éd Techniplus , Paris ,1990.

86. شوام بوشامة، تقييم واختيار الاستثمارات، دار الغرب للنشر ، وهران، ط01، 2003.
87. يوسف قرشي وإلياس بن ساسي، التسيير المالي (الإدارة والمالية) دروس وتطبيقات، دار وائل للنشر، الأردن، ط01، 2006.
88. بريش السعيد وآخرون، نماذج تقييم البدائل الإستثمارية بين النظرية والتطبيق، الملتقى الدولي حول: صنع القرار في المؤسسة الاقتصادية، أفريل 2009، جامعة محمد بوضياف المسلية.
89. مبارك لسوس، التسيير المالي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.
90. عبد المطلب عبد الحميد، دراسات الجدوى الاقتصادية لاتخاذ القرارات الاستثمارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.
91. أمين السيد أحمد لطفي، دراسة جدوى المشروعات الإستثمارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
92. سعيد عبد العزيز عثمان، دراسات جدوى المشروعات بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.
93. قاسم نايف علوان، إدارة الاستثمار (بين النظرية والتطبيق)، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط01، 2009.
94. عبد القادر بوعزة، التأثير الجبائي على اختيار مصادر تمويل المؤسسة، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2004.
95. سيد محمود الهواري، سعيد توفيق عبيد، الإدارة المالية قرارات الأجل الطويل وقيمة المنشأة، جامعة عين شمس، مكتبة عين شمس، مصر، 1998.
96. عيادي عبد القادر، دور وأهمية نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ قرارات التمويل، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الشلف، 2008.
97. بن حمودة محبوب، تكلفة رأس المال معدل مردودية ومقياس لاتخاذ القرار الاستثماري، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 1992.
98. منير إبراهيم هندي، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1998.
99. منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية، مدخل تحليلي معاصر، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، ط06، 2006.
100. سمير محمد عبد العزيز، اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، 2002.

101. حنفي عبد الغفار، الإدارة المالية المعاصرة، مدخل تحليلي معاصر، المكتب العربي الحديث الإسكندرية، 1993.
102. الهواري سيد محمود، الإدارة المالية، الاستثمار والتمويل طويل الأجل، دار الجيل للطباعة والنشر، 2005.
103. عبد العزيز النجار، أساسيات الإدارة المالية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2007.
104. الحسني صادق، التحليل المالي والمحاسبي، دار مجدلاوي، ط2، عمان، الأردن، 1998.
105. وليد ناجي الحياي، التحليل المالي، www.ao-academy.org، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة، الدنمارك، 2007.
106. الصبان محمد سمير، أصول القياس والاتصال المحاسبي، الدار الجامعية، بيروت، 1991.
107. وليد ناجي الحياي، المحاسبة المتوسطة- مشاكل القياس والإفصاح المحاسبي، دار حنين، عمان، الأردن، 1996.
108. رضوان حلوة حنان، تطور الفكر المحاسبي، مكتبة دار الثقافة، الأردن، 2001.
109. بن افرج زويينة، الاتجاهات العالمية في الإفصاح بالبنوك التجارية، الملتقى الوطني الأول، مستجدات الألفية الثالثة: المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية، جامعة عنابة، 22/21 نوفمبر 2007.
110. إيناس عبد الله حسن، الفجوة بين الإفصاح في المحاسبة والإفصاح في التدقيق في ظل القواعد المحاسبية، نشرة المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، أيار 2002.
111. حماد طارق عبد العال، التقارير المالية- الشفافية والإفصاح العادل، الدار الجامعية، جامعة عين الشمس، 2005.
112. جبار محفوظ، استجابة الأسواق المالية للمعلومات المحاسبية: دراسة حالة بورصة الجزائر خلال الفترة 1999-2004، الملتقى الوطني الأول، مستجدات الألفية الثالثة: المؤسسة على ضوء التحولات المحاسبية الدولية، جامعة عنابة، 22/21 نوفمبر 2007.
113. جبار محفوظ، كفاءة البورصة الجزائرية خلال الفترة 1999-2001، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 3، 2004.
114. يحي محمد أبو طالب، نظم المعلومات الإدارية والمحاسبية، دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، د ت.
115. علي أحمد أبو الحسن، المحاسبة الإدارية المتقدمة، الدار الجامعية، الإسكندرية، د ت.
116. محمد عباس الحجازي، المحاسبة الإدارية، مكتبة عين شمس، القاهرة، د ت.

117. هاشم أحمد عطية و محمد محمود عبد ربه محمد، المحاسبة المالية محاسبة التكاليف المحاسبية الإدارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
118. محمد مطر، المحاسبة المالية: الدورة المحاسبية ومشاكل القياس والإفصاح والتحليل، دار وائل للنشر، عمان، ط4، 2007.
119. أحمد حسين ظاهر، المحاسبة الإدارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002.
120. مجدي عمارة وآخرون، محاسبة التكاليف الفعلية، الدار الجامعية، ليبيا، 1992.
121. ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، محاسبة تحليلية، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2000.
122. إسماعيل إبراهيم جمعة وآخرون، المحاسبة الإدارية ونماذج بحوث المعلومات في اتخاذ القرارات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
123. خليل عواد أبو حشيش، المحاسبة الإدارية لترشيد القرارات التخطيطية، دار وائل للنشر، الأردن، 2005.
124. Wilson Charles and Marcus Alexis, Basic Frame Work for Décisions, Reading in Management Strategy and Tactics, New York, 1991.
125. أحمد رجب عبد العال، فتحي رزق السوافيري، مدخل معاصر في المحاسبة الإدارية المتقدمة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002.
126. Kennethe Boulding, The image Ann Arbor, Michigan, University Press of Michigan, 1996.
127. عبد الحي مرعي وآخرون، أصول القياس والاتصال المحاسبي، دار النهضة العربية، بيروت، 1988.
128. عبد الحي مرعي ومحمد عباس بدوي، مقدمة في أصول المحاسبة المالية، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2003.
129. عبد الباسط رضوان، أصول المحاسبة الإدارية، مؤسسة دار الكتب، الكويت، ط1، 1994.
130. متولي عامر، إطار المحاسبة الإدارية، دار النهضة العربية، القاهرة، ط1، 2000.
131. محمد عصام الدين زايد، دور التكاليف في اتخاذ القرارات على مستوى الإدارة، مجلة الاقتصاد والمحاسبة، العدد 339، كلية التجارة جامعة القاهرة مارس 1996.
132. محمد شفيق حسين طنيب، محاسبة التكاليف الصناعية، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الأردن، 1998.
133. عبد المنعم عوض الله وعزيزة عبد الرزاق، المحاسبة الإدارية في مجالات الرقابة واتخاذ القرارات، مطبعة مركز التعليم المفتوح، القاهرة، 1998.

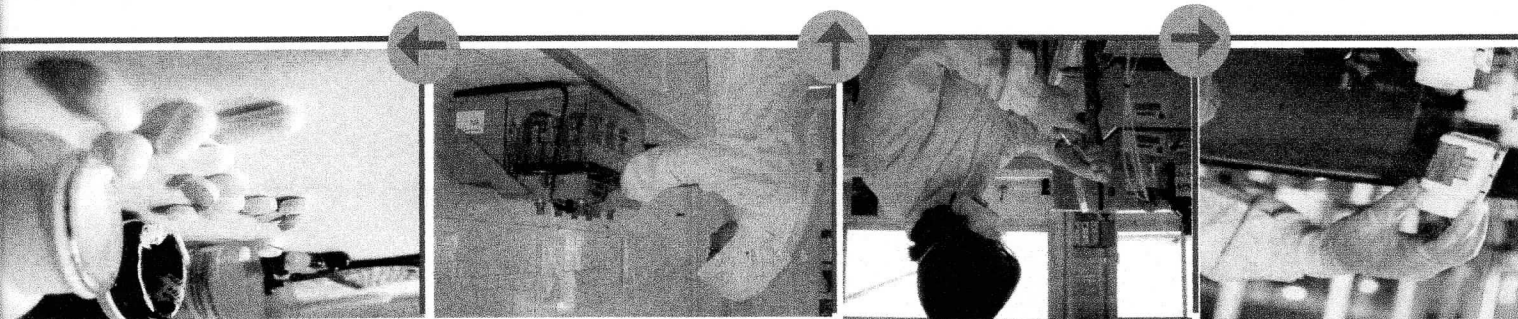
134. محمود سلامة عبد العزيز، دراسة الجدوى وتقييم المشروعات الصناعية، وكالة المطبوعات، الكويت، 1979.
135. محمد مطر، مشاكل فى المحاسبة الاجتماعية، مجلة المحاسب القانوني العربي، إصدار المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، العدد 114، الربع الثاني، عمان، 2002.
136. محمد نصر الهوارى، التكاليف الاجتماعية، الدار الجامعية، ط1، الإسكندرية، مصر، 1994.
137. حنفي زكي عيد، دراسة الجدوى للمشروعات الاستثمارية، دار الجامعة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1996.
138. مصطفى محمود أبو بكر و معالي فهمي حيدر، دليل إعداد دراسات جدوى المشروعات وتحقيق فعالية قرارات الاستثمار، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.
139. حمزة محمود الزبيدي، إدارة الاستثمار و التمويل، دار عمان للنشر و التوزيع، الأردن، ط1، 2000.
140. محمد بوتين، المحاسبة العامة للمؤسسات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط4، 2003.
141. منير أحمد عرفة، كيف تبدأ مشروعا استثماريا ناجحا، هلا للنشر والتوزيع، مصر، ط1، 2006.
142. حسين بلعجوز وعريوة محاد، دور معلومات محاسبة التسيير الإستراتيجية فى صنع قرارات الإستثمار الرأسمالى، الملتقى الدولي حول صنع القرار فى المؤسسة الإقتصادية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، أفريل 2009.
143. <http://www.santetropicale.com>
144. <http://www.algerie-monde.com>
145. <http://www.cosob.org>
146. <http://www.saidalgroup.dz/>
147. www.balancedscorecard.org
148. Rapport annuel 1998,holding Public Chimie Pharmacie,EPE.SPA, Groupe Industriel SAIDAL
149. Rapport Annuel, 2005, COSOB
150. Rapport de gestion, groupe saidal, alger, 2008.

Designation	AU 31/12/2006	AU 31/12/2007	AU 31/12/2008
INVESTISSEMENTS			
Frais Préliminaires	152 019 538	202 688 728	133 081 074
Valeurs corporelles	3 612 842	2 808 451	2 350 867
Terrains	360 832 211	377 111 615	536 018 915
Equipements de production	4 161 047 018	3 981 947 144	3 596 790 968
Equipements sociaux	10 955 400	10 976 038	14 361 439
Investissements en cours	78 055 936	20 392 055	17 807 478
TOTAL	4 766 522 945	4 595 924 031	4 300 410 741
STOCKS			
Marchandises			
Matières et fournitures	1 630 891 624	1 601 607 486	1 719 228 974
Produits semi-finis	68 774 277	103 710 804	91 812 934
Produits et travaux en cours			
Produits finis	2 328 816 544	2 661 952 958	3 016 632 760
Stocks à l'extérieur	278 720 941	169 451 906	241 362 221
TOTAL	4 307 203 386	4 536 723 153	5 069 036 889
CREANCES			
Créances d'investissement	1 147 884 448	1 211 454 927	1 432 528 148
Créances de stocks	63 365 270	12 003 728	36 455 827
Créances sur société apparentée	84 687 984	81 687 984	127 801 409
Avances pour compte	326 400 060	263 813 319	216 173 026
Avances d'exploitation	83 880 418	98 571 474	109 764 691
Créances sur clients	2 773 783 801	3 392 149 005	4 529 185 511
Disponibilité	742 134 273	798 086 762	1 278 588 463
Comptes débiteurs du passif	47 138 486	24 182 420	31 040 019
TOTAL	5 269 274 740	5 881 949 620	7 761 537 094
TOTAL ACTIF	14 343 001 071	15 014 596 804	17 130 984 723

U : DA

1- Evolution de l'actif :

2-1 - Situation Financière des Filiales du Groupe détenues à 100%



PHANAZOL

économazole



2-1 - Situation Financière des Filiales du Groupe détenues à 100%

2- Evolution du Passif :

Designation	AU 31/12/2006	AU 31/12/2007	AU 31/12/2008
FONDS PROPRES			
CAPITAL SOCIAL	2 500 000 000	2 500 000 000	2 500 000 000
Réserves	2 639 810 634	2 965 513 404	3 748 155 983
Subventions reçues	33 620 085	27 699 329	21 647 668
Ecart de réévaluation	701 696 904	620 193 156	538 689 409
Résultat en instance d'affectation	3 019 848	5 887 289	13 965 064
Provisions pertes et charges	28 591 382	24 041 846	161 947 386
TOTAL			
5 906 738 853			
6 143 335 024			
6 984 405 510			
DETTES			
Dettes d'investissements	2 712 313 428	2 612 086 364	2 434 280 973
Dettes de stocks	951 633 609	871 763 341	1 195 147 227
Détention pour compte	50 662 563	69 780 545	84 770 149
Dettes envers Sociétés apparentées	1 265 637 780	1 456 404 135	1 540 912 351
Dettes d'exploitation	861 194 256	932 243 711	1 525 154 245
Avances commerciales	1 55 517 078	211 345 164	268 315 621
Dettes financières	1 856 013 559	1 839 046 474	1 738 106 232
Comptes créditeurs de l'actif	35 806 112	6 442 276	13 254 114
TOTAL			
7 888 778 385			
7 999 112 009			
8 799 940 912			
Résultat de l'exercice			
547 483 833			
872 149 771			
1 346 638 302			
TOTAL PASSIF			
14 343 001 071			
15 014 596 804			
17 130 984 723			

U : DA

Désignation	AU 31/12/2006	AU 31/12/2007	AU 31/12/2008
Ventes de Marchandises	530 006 984	590 795 024	155 870 584
Marchandises consommées	506 791 884	548 882 926	148 659 050
Marge Brute	23 215 100	41 912 099	7 211 534
Production vendue	6 412 742 620	7 144 652 603	9 536 901 446
Production stockée	488 750 165	412 475 446	168 842 392
Production de l'entreprise pour elle même	798 081	113 620	
Prestation fournies	279 611 539	286 948 659	189 714 175
Transfert de charges de Production	104 122 239	111 421 551	55 809 219
Mati et four consommées	2 563 991 619	2 598 681 377	3 123 157 778
Services	465 811 312	527 226 239	614 797 357
Valeur ajoutée	4 279 436 814	4 871 616 363	6 220 523 630
Produits divers	18 226 989	31 218 443	7 346 679
Transfert de charges d'exploit	48 687 103	57 173 213	46 832 548
Frais de personnel	2 122 146 019	2 453 605 931	2 975 781 452
Impôts et taxes	175 465 035	218 060 563	252 531 819
Frais financiers	223 700 807	205 807 857	253 411 913
Frais divers	68 183 351	86 053 843	87 121 357
Dota aux amortissements et de prov.	537 190 191	584 486 230	698 977 634
Résultat d'exploitation	1 219 665 503	1 411 993 594	2 006 878 681
PRODUITS HORS EXPLOITATION	406 081 107	564 705 157	840 603 221
CHARGES HORS EXPLOITATION	786 069 216	734 096 371	1 045 139 758
Résultat hors exploitation	-379 988 108	-169 391 214	-204 536 538
Résultat brut de l'exercice	839 677 395	1 242 602 380	1 802 342 143
Marge sur stock produits finis	64 509 692	78 843 035	16 453 115
Impôts sur le bénéfice	227 683 870	291 609 574	439 250 727
Résultat de l'exercice	547 483 833	872 149 771	1 346 638 302
Cash flow	1 084 674 024	1 456 636 001	2 045 615 936

U : DA

3 - Evolution des Tableaux de Comptes de Résultats :

2-1 - Situation Financière des Filiales du Groupe détenues à 100%

